المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم الكتاب والسنة

المتابعات والشواهد

دراسة نظرية تطبيقية على صحيح مسلم

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الحديث

إعداد الطالب:
صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي
الرقم الجامعي (٤٢٣٨٠١١٧)

إشراف فضيلة الشيخ
أ.د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر
الأستاذ بقسم الكتاب والسنة

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخـــص الرِّسالـة

اشتملت هذه الرسالة على (مقدمة- ومقصد - وخاتمة).

فأمَّا المقدِّمة فاحتوت على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والجديد المقـدم فيه، ومنهجي في البحث، وأهم مصادر البحث، وختمتها بشكرٍ وتقديرٍ.

وقد تناولت الرسالة موضوع المتابعات والشواهد مع دراسة تطبيقيـة في صـحيح مسلمٍ، وهو **مقصد الرسالة** الذي جعل في قسمين:

فالقسم الأوَّل: الدراسة النظرية، واشتمل على تمهيد، وأربعة أبوابٍ، فالتمهيـد، احتوى على نشأة الرواية المسندة، وم لة الإسناد من الدين، أما الأبواب الأربعة:

فالباب الأول: احتوى على تعريف الاعتبار والمتابعات والشواهد وتاريخها.

والباب الثاني: احتوى على أقسام المتابعات والشواهد والفروق بينها.

والباب الثالث: احتوى على شروط المتابعات والشواهد وفوائدها.

والباب الرابع: احتوى على مظان المتابعات والشواهد وروا ا.

أمَّا القسم الثَّـانـي: فهو في الدراسة التطبيقية، واشتمل على تمهيد، وبابين اثنين، فالتمهيد احتوى على أهمية التطبيق في إبراز القواعد النظرية، ومحاذير الاكتفـاء بالقواعـد النظرية دون الاعتداد بتصرفات الحفاظ، أما البابان:

فالباب الأول: احتوى على ترجمة الإمام مسلمٍ، والتعريف بصحيحه، وطرق كشف رواة المتابعات والشواهد فيه.

والباب الثاني: احتوى على رواة المتابعات والشواهد في ((صحيح مسـلمٍ)) الـذين اشترك البخاري ومسلم في الرواية لهم، أو انفرد مسلم بالرواية لهم دون البخاري.

أمَّا الخاتمة: فاحتوت على نتائج البحث.

وتممتها بوضع فهارس متنوعة، والحمد لله أولاً وآخرا.

Abstract of Thesis

This thesis comprises (introduction, purpose, and conclusion)

The introduction contains the importance of the subject, reasons for choosing it, the new information and facts which have been provided, my research method, most important resources and I end it with thanks and acknowledgement.

The thesis has dealt with follow up, evidences with applied study in Saheeh Muslim, which is the thesis purpose, that has been made in two divisions.

First division: is the theoretical study, includes preface (preamble) and four sections, the preface contains the beginnings (arise) of attributed narration and attribution stand from religion. The fourth sections are:

First section: contains definition of worth (importance) follow up evidences and their history.

Second section: contains of follow up divisions, evidence and differences among them.

Third section: contains follow up conditions and evidence advantages.

Fourth Section: contains: follow up habits (most likely), evidences and their narrators.

The second division is an applied study, includes preamble and two sections, the preamble contains the importance of application on the theoretical rules, and cautions of content with theoretical rules, without depending memorizers.

The two sections are:

The First section contains biography of Al Imam Muslim, and informing of his Shaheeh, methods of detecting follow up and evidences in it.

Second section: contain narrators of follow ups and evidences in (Shaheeh Muslim) who Al bukhari and Muslem participated in narrating for them or Muslim stands alone in the narration for them without Al Bukhari.

The conclusion contains research results

I ended the thesis with different indexes and thanks to Allah first and last.

المقـــدِّمــــــة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده حمدا يكافئ مزيد آلائه، وجزيل نعمائه.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

أما بعـــد:

فإن مما اختصت به الأمة المحمدية المرحومة اعتمادها منهجا ساميا في نقل المرويات، يتمثل في الإسناد، وهو سلسلة الرجال، حيث ينقل الخبر من راوٍ إلى راوٍ وفق قواعد مقررة، وألفاظ مختارة محررة.

قال أبو بكرٍ محمد بن أحمد:

«بلغني أن الله تعالى خص هـذه الأمـة بثلاثـة أشـياءٍ: الإسـناد، والأنسـاب، والإعراب».[1]

وقال أبو عمرو ابن الصلاح:

«أصل الإسناد أولاً خصيصةٌ فاضلةٌ من خصائص هذه الأمة، وسنةٌ بالغةٌ من السـنن المؤكدة».[2]

وقال أبو العباس ابن تيمية:

«والإسناد من خصائص هذه الأمة، وهو من خصائص الإسلام، ثم هو في الإسـلام من خصائص أهل السنة».[3]

ولم تزل عناية الأمة بصناعة الإسناد تزداد قرنا بعد قرن، حتى غـدت مـن أكثـر الصناعات العلمية التي بذلت فيها جهود عظيمةٌ مشكورةٌ، وبرزت في حماها قُـدر جليلـةٌ مبرورةٌ.

---

(١) شرف أصحاب الحديث ص٤٠، وفتح المغيث ٣/٣، والمواهب اللدنية ٤٥٥/٥- مع الشرح.

(٢) علوم الحديث ص ١٥٠، وانظر أيضا: فتح المغيث ٣/٣، والشذا الفياح ٢/ ٤١٩، وتوضيح الأفكار ٣٩٩/٢.

(٣) منهاج السنة النبوية ٣٧/٧.

ومن أبرز ملامح تلك العناية نشوء علم مصطلح الحديث، وهو السبيل الموصل إلى تمحيص المرويات ونقدها، ومعرفة المقبول منها والمردود.

ألا وإن من مسائل المصطلح التي يحتاج إليها المشتغل بصناعة الحديث: **(الاعتبار للمتابعات والشواهد).**

● الدِّراسات السَّابقة:

ومع أهمية هذا الموضوع، وعظيم أثره، فإني لم أظفر بدراسة متكاملة تلم شتات قواعده، لكني وقفت على مصنف ذي صلة بالموضوع هو كتاب «الإرشادات إلى تقوية الحديث بالشواهد والمتابعات» للشيخ طارق عوض الله.

مما يبقي الحاجة الشديدة إلى وجود دراسة متكاملة، فإنه لا يخلو باب من أبواب علوم الحديث من آثارها؛ كالعلو والنزول والمزيد في متصل الأسانيد، وإنما مثلت بهما لتوهم كثيرين عدم وجود أثرٍ للشواهد والمتابعات في مثلهما.

والمآخذ المجملة على الكتاب تتلخص في خمسة أمور:

أولها: أن عنايته في جانب التقوية كانت محصورةً -كما صرح به[1]- ببيان العلل التي تعتري الشواهد والمتابعات، ولم يتناول شروط الاعتداد بالمتابعات والشواهد، وأثرها في تقوية الأحاديث، ولا أثر تعدد الطرق وكثرتها حتى في الحديث الموضوع كما ذكره ابن حجرٍ والسيوطي- رحمهما الله[2].

ثانيها: عدم تقديمه لمعالم تبين حقيقة المتابع والشاهد، التي تتمثل في التعريفات والفروق، وعناية العلماء بهما في فنون العلم ظاهرةٌ، لأن المجهول لا يمكن تصوره، والقارئ لهذا الكتاب سيخرج بدون معالمَ واضحة تحدد مساره.

ثالثها: افتقد الكتاب تأصيل مناهج المحدثين في التقوية، وتقلبهم بين متشدد ومتساهلٍ ومتوسط، وأثر ذلك في مصنفاتهم الحديثية.

رابعها: أن الكتاب يفتقر إلى ترتيبٍ تسلسلي يجمع شتات أفكاره.

---

(١) (ص٦٣).

(٢) نقله السيوطي في تدريب الراوي ٢٥٩/١، وانظر: الإمتاع ص٢٩٩.

خامسها: طغيان الصناعة الإنشائية على الجمل العلمية في سياقات عدة.

- **أهمية الموضوع وسبب اختياره:**

ومن هنا وقع في نفسي الميل إلى الكتابة في هذا الموضوع؛ كتابةً تتناسب مع رسالة أكاديمية.

حيث تبرز هذه الدراسة جوانب من آثار الاعتبار للمتابعات والشواهد في علم الحديث.

فللمتابعات والشواهد آثار ملموسةٌ في:

- **قسمة الأخبار** إلى **متواتر وآحادٍ**، وتمييز مراتب الآحاد.
- وفي **قبول الحديث ورده**، فكم من حديث ارتقى بتتبع طرقه متابعات وشواهد إلى حيز القبول.
- وفي **قبول زيادة الثقة.**
- وفي **الفصل** بين **المحفوظ والشاذ، والمعروف والمنكر.**
- وفي **العلو والنزول ودرجا ما.**
- وفي **صناعة المستخرجات والمشيخات.**

ولطريقة جمع المتابعات والشواهد أثر في كتب التخريج:

- تارةً في **الألفاظ المتصرف ا** في **هذه الصناعة؛** مثلُ (تابعه فلانٌ)، و(له شاهد)، و(يروى من وجه آخر)، و(جاء بإسناد آخر)، و(له طرق).

_ وتارةً في **تمييز الرواة الذين يدخل حديثهم فيها**، والتفريق بين ألفاظ الجرح والتعديل الموجبة ذلك والمانعة منه؛ كقولهم: (يعتبر بحديثه)، و(لا يفرح بروايته).

وهذه دائرةٌ كبيرةٌ تحتاج إلى دراسة مستقصية لجمع ألفاظ الجرح والتعديل المندرجة فيها.

- وتارةً في **بيان ما يعتد به، وما يلغى من المتابعات والشواهد**، كالمنكر والمتروك والموضوع.

إن النظرة الثاقبة في تفاصيل هذا الموضوع ستوحي جزما بانتشار فروع **(الاعتبار للمتابعات والشواهد)**، ووجود معضلات مشكلة فيها تحتاج إلى دراسة متأنية لمفردا ا.

ويمكن تلخيص أهمية الموضوع في الأمور التالية:

أولاً: عدم وجود دراسة خاصة متكاملة تجمع متفرقاته، وتلُم شتاته.

ثانياً: الأثر القوي لهذا الموضوع في الصناعة الحديثية.

ثالثاً: إبراز جوانب متعددة من أثر المتابعات والشواهد في المرويات.

رابعاً: تمحيص أبوابٍ مهمة من الصناعة الحديثية؛ كمعرفة رواة الاعتبار.

ومن هنا تولدت لدي الرغبة في المبادرة إلى تقديم تلك الدراسة، وحداني ما سبق ذكره إلى اختيار الموضوع المشار إليه عسى أن أجد فيه ضالةً منشودةً في التشرف بخدمة السنة النبوية، ثم عظُمت الرغبة فيه بعد إشارة بعض الفضلاء بأن أجعل دائرة تطبيقه هي في رواة المتابعات والشواهد في «صحيح مسلمٍ»؛ لتكون الرسالة تحت عنوان:

«المتابعات والشَّواهد دراسةٌ نظريَّةٌ تطبيقيَّةٌ على صحيح مسلمٍ»

فعقدت العزم على المضي في اختيارها، واعدا بأن أُقدم الجديد فيها؛ سواءً فيما سيدور حول محاور متعارف عليها كتعريف المتابعات والشواهد، أو ما يدور حول محاور مغفلة كفوائد المتابعات والشواهد، أو ما يدور حول محاور تحتاج إلى استقصاءٍ كدرجات رواة الاعتبار، وما ينشأ عن ذلك من معرفة الأحاديث الصالحة للدخول في دائرة المتابعات والشواهد، وما لا يصلح أن يكون منها.

سالكاً عقد تلك المباحث الحديثية في خطة متناسقة.

- **خطَّة البحث:**

تنقسم خطة البحث إلى:

(مقدمة- ومقصد - وخاتمة)

- **فالمقدمة،** ذكرت فيها:
- أهمية الموضوع.
- وأسباب اختياره.
- والجديد المقدم فيه.
- والمنهج المتبع في البحث.
- وأهم مصادر البحث.

وأما المقصد فيندرج فيه قسمان:

- **فالقسم الأوَّل: الدِّراسة النَّظريَّة:**

وفيه تمهيد، وأربعة أبوابٍ:

- **فالتمهيد،** ذكرت فيه:
- نشأة الرواية المسندة (بإيجازٍ).
- وم لة الإسناد من الدين (بإيجازٍ).

أما الأبواب الأربعة:

فالباب الأول: في **تعريف الاعتبار والمتابعات والشواهد وتاريخها:**

وفيه فصلان:

- **الفصل الأول: تعريف الاعتبار والمتابعات والشواهد.**

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الاعتبار لغةً واصطلاحاً.

المبحث الثاني: تعريف المتابعة لغةً واصطلاحاً.

المبحث الثالث: تعريف الشاهد لغةً واصطلاحاً.

المبحث الرابع: تسمية عملية طلب المتابع والشاهد.

- **الفصل الثاني: تاريخ الاعتبار للمتابعات والشواهد.**

أما الباب الثاني: ففي أقسام المتابعات والشواهد والفروق بينها:

وفيه فصلان:

- الفصل الأول: أقسام المتابعات والشواهد.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أقسام الاعتبار.

المبحث الثاني: أقسام المتابعات.

المبحث الثالث: أقسام الشواهد.

الفصل الثاني: الفروق بين الاعتبار والمتابعات والشواهد.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الفرق بين الاعتبار وبين المتابعات والشواهد.

المبحث الثاني: الفرق بين المتابعات والشواهد.

المبحث الثالث: تسمية المتابعات شواهد وبالعكس.

أما الباب الثالث: ففي شـروط الاعتبـار والمتابعـات والشـواهد وفوائدها:

وفيه فصلان:

- الفصل الأول: شروط الاعتبار والمتابعات والشواهد.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: شروط الاعتبار.

المبحث الثاني: شروط المتابعات والشواهد.

- الفصل الثاني: فوائد الاعتبار والمتابعات والشواهد.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: فوائد الاعتبار.

المبحث الثاني: فوائد المتابعات والشواهد.

وأما الباب الرابع: مظان المتابعات والشواهد وروا ا:

ففيه فصلان:

- **الفصل الأول: مظان المتابعات والشواهد.**

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: المظان العامة.

المبحث الثاني: المظان الخاصة.

- **الفصل الثاني: من يعتبر بحديثه ومن لا يعتبر.**

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الرواة الذين يعتبر بحديثهم.

المبحث الثاني: الرواة الذين لا يعتبر بحديثهم.

- **أمَّا القسم الثَّاني: فهو في الدِّراسة التَّطبيقيَّة.**

وفيه تمهيد، وبابان اثنان:

- **فالتمهيد،** ذكرت فيه:

- أهمية التطبيق في إبراز القواعد النظرية (بإيجازٍ).

- ومحاذير الاكتفاء بالقواعد النظرية دون الاعتداد بتصرفات الحفاظ (بإيجازٍ).

أما البابان:

فالباب الأول: في **ترجمة الإمام مسلم، والتعريف بصحيحه، وطرق كشـف رواة المتابعات والشواهد فيه.**

الفصل الأول: ترجمة الإمام مسلم (بإيجاز).

وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه.

المبحث الثاني: مولده.

المبحث الثالث: نشأته.

المبحث الرابع: شيوخه.

المبحث الخامس: تلاميذه.

المبحث السادس: تصانيفه.

المبحث السابع: منزلته وثناء العلماء عليه.

المبحث الثامن: وفاته.

الفصل الثاني: التعريف بـ ((صحيح مسلم)) (بإيجاز).

وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: اسم كتابه.

المبحث الثاني: سبب تصنيفه.

المبحث الثالث: مدة تصنيف مسلمٍ لصحيحه، ومحل ذلك.

المبحث الرابع: رواة الكتاب عن مسلمٍ.

المبحث الخامس: وصف عام لصحيح مسلمٍ.

المبحث السادس: منهج تصنيفه.

المبحث السابع: شرط مسلمٍ في صحيحه.

المبحث الثامن: منزلته وثناء العلماء عليه.

الفصل الثالث: طرق الكشف عن رواة المتابعات والشواهد في **((صحيح مسلم)).**

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول:تعيين طرق الكشف عن أولئك الرواة.

المبحث الثاني: تسمية من تكلم من الحفاظ في تمييز رواة المتابعات والشواهد.

المبحث الثالث: الاعتذار للإمام مسلمٍ في التخريج لهم.

والباب الثاني: رواة المتابعات والشواهد في **((صحيح مسلم)).**

الفصل الأول: الرواة الذين اشترك البخاري ومسلم في **الرواية لهم.**

الفصل الثاني: الرواة الذين انفرد مسلم بالرواية لهم.

- **أما الخاتمة:**

فذكرت فيها نتائج البحث.

- ثم **جعلت الفهارس مسك الختام:**

وانتظم تحت لوائها خمسة أنواعٍ من الفهارس، وهذا سياقها:

الفهرس الأول: فهرس الآيات.

الفهرس الثاني: فهرس الأحاديث.

الفهرس الثالث: فهرس الآثار.

الفهرس الرابع: فهرس رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ.

الفهرس الخامس: فهرس المصادر والمراجع.

وحشدت فيه أسماء المصادر والمراجع التي انتزعت منها مادة الرسالة، مرتبةً على حروف المعجم، مع ذكر أسماء مؤلفيها، وتأريخ طباعتها وأسماء محققيها وناشريها، مجتهدا في ذلك حسب وسعي.

الفهرس السادس: فهرس الموضوعات.

- **مصادر البحث:**

ولقد تركزت مصادر البحث في موارد ستة:

المورد الأول: كتب الرواية الحديثية من الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم والمشيخات.

المورد الثاني: كتب العلل؛ كـ«العلل» لابن أبي حاتمٍ، و«العلل» للدارقطني.

المورد الثالث: كتب مصطلح الحديث؛ كـ «معرفة علوم الحديث» للحاكم، و«الكفاية» للخطيب، و«معرفة أنواع علوم الحديث» لابن الصلاح، و«نزهة النظر» لابن حجرٍ، و«فتح المغيث» للسخاوي، و«تدريب الراوي» للسيوطي.

المورد الرابع: كتب الجرح والتعديل؛ كـ «تهذيب الكمال»، و«ميزان الاعتدال» للذهبي، و«تهذيب التهذيب»، و«لسان الميزان» لابن حجرٍ.

المورد الخامس: كتب التخريج العامة؛ كـ «نصب الراية» للزيلعي، و«التلخيص الحبير» لابن حجرٍ، أو الخاصة؛ كـ «طرق حديث: لا تسبوا أصحابي» لابن حجرٍ.

المورد السادس: «صحيح مسلمٍ» وشروحه، وكتب تراجم رواته، وعلل أحاديثه ورواياته.

- **منهجي في البحث:**

عمدت - بعون الله - إلى استعراض موارد البحث، واستخراج المعلومات المناسبة؛ لإثراء الأبواب والفصول والمباحث التي عقَد ا، جامعا بين التقعيد النظري والتطبيق العملي، كي تكون القواعد النظرية مؤيدةً بالأمثلة والدلائل العملية.

وعقدت في كل ترجمة مبحثين اثنين:

المبحث الأول: تسمية من عد الراوي في رواة المتابعات والشواهد في «صحيح مسلمٍ»، وأذكر فيه كلام من وصف الراوي بأنه من رواة المتابعات والشواهد في «صحيح مسلمٍ»، وأُرتب المتكلمين وفق التسلسل التأريخي لوفَيا م.

المبحث الثّاني: أحاديث الراوي في «صحيح مسلمٍ»، وتحته مطلبان اثنان:

المطلب الأول: سياق مروياته في «صحيح مسلمٍ»، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه، فأسرد أحاديثه، مبينا ما ساق له مسلم من المتابعات والشواهد.

المطلب الثاني: م لة حديثه في «صحيح مسلمٍ»، وتستفاد من طريقة مسلمٍ في تخريج حديثه.

وصدرت ترجمة كل راوٍ بنبذة مختصرة معرفة بحاله التقطتها من «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجرٍ[1]، دون تغييرٍ؛ إلا إن تضمنت الترجمة ذكرا لرواية مسلمٍ له في المتابعات والشواهد، فإني أُهمل ذكرها في هذا الموضع، إبقاءً لإيرادها في المحل اللائق، وهو المبحث الأول المشتمل على تسمية من عد الراوي في رواة المتابعات والشواهد في «صحيح مسلمٍ».

---

(١) وقد علم منهجه في الطبقات والوفَيات عند أهل الاختصاص، وأحببت أن أعيده هنا تعريفًا لغيرهم، فهو يشير بالطبقة الأولى إلى الصحابة، وبالثانية إلى كبار التابعين، وبالثالثة إلى الطبقة الوسطى من التابعين، وبالرابعة إلى طبقة تليها جل روايتهم عن كبار التابعين، وبالخامسة إلى الطبقة الصغرى منهم، وبالسادسة إلى طبقة عاصروا الخامسة، لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، وبالسابعة إلى كبار أتباعِ التابعين، وبالثامنة إلى الطبقة الوسطى منهم، وبالتاسعة إلى الطبقة الصغرى من أتباعِ التابعين، وبالعاشرة إلى كبار الآخذين عن تبع الأتباع، وبالحادية عشرة إلى الطبقة الوسطى من ذلك، وبالثانية عشرة إلى صغار الآخذين عن تبع الأتباع.

أما الوفَيات فمن كان من الأولى والثانية: فهم قبل المائة، وإن كان من الثالثة إلى آخر الثامنة فهم بعد المائة، وإن كان من التاسعة إلى آخر الطبقات فهم بعد المائتين، ومن ندر عن ذلك بينه.

انظر: التقريب ص ٧٥.

شكـــــرٌ وتقــديــرٌ

إني لأشكر بصدق المحسن إليه، والمتفضل عليه كل من أسدى إلي معروفًا، وطـوقني إحسانا، مبتديئًا بشكر جزيل الآلاء، وجميل النعماء؛ ربي ورب من في الأرض والسماء، فله النعمة السابغة علي، والحسنة السابقة – قبل استحقاقها – إلي، فله الحمد والشكر.

وأُثَنِّي بشكر مبدأ وجودي، ومنشأ غرس عودي، وهما الوالدان الفاضلان، والجَذران الطيبان، ففي رعايتهما تقلبت، وفي كَنفهما ارتفعت، حتى ارتقيت سلم العلـوم، وبقـرت المنطوق منها والمفهوم.

داعيا للمتقدم منهما بالوفاة - وهو الوالد الشفيق، بحسـن العاقبـة ودرك م لـة الصديق، وللمتأخر بعده وهي الوالدة الحنون، بدوام العافية وصالح العمل بأجرٍ غير منون.

والشكر موصولٌ بعد شكر الوالدين بشكر المشرف على هذه الرسالة العلمية شيخنا أ.د/ موفق بن عبد الله عبد القادر، لجميل صنيعته، أبا ناصحا، ومعلمـا مرشـدا، أمـدني بالتوجيهات السديدة، وساعدني بالإرشادات المفيدة، وأنفق من عمره مـا زاد في عمـري، وحول من مورد سقيه ما أطاب ثمري، وأرجو أن يكون له من اسمه أوفر النصيب، قرئ اسم مفعولٍ (موفق) أو اسم فاعلٍ (موفِق).

كما أشكر الأستاذين الفاضلين، والشيخين الكريمين، المناقشين لهذه الرسالة، الدكتور محب الدين واعظ، وأحمد بن نافع المورعي، اللذين تجشما أعباء قراء ا وتـدقيق النظـر في مسائلها، رغم كثرة أشغالهما، فأعظم الله أجرهما.

وصنو خصوص الشكر: عمومه سابغا على جامعة أم القرى بمكة المكرمة ممثلـةً بكليـة الدعوة وأصول الدين، حيث أتاحت لي فرصة إكمال الدراسات العليا لمرحلة الماجستير، ولاسيما قسم الكتاب والسنة، الذي له علي منةٌ وأي منة، فشكر الله سعي منسوبيه، وتقبل جهدهم.

كما أشكر منسوبي الإدارة العامة للخدمات الطبية بالقوات المسلحة، لمشاركتهم في إعانتي على إكمال الدراسات العليا لمرحلة الماجستير، بالموافقة على التحاقي بالجامعة للغرض المذكور.

ولا أنسى أن أشكر صديقي العميد/ متقاعد عبد الله بن محمد المرسـل، وزوجـي الفاضلة أم عمرو، وفاءً لهما، وأداءً لحقهما، فلهما مشاركةٌ لا تجحد في إنجاز هذه الرسالة.

ومن نسيت اسمه فلن أنس حظه من الدعاء العام بالخير التام، فجزى الله خيرا كل من شارك في إعداد هذه الرسالة؛ ولو بحرف.

المقصَـــــد

وفيه قسمان:

القسم الأوَّل: الدراسة النظرية

القسم الثَّانـي: الدراسة التطبيقية

القسم الأوَّل
الدِّراسة النَّظريَّة

وتشتمل على

التَّمهيد

البـاب الأوَّل: تعريف الاعتبار والمتابعات والشواهد وتاريخها

البـاب الثَّـانـي: أقسام المتابعات والشواهد والفروق بينها

البـاب الثَّالث: شروط المتابعات والشواهد وفوائدها

البـاب الرَّابـع: مظان المتابعات والشواهد وروا ا

التَّمهيد:

وفيه مبحثان[1]:

المبحث الأَوَّل: نشأة الرواية المسندة.

المبحث الثَّاني: م لة الإسناد من الدين.

(١) كل ذلك على وجه الإيجاز كما ذُكر في المقدمة.

المبحث الأوَّل: نشأة الرِّواية المسندة

لم تكن العرب قبل الإسلام تعتني بضبط مرويا ا من الأخبـار والأشـعار بطريـق خاص؛ بل كانت الاستفاضة والاشتهار كافيةً في إثبات المرويات، ونسبتها إلى أصـحا ا، وليس أدل على هذا من النظر إلى القدر الذي بلغنا من أشعارهم وخطبهم، إذ نجدها مرسلةً بلا خطامٍ ولا زمامٍ.

ولَما بعث الله عز وجل النبي ﷺ بالدين الكامل، تضمن دينه الدعوة إلى الاعتمـاد على النقل لمعرفة الدين.

فأنزل الله عليه قوله تعالى: ژ ڱ ں ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ہ ھھ ھ ھ ے ے ۓ ژ [الحشر: ٧].

وقوله تعالى: ژ ۀ ۀ ہ ہ ہ ہ ھ ھ ژ [الأنبياء: ٧].

وصح عن النبي ﷺ أنه قال: «تسمعون ويسمع منكم، ويسمع ممن سمـع مـنكم» أخرجه أبو داود[1].

قال المعلمي - رحمه الله - في صدر تحقيقه كتاب «تقدمة الجرح والتعديل»:

«الإنسـان يفتقر في دينه ودنياه إلى معلومـات كثيرة؛ لا سـبيل لـه إليهـا إلا بالأخبار»[2].

وأمر اللهَ بالتثبت في نقل الأخبار، وحث على الكشف عن أحوال روا ا، وحذر من العواقب الوخيمة انبة ذلك.

كما في قوله تعـالى: ژ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ گ گ ژ [النساء: ٨٣].

وقوله تعـالى: ژ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ژ [النساء: ٨١].

---

(١) أخرجه أبو داود في (١٩) ك: العلم، (١٠) ب: فضل نشر العلم، رقم (٣٦٥٩)، وإسناده صحيح.

(٢) ١/أ.

وفي السنة المشرفة ما يدعو إلى ذلك، ويحذر أبلغ التحذير من الافتيات على الشريعة.

ففي الصحيحين عن علي رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ النبي ﷺ: «لا تكْذبوا علَي؛ فَإنه من كذَب علَي فَلْيلج النار»[1].

وعند مسلمٍ من حديث سمرةَ بنِ جندبٍ والْمغيرة بنِ شعبةَ رضي الله عنهما، قَالا: قَالَ رسولُ الله ﷺ: «من حدثَ عني بِحديث يرى أنه كَذب؛ فَهو أحد الْكَاذبِين»[2].

وعنده أيضا من حديث أبي هريرةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رسولُ الله ﷺ: «يكُونُ في آخرِ الزمان دجالُونَ كَذابونَ، يأْتونكُم من الأَحاديث بِما لَم تسمعوا أَنتم ولا آباؤكُم، فَإِياكُم وإِياهم، لا يضلونكُم، ولا يفْتنونكُم»[3].

وبإعمال المسلمين للدلائل القرآنية والنبوية المتقدمة ظهرت عنايتهم بنقل الشريعة، والتحري في ثبوت النقل وصحة المنقول.

فكان أصحاب النبي ﷺ آذانا واعيةً لما يلقى إليهم من القرآن والسنة، فنقلوا من دقائق الأحوال ما لم ينقل عن أحدٍ من الخلق، من قبل ولا من بعد.

وبلغ بهم حرصهم على نقل الشريعة أن يتناوبوا النزول على النبي ﷺ، خشية أن يفوتهم شيءٌ من أخباره، أو يخفى عليهم حالٌ من أحواله.

قَالَ عمر رضي الله عنه: «كُنت أَنا وجار لي من الأَنصارِ، في بنِي أُميةَ بنِ زيد، وهي من عوالي الْمدينة، وكُنا نتناوب النزولَ علَى رسولِ الله ﷺ، ينزِلُ يوما وأَنزِلُ يوما، فَإِذَا نزلْت جِئْته بِخبرِ ذَلك الْيومِ من الْوحيِ وغَيرِه، وإِذَا نزلَ فَعلَ مثْلَ ذَلك». متفق عليه[4].

فكان الصحابة رضي الله عنهم يسمعون الحديث تارةً من النبي ﷺ، ويسمعونه تارةً من بعض أصحابه عنه.

---

(١) أخرجه البخاري في (٣) ك: العلم، (٣٨) ب: إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم، رقم (١٠٦)، ومسلم في المقدمة رقم (١).

(٢) أخرجه مسلم في المقدمة ٧/١.

(٣) المصدر السابق رقم ٧.

(٤) أخرجه البخاري في (٣) ك: العلم، (٢٧) ب: التناوب في العلم، رقم (٨٩)، ومسلم في (١٨) ك: الطلاق، (٥) ب: في الإيلاء، رقم (١٤٧٩).

فإذا حيل بينهم وبين الأخذ المباشر من رسول الله ﷺ لسفرٍ عرض أو شغلٍ منع، هرعوا إلى بقية من حضر من الصحابة رضي الله عنهم فسمعوا منهم، لكمال الثقة بأخبارهم وتيقن صدقهم.

قال أنس بن مالك رضي الله عنه: «ليس كل ما نحدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه، ولكن حدثنا أصحابنا، ونحن قوم لا يكذب بعضهم بعضا»[1].

وقال البراء بن عازب رضي الله عنه: «ليس كلنا سمع حديث رسول الله ﷺ، كانت لنا ضيعةٌ وأشغالٌ، وكان الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ، فيحدث الشاهد الغائب»[2].

وفي رواية عنه: «ما كل الحديث سمعنا من رسول الله ﷺ، كان يحدثنا أصحابنا، وكنا مشتغلين في رعاية الإبل»[3].

ولم يكن أحد منهم يرجع إلى رسول الله ﷺ ليتحقق من خبر المخبر من الصحابة رضي الله عنهم؛ إلا مع وجود خبرٍ عنده يعارض ما نقل إليه، كما وقع لعمر رضي الله عنه لما سمع هشام بن حكيمٍ رضي الله عنه يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأه النبي ﷺ.

فعن عمر بنِ الْخطابِ رضي الله عنه قَالَ: «سمعت هشام بن حكيمِ بنِ حزامٍ يقْرأُ سورةَ الْفُرقَان في حياة رسولِ الله ﷺ، فَاستمعت لقراءَته، فَإِذَا هو يقْرأُ علَى حروف كَثيرة لَم يقْرِئْنِيها رسولُ الله ﷺ، فَكدت أُساوِره في الصلاة، فَتصبرت حتى سلم، فَلَببته بِردائه، فَقُلْت: من أَقْرأَك هذه السورةَ التي سمعتك تقْرأُ؟ قَالَ: أَقْرأَنِيها رسولُ الله ﷺ، فَقُلْت: كَذَبت، فَإِن رسولَ الله ﷺ قَد أَقْرأَنِيها علَى غَيرِ ما قَرأْت، فَانطَلَقْت بِه أَقُوده إِلَى رسولِ الله ﷺ، فَقُلْت: إِني سمعت هذَا يقْرأُ بِسورة الْفُرقَان علَى حروف لَم تقْرِئْنِيها، فَقَالَ رسولُ الله ﷺ: أَرسلْه، اقْرأْ يا هشام، فَقَرأَ علَيه الْقراءَةَ التي سمعته يقْرأُ، فَقَالَ رسولُ الله ﷺ: كَذَلك أُنزِلَت، ثُم قَالَ: اقْرأْ يا عمر، فَقَرأْت الْقراءَةَ التي أَقْرأَنِي، فَقَالَ رسولُ الله

---

(١) أخرجه الخطيب في الكفاية في علم الرواية ص ٣٨٦.

(٢) المصدر السابق ص ٣٨٥.

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك ١/١٧٤.

ﷺ: كَذَلك أُنزِلَت، إن هذَا الْقُرآنَ أُنزِلَ علَى سبعة أحرف، فَاقْرءُوا ما تيسر منه». متفق عليه[1].

وبقي الصحابة رضي الله عنهم على هذا الأصل في حياة النبي ﷺ وبعد موته، يثق بعضهم بخبر بعض، ويسندون الأخبار النبوية عن النبي ﷺ تارةً، وعن غيرهم من الصحابة عنه تارةً أخرى.

ولم يتحولوا عما كانوا عليه في نقل الأخبار النبوية بعد وفاة النبي ﷺ، وإنما ازداد احتياطهم في الأخذ، وتثبتهم في قبول النقل، خوفًا من الافتراء على الشريعة.

فَعن قَبِيصةَ بنِ ذُؤيبٍ أنه قَالَ: «جاءَت الْجدةُ إِلَى أَبِي بكْرٍ الصديقِ ﷺ، تسأله ميراثَها، فَقَالَ: ما لَك في كتابِ الله تعالَى شيءٌ، وما علمت لَك في سنة نبِي اللـه ﷺ شيئًا، فَارجِعي حتى أسأَلَ الناس، فَسأَلَ الناس فَقَالَ الْمغيرةُ بن شعبةَ ﷺ: حضرت رسولَ الله ﷺ أعطَاها السدس، فَقَالَ أبو بكْرٍ: هلْ معك غَيرك؟ فَقَام محمد بن مسلَمةَ ﷺ، فَقَالَ مثْلَ ما قَالَ الْمغيرةُ بن شعبةَ ﷺ، فَأَنفَذَه لَها أبو بكْرٍ». رواه أصحاب السنن إلا النسائي[2].

ووقائع الاحتياط والتحري في ذلك العهد كثيرةٌ، يحملهم عليه خوف الغلط والوهم، لا الطعن في النقلة من الصحابة، أو الشك في صدقهم.

فلما تأخر العهد، وصار في الأُمة من نقَلة الأخبار من ليس من الصحابة، ونجمت الفتنة بمقتل عثمانَ ﷺ، وافترق الناس، وركب الناس الصعب والذلول، احتيج إلى معرفة النقلة، وتحقق عدالتهم، وثبوت صدقهم.

قال مجاهد - رحمه الله -: «جاءَ بشير الْعدوِي إِلَى ابنِ عباسٍ ﷺ، فَجعلَ يحدثُ ويقُولُ: قَالَ رسولُ الله ﷺ، قَالَ رسولُ الله ﷺ، فَجعلَ ابن عباسٍ لا يأْذَنُ لحديثه، ولا ينظُر إِلَيه، فَقَالَ: يا ابن عباسٍ؛ مالي لا أَراك تسمع لحديثي، أُحدثُك عن رسولِ اللـه ﷺ

(١) أخرجه البخاري في (٦٩) ك: فضائل القرآن، (٥) ب: أنزل القرآن على سبعة أحرف، رقم (٨٩)، ومسلم في (٦) ك: صلاة المسافرين، (٤٨) ب: بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف، رقم (٨١٨).

(٢) أخرجه أبو داود في (١٣) ك: الفرائض، (٥) ب: ميراث الجدة، رقم (٢٨٩٤)، والترمذي في (٢٤) ك: الفرائض، (١٠) ب: ميراث الجدة، رقم (٢١٠٠)، وابن ماجه في (٢٣) ك: الفرائض، (٤) ب: ميراث الجدة، رقم (٢٧٢٤)، وإسناده قوي.

ولا تسمع، فَقَالَ ابن عباسٍ ﵄: إنا كُنا مرةً إِذَا سمعنا رجلاً يقُولُ: قَالَ رسولُ اللـه ﷺ ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إِلَيه بِآذَانِنا، فَلَما ركب الناس الصعب والذلُولَ؛ لَم نأْخذْ من الناسِ إلا ما نعرِف» [١].

وفي رواية طاووسٍ لهذه الواقعة أن بشير بن كَعبٍ جاءَ إِلَى ابنِ عباسٍ ﵄، فَجعـلَ يحدثُه، فَقَالَ لَه ابن عباسٍ ﵄: «عد لحديث كَذَا وكَذَا»، فَعاد لَه، ثُم حدثَه، فَقَالَ لَـه: «عد لحديث كَذَا وكَذَا»، فَعاد لَه، فَقَالَ لَه: ما أدرِي! أَعرفْت حديثي كُلّه وأَنكَرت هذَا، أَم أَنكَرت حديثي كُله وعرفْت هذَا، فَقَالَ لَه ابن عباسٍ: «إِنا كُنا نحدثُ عن رسولِ اللـه ﷺ إِذْ لَم يكُن يكْذَب علَيه، فَلَما ركب الناس الصعب والذلُولَ تركْنا الْحديثَ عنه» [٢].

وبعد حصول الفتنة لم يعد الاقتصار على ذكر الخبر كافيا في قبوله، وبراءة الذمة من عهدته، بل لا بد من قرنه بتسمية المخبِر به، ليطلع على عدالته، فصار ناقل الخـبر يسـمى راويا، ومن وصل إليه بعده يسنده إلى سابقه، وهلم جرا طبقةً بعد طبقة، ونتج مـن هـذا اشتمال المنقول على جزئين:

الأول: خبر.

والثاني: سلسلة الناقلين له من الرواة.

وصارت سلسلة الناقلين سندا للخبر، يوقف به على ثبوته أو بطلانـه، بـالنظر إلى عدالة رواته، وسلامتهم من الأهواء.

قَالَ محمد بن سيرِين: «لَم يكُونوا يسأَلُونَ عن الإِسناد، فَلَما وقَعت الْفتنةُ؛ قَـالُوا: سموا لَنا رِجالَكُم، فَينظَر إِلَى أَهلِ السنة فَيؤخذُ حديثُهم، وينظَر إِلَى أَهلِ الْبِدعِ فَلا يؤخـذُ حديثُهم» [٣].

فنشأ بعد الفتنة التفتيش عن أسانيد الأخبار، ومعرفة أحوال روا ا، وتميز بذلك الخبر الثابت من الخبر الساقط.

ويبين هذا التقرير القصتان الآتيتان:

---

(١) أخرجه مسلم في المقدمة ١٢/١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

وأولاهما: ما رواه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (1) عن بشر بن المفضل قـال: قدم علينا إسرائيل؛ فحدثنا عن أبى إسحاق، عن عبد الله بن عطاءٍ، عن عقبةَ بـن عـامرٍ بحديثين، فذهبت إلى شعبةَ، فقلت: ما تصنع شيئًا؛ حدثنا إسرائيلَ، عن أبى إسحـاق، عن عبد الله بن عطاءٍ، عن عقبةَ بكذا؟! فقال: يا مجنون! هذا حدثنا به أبو إسحاق، فقلت لأبي إسحاق: من عبد الله بن عطاءٍ؟ قال: شاب من أهل البصرة قدم علينا، فقـدمت البصـرة فسألت عنه، فإذا هو جليس فلان، وإذا هو غائب في موضعٍ فقدم، فسألته فحـدثني بـه، فقلت: من حدثك؟ قال: حدثني زياد بن مخراقٍ، فأحالني على صاحب حديث، فلقيـت زياد بن مخراقٍ فسألته، فحدثني به، قال: حدثني بعض أصحابنا، عن شهر بن حوشبٍ.

فانظر إلى طلب شعبةَ مخرج الخبر، والتماسه معرفة الناقلين له، وعدم قنوعه بسماعه من أبي إسحاق السبيعي، حتى سأله عن شيخه عبد الله بن عطاءٍ، ثم لقي عبد الله بن عطاءٍ فسأله عن شيخه الذي رواه له، فسمى له زياد بن مخراقٍ، فسار إليه شعبةُ فسأله كـذلك، فقال: حدثني بعض أصحابنا، عن شهر بن حوشبٍ.

فظهر بهذا التتبع أن الخبر المذكور يرويه أبو إسحاق السبيعي، عن عبد الله بن عطاءٍ، عن زياد بن مخراقٍ، عن بعض أصحابه، عن شهر بن حوشبٍ.

أما القصة الثانية: فما رواه البخاري في «التاريخ الصغير» (2) عن عبد الـرحمن بـن مهدي - وذُكر عنده حديث علي بن ربيعةَ، الذي رواه يحيى القطان، عن شعبةَ، عـن أبي إسحاق، عن علي بن ربيعةَ قال: كنت ردف علي، فلما أن ركب قال: سبحان الذي سخر لنا هذا - قال عبد الرحمن: قال شعبة: قلت لأبي إسحاق: ممن سمعته؟ قال: من يونس بـن خبابٍ، قال: فأتيت يونس بن خبابٍ، فقلت: ممن سمعته؟ قال: من رجلٍ - أُراه - عن علي بن ربيعةَ.

والقول فيه نظير القول في سابقه، وتتبع رواته أظهر أن الخبر المذكور يرويـه أبـو إسحاق السبيعي، عن يونس بن خبابٍ، عن رجلٍ، أُراه عن علي بن ربيعةَ.

---

(1) ١٦٧/١.

(2) ١/٢٩٠-٢٩١، المطبوع بهذا الاسم، والصحيح أنه الأوسط، وقد حقق في جامعة أم القرى بهذا الاسم.

ولّما غدا هذا الأصل صبغةً لتوثيق الأخبار صار سمةً لعلوم المسلمين في الفنون كافةً، فنجد الرواية مسندةً في كتب التفسير، وعلوم القرآن، والعقيدة، والفقه، والحديث، والتأريخ والسلوك، واللغة، وغيرها من أبواب العلم.

وسميت سلسلة الناقلين للخبر من الرواة بالسند والإسناد، وسميت الأخبار المنقولة بهذا الطريق أخبارا مسندةً، وبهذا نشأت الرواية المسندة، ثم تطورت بتأصيل علم المصطلح، الجامع لقوانين الرواية نقلاً ونقدا.

ومن المجزوم به أن مبتدأ الرواية المسندة في هذه الأمة هو النبي ﷺ، لنقله الشرع إلينا عن ربه، كما قال تعالى: ﴿ ژ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ژ ﴾ [النجم: ٤،٥].

ثم تلاه أصحابه رضي الله عنهم فنقلوا الأخبار النبوية باهتمامٍ بالغٍ تحملاً وأداءً، وخلَفهم التابعون من بعدهم، وتسلسلت الرواية في قرون الأمة إلى يومنا هذا.

واختصت نشأة الرواية بشيئين اثنين:

أحدهما: الاكتفاء بالنقل المحض للقرآن والسنة.

والآخر: ثقة رواة مرحلة النشأة - وهم الصحابة - وعدالتهم.

المبحث الثَّاني: منزلة الإسناد من الدِّين

إن نشأة الرواية المسندة على نحوٍ لم تعرفه العرب قبل إذ، أبرزت ظهور الإسناد – كما سبق - كخصيصة من خصائص هذه الأُمة.

واختصاص هذه الأُمة بالإسناد يجعل له – ولا ريب – مكانةً متميزةً، ذات صفات معينة، يمكننا معرفتها عبر كلام أئمة الهدى وأعلام الورى من الأئمة الماضين.

فمن ذلك أن الإسناد من الدين.

قال ابن المبارك: «الإسناد من الدين» (1).

ومعنى كونه من الدين أنه شعار حمل الشريعة وتلقيها، فلا يعول في إثبات شيءٍ أنه من الدين إلا مع وجود النقل المسند.

قال الشاطبي – رحمه الله -:

«جعلوا الإسناد من الدين ولا يعنون حدثني فلانٌ عن فلان مجردا؛ بل يريدون ذلك لما تضمنه من معرفة الرجال الذين يحدث عنهم، حتى لا يسند عن مجهولٍ ولا مجروحٍ ولا متهمٍ؛ إلا عمن تحصل الثقة بروايته، لأن روح المسألة أن يغلب على الظن من غير ريبة أن ذلك الحديث قد قاله النبي ﷺ؛ لنعتمد عليه في الشريعة، ونسند إليه الأحكام»(2).

وتقدم قول النبي ﷺ: «تسمعون، ويسمع منكم، ويسمع ممن سمع منكم» (3).

فَعلْم هذه الأُمة يؤخذ بالتلقي بين قرو ا، والتلقي ذه الصفة هو الإسناد.

ومن ذلك أيضا أن المطالبة به وإشهاره تدفع مقالات المبطلين ودسائس المزورين.

قال ابن المبارك في تتمة كلامه الآنف:«ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، ولكن إذا قيل: من حدثك بقي».

---

(1) أخرجه مسلم في المقدمة 12/1.

(2) الاعتصام 169/1.

(3) أخرجه أبو داود في (19) ك: العلم، (10) ب: فضل نشر العلم، رقم (3659)، وإسناده صحيح.

قال عبدانُ - الراوي عنه -: «ذَكر هذا عند ذكر الزنادقة، وما يضعون من الأحاديث» (1).

قال أبو عبد الله الحاكم عقب روايته للأثر المتقدم عن ابن المبارك:

«فلولا الإسناد، وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مواظبتهم على حفظه، لَدرس منار الإسلام، ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه، بوضع الأحاديث، وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تعرت عن وجود الأسانيد فيها كانت بترا»(2).

ومن ذلك أنه رِفعةٌ لأهله، إذ يبقى ذكرهم بذكره.

قال مالك بن أنسٍ في قول الله تعالى: ﮋ ۇ ۇ ۆۈ ۉ ۉ ۇٔ ﮊ [الزخرف: ٤٤]، «هو قول الرجل: حدثني أبي عن جدي»(3).

فمن اندرج في سلاسل روايته بقي ذكره ببقائها، وأشرف ذلك رواية الرجل عن آبائه، ومن هنا اقتصر عليها مالك لجلالتها، وغيرها في معناها.

ومن ذلك أنه أمانٌ لمن يطلب معرفة دينه، إذ يطمئن قلبه لصحة ما يتعبد به، لوثوقه بطريق نقله.

قال ابن المبارك: «مَثَلُ الذي يطلب أمر دينه بلا إسناد، كمثل الذي يرتقي السطح بلا سلمٍ» (4).

وقال سفيان بن عيينةَ: حدث الزهري يوما بحديث، فقلت: هاته بلا إسناد، فقال الزهري: «أترقى السطح بلا سلمٍ» (5).

ومن ذلك أنه الفيصل والفرقان بين المُحق والمُبطل، والسني والبِدعي.

قال ابن المبارك: «بيننا وبين القوم القوائم» (6).

---

(1) أصل الأثر عند مسلمٍ في مقدمته كما تقدم، أما هذا اللفظ ففي تاريخ بغداد ١٦٥/٥، وأدب الإملاء والاستملاء ٧/١.

(2) معرفة علوم الحديث ص ٤٠.

(3) فتح المغيث ١٩٢/٣.

(4) جامع التحصيل ص ٥٨-٥٩، وتدريب الراوي ١٦٠/٢.

(5) أخرجه الخطيب في الكفاية ص ٣٩٣، والسمعاني في أدب الإملاء والاستملاء ٦/١، وانظر: فتح المغيث ٤/٣.

(6) أخرجه مسلم في المقدمة ١٢/١، وانظر: تهذيب الكمال ٢١١/١٤، وجامع التحصيل ص ٥٩، وفتح المغيث ٤/٣، وتوجيه النظر ٨٨/١.

والقوم هم المخالفون، بدليل المباينة الثابتة بقوله: :«بيننا وبين القوم»، والغالب صدقه على أهل البدع، والقوائم هي الأسانيد؛ لأنها الدعائم التي تقوم عليها حقائق الأمور وتثبت.

ومن ذلك أنه سلاح المؤمن.

قال سفيان الثوري: «الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل»[1].

وهو سلاح يثبت به الدين، كما أن السيف سلاح تثبت به الدنيا.

ومن ذلك أنه زينة الحديث، والحديث الخالي من الإسناد لا يساوي شيئًا.

قال سفيان الثوري: «الإسناد زين الحديث»[2].

وقال شعبة: «كل حديث ليس فيه حدثنا وأخبرنا فهو خل وبقلٌ»[3].

وهذه الزينة تكون تارةً شرطًا لازما، وتكون تارةً كمالاً تاما.

فقد ذكر الخطيب البغدادي أن أحاديث الأحكام، وما تلزم معرفته من شرائع الإسلام، يفتقر كَتبه إلى الإسناد، أما أخبار الصالحين وحكايات الزهاد والمتعبدين، ومواعظ البلغاء، وحكم الأدباء فَكَتب أسانيدها من الكمال المتمم[4].

ومن ذلك أن معرفته من فروض الكفاية.

قال ابن حجر: «ولكون الإسناد يعلم به الحديث الموضوع من غيره، كانت معرفته من فروض الكفاية»[5].

وعده علي القاري منها[6].

---

(١) أخرجه السمعاني في أدب الإملاء والاستملاء ٨/١.

وانظر: جامع التحصيل ص ٥٩، وتدريب الراوي ١٦٠/٢.

(٢) أخرجه السمعاني في أدب الإملاء والاستملاء ٦/١.

(٣) أخرجه البغوي في مسند ابن الجعد ص ٢٢، والرامهرمزي في المحدث الفاصل ٥١٧/١، والخطيب في الكفاية ص ٢٨٣، ٣١٦، وأبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء ١٤٩/٧، والسمعاني في أدب الإملاء والاستملاء ٧/١.

وانظر: جامع التحصيل ص ٥٩، ونكت الزركشي على ابن الصلاح ٨٢/٢، وفتح المغيث ١٦٧/١.

(٤) انظر الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١٨٩/٢-٢١٥.

(٥) مرقاة المفاتيح للقاري ٢١٨/١.

(٦) شرح شرح النخبة ص ١٩٤.

الباب الأوَّل: تعريف الاعتبار والمتابعات والشَّواهد وتاريخها:

الفصل الأوَّل: تعريف الاعتبار والمتابعات والشواهد.

الفصل الثَّاني: تاريخ الاعتبار للمتابعات والشواهد.

الفصل الأوَّل: تعريف الاعتبار والمتابعات والشَّواهد

إن حقائق الأمور تتجلى أكثر عند الوقوف على حدودها المعرفة لها، فتتميز بحـدها عن نظائرها، ويعرف ما تحت الألفاظ من المقاصد، وما وراء المباني من المعاني.

ولا معدل لمن رام سداد الطريق وسواء السبيل من سلوك هذه الجادة، مما يحـتم أن نعرض هنا لبيان (الاعتبار والمتابعات والشواهد) في اللغة والاصطلاح وفق ما جرى عليـه المحدثون.

المبحث الأول: تعريف الاعتبار لغةً واصطلاحًا:

الاعتبار لغةً: افتعالٌ من (عبر)، وهو أصلٌ صحيح واحد يدل على النفوذ والمضي في الشيء [1]، وهو دال على إمعان النظر في الشيء والتفرس فيه.

وقد وقفت على عدة تعريفات للاعتبار اصطلاحا[2].

منها: أنه التفتيش.

وبه عرفه السخاوي في «التوضيح الأبهر» [3]، وظاهر سياقه إرادة الحد الصـناعي لا اللغوي، إلا أنه بالثاني أشبه، وما فيه من الإجمال والإطلاق مضعف له، إذ لا يدرى عن ماذا يفتش، ولا أين يفتش؟

ومنها: أنه تطّلب المتابعة.

وبه عرفه ابن جماعةَ في «المنهل الروي» [4]، وقد قصر بعدم ذكر تطّلب الشاهد.

---

(١) انظر: مقاييس اللغة ٢٠٧/٤.

(٢) عند المحدثين، أما بالاصطلاح العام فانظر ما ذكره الكفوي في الكليات ص ١٤٧.

(٣) ص٧٢.

(٤) ص٥٩.

ويمكن الاعتذار عنه بأنه لا يفرق بينهما[1] – كما سيأتي -، ومع التسليم بكون ذلك هو مذهبه، فالأولى ذكر الحدود واضحةً دون إجمالٍ، فلو عرفه بأنه تطلب المتابعة والشاهد؛ لكان أبين، مع بقاء القول بعدم التفريق.

ولا يقال: إن ذكر أحدهما مغنٍ عن ذكر الآخر، فمحل هذا ما لم يفتقَر إلى البيان التام، والحدود تبنى على الإيضاح دون الإجمال، والإيجاز المفضي إلى الاستغلاق يذم استعماله عند وضع المصنفات[2].

وبهذا عرفه ابن الوزير فقال: طلب التوابع والشواهد التي يعرف بها أن للحديث أصلاً، ويترقى حديث الضعفاء إلى مرتبة الحسن [3].

وهو حسن من جهة الاختصار؛ لكن لم يفصح عن محل التتبع ولا مقصوده التام، فقد قصره على ترقية الحديث الضعيف إلى الحسن، وسيأتي بيان ذلك.

ومنها: أنه رد الحديث إلى أصلٍ يرجع إليه.

هكذا قال الكافيجي في «المختصر» [4]، وهو شبيه بما ذكر السخاوي من جهة الإجمال والإطلاق.

ومما عرف به الاعتبار أيضا: أنه سبر طرق الحديث؛ لننظر هل تابع راوٍ غيره فيما روى.

وهو منصوص العراقي في الألفية[5]؛ إذا قال:

والاعتبار سبرك الحديثَ هلْ تابع راوٍ غيره فيما حملْ

قال السخاوي في شرح الألفية المسمى «فتح المغيث»[6]:

«(والاعتبار سبرك) بفتح المهملة ثم موحدة ساكنة؛ أي اختبارك ونظرك (الحديث) من الدواوين المبوبة والمسندة وغيرهما؛ كالمعاجم والمشيخات والفوائد، لتنظر هل شارك

---

(١) انظر: المنهل الروي ص٥٩.

(٢) انظر: تدريب الراوي ١٥٦/٢

(٣) تنقيح الأنظار ٢١٣/١ – مع توضيح الأفكار.

(٤) ص ١٤١.

(٥) البيت فيها رقم (١٧١).

(٦) ٢٠٧/١.

راويه الذي يظن تفرده به راوٍ غيره، أو قُلْ هل شارك راوٍ من رواية غيره (فيما حمل) عن شيخه، سواءً اتفقا في رواية ذاك الحديث بلفظه عن شيخٍ واحد أم لا».

ولا يستفاد من هذا التعريف تعيين محل النظر في متابعة الراوي لغيره، المُنتجة للتمييز بين المتابعة والشاهد، فلو قال تكميلاً:

فعن صحابٍ واحد متابع وعن سواه شاهد تتابعوا

وقريبا منه قول السيوطي:

الاعتبار سبر ما يرويه هل شارك الراوي سواه فيه

وهذا المنظوم الوارد في كلام العراقي والسيوطي حله الكفوي فقال:

«والاعتبار عند المحدثين: أن تأتيَ إلى حديث لبعضِ الرواة فتعتبره بروايات غيره من الرواة لسبر الحديث؛ لتعرف هل شاركه فيه غيره» (1).

- ومنها: أنه الهيئة الحاصلة في الكشف عن المتابعات والشواهد.

وبه عرفه الحافظ ابن حجرٍ(2).

وهذا التعريف حسن من جهة الجمع بين المتابعات والشواهد في مقصود الاعتبار، لكن يعتريه غموض، فالهيئة الحاصلة في كشفها تفتقر إلى تفسيرٍ.

وقد صاغه العلامة السيوطي صياغة واضحة فجعله: هيئة التوصل إلى المتابعات والشواهد(3).

وهو لا يخرج بهذا من الغموض الذي يكتنِف سابقه.

فيوضح قولهما بتعريف ابن الحنبلي، حيث قال:

«وأما الاعتبار فتتبع طرق الحديث الذي يظن أنه فرد ليعلم أن له متابعا أو شاهدا، أو لا هذا ولا ذاك» (4).

فقد تميز تعريفه بتفسير الهيئة المذكورة في كلام ابن حجرٍ والسيوطي، فحقيقتها تتبع طرق الحديث.

---

(1) الكليات ص ١٤٧.

(2) انظر: النكت على ابن الصلاح ٦٨١/١، وفتح المغيث ٢٠٨/١.

(3) انظر: تدريب الراوي ٢٤٢/١.

(4) قفو الأثر ص٦٤.

لكنه لم يذكر محل التتبع، أين يكون؟

وبيانه في قول طاهرٍ الجزائري:

«والاعتبار هو تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد والأجزاء، لذلك الحديث الذي يظن أنه فرد؛ ليعلم هل لرواية متابع أو هل له شاهد أم لا» [1].

فأفصح عن محل التتبع بقوله: «من الجوامع والمسانيد والأجزاء»، ومعناه في كلام السخاوي المتقدم.

وكلام ابن الحنبلي وطاهرٍ الجزائري يخرج من مشكاة واحدة، ويمكن صياغة كلامهما في نسقٍ واحد لتقَاربه، فيقال: الاعتبار هو تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد والأجزاء، للحديث الذي يظن أنه فرد.

وهذا التعريف - المستفاد من مجموع كلامهما - هو أشد تعريفاته وضوحا، وأقربها مأخذًا.

وهو يشتمل على أمورٍ تبين حقيقة الاعتبار:

أولها: أن الاعتبار تتبع، والتتبع جمع وتقميش، وكشف وتفتيش، ، يتضمن طلب معرفة يحتاج إليها للوصول إلى المقصود.

ثانيها: أن هذا التتبع متوجه إلى طرق الحديث، وهي الأسانيد التي روي بها، مع ملاحظة ألفاظه أيضا، لارتباطها بالمراد الملتمس.

ثالثها: أن محله الجوامع والمسانيد والأجزاء، والمراد كتب الرواية المسندة، واقتصر على المذكورات لشهرتها.

رابعها: أن متعلق البحث هو الحديث الذي يظن أنه فرد، بالنظر إلى ما وقفنا عليه، سواءً كانت الفردية المظنونة في الصحابي أم من دونه.

والتعريف المختار للاعتبار: أنه تتبع طرق الحديث من كتب الرواية المسندة؛ لمعرفة المتابعات والشواهد لحديث ما.

والجملة الأولى مستفادةٌ من كلام السخاوي، وابن الحنبلي، والجزائري.

والجملة الثانية مستفادةٌ من كلام ابن حجرٍ، والسيوطي.

---

(١) توجيه النظر إلى أصول الأثر ٤٩١/١.

وحاصله:

- أن الاعتبار تتبع.
- وأن التتبع متعلق بطرق الحديث.
- وأن محل النظر في طرقه: كتب الرواية المسندة.
- وأن مقصوده: معرفة المتابعات والشواهد لحديث ما.

ويمكن شرح التعريف السابق (تتبع طرق الحديث من كتب الرواية المسندة؛ لمعرفة المتابعات والشواهد لحديث ما) كالآتي:

قولنا: تتبع؛ أي كشف وطلب.

وقولنا: طرق الحديث؛ أي أسانيده.

وقولنا: من كتب الرواية المسندة؛ أي التي تروى فيها الأحاديث مسندةً؛ كـالجوامع والمسانيد والأجزاء[1].

وقولنا: لمعرفة المتابعات؛ أي طرق الحديث المتعلقة بحديث عن صحابي واحد.

وقولنا: والشواهد؛ أي طرق الحديث المتعلقة برواية الحديث عن صحابة آخرين.

وقولنا: لحديث ما؛ أي الحديث الذي يظن أنه فرد.

وصلة المعنى الاصطلاحي بالمعنى اللغوي المتقدم ظاهرةٌ، فإن تتبع طرق الحديث من كتب الرواية المسندة؛ لمعرفة المتابعات والشواهد لحديث ما، يصدق عليه إمعان النظر في الشيء والتفرس فيه، وهو معنى الاعتبار في اللغة، فالمعتبر يمعن النظر في طرق الحديث من كتب الرواية المسندة، ويتفرس فيها لمعرفة المتابعات والشواهد الصالحة لحديث يراد جمع طرقه للحكم عليه.

المبحث الثَّاني: تعريف المتابعة لغةً واصطلاحًا:

المتابعة في اللغة: مفاعلة من (ت ب ع)، وهو أصلٌ دال على التلو والقَفو[2].

أما المتابعة اصطلاحا فلم أجد في كتب المصطلح عبارةً تفي ببيان المقصود منها، لكن

---

(١) سيأتي فصلٌ مفرد بعنوان: مظان المتابعات والشواهد.

(٢) انظر: مقاييس اللغة ٣٦٢/١.

عبارا م في هذا الباب - وقد تقدم بعضها - تدور حول معنى ظاهرٍ، وهو موافقة الـراوي غيره في رواية الحديث عن شيخ الأول أو من فوقه دون الصحابي.

وقد تتابع المصنفون في علوم الحديث على بيان حقيقة المتابعة بضرب المثـال، دون الاشتغال بوضع حد صناعي يميز حقيقتها[1].

وأقرب ما وجدت من كلامهم ما ذكره الكافيجي في «المختصر»[2]، وهو أن يروي راويان أو أكثر في طبقة واحدة حديثًا واحدا.

ومعنى الطبقة واسع، فلو قال عن شيخٍ واحد لقارب المعنى المراد عندهم.

والتعريف المؤدي لهذا المعنى هو: أن يوافق راوٍ غيره في رواية الحديث عن شـيخه أو من فوقه دون الصحابي.

وقيد (دون الصحابي) لا بد منه لإخراج الشاهد، فإنهما يفترقان من هذه الجهـة - كما سيأتي.

وصلة المعنى الاصطلاحي للمتابعة بمعناها اللغوي المتقدم تتبين من وجود معنى القفو والاتباع، فيما اصطلح عليه من معنى المتابعة، فكأن أحد الراويين قفا الآخر واتبعه في حديثه.

تنبيهٌ:

يقال لراوي المتابعة: تابِع ومتابِع؛ بكسر الباء في كليهما[3].

تنبيهٌ آخر:

يقال لحديث المتابع متابعا عليه[4].

---

(١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٤٨، والمنهل الروي ص ٥٩، والمقنع ١/١٨٧ – ١٨٨، وفـتح المغيـث ١/٢٠٨ - ٢٠٩، والتوضيح الأ ر ٧٢- ٧٣، وتدريب الراوي ١/٢٤١ - ٢٤٢، وتوجيه النظر ١/٤٩١ – ٤٩٢.

والتعريف بالمثال أحد مسالك تمييز حقائق الأشياء عند المنطقيين، ويقال له: التعريـف بالرسـم؛ إلا أنـه دون التعريف بالحد.

انظر: تحفة المحقق ص ٦٧-٦٩.

(٢) ص ١٤٢.

(٣) انظر: قفو الأثر ص٦٤.

(٤) انظر: المختصر ص ١٤٤.

المبحث الثَّالث: تعريف الشَّاهد لغةً واصطلاحًا:

الشاهد في اللغة: اسم فاعلٍ من (شهد)، والشهادة خبر قاطع[1].

قال ابن فارسٍ: الشهادةُ الإخبار بما قد شوهد[2].

والشاهد اصطلاحا: متن يروى عن صحابي آخر يشبه متن الحديث الفرد.

هكذا عرفه طاهر الجزائري في «توجيه النظر» [3].

وهذه المشا ة إما أن تكون في اللفظ – والمعنى تابع له -، أو في المعنى فقط كما في «توجيه النظر» [4]، و«قفو الأثر» [5].

ولو قيل عوض التعبير بالمشا ة: (مثل متن الحديث الفرد أو نحوا منه)؛ لكان أولى لما فيه من الوضوح، مع جريان التعبير ذين اللفظين (مثل) و(نحو) على ألسنة المحدثين في هـذه الصناعة.

والصلة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي للشاهد: أن الشهادة إخبار، وكل واحـد من الصحابيين أخبر بمثل ما أخبر به الآخر، فصح كون أحدهما شاهدا للآخر.

المبحث الرَّابع: تسمية عملية طلب المتابِع والشَّاهد:

ذكر ابن الحنبلي في «قفو الأثر» [6] أن إيراد الشاهد يسمى استشهادا، ونظـيره أن يقال: إن طلب التابع يسمى استتباعا، كما يسمى تطَلب المتابعة والشاهد اعتبارا.

والسين في (الاستتباع) و(الاستشهاد) دال على الطلب، فالاستتباع طلب المتـابع، والاستشهاد طلب الشاهد.

فنتج من هذا:

- أن طلب المتابعة يسمى: استتباعاً.

---

(١) انظر: القاموس المحيط (ش هـ د)، ص ٣٧٢.

(٢) المصباح المنير ص ٣٢٤.

(٣) انظر: توجيه النظر ٤٩٣/١.

(٤) انظر المصدر السابق.

(٥) انظر: قفو الأثر ص ٦٤.

(٦) انظر المصدر السابق.

- وأن طلب الشاهد يسمى: استشهادا.

- وأن طلب المتابعة والشاهد يسمى: اعتبارا.

واستعمال المصدرين (الاستشهاد) و(الاعتبار) شائع في كلام المحدثين، أما الاستتباع فمع صحته لغةً فهو غير مستعملٍ اصطلاحا.

وجعل أهل الحديث لهذه المصادر أفعالاً دالةً عليها، فقالوا: يعتبر بحديثه، وتابعه فلانٌ، واستشهد به فلانٌ.

فقولهم: يعتبر بحديثه؛ هو للدلالة على قبول خبره في المتابعات والشواهد؛ ليتقوى به غيره ممن هو مثله في الضعف.

وفي بيان معناه يقول العراقي:

«أي يصلح أن يخرج حديثه للاعتبار به، والاستشهاد به»[1].

وقولهم: تابعه فلانٌ؛ هو للدلالة على موافقة الراوي غيره في رواية الحديث عن شيخه، أو فوقه مما يرجع إلى حديث الصحابي نفسه.

قال عبد الحق الدهلوي:

«إذا روى راوٍ حديثًا، وروى راوٍ آخر حديثًا موافقًا له؛ يسمى هذا الحديث متابِعا، بصيغة اسم الفاعل.

وهذا معنى ما يقول المحدثون: تابعه فلانٌ، وكثيرا ما يقول البخاري في صحيحه – ويقولون -: وله متابعات»[2].

ولا يريد الدهلوي بقوله: «إذا روى راوٍ حديثًا وروى راوٍ آخر حديثًا موافقًا له»، وقوع المتابعة مع اختلاف الصحابي؛ لأنه فرق بعد بين المتابعة والشاهد باتحاد الصحابي في الأول، واختلافه في الثاني[3].

وربما استخدم هذا الفعل مع اختلاف الصحابي - كما سيأتي.

---

(١) توجيه النظر إلى أصول الأثر ٤٩١/١.

(٢) مقدمة في أصول الحديث ص٥٦.

(٣) انظر: المصدر السابق ص٥٧.

أما قولهم: استشهد به، فالمراد به أن حافظًا من المصنفين أخرج حديث الـراوي في المتابعات أو الشواهد، دون تفريق.

ويراد بالاستشهاد هنا ما يقابل الاحتجاج؛ فالحُجة في أصول الأبواب هي أحاديث الثقات الأثبات، ومن نزل عن رتبتهم أُدرج حديثه في الشواهد والمتابعات.

وإذا خلا الباب من حديث الثقات فربما أخرجوا فيه حديث مـن دو ـم مـن الصدوقين والضعفاء ما لم يبلغ التهمة بالكذب فما أشد[1].

(١) وهذا معنى تخريج الترمذي للحسن الذي بينه في آخر كتاب الجامع.

الفصل الثَّاني: تاريخ الاعتبار للمتابعات والشَّواهد

لقد أنتج سبر أحوال الرجال جرحا وتعديلاً انقسام مرويا م إلى قسمين اثنين[1]:

الأول: مروي مقبولٌ، وهو ما اجتمعت فيه شروط القبول بالصحة أو الحسن.

الثاني: مروي غير مقبولٍ، وهو ما فقد شرطًا من شروط القبول.

لكن المروي غير المقبول لضعف راويه كان منه ما يجد الناقد في نفسه داعيا لقبوله؛ لتعدد طرقه، بل الحديث المقبول نفسه وجد معه هذا الداعي بحيث يزداد الوثـوق بـالخبر لأجل ذلك.

وهذا الوجود دعا إلى التوقف عن الجزم في الحكم على حديث ما؛ إلا بعـد تتبـع طرقه، والنظر في أحوال رواته، حتى إذا تبين استكماله شروط القبول قُبِل، وإن قَصر عنـها في طريقٍ، نظر هل له طريق آخر أم لا؟، ومع الوقوف عليها يتعرف إلى رتبتها، وهل يمكن أن تكون عاضدةً لسابقتها أم لا؟.

وقد وجِدت هذه الطرق على نوعين:

الأول: طريق ترجع إلى حديث الصحابي نفسِه.

الثاني: طريق ترجع إلى صحابي آخـر.

ولتعدد نوعية الطرق غايروا بين الألفاظ الدالة على كل نوعٍ، فسـموا الأول بـ (المتابعات)، وسموا الثاني بـ (الشواهد)[2]، كما سموا تتبع هذين بـ (الاعتبار).

ومن هنا نشأت الألفاظ الثلاثة (الاعتبار) و(المتابعات) و(الشواهد).

فالاعتبار: سبر طرق الحديث وتتبعها.

والمتابعات: طرق ترجع إلى حديث الصحابي نفسِه.

والشواهد: أحاديث تروى عن صحابـة آخرين مثل الحديث الفرد أو نحوه.

---

(١) والألقاب التي جعلت للدلالة على درجة الحديث كـالصحيح والحسن والضعيف والموضوع والمتروك والواهي، لا تخرج عن هذين القسمين.

(٢) هذا على المذهب المختار – كما سيأتي .

واستفيد هذا التقعيد من عبارات الأئمة وتصرفهم.

فإنا وجدنا سفيانَ الثوري - رحمه الله - يقول:

«إني لأكتب الحديث على ثلاثة وجوه: فمنه ما أتدين به، ومنه ما أعتبر به، ومنه ما أكتبه لأعرفه»[1].

فالحديث الذي يكتبه سفيان على ثلاثة وجوه:

الأول: ما يكتبه دينا يتدين به، وهذا هو الحديث المقبول.

الثاني: ما يكتبه ليعتبر به، وهو الحديث الذي قَصر عن درجة القبول؛ لكنه ربما قَرب منها، بحيث لو جاء من طريقٍ آخر قواه فصار مقبولاً.

الثالث: ما يكتبه ليعرفه من الأحاديث الواهيات الساقطة.

ووجدنا أيضا أحمد بن حنبل يقول:

«ما حديث ابن لهيعة بحجة، وإني لأكتب كثيرا مما اكتب اعتبر به، ويقوي بعضه بعضا»[2].

وفي قوله: «مما أكتب اعتبر به» صريح في اعتماد اعتبار الطرق عنده، ثم قوله بعده: «ويقوي بعضه بعضا» إشارةٌ إلى أجل منافع الاعتبار، وتتبع الطرق، والكشف عن المتابعات والشواهد[3].

وفي كلام أحمد ما هو أصرح من هذا، فمما يغني بيانه عن بيان قوله - رحمه الله-:

«ابن لهيعة ما كان حديثه بذاك، وما أكتب حديثه إلا للاعتبار والاستدلال، إنما أكتب حديث الرجل كأني استدل به مع حديث غيره يشده، لا أنه حجةٌ إذا انفرد»[4].

وقد استفدنا من كلام الإمام عبارةً جديدةً دالةً على التتبع وهي (الاستدلال)، لأن كل راوٍ يدل حديثه على حديث الآخر، فيجبر أحدهما الآخر.

ويصحح هذا المعنى قوله - رحمه الله - في صالح بن أبي الأخضر:

«يستدل به، يعتبر به»[1].

---

(١) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١٩٣/٢.

(٢) انظر: المصدر السابق ١٩٣/٢.

(٣) انظر: الفصل الخامس هنا.

(٤) انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب ٩١/١.

حيث جعل الاستدلال والاعتبار بمعنى واحد.

واستفدنا أيضا أن ما يدخل في الاعتبار هو ما لا يكون حجةً إذا انفرد، لكنه يمكن أن يقوى بغيره، وهو الحديث الذي ضعف ضعفًا قريبا يمكن جبره بعاضد من جنسه.

ويمكن القول بأن اعتبار المرويات، والنظر فيما يعضد الخبر من الشواهد والمتابعات، قد بدأ مع اهتمام الصحابة رضوان الله عليهم بالاحتياط والتثبت في النقل عن النبي ﷺ.

وتقدم خبر أبي بكر رضي الله عنه في إعطاء الجدة السدس، وفيه أن أبا بكْرٍ الصديق سـأَلَ الناس عن ميراثها؟ فَقَالَ الْمغيرةُ بن شعبةَ: «حضرت رسولَ الله ﷺ أعطَاها السدس»، فَقَالَ أبو بكْرٍ: «هلْ معك غَيرك؟» فَقَام محمد بن مسلَمةَ فَقَالَ مثْلَ ما قَالَ الْمغيرةُ بـن شـعبةَ، فَأَنفَذَه لَها أبو بكْرٍ[2].

ففعل أبي بكرٍ اعتبار لحديث المغيرة، وقد وجد شاهدا له من حـديث محمـد بـن مسلَمة، لكن الحامل على الاعتبار هو مزيد الاحتياط كما تقدم.

ومثله صنيع عمر رضي الله عنه إذْ جاءَه أبو موسى، فاستأْذَنَ عليه ثَلاثًا، فَلَم يؤذَنْ لَه فَرجع، فَقَالَ عمر: ما منعك؟ قَالَ أبو موسى: استأْذَنت ثَلاثًا، فَلَم يؤذَنْ لي فَرجعت، وقَالَ رسولُ الله ﷺ: «إِذَا استأْذَنَ أَحدكُم ثَلاثًا، فَلَم يؤذَنْ لَه فَلْيرجع» فَقَالَ: والله لَتقيمن علَيه بِبينـة، فَشهد معه أبو سعيد الخدري[3].

ولا فرق بين الواقعتين في طلب الاعتبار، ووجود الشاهد.

ونظائر هذه القصة عن عمر خاصةً، وعن الصحابة عامةً يطول المقام بذكرها، وهو مبثوثٌ في كتب السنة، والمقصود تقرير عنايتهم بطلب الاعتبار للمرويات.

وسرى هذا الأصل في التابعين فإن عمر بن عبد الْعزِيزِ أخر الصلاةَ يوما، فَدخلَ علَيه عروةُ بن الزبيرِ، فَأَخبره أن الْمغيرةَ بن شعبةَ أخر الصلاةَ يوما وهو بِالْعراقِ، فَدخلَ علَيه أبو مسعود الأَنصارِي، فَقَالَ: ما هذَا يا مغيرةُ؟ أَلَيس قَد علمت أَن جِبرِيلَ ﷺ نـزلَ فَصـلى فَصلى رسولُ الله ﷺ، ثُم صلى فَصلى رسولُ الله ﷺ، ثُم صلى فَصلى رسولُ اللـه ﷺ،

---

(١) انظر: تهذيب الكمال ١٣/١٣، والميزان ٣٩٦/٣، و تهذيب التهذيب ٣٣٣/٤.

(٢) انظر ص ٢٢ من هذه الرسالة.

(٣) أخرجه البخاري في (٣٤) ك: البيوع، (٩) ب: الخروج في التجـارة، رقـم (٢٠٦٢)، ومسـلم في (٣٨) ك: الآداب، (٧) ب: الاستئذان، رقم (٢١٥٣).

ثُم صلى فَصلى رسولُ الله ﷺ، ثُم صلى فَصلى رسولُ الله ﷺ، ثُم قَالَ: بِهَـذَا أُمِـرت، فَقَالَ عمر لعروةَ: اعلَم ما تحدثُ، أَو أَن جبرِيلَ هو أَقَام لرسول الله ﷺ وقْت الصلاة، قَالَ عروةُ: كَذَلك كَانَ بشير بن أَبِي مسعود يحدثُ عن أَبِيه، قَالَ عروةُ: ولَقَد حدثَتنِي عائشـةُ أَن رسولَ الله ﷺ كَانَ يصلي الْعصر، والشمس في حجرتها قَبلَ أَنْ تظْهر[1].

فقد ذكر عروة خبر أبي مسعود الأنصاري في مواقيت الصلاة، ثم اتبعه بشاهده مـن حديث عائشةَ في وقت العصر خاصةً.

ومن دلائل إعمال التابعين لهذا الأصل تتبعهم رواية القصة المشهورة من غير وجـه؛ اهتماما بضبطها، ومن ذلك فعل الزهري في قصة الإفك؛ فإنه قال: أَخبرنِي عروةُ بن الزبير، وابن الْمسيبِ، وعلْقَمةُ بن وقاصٍ، وعبيد الله بن عبد الله، عن حديث عائشةَ رضي اللـه عنها، وبعض حديثهم يصدق بعضا، حين قَالَ لَها أَهلُ الإِفْك ما قَالُوا[2].

ثم جرى عليه أتباع التابعين.

فروى أبو داود من حديث سفيانَ بن عيينةَ، عن إسماعيلَ بن أميةَ، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث، عن جده حريث رجلٌ من بني عذرةَ، عن أبي هريرةَ، عن أبي القاسم ﷺ قال: ....، فذكر حديث الخط في السترة.

قال سفيان: «لم نجد شيئًا نشد به هذا الحديث، ولم يجيء إلا من هذا الوجه».

وأخرج هذا الحديث عن سـفيانَ البيهقـي في «السـنن الكـبرى» [3] ثم قـال: قال سفيان: «وكان إسماعيل إذا حدث ذا الحديث، يقول: عندكم شيءٌ تشدونه به».

وبحث إسماعيل وسفيان عما يشد به هذا الحديث هو الاعتبار، والمبحوث عنه يعـم المتابع والشاهد.

ثم فشا اعتبار المرويات، وتقوية الخبر بالمتابعات والشواهد في كلام الأئمة بعد القرون الفاضلة.

---

(١) أخرجه البخاري في (٩) ك: مواقيت الصلاة، (١) ب: مواقيت الصلاة وفضلها، رقم (٥٢١)، ومسـلم في (٥) ك: المساجد ومواضع الصلاة، (٣١) ب: أوقات الصلوات الخمس، رقم (٦١١).

(٢) أخرجه البخاري في (٥٢) ك: الشهادات، (١) ب: ما جاء في البينة، رقم (٢٦٣٧)، ومسلم في (٤٩) ك: التوبة، (١٠) ب: في حديث الإفك، رقم (٢٧٧٠).

(٣) ٢٧١/٢.

فالشافعي - رحمه الله - قرر في «الرسالة» تقوية مرسل كبار التابعين، فقال[1]:

«المنقطع مختلف:

فمن شاهد أصحاب رسول الله ﷺ من التابعين، فحدث حديثًا منقطعا عن النبي ﷺ اعتبر عليه بأمور:

منها: أن ينظر إلى ما أرسل من الحديث، فإن شركه فيه الحفاظ المأمونون، فأسندوه إلى رسول الله ﷺ بمثل معنى ما روى، كانت هذه دلالةً على صحة من قبل عنه وحفظه، وإن انفرد بإرسال حديث لم يشركه فيه من يسنده، قُبِل ما ينفرد به من ذلك.

ويعتبر عليه بأن ينظر هل يوافقه مرسلٌ غيره، ممن قُبل العلم عنه، من غير رجاله الذين قُبل عنهم؟

فإن وجد ذلك كانت دلالةً يقوى له مرسلُه وهي أضعف من الأولى.

وإن لم يوجد ذلك نظر إلى بعض ما يروى عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ قولاً له، فإن وجد يوافق ما روى عن رسول الله ﷺ، كانت في هذه دلالةٌ على أنه لم يأخذ مرسلَه إلا عن أصلٍ يصح إن شاء الله.

وكذلك إن وجد عوام من أهل العلم يفتون بمثل معنى ما روى عن النبي ﷺ.

ثم يعتبر عليه بأن يكون إذا سمى من روى عنه لم يسم مجهولاً ولا مرغوبا عن الرواية عنه، فيستدل بذلك على صحته فيما روى عنه.

ويكون إذا شرك أحدا من الحفاظ في حديث لم يخالفه، فإن خالفه وجد حديثه أنقص: كانت في هذه دلائلُ على صحة مخرج حديثه.

ومتى ما خالف ما وصفت: أضر بحديثه حتى لا يسع أحدا منهم قبول مرسله.

وإذا وجِدت الدلائل بصحة حديثه بما وصفت، أحببنا أن نقبل مرسله، وذلك أن معنى المنقطع مغيب؛ يحتمل أن يكون حمِل عن من يرغَب عن الرواية عنه إذا سمي، وإن بعض المنقطعات - وإن وافقه مرسلٌ مثله - فقد يحتمل أن يكون مخرجها واحدا من حيث لو سمي لم يقبل، وأن قول بعض أصحاب النبي ﷺ - إذا قال برأيه لو وافقه - يدل على

---

(1) الرسالة ص٤٦١- ٤٦٤.

صحة مخرج الحديث دلالةً قويةً، إذا نظر فيها، ويمكن أن يكون إنما غلط به حين سمع قول بعض أصحاب النبي ﷺ يوافقه، ويحتمل مثل هذا فيمن وافقه من بعض الفقهاء».

فقول الشافعي: «فمن شاهد أصحاب رسول الله ﷺ من التابعين فحدث حديثًا منقطعاً عن النبي ﷺ: اعتبر عليه بأمور...»، هو الاعتبار، والأمور المطلوبة هي الشواهد التي يتقوى ا المرسل عنده[1].

وقال أحمد بن حنبل: «أحاديث أفطر الحاجم والمحجوم، ولا نكاح إلا بولي: أحاديث يشد بعضها بعضا، وأنا أذهب إليها» [2].

وقال الجُوزجاني: «ومنهم الضعيف في حديثه، غير سائغٍ لذي دينٍ أن يحتج بحديثه وحده؛ إلا أن يقويه من هو أقوى منه، فحينئذ يعتبر به» [3].

وقال أيضا: «إذا كان الحديث المسند من رجل غير مقْنِعٍ - يعني لا يقنع برواياته -، وشد أركانه المراسيلُ بالطرق المقبولة عند ذوي الاختيار، استعمل واكتفي به، وهذا إذا لم يعارض المسند الذي هو أقوى منه» [4].

والشد المذكور في كلامهما هو تقوية الحديث بالمتابعات والشواهد.

وقال الترمذي: «وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن، فإنما أردنا حسن إسناده عندنا: كل حديث يروى، لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذًا، ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديثٌ حسن» [5].

فقوله: «ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديثٌ حسن»، إشارةٌ إلى متابعات الحديث وشواهده.

وهذا يحملهم على كتابة الحديث من غير وجه، كما وقع لابن معين في حديث حماد ابن سلمة.

---

(١) ومنها ما يرجع إلى تقويته روايةً، وهو الأصل، ومنها ما يقويه درايةً، فيثبت ما اشتمل عليه من حكم، وإن لم يثبت الحديث عن رسول الله ﷺ.

(٢) سنن البيهقي الكبرى ٢٦٧/٤.

(٣) أحوال الرجال ص ٣٣.

(٤) جامع العلوم والحكم ٣٠٤/١.

(٥) العلل الصغير الملحقة بالجامع ٧١١/٥.

قال أبو بكرٍ محمد بن إبراهيم بن حماد: رحل معنا يحيى بن معين إلى أبى سلمةَ موسى ابن إسماعيل التبوذكي، وسمع جامع حماد بن سلمة، وقد كان سمع من سبعة عشر نفسا.

أخرجه ابن أبي حاتمٍ؛ ثم قال: «أراد بذلك زيادة بعضهم على بعضٍ؛ لأن حماد بن سلمة كان حدثهم من حفظه، فكان يذكر الشيء بعد الشيء فيحدثهم به، فقل من سمع من حماد إلا وقع عنده ما ليس عند غيره» (1).

ومن دلائل فشو الاعتبار أيضا قول البيهقي - وقد ذكر أحاديث التوسعة في عاشوراء -: «هذه الأسانيد وإن كانت ضعيفةً، فهي إذا ضم بعضها إلى بعضٍ: أخذت قوةً، والله أعلم» (2).

وقال أيضا عند كلامه على حديث «إذا استحلت أمتي خمسا فعليهم الدمار؛ إذا ظهر فيهم التلاعن، ولُبس الحرير، واتخذوا القيان، وشربوا الخمور، واكتفى الرجال بالرجال، والنساء بالنساء»: «وإسناده وإسناد ما قبله غير قوي، غير أنه إذا ضم بعضه إلى بعضٍ أخذ قوةً، والله أعلم» (3).

والضم هو تقوية أحدهما بالآخر.

وتصرفات الحفاظ في هذا المعنى كثيرةٌ، والمقصود إثبات وجود هذا الأصل في صناعتهم، لا استقصاء تصرفا م، وفيما ذُكر آنفًا كفايةٌ لإيضاح المقصود.

ويتجلى من هذه الإلماعة أن اعتبار المرويات؛ بطلب المتابعات والشواهد، وجمع أحاديث الرواة، وعرض بعضها على بعضٍ؛ هي إحدى أهم الوسائل التي سلكها أهل الحديث للكشف عن مراتب الرواة ودرجات المرويات وتوثيق النصوص.

وكانت بدايات هذا المنهج مبكرة الظهور في القرون الفاضلة، ثم تتابع إعماله في قرون الرواية، وأزمنة الحفاظ الناقدين.

---

(1) الجرح والتعديل ١/ ٣١٥.

(2) شعب الإيمان ٣٦٦/٣، وأحاديث التوسعة في عاشوراء رويت من وجوه لا تثبت، انظر: العلل المتناهية ٥٢٢/٢، والمنار المنيف ص ١١١.

(3) شعب الإيمان ٣٧٧/٤.

ومع ظهور تدوين علوم الحديث وأصوله، وضبط مصطلحاته، أُدرج هذا الأصل في كتب الفن باسم (الاعتبار والشواهد والمتابعات)، وقُررت قواعده، وحددت ضوابطه، فقل أن ترى شيئًا من كتب المصطلح المطولة؛ إلا وهو يحتوي على بابٍ مفرد له.

ولم تكن دائرة (الاعتبار والمتابعات والشواهد) تخرج عند حذاق المحدثين عن طـرق الحديث وأسانيده، ولا كانوا يلتفتون إلى شيءٍ سواها.

ثم حدثت عواضد لا صلة لها بتلك الدائرة[1]:

- منها: تلقي الأُمة للحديث بالقبول.
- ومنها: موافقته لظاهر القرآن.
- ومنها: استدلال ا تهد به.
- ومنها: فُتيا العالم أو عمله به.
- ومنها: الكشف.
- ومنها: الرؤى المنامية.
- ومنها: موافقته للمكتشفات المعرفية الحديثة.
- ومنها: مطابقته للواقع.

ولم نلتفت إلى هذه العواضد؛ لعدم الاعتداد ا، فأخرجناها من دائـرة (الاعتبار والمتابعات والشواهد)، وجعلنا البحـث محصـورا في طـرق الحديث وأسانيده.

---

(١) انظر: كتاب مناهج المحدثين لمرتضى الزين أحمد ص٢٢-٣٤.

الباب الثَّاني:
أقسامِ الاعتبار والمتابعات والشَّواهد والفروق بينها:

- **الفصل الأَوَّل:** أقسام الاعتبار والمتابعات والشواهد.
- **الفصل الثَّـاني:** الفروق بين الاعتبار والمتابعات والشواهد.

الفصل الأوَّل: أقسام الاعتبار والمتابعات والشَّواهد

المبحث الأوَّل: أقسام الاعتبار:

تقدم أن الاعتبار هو هيئةٌ يتوصل بها إلى الوقوف على المتابعات والشواهد، بتتبع طرق الحديث في الصحاح والسنن والمسانيد والجوامع والأجزاء، وهذا التصور المحيط بمفردات الاعتبار يفضي إلى تقسيمه قسمين اثنين:

الأول: اعتبار المتابعات:

وحقيقته: تتبع طرق الحديث، للبحث عن موافقة راوٍ غيره في رواية الحديث، عن شيخه أو من فوقه دون الصحابي.

فتكون رحى البحث دائرةً حول موافقة الرواة بعضهم بعضا، فيما دون الراوي الأعلى، الذي هو الصحابي غالبا، فتتعلق بالراوي عنه، أو عمن دونه، أو من وراء ذلك من الرواة وإن نزل.

الثاني: اعتبار الشواهد:

وحقيقته: تتبع الطرق، للبحث عن متنٍ يروى عن صحابي آخر، مثل متن الحديث الفرد أو نحوه.

وحينئذ لا يتوجه النظر إلى استخراج رواة يوافقون غيرهم ممن هم دون الصحابي، بل يتوجه النظر مباشرةً إلى الراوي الأعلى - وهو الصحابي غالبا -، للوقوف على راوٍ آخر من الصحابة، وافقه في روايته للحديث عن النبي ﷺ.

المبحث الثَّاني: أقسام المتابعات:

تقسم المتابعات باعتبارين اثنين:

الأول: باعتبار طبقة المتابع.

والثاني: باعتبار نوع المتابعة.

المطلب الأول: أقسام المتابعات باعتبار طبقة المتابِع:

تنقسم المتابعات باعتبار طبقة المتابِع إلى قسمين:

الأول: المتابعة التامة[1]:

وحقيقتها: أن يقع الاتفاق في الرواية عن الشيخ الذي ظُنّ التفرد عنه، بحيث يكون ملتقًى للأسانيد، فإذا روى راوٍ عن شيخٍ، ثم وجِد راوٍ آخر عن الشيخ نفسه بإسناده ومتنه، فهذه هي المتابعة التامة.

الثاني: المتابعة القاصرة أو الناقصة[2]:

وحقيقتها: أن لا يقع الاتفاق في الرواية عن الشيخ الذي ظُن التفرد عنه، بل فوقه؛ سواءً في شيخ الشيخ أو من هو أعلى منه، ما اتحد الصحابي راوي الحديث.

المطلب الثاني: أقسام المتابعات باعتبار نوع المتابعة:

تنقسم المتابعات باعتبار نوع المتابعة إلى قسمين:

الأول: متابعةُ موافقة.

وحقيقتها: الاتفاق في المتابعة التامة أو القاصرة على إسناد الحديث ومتنه، فلا يقع فيها اختلاف بين الرواة.

الثاني: متابعةُ مخالفة.

وحقيقتها: وقوع الاختلاف بين الرواة عن الشيخ الذي ظُن التفرد عنه أو من فوقه، في متن الحديث وسنده، أو أحدهما، وينتج منها معرفة الشاذ والمحفوظ، والمعروف والمنكر.

وهولاء الرواة وقعت بينهم متابعةٌ بروايتهم عن شيخٍ واحد، لكن هذه المتابعة لم تتفق في نتيجتها، مع اتحادها في المورِد.

وكأن هذا النوع هو المراد بالاستدلال في قول أبي زرعةَ الرازي، لَما ذكر حديثًا رواه عبد الله بن نافع، عن أبيه، خالف فيه أصحاب أبيه:

«ومثل هذا يستدل على الرجل إذا روى مثل هذا، وأسنده رجلٌ واحد»[3].

---

(١) انظر: المنهل الروي ص٦٠، والمختصر ص ١٤٢، وفتح المغيث ٢٠٨/١، وتدريب الراوي ٢٤٣/١، والشذا الفياح ١٨٩/١، وقفو الأثر ص٦٤، وتوجيه النظر ٤٩٣/١.

(٢) انظر: المصادر السابقة، والمقنع ١٨٨/١.

(٣) أسئلة البرذَعي لأبي زرعةَ الرازي ص٦٩٣-٦٩٤.

يعني يستدل على وهمه وسوء حفظه.

وهذا المعنى للاستدلال معنى آخر غير الذي ذكره الإمام أحمد فيما سبق، مما يبين شمول مصطلح الاستدلال لأمرين:

أحدهما: الاستدلال على ثبوت حديث الراوي بموافقة غيره له.

والآخر: الاستدلال على عدم ثبوت حديث الراوي بمخالفة غيره له.

وهذا العموم يصوب القول باندراج الرواية المختلفة عن شيخٍ واحد في معنى المتابعة؛ لكن مع اختلاف بين روا ا، فبينهما عموم وخصوص، فأما العموم ففي القدر المشترك من الرواية عن الشيخ نفسه، وأما الخُصوص ففي انفراد كل واحد منهم بوجه في الرواية غير الآخر.

ومن هذا الضرب ما رواه أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» عن أيوب أن ابن أبي مليكة قال له: ألا تعجب! حدثني القاسم، عن عائشة، أ ا قالت: أهللت بالحج، - قال أحمد: يعني مع النبي ﷺ-، وحدثني عروة عنها أ ا قالت: أهللت بعمرة؛ ألا تعجب[1].

فالقاسم بن محمد وعروة بن الزبير تابع أحدهما في الرواية عن عائشةَ أنها أهلت مع النبي ﷺ، ثم اختلفا فيما أهلت به.

ومنه ما أخرجه الحميدي قال: ثنا سفيان، قال: سمعت الزهري - وحفظته منه - عن سعيد بن المسيب، أنه أخبره عن أبي هريرةَ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إذا كان يوم الجمعة كان على كل بابٍ من أبواب المسجد ملائكةٌ، يكتبون الناس على منازلهم الأول فالأول، فإذا خرج الإمام طويت الصحف، واستمعوا الخطبة، فالمهجر الى الجمعة كالمهدي بدنةً، ثم الذي يليه كالمهدي بقرةً، ثم الذي يليه كالمهدي كبشا، حتى ذكر الدجاجة والبيضة».

قال الحميدي: فقيل لسفيان: إ م يقولون في هذا الحديث: عن الأغر، عن أبي هريرةَ، قال سفيان: ما سمعت الزهري ذكر الأغر قط، ما سمعته إلا عن سعيد، أنه أخبره عن أبي هريرةَ[2].

---

(١) ٢/ ٣٨٩.

(٢) ٢/ ٤١٧.

وهذا الخبر ظاهر في اجتماع سفيانَ وغيره في رواية الحـديث عـن الزهـري، ثم الاختلاف عليه في شيخه.

ومثله حديث جعفر بن برقان في رواية بعض أصحابه عنه، عن الزهري، عن سالمٍ، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «من جلس على مائدة يشرب عليها الخمر».

قال أبو حاتمٍ الرازي: «فطلبت أثر هذا الحديث من ثقات أصحاب جعفرٍ، فوجدت بعضهم بروية عن جعفر عن من حدثه عن الزهري» [1].

فأصحاب جعفرٍ اجتمعوا على روايته عنه، ثم اختلفوا في تعيين شيخه.

وقد وجدت هذا النوع من المتابعة في كلام أبي عبد الله البخاري في «صحيحه» فإنه استعمل فعل المتابعة في هذا المعنى، فمن ذلك ما أخرجه من حديث عبد الله بـن المبـارك، قَالَ: أخبرنا الأوزاعي، عن يحيى، عن أَبِي سلَمةَ، عن جعفَرِ بنِ عمرِو بنِ أُمية، عن أَبِيـه، قَالَ: «رأيت النبِي ﷺ يمسح علَى عمامته وخفيه».

ثم قـال: «وتابعه معمـر، عن يحيى، عن أَبِي سلَمةَ، عن عمـرٍو، قَالَ: رأَيـت النبِي ﷺ» [2].

ويظهر من الروايتين أن ابن المبارك ومعمرا اتفقا في الرواية عن يحيى بن أبي كـثيرٍ، واختلفا في تعيين شيخ شيخهما، فهو في رواية الأول جعفر بن عمرو بن أُمية، وفي روايـة الثاني عمرو بن أُمية.

ومن ذلك أيضا ما أخرجه من حديث ابنِ أَبِي ذئْبٍ، قَالَ: حدثَنا سعيد الْمقْبـرِي، عن أَبِيه، عن أَبِي هريرةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ النبِي ﷺ: «لا يحل لامرأة تؤمن بِاللـه والْيـومِ الآخرِ؛ أَنْ تسافر مسِيرةَ يومٍ ولَيلَة، لَيس معها حرمةٌ».

ثم قال: «تابعه يحيى بن أَبِي كَثيرٍ، وسهيلٌ، ومالك، عن الْمقْبرِي، عن أَبِي هريـرةَ رضي الله عنه» [3].

---

(١) علل الحديث ٣٣/٢.

(٢) في (٤) ك: الوضوء، (٤٧) ب: المسح على الخفين، رقم (٢٠٥).

(٣) في (٢٤) ك: أبواب تقصير الصلاة، (٤) ب: في كم تقصر الصلاة، رقم (١٠٣٨).

فالرواة الأربعة ابن أبي ذئبٍ، ويحيى بن أبي كثيرٍ، وسهيلٌ، ومالك، كلهم رووا الحديث عن المقْبري، واختلفوا عليه أهو مما حدث به عن أبيه، عن أبي هريرة، أو رواه عن أبي هريرة مباشرةً.

ومن ذلك أيضا ما أخرجه من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري، عن القَاسم، بن محمد، عن صالح بن خوات، عن سهل بن أبي حثْمةَ، قَالَ: «يقُوم الإمام مستقْبلَ القبلة، وطَائفَةٌ منهم معه، وطَائفَةٌ من قبل الْعدو، وجوههم إلى الْعدو، فَيصلي بالذين معه ركْعةً، ثُم يقُومونَ فَيركَعونَ لأنفُسهم ركْعةً، ويسجدونَ سجدتين في مكانهم، ثُم يذْهب هؤلاء إلى مقَام أُولَئك، فَيركَع بهم ركْعةً، فَلَه ثنتان، ثُم يركَعونَ ويسجدونَ سجدتين».

حدثَنا مسدد، حدثَنا يحيى، عن شعبةَ، عن عبد الرحمن بن الْقَاسم، عن أبيه، عن صالح بن خوات، عن سهل بن أبي حثْمةَ، عن النبي ﷺ مثْلَه.

حدثَني محمد بن عبيد الله، قَالَ: حدثَني ابن أبي حازم، عن يحيى، سمع الْقَاسم، أخبرني صالح بن خوات، عن سهل حدثَه قَولَه.

تابعه الليثُ، عن هشام، عن زيد بن أسلَم، أن الْقَاسم بن محمد حدثَه: صلى النبي ﷺ في غَزوة بني أنمار[1].

ومتابعة الليث بن سعد متابعةٌ ناقصةٌ، فمدار الرواية على القاسم بن محمد، واختلف الرواة عنه في رفعه ووقفه، ووصله وإرساله.

ومن ذلك أيضا ما أخرجه من حديث أيوب، عن عكْرمةَ، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قَالَ: «من تحلم بحلْم لَم يره؛ كُلف أنْ يعقد بين شعيرتين ولَن يفْعلَ، ومن استمع إلى حديث قَوم وهم لَه كَارهونَ، أو يفرونَ منه؛ صب في أُذُنه الآنك يوم الْقيامة، ومن صور صورةً عذب، وكُلف أنْ ينفُخ فيها، ولَيس بنافخ».

قَالَ سفْيانُ: «وصلَه لَنا أيوب».

وقَالَ قُتيبةُ: حدثَنا أبو عوانةَ، عن قَتادةَ، عن عكْرمةَ، عن أبي هريرةَ، قَولَه: «من كَذَب في رؤياه».

---

(١) في (٦٧) ك: المغازي، (٢٩) ب: غزوة ذات الرقاع، رقم (٣٩٠١).

وقَالَ شعبةُ: عن أَبِي هاشمٍ الرمانِي، سمعت عكْرِمةَ، قَالَ أَبو هريرةَ قَولَه: ((من صور صورةً ... ومن تحلم ... ومن استمع...)).

حدثَنا إِسحاق، حدثَنا خالد، عن خالد، عن عكْرِمةَ، عن ابنِ عباسٍ قَالَ: ((من استمع ... ومن تحلم ... ومن صور ...)) نحوه.

تابعه هشام، عن عكْرِمةَ، عن ابنِ عباسٍ قَولَه[1].

وهذه الأسانيد مدارها على عكرمة، وعد هشام متابعا لغيره مع أن الرواة مختلفون في رفع الحديث ووقفه، وتعيين راويه من الصحابة.

ومن ذلك أيضا ما أخرجه من حديث مالك، عن سعيد بنِ أَبِي سعيد الْمقْبرِي، عن أَبِي هريرةَ، عن النبِي ﷺ قَالَ: ((إِذَا جاءَ أَحدكُم فراشه فَلْينفُضه بِصنِفَة ثَوبِه ثَلاثَ مرات، ولْيقُلْ: بِاسمك رب وضعت جنبِي، وبِك أَرفَعه، إِنْ أَمسكْت نفْسِي فَاغْفر لَها، وإِنْ أَرسلْتها فَاحفَظْها بِما تحفَظُ بِه عبادك الصالحين)).

تابعه يحيى وبِشر بن الْمفَضل، عن عبيد الله، عن سعيد، عن أَبِي هريرةَ، عن النبِي ﷺ.

وزاد زهير وأَبو ضمرةَ وإِسماعيلُ بن زكَرِياءَ، عن عبيد الله، عن سعيد، عن أَبِيه، عن أَبِي هريرةَ، عن النبِي ﷺ.

ورواه ابن عجلانَ، عن سعيد، عن أَبِي هريرةَ، عن النبِي ﷺ[2].

فأطلق البخاري فعل المتابعة مع أن الرواة عن الْمقْبرِي، اختلفوا عليه أهو مما حدث به عن أبيه، عن أبي هريرة، أو رواه عن أبي هريرة مباشرةً، كالمثال المتقدم.

فهذه المتابعات، بينها اتفاق واختلاف، فأما الاتفاق ففي القدر المشترك من الرواية عن الشيخ نفسه، وأما الاختلاف ففي انفراد كل واحد منهم بوجه في الرواية غير الآخر، بالوصل والإرسال، أو الرفع والوقف.

---

(١) في (٩٥) ك: التعبير، (٤٥) ب: من كذب في حلمه، رقم (٦٦٣٥).

(٢) في (١٠٠) ك: التوحيد، (١٣) ب: السؤال بأسماء الله تعالى، رقم (٦٩٥٨).

وإطلاق البخاري فعل (تابعه) فيها دال على صدق اسم المتابعة عليها، ولم أجد عند الحافظ في «فتح الباري» ما يوضح هذا، فإنه لم يتعرض للأحاديث الثلاثة الأخيرة بشيءٍ، بينما ذكر في شرحه للحديثين الأولين أن المتابعة في المتن لا الإسناد[1].

وهذا صحيح في الأمثلة السابقة، ولا يدفع إطلاق اسم المتابعة عليها، بل يوضح متعلقها، وإذا قيل في بيان متابعة المخالفة: إنها ما وقعت فيه المتابعة في المتن دون الإسناد، وذُكر صنيع البخاري لم يبق ما يدفع صحة التقرير المتقدم.

المبحث الثَّالث: أقسام الشَّواهد:

يستفاد مما ذكره ابن الحنبلي في «قفو الأثر»[2]، وطاهر الجزائري في «توجيه النظر»[3]، أن الشواهد تنقسم إلى نوعين:

النوع الأول: الشواهد اللفظية المعنوية.

وهي تلك الأحاديث التي تتفق مع الحديث المراد شاهده في اللفظ والمعنى، فالاجتماع بينها واقع في هذين الأمرين، وإن اختلف راوي الحديث من الصحابة.

النوع الثاني: الشواهد المعنوية فقط.

وهي الأحاديث المتفقة مع الحديث المراد طلب شاهده في المعنى، فهي تجتمع في شيءٍ، وتفترق في شيئين آخرين.

فالاجتماع كائن في معنى الحديث، والاختلاف هو في لفظ الحديث وراويه من الصحابة.

ولا ريب أن الشواهد اللفظية المعنوية أوثق في الشهادة لمتنٍ ما؛ من الشواهد الموافقة في المعنى فقط، لأن الاشتراك متحقق في المعنى إذا وجدت المشاركة في اللفظ، أما الشاهد المعنوي فيدل على إثبات معنى كلي لا يستلزم ثبوت مفرداته، فيثبت أصل الحديث جملةً.

قال ابن حجرٍ:

(١) انظر: فتح الباري ٣٠٨/١ و٥٦٨/٢.

(٢) انظر: قفو الأثر ص٦٤.

(٣) انظر: توجيه النظر ٤٩٣/١.

«فإن الطرق إذا كثُرت وتباينت مخارجها؛ دل ذلك على أن لها أصلاً»[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية:

«والمقصود هنا أن تعدد الطرق مع عدم التشاعر أو الاتفاق في العادة: يوجِب العلم بمضمون المنقول»[2].

فالأصل في كلام الحافظ هو المعبر عنه في كلام شيخ الإسلام بمضمون المنقول، وهذا هو المحصل في الشواهد المعنوية.

ولا يراد ا الدائرة الكبرى للمعنى، كمن يفهم من هذا التقرير أن الأحاديث المروية في النية، كلها شواهد لحديث «إنما الأعمال بالنيات»[3] المشهور، كلا؛ بل المراد هو المعنى القريب المشتمل على اشتراك لفظي يسيرٍ، أوجبت قلته أن تكون الشواهد معنويةً.

---

(١) فتح الباري ٤٣٩/٨.

(٢) مجموع الفتاوى ٣٥٢/١٣.

(٣) أخرجه البخاري في (١) ك: بدء الوحي، (١) ب: كيف كان بدء الوحي، رقـم (١)، ومسـلم في (٣٣) ك: الإمارة، (٣١) ب: قوله ﷺ: **((إنما الأعمال بالنية))**، رقم (٦١١).

الفصل الثَّاني: الفروق بين الاعتبار والمتابعات والشَّواهد

المبحث الأوَّل: الفرق بين الاعتبار، وبين المتابعات والشَّواهد:

الاعتبار هو هيئة التوصل إلى المتابعة والشاهد – كما يعلم مما تقدم، وهيئة التوصل إلى الشيءِ غير الشيءِ، كما ذكره ابن قُطْلُوبغا[1]، فهو بذلك ليس قسيما لهما[2].

فالاعتبار في حيزٍ، والمتابعة والشاهد في حيزٍ آخر.

وقد اعترض على ابن الصلاح لما عد من علوم الحديث: معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد؛ فقال أبو الفضل ابن حجرٍ – رحمه الله – في «النكت على ابن الصلاح» [3]:

«هذه العبارة توهم أن الاعتبار قسيم للمتابعة والشاهد، وليس كذلك؛ بل الاعتبار هو الهيئة الحاصلة في الكشف عن المتابعة والشاهد .

وعلى هذا فكان حق العبارة أن يقول: معرفة الاعتبار للمتابعة والشاهد، وما أحسن قول شيخنا [4]:

والاعتبار سبرك الحديثَ هلْ تابع راوٍ غيره فيما حملْ

فهذا سالمٌ من الاعتراض[5]» ا.هـ

وقد أُجيب عن هذا الاعتراض بجوابين:

الأول: ما تقدم عن ابن قُطْلُوبغا بأن هيئة التوصل إلى الشيء غير الشيء، فما قاله ابن الصلاح على ذلك صحيح، لتحقق كونه غير قسيمٍ لهما من ظاهر العبارة دون تكلف.

---

(١) انظر: اليواقيت والدرر ٢٤٣/١-٢٤٤.

(٢) انظر: فتح المغيث ٢٠٧/١، وتدريب الراوي ٢٤٢/١.

(٣) انظر: النكت على ابن الصلاح لابن حجرٍ ٦٨١/٢.

(٤) هو الحافظ العراقي، والبيت في ألفيته، رقم (١٧١).

(٥) نعم سالمٌ من الاعتراض عليه فيما ذُكر، لا عموم الاعتراض؛ لما سابق ذكره من قصور عبارته عن بيان معنى الاعتبار، انظر ص ٢٦ - ٣٠ من الرسالة.

الثاني: أنه أراد شرح الألفاظ الثلاثة لوقوعها في كلام أئمتهـ ـم، وبـه أجـاب السخاوي [1].

وحاصل الفرق بين الاعتبار من جهة، والمتابعات والشواهد مـن جهـة أخـرى؛ كالفرق بين الوسيلة والمقصد، فالاعتبار وسيلةٌ والمتابعات والشواهد مقصد.

المبحث الثَّاني: الفرق بين المتابعات والشَّواهد:

ذهب جماعةٌ منهم الحاكم في «المستدرك» والبيهقي إلى أن المتابعة ما كانت الموافقـة فيه باللفظ، سواءً عن الصحابي صاحب الحديث المتفرد به أو غيره، وأن الشاهد ما كـان بالمعنى، عنه أو عن غيره [2].

وهذا هو اختيار ابن جماعـةَ [3] وابن الملقـن[4]، والكافيجـي[5]، والسيوطي [6]. [6].

فالمعتد به عند هؤلاء هو اللفظ والمعنى، فالاتفاق في اللفظ يوجب المتابعة، والاتفاق في المعنى يوجب الشاهد.

لا فرق بين تعلق طرق الرواية بالصحابي راوي الحديث الفرد أو غيره.

وذهب الجمهور - كما نقله السخـاوي [7] وطاهر الجزائري [8]- إلى أن ما أتـى عن الصحابي نفسه متابعةٌ، وما أتى عن غيره شاهد.

وهو ما رجحه الحافظ ابن حجرٍ [9]، والسخاوي[10].

---

(١) انظر: فتح المغيث ٢٤١/١.

(٢) انظر: النكت للزركشي ١٧٠/٢، وفتح المغيث ٢٠٨/١.

(٣) انظر: المنهل الروي ص٥٩.

(٤) انظر: التذكرة ص ٧٣ - مع التوضيح الأ بر.

(٥) انظر: المختصر ص ١٤٣.

(٦) انظر: تدريب الراوي ٢٤٣/١.

(٧) انظر: فتح المغيث ٢١٠/١.

(٨) انظر: توجيه النظر ٤٩٤/١.

(٩) انظر: فتح المغيث ٢١٠/١.

(١٠) انظر: فتح المغيث ٢١٠/١، والتوضيح الأ بر ص ٧٣.

فمدار الأمر عند الجمهور هو راوي الحديث من الصحابة، فالطرق العائدة إلى الصحابي راوي الحديث الفرد تتعلق بها المتابعة، وما عاد منها إلى غيره من الصحابة يتعلق بها الشاهد.

واستقر الاصطلاح وجرى العمل على التفريق بينهما بهذا الأمر.

ووجدت في تصرف المحدثين فرقًا لم أر من صرح به، وهو استعمال المتابعة والشاهد في الأحاديث المرفوعة، دون الموقوف والمقطوع فلا يطلق فيهما اسم الشاهد؛ بل المتابعة فقط.

فلا يروى خبر موقوف عن أبي بكرٍ رضي الله عنه، أو مقطوع عن الحسن البصري، ثم يطلب لخبر كل واحد منهما شاهد يقويه من حديث موقوفات الصحابة أو مقاطيع التابعين.

ومنشأ الفرق أن مرجع المرفوعات هو النبي ﷺ، وإذا طُلب متابع أو شاهد لم يخرج الخبر عن رده إليه، أما الموقوفات والمقطوعات فمختلفة المخرج، فمن حدث بشيءٍ رد إليه، وعول في خبره عليه، ولم يصلُح أن يعزى من خبر هذا ما يقوي ذاك، والله أعلم.

المبحث الثَّالث: تسمية المتابعات شواهد، وبالعكس:

اشتهر لدى المصنفين في علوم الحديث القول بتسويغ تسمية المتابعة القاصرة شاهدا[1]، ولعل ذلك لوقوعها عن غير الشيخ المطلوب المتابعة عنه، فخرجت من اسم المتابعة المتابعة إلى الشاهد.

وهم بهذا لا يعدون المتابعة التامة شاهدا؛ لتحقق اسم المتابعة فيها، فلا تخرج عنه إلى غيره.

غير أن هناك من وسع العبارة فجعل المتابعة بنوعيها شاهدا، منهم الحاكم [2]، والسيوطي[3]، والسخاوي[4].

---

(1) انظر: المختصر ص ١٤٣، والمقنع ١٨٨/١، والشذا الفياح ١٨٩/١، وفتح المغيث ٢٠٧/١، وتوجيه النظر ٤٩١/١.

(2) انظر: المنهل الروي ص٥٩، والنكت للزركشي ١٦٩/٢.

(3) انظر: تدريب الراوي ٢٤٣/١.

(4) انظر: فتح المغيث ٢٠٨/١.

وقد سهل الأمر فيه أبو الفضل ابن حجرٍ[١]، وابن الحنبلي [٢]، ونقل ذلك طاهر الجزائري عن بعضهم ولم يسمه [٣].

فإذا سميت المتابعة شاهدا، والشاهد متابعةً، لم يعظُم الخطب عندهم، وكأنهم راعوا المعنى اللغوي المحتمل لهذا، أو لوجود هذا قبل استقرار الاصطلاح فترك التشديد فيه.

وقد منع ابن جماعةَ [٤] والسيوطي [٥] وطاهر الجزائري [٦] تسمية الشاهد متابعةً، وعلله ابن جماعةَ بأنه ليس من لفظه.

وهو مبني على مذهبه – هو والسيوطي – في تعليق المتابعة باللفظ والشاهد بالمعنى، والجمهور – كما تقدم – على خلافه.

أما طاهر الجزائري فمأخذ التفريق عنده هو ما تقدم عن الجمهور من اتحاد الصحابي في المتابعة، واختلافه في الشاهد، وحينئذ فلا يعلل مذهبه بما ذكره ابن جماعةَ، ولعله منع ذلك حرصا على تحقيق أسماء الأشياء دون التباسٍ.

ووقع في كلام البخاري – رحمه الله – في «الصحيح» إطلاق المتابعة على الشاهد، فإنه يخرج حديثًا من رواية صحابي، ثم يقول: تابعه فلانٌ، ويسمي صحابيا آخر، وذلك في أربعة مواضع[٧].

بل صرح الحاكم بذلك في «المستدرك» [٨] فإنه روى حديث عبد الله بن مسعود ﷺ، قال: «رأيت القمر منشقا بشقتين مرتين بمكة - قبل مخرج النبي صلى الله عليه وآله

---

(١) نقله السيوطي في تدريب الراوي ٢٤٣/١.

(٢) انظر: قفو الأثر ٤٩٤/١.

(٣) انظر: توجيه النظر ٤٩٤/١.

(٤) انظر: المنهل الروي ص٥٩.

(٥) انظر: تدريب الراوي ٢٤٣/١.

(٦) انظر: توجيه النظر ٤٩٤/١.

(٧) في (٦٤) ك: أحاديث الأنبياء، (١١) ب: قول الله تعالى: (واتخذ الله إبراهيم خليلاً)، رقم (٣٣٦١)، و (٦٤) ك: ك: أحاديث الأنبياء ، (٥١) ب: ما ذكر عن بني إسرائيل، رقم (٣٤٦٠)، (٨٤) ك: الرقاق، (١) ب: ما جاء في الصحة والفراغ، رقم (٦٤١٤)، (٩٩) ك: الاعتصام بالكتاب والسنة، (١٦) ب: ما ذَكر النبي ﷺ وحض على اتفاق أهل العلم، رقم (٧٣٣٣).

(٨) ٥١٢/٢، رقم ٣٧٥٧.

وسلم - شقةٌ على أبي قُبيسٍ، وشقةٌ على السويداء، فقالوا : سحر القمر، فـ ا ـت: ﮋﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮊ [القمر: ١] يقول: كما رأيتم القمر منشقا، فإن الذي أخبرتكم عن اقتراب الساعة حق)).

ثم قال الحاكم: ((هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه ذه السياقة، إنما اتفقا على حديث أبي معمرٍ عن عبد الله مختصرا، وهذا حديثٌ لا نستغني فيه عن متابعة الصحابة بعضٍ لبعضٍ، لمغايظة أهل الإلحاد، فإنه أول آيات الشريعة.

فنظرت فإذا في الباب مما لم يخرجاه: عن عبد الله بن عباسٍ، وعبد الله بن عمـ ـرٍو، وجبير بن مطْعمٍ رضي الله عنهم، ولم يخرجاه منها إلا حديث أنس)).

ثم أسند أحاديث هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم.

وقوله: ((متابعة الصحابة بعضٍ لبعضٍ))، صريح في إطلاق المتابعـ ـة بـ ـين أحـ ـاديثهم بعضهم لبعضٍ.

وهذا شاهد لمن سهل في الأمر، وإن كانت الصنعة استقرت على التفريق المتقدم.

الباب الثَّالث
شروط الاعتبار والمتابعات والشَّواهد وفوائدها:

الفصل الأوَّل: شروط الاعتبار والمتابعات والشواهد.

الفصل الثَّاني: فوائد الاعتبار والمتابعات والشواهد.

الفصل الأوَّل: شروط الاعتبار والمتابعات والشَّواهد

المبحث الأوَّل: شروط الاعتبار:

أما الاعتبار فله شرطٌ واحد، وهو أن تكون العواضد المطلوب تتبعها في حديث ما، ملْتمسةً في دائرة الرواية أسانيدها ومتونِها، دون التفات إلى غيرها، فلا بد من كو ا مسندةً، مرويةً بإسناد يمكن النظر في أحوال رواته.

ولا يصح تتبع العواضد خارج هذه الدائرة، فلا يقوى بالمنامات والرؤى، والكشف، والذوق، والقياس، ومطابقة الواقع، ولا ما فوقها كالقرآن والإجماع؛ لأن هـذه العواضـد ليست من طرق النقل الخاص عن النبي ﷺ.

نعم قد تفيد بعض هذه المذكورات في عضده من جهة فقه الحديث ودرايته، كمـا هو مقرر عند الفقهاء والأصوليين؛ لكن ذلك لا يجدي شيئًا في قبوله نقلاً.

فرب حديث ضعيف انعقد الإجماع على معناه، وجرى العمل وفق مقتضاه، غير أن ذلك لا يقوي ثبوته عن النبي ﷺ، ولا يفيد ثبوت النقل عنه.

المبحث الثَّاني: شروط المتابعات والشَّواهد:

المطلب الأول: الشروط المشتركة بين المتابعات والشواهد:

وهي شرطٌ واحد:

وهو أن يكون راوي المتابعة أو الشاهد ثقةً أو ضعيفًا يصلُح حديثه للانجبار، وكونه ثقةً مما لا اختلاف فيه أن يورد، أما الضعيف فإنما يورد حديثه لحصول القوة بمجموع رواية الضعفاء إذا تابع بعضهم بعضا [1].

ولهذا يدخل في باب المتابعة والاستشهاد من لا يحتج بحديثه على الانفراد، بل يكون معدوداً في الضعفاء [1].

---

(1) انظر: فتح المغيث ٢٠٩/١، توجيه النظر ٤٩٤/١.

إلا أن اسم رواة الاعتبار مختص بهؤلاء دون الثّقات، لأنهم رواة أحاديث الاحتجاج والأصول، ولعلو رتبتهم صح أن يكون راوي المتابعة أو الشاهد ثقةً.

وليس كل ضعيف يصلح لذلك؛ بل من كان منهم ضعفه قريبا يحتمل(٢).

فيكون رواة المتابعة والشاهد ثقات، أو من الضعفاء الذين يصلح حديثهم للانجبار.

المطلب الثاني: الشروط المختصة بالمتابعات:

وهي نوعان:

النوع الأول: الشروط الإسنادية.

وهي شرطٌ واحد:

وهو اتحاد الصحابي، وقد ذكره الأبناسي(٣)، وتعقب ابن الصلاح على تمثيله للمتابعة بما اختلف صحابيه.

النوع الثاني: الشروط المتنية:

وهي شرطٌ واحد، بأن يكون الحديث المروي عن الصحابي نفسه، هو عين الحديث الذي طُلبت له المتابعة، ولا يضر تغير يسير.

أما إذا كان في معناه بحيث يبعد عن اللفظ المراد، فقد يعل أحدهما الآخر، إذ مخرج الحديث صحابي واحد، وتغيير اللفظ عنه لا يحتمل إلا من رواة ثقات أثبات.

المطلب الثالث: الشروط المختصة بالشواهد:

وهي نوعان:

النوع الأول: الشروط الإسنادية.

وهي شرطٌ واحد:

وهو اختلاف الصحابي، بأن يكون الحديث المطلوب شاهده مع غيره من رواية صحابيين اثنين، روى أحدهما حديثًا، وروى الثاني الحديث الآخر.

---

(١) انظر: المنهل ص٦٠، والمقنع ١٨١/١، وفتح المغيث ٢٠٩/١، والتدريب ٤٥/١، والشذا الفياح ١٩٠/١، وقفو الأثر ص٦٤، وتوجيه النظر ٤٩٤/١.

(٢) انظر: المقنع ١٨٩/١، وفتح المغيث ٢٠٩/١، وتدريب الراوي ٢٤٥/١، وقفو الأثر ص٦٤، وتوجيه النظر ٤٩٤/١، وسيأتي فصلٌ مفرد في هذا المعنى، فانظر ص ٧٠-١٠٠ من الرسالة.

(٣) انظر: الشذا الفياح ١٩١/١.

النوع الثاني: الشروط المتنية:

وهي شرطٌ واحد:

وهو أن تكون الأحاديث دائرةً في فَلَك واحد، إما باتفاق اللفظ والمعنى جميعًا، أو باتفاق المعنى فقط.

فإذا خرجت الأحاديث عن الباب الذي يطلب لحديث منه شاهد ما، فقد افترقت، فلا بد من اعتبار اللفظ والمعنى.

والمراد بالمعنى معنى الحديث، لا الباب الذي يرجع إليه الحديث، بحيث يظن أن الأحاديث المروية في نفي الإيمان عن أحد، يشهد بعضها لبعضٍ لكونها في بابٍ واحد، وهو نفي الإيمان.

تنبيهٌ:

بين الشرط المتعلق بالمتن المذكور في المتابعة والشاهد معا فرق؛ من جهة كون الأول يدور في المروي عن الصحابي راوي الحديث عن النبي ﷺ، والثاني يدور حول النبي ﷺ الذي تروى عنه الأحاديث.

فالمتن المطلوب في المتابعة من رواية صحابي عن النبي ﷺ، أما في الشاهد فالحديث من رواية صحابيين فأكثر عن النبي ﷺ.

الفصل الثَّاني: فوائد الاعتبار والمتابعات والشَّواهد

المبحث الأوَّل: فوائد الاعتبار:

وهي الفوائد المشتركة بين المتابعات والشواهد؛ لأن الاعتبار هو هيئة التوصل إليهما – كما تقدم.

وعد ا تسع فوائد:

الأولى: التعرف على حال الحديث[١]، أهو من جملة الحديث المقبول أم لا؟

الثانية: تقوية الحديث[٢]، فمتى نزلت كل طريقٍ منه عن درجة القَبول، وأمكن تقوية بعضها ببعضٍ= اكتسب الحديث قوةً من مجموع ذلك، وانجبار الضعيف بكثرة المتابعات مشهور عند المحدثين كما نقله النووي [٣].

الثالثة: الوقوف على أصل الحديث، بحيث يعلم أن للحديث أصلاً يرجع إليه، كما ذكره ابن حبانَ[٤] وابن جماعةَ[٥] والسيوطي[٦].

وهذا نافع حتى في الحديث الذي يرويه من ضعف لفسقه أو كذبه، فيرتقي بموافقة من هو مثله عن كونه منكرا أو لا أصل له؛ كما صرح به ابن حجرٍ[٧].

الرابعة: أن الحكم بالتفرد لا يكون إلا بعد الاعتبار[٨]، فينظر هل تفرد به راويه أم لا؟ ويتحقق عندئذ من التفرد المطلق، وينقسم الحديث ذا إلى مردود منكرٍ، أو غير مردود بل مقبولٍ [١].

---

(١) انظر: المنهل الروي ص٦٠، والتدريب ٢٤٤/١.

(٢) انظر: فتح المغيث ٢٠٨/١، وتوضيح الأفكار ٣٥٦/١.

(٣) انظر: توضيح الأفكار ٣٥٦/١.

(٤) انظر: المقنع ١٨٨/١، والشذا الفياح ١٨٩/١، وتوجيه النظر ٤٩١/١.

(٥) انظر: المنهل الروي ص٦٠.

(٦) انظر: التدريب ٢٤٣/١.

(٧) نقله السيوطي في التدريب ٢٥٩/١، وانظر: الإمتاع ص٢٩٩.

(٨) انظر: توجيه النظر ٤٩١/١.

الخامسة: تكثير طرق الحديث، وجمعها في موضعٍ واحد؛ ليفسر بعضها بعضـا [٢]، سواءً في تفسير روايته أو درايته.

السادسة : دفع عيب إخراج من اشترط الصحة لراوٍ ضعيف في كتابه بأنـه إنمـا روى له في المتابعات والشواهد، كما اعتذر عن البخاري ومسلمٍ بذلك [٣]، وبمثـل هـذا يعتذر لهما في تخريج حديث المدلسين [٤] والمبتدعة [٥].

السابعة: أنها من أسباب رواية الحديث الضعيف [٦]، ولأجل هـذا يتسـاهلون في رواية الأحاديث الضعاف [٧].

قال النووي في كلامٍ له:

«الضعيف يكتب حديثه ليعتبر به، أو يستشهـد، ....، ولا يحـتج بـه علـى انفـراده». [٨]

الثامنة: معرفة علل الأحاديث، فسبر الطرق ينتج الوقوف على اختلاف الرواة.

قال علي بن المديني:

«الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه»[٩].

التاسعة : تمييز الزيادات، فالطريق المشتملة على لفظ زائد لم يرد بغير هذا الإسناد، يعرف تفردها به، ويدرس حالها من جهته.

المبحث الثَّاني: فوائد المتابعات والشَّواهد:

---

(١) انظر: المقنع ١٨٨/١، والمنهل ص٦٠، وفتح المغيث ٢٠٧/١، والتدريب ٢٤٥/١، والشذا الفياح١/١٩٠،١٨٩.

(٢) انظر: النكت ١٧١/٢.

(٣) انظر: فتح المغيث ٨١/١، والتدريب ٩٧/١، وقفو الأثر ص٩٧، وتوضيح الأفكار ١٣٤/١، ٢٠٣، ٢٠٥، وتوجيه النظر ٢٢١/١، ٥٥٠/٢، ٧٢٩.

(٤) انظر: توضيح الأفكار ٣٥٥/١.

(٥) انظر: فتح المغيث ٣٣٢/١.

(٦) ذكره النووي كما في توجيه النظر ٦٦٧/٢.

(٧) انظر: توضيح الأفكار ٤٤٠/٢.

(٨) انظر: شرح مسلمٍ ١٢٥/١، وقواعد التحديث ص١١٤.

(٩) انظر: الجامع للخطيب ٢١٢/٢.

المطلب الأول: الفوائد المختصة بالمتابعات:

وهي ثلاث فوائد:

الأولى: ليعلم أن الضعيف لم ينفرد به وحده عن ذلك الشيخ[1].

الثانية: الوقوف على ما يعين على تمييز رواية المختلط، فبتتبع الطرق ربما وجدنا راويا حمل عن ذلك الشيخ المختلط قديما قبل اختلاطه.

الثالثة: الوقوف على ما يعين على تمييز رواية المدلسين، بأن نجد راويا روى عن هذا المدلس عرف أنه لا يحمل عنه ما دلسه؛ كرواية شعبةَ بن الحجاج عن قتادةَ بن دعامةَ[2].

أو نقف في شيءٍ من الطرق على التصريح بسماع المدلس.

المطلب الثاني: الفوائد المختصة بالشواهد:

وهي ثلاث فوائد:

الأول: معرفة المتواتر، فكثرة شواهد الحديث ربما بلغت به حد التواتر.

الثانية: معرفة الآحاد، بحيث لو وجد له شواهد لكنها ليست من الكثرة الموصلة للتواتر فيعرف أنه آحاد، أو لا يوجد له شاهد فيبقى آحادا.

الثالثة: معرفة الأفراد من الأحاديث، فحين تتتبع لحديث ما شواهد ثم لا يوجد، يعرف عندئذ أنه فرد من رواية ذلك الصحابي.

---

(١) انظر: النكت للزركشي ١٧١/٢.

(٢) انظر: تعريف أهل التقديس ص ٥٨.

الباب الرَّابع
مظانُّ المتابعات والشَّواهد ورواتها:

الفصل الأوَّل: مظان المتابعات والشواهد.

الفصل الثَّـانـي: من يعتبر بحديثه ومن لا يعتبر.

الفصل الأوَّل: مظانُّ المتابعات والشَّواهد

لا يمكن أن تحدد مظان المتابعات والشواهد - في عبارةٍ وجيزةٍ - بأنها كتب السنة كلها، إذ ليس هذا صحيحا على إطلاقه، بل لا بد من تقييد هذه المظان بكتب السنة المسندة، وهي الكتب التي تذكر فيها المرويات مقرونةً بأسانيدها.

وهذا لا يؤدي إلى إلغاء كتب السنة المجردة؛ فربما احتجنا إليها عند غياب المصدر الأصلي؛ كاحتياجنا إلى «مجمع الزوائد»، لضمه أحاديث من كتبٍ فُقد بعضها، فنجد فيه متابعات وشواهد معزوةً إلى كتبٍ تعد مفقودة حتى الآن.

لكن الكتب المسندة تعد مصادر أصليةً، والكتب المجردة تعد مصادر فرعيةً.

قال ابن الصلاح: «واعلم أن هذا التتبع يكون من الجوامع، وهي الكتب التي جمعت فيها الأحاديث على ترتيب أبواب كتب الفقه؛ كالأمهات الست أو ترتيب الحروف الهجائية، كما فعله ابن الأثير في «جامع الأصول»، أو ترتيبه عليها نظرا إلى أول حرف في كل حديث، ومن المسانيد وهي من الكتب التي جمع فيها مسند كل صحابي على حدة، على اختلاف في مراتب الصحابة وطبقاتهم، والتزام نقل ما ورد عنهم صحيحا كان أو ضعيفًا، ومن الأجزاء وهي ما دون فيه حديث شخصٍ واحد، أو أحاديث جماعة من مادة واحدة»[1].

فذكر «جامع الأصول»، دال على إدخال كتب السنة المجردة في مظان المتابعات والشواهد، لأن الجامع مؤلف على تجريد الأحاديث من أسانيدها.

المبحث الأوَّل: المظانُّ العامَّة:

إن مظان المتابعات والشواهد العامة هي كتب الرواية المسندة، التي تذكر فيها المرويات مقرونةً بأسانيدها.

---

(١) توضيح الأفكار ١٥/٢.

ويندرج في هذا كتب الصحاح؛ كـ«صحيح البخاري»، و«صحيح مسلم»، و«صحيح ابن خزيمةَ»، و«صحيح ابن حبانَ»، وصحيح الحاكم المعروف بـ«المستدرك»، ويتبعها المُستخرجات عليها الموصوفة بالصحة، كـ«صحيح أبي عوانةَ»، و«صحيح الإسماعيلي».

وكتب السنن؛ كـ«سنن أبي داود»، و«سنن الترمذي»، و«سنن النسائي الصغرى» و«الكبرى»، و«سنن ابن ماجه»، و«سنن الدارمي»، و«سنن الدارقطني»، و«سنن البيهقي الصغرى» و«الكبرى»، و«سنن سعيد بن منصور».

وكتب المصنفات؛ كـ«مصنف عبد الرزاق»، و«مصنف ابن أبي شيبةَ».

وكتب المسانيد؛ كـ«مسند أحمد»، و«مسند الطيالسي»، و«مسند عبد بن حميد»، و«مسند البزار»، و«مسند أبي يعلى الموصلي».

في سلسلة طويلة من الكتب المسندة، المؤلفة على أنحاءٍ شتى، مما ذكره صاحب «الرسالة المستطرفَة» وغيره.

والمرويات المخرجة فيها تكون تارةً غير متميزة بعضها عن بعضٍ؛ أيهن المُخرج أصلًا، وأيهن المخرج في المتابعات والشواهد، وتارةً تتميز إلى ما هو مخرج في الأصول، وما هو مخرج في المتابعات والشواهد.

ولم يعلم هذا بنص مبينٍ لأحد من أصحاب الكتب المشهورة الأصول، كالكتب الستة ومسند أحمد، ولكن قد يعرف ذلك بإمعان النظر، وتقليب الفكر في كيفية سياق طرق الأحاديث.

وأمثلُه ما صرح به الحفاظ الجهابذة.

وللحافظ ابن رجبٍ كلام حسن يصلح أن يضرب مثالًا؛ بين فيه كيفية ترتيب الطرق عند الترمذي والنسائي وأبي داود.

فإنه ذكر اعتراض بعضهم على الترمذي، بأنه في غالب الأبواب يبدأ بالأحاديث الغريبة الإسناد غالبا.

فقال: «وليس ذلك بعيبٍ، فإنه - رحمه الله - يبين ما فيها من العلل، ثم يبين الصحيح من الإسناد، وكان مقصده - رحمه الله -: ذكر العلل»[1].

وأفاد هذا النقل عنه أمرين:

أحدهما: أن الترمذي يبتدئ بذكر الضعيف من الطرق، ثم يتبعه الصحيح.

والآخر: أن الباعث عليه هو بيان العلل.

ثم صرح بمثله في كتاب النسائي، فقال:

«ولهذا تجد النسائي إذا استوعب طرق الحديث بدأ بما هو غلطٌ، ثم يذكر بعد ذلك الصواب المخالف له»[2].

ووقع ترتيب أبي داود على خلاف هذا؛ لمباينته لهما في القصد.

قال ابن رجبٍ في تتمة كلامه السابق:

«وأما أبو داود - رحمه الله - فكانت عنايته بالمتون أكثر، ولهذا يذكر الطرق واختلاف ألفاظها، والزيادات المذكورة في بعضها دون بعضٍ، فكانت عنايته بفقه الحديث أكثر من عنايته بالأسانيد، فلهذا يبدأ بالصحيح من الأسانيد، وربما لم يذكر الإسناد المعلل بالكُلية»[3].

ثم نقل عنه طرفًا مما ذكره في «رسالته إلى أهل مكة» يبين هذا المعنى، فقال ابن رجبٍ:

«ولهذا قال في رسالته إلى أهل مكة: سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب السنن أهي أصح ما عرفت في الباب؟

فاعلموا أنه كذلك، إلا أن يكون قد روي من وجهين صحيحين، وأحدهما أقوى إسنادا، والآخر صاحبه أقدم في الحفظ، فربما كتبت ذلك، ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث، ولم أكتب في الباب إلا حديثًا أو حديثين، وإن كان في الباب أحاديث صحاح، فإنه يكثر.

---

(١) شرح العلل ٦٢٥/٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

وإذا أعدت الحديث في الباب من وجهين أو ثلاثة، فإنما هو من زيادة كلامٍ فيه، وربما فيه كلمةٌ زائدةٌ على الأحاديث، وربما اختصرت الحديث الطويل، لأني لو كتبته بطوله لم يعلم بعض من سمعه، ولا يفهم موضع الفقه منه، فاختصرته لذلك.

إلى أن قال: وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، ومنه ما لا يصح مسندا، وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالحٌ، وبعضها أصح من بعضٍ.

إلى أن قال: والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير، وهي عند كل من كتب شيئًا من الأحاديث، إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس، والفخر ا أنها مشاهير، فإنه لا يحتج بحديث غريبٍ، ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم.

ولو احتج بحديث غريبٍ وجدت من يطعن فيه، ولا يحتج بالحديث الذي قد احتج به إذا كان غريبا شاذًا.

فأما الحديث المشهور المتصل الصحيح فليس يقدر أن يرده علينا أحد.

وقال إبراهيم النخعي: كانوا يكرهون الغريب من الحديث.

وقال يزيد بن أبي حبيبٍ: إذا سمعت الحديث فانشده، كما تنشد الضالة، فإن عرف وإلا فدعه.

وذكر بقية الرسالة»[(١)].

ويفهم من كلام أبي داود صحة ما استنبطه ابن رجبٍ، فقد صرح في رسالته بأن ما يذكره هو أصح ما في الباب، وإذا أعاد الحديث في الباب من وجهين أو ثلاثة فإنما هو من زيادة كلامٍ فيه، وربما فيه كلمةٌ زائدةٌ على الأحاديث، فهمه الأعظم فقه المتون، وهذا مقتضٍ للاقتصار على الأصح.

ومن مقاصد دراسة مناهج المحدثين الاطلاع على أسرار تصرفهم في الصناعة الحديثية، ومن جملتها كشف المنهج العام في ترتيب الكتاب.

وقد يوجد في عبارات الأئمة التصريح بالمتابعات والشواهد، المغني عن معرفة الأصل والشاهد؛ لوجود النص المانع لل اع.

---

(١) شرح العلل ٦٢٦/٢-٦٢٧، وانظر رسالة أبي داود ص٢٣-٢٤، ٢٩-٣٠.

كما يوجد في كلامهم أيضا التصريح بانتفاء المتابعات والشواهد.

فقد يقولون: تابعه فلانٌ وفلانٌ، كما تقدمت أمثلته في كلام البخاري، وهو كثير في كلامهم، وهذا مخبِر بالمتابعات المتعلقة براوٍ ما من رواة الحديث.

وكما يصرحون بالمتابعات فهم يصرحون بالشواهد، وأشهر من وقع منه ذلك الترمذي في السنن، فإنه يشير إلى شواهد حديث أخرجه؛ بقوله: وفي الباب عن فلان وفلان،... ويذكر جماعةً.

ويظهر هذا من أول حديث فيه[1]، فقد روى بإسناده إلى ابن عمر، عن النبي ﷺ قَالَ: «لا تقْبلُ صلاةٌ بِغيرِ طُهورٍ، ولا صدقَةٌ من غُلُولٍ»، ثم ذكر شواهده فقال:

«وفي الْباب عن أَبِي الْمليحِ عن أَبِيه، وأَبِي هريرةَ، وأَنسٍ».

وجامع الترمذي أكثر الستة عنايةً بهذا الأمر؛ إن لم يكن هو الأشهر مطلقًا.

أما التصريح بانتفاء المتابعات أو الشواهد فهو من علومهم المعظمة، ويشيرون إليه تارةً بوصف الغرابة، فيقولون: حديثٌ غريب، كما هو مبسوطٌ في كتب المصطلح وعلوم الحديث.

وتارةً يقولون: تفرد به فلانٌ؛ إما مطلقًا أو مقيدا.

وربما قالوا: لم يروه إلا فلانٌ، مع الإطلاق والتقييد كذلك.

أو لا نعلم أحدا رواه إلا فلانٌ.

وكل ذلك يقع منهم في رواية الصحابي عن رسول الله ﷺ، فمن دونه من التابعين، وتابعي التابعين.

وأكثر المشتغلين ببيان هذا الأمر في الصناعة الحديثية الترمذي في «جامعه»، والطبراني في «المعجم الأوسط والصغير»، أما «الكبير» فكلامه فيه قليلٌ جدا مع سعته.

وباب الاستدراك عليهم ممكن، لكن قل أن تجتمع كلمتهم على شيءٍ في التفرد، ونفي المتابع والشاهد، ثم يصيب في الاستدراك عليهم من تأخر عنهم؛ لسعة روايتهم، وقوة حفظهم.

---

(١) أخرجه في (ا): أبواب الطهارة، (ا) ب: ما جاء لا تقبل صلاةٌ بغير طهور، رقم (١).

المبحث الثَّاني: المظانُّ الخاصَّة:

أما المظان الخاصة فالمراد بها الكتب المنسوجة على وضعٍ خاصٍ ييسر الوقوف على المتابعات والشواهد؛ لجمعها في صعيد واحد.

واستفدت الإرشاد إلى هذا النوع من قول طاهرٍ الجزائري في «توجيه النظر إلى أصول الأثر» (1):

«ومظنة معرفة الطرق التي يحصل بها المتابعات والشواهد وينتفي بها التفرد: كتب الأطراف».

وصدق - رحمه الله - فإن ترتيب الأطراف يعرف بمن روى الحديث على تدريج طبقات الرواة: الصحابة، فالتابعين، فتابعيهم، فمن دونهم.

فيعرف بتتبع الطبقات من روى الحديث من الرواة.

وتميز بين كتب الأطراف «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»؛ للحافظ المزي، فقد جمع فيه أطراف الكتب الستة، التي هي عمدة أهل الإسلام، وعليها مدار عامة الأحكام، وهي «صحيح محمد بن إسماعيلَ البخاري»، و«صحيح مسلم بن الحجاج النيسابوري»، و«سنن أبي داود السجستاني»، و«جامع أبي عيسى الترمذي»، و«سنن أبي عبد الرحمن النسائي»، و«سنن أبي عبد الله بن ماجه القزويني»، وما يجري مجراها من مقدمة «كتاب مسلم»، وكتاب «المراسيل» لأبي داود، وكتاب «العلل للترمذي، وهو الذي في آخر كتاب «الجامع» له، وكتاب «الشمائل» له، وكتاب «عمل اليوم والليلة» للنسائي(2).

وبين فيه المتابعات على وجه الموافقة التامة والناقصة، وما كان على المخالفة، ويصرح بالمتابعة تارةً كقوله:

«د ق. حديث: أنّ رسول الله كان إذا سجد جافى عضديه... الحديث.

د في الصلاة عن مسلم بن إبراهيم، عن عبّاد بن راشد، عن الحسن، عن أحمر به. ق فيه عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن وكيع، عن عباد نحوه.

---

(1) ١/٤٩١.

(2) انظر: تحفة الأشراف ١/٤١.

تابعه عطاء بن عجلان، عن الحسن»[1].

فقوله: «تابعه عطاء» صريح في بيا ا.

أو يذكرها بما يفهم منه ذلك؛ كقوله:

«د ق. حديث: إذا بال أحدكم فلينتر ذكره ثلاثاً.

د في المراسيل عن عمرو بن عون، عن وكيع، عن زمعة بن صالح، عن عيسى بن أزداد، عن أبيه به. ق في الطهارة عن عليّ بن محمد الطنافسيّ، عن وكيع به. وعن محمد بن يحيى الذهليّ، عن أبي نعيم، عن زمعةَ به.

رواه جماعةٌ عن زمعة، منهم: عيسى بن يونس، وسفيان بن عيينة، والمعتمر بن سليمان، وأبو أحمد الزبيري، وإسماعيل بن عياش، وأبو داود الطيالسي، وعبد الرزاق، وأبو عاصم، وروح بن عبادة. وأخرجه أحمد بن حنبل في المسند، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: هو مرسل»[2].

فقوله: «رواه جماعةٌ عن زمعة، منهم: عيسى بن يونس ...» إشارةٌ إلى تلك المتابعات.

وهو أنفع كتب الأطراف في الإعانة على معرفة المتابعات والشواهد، لكن يحول بين المتتبع والوصول إلى مقصوده تفرق طرق الحديث الواحد باعتبار تعدد رواته، فمثلًا الحديث الذي يرويه عن أبي هريرةَ سعيد بن المسيب، وعبد الرحمن الأعرج، يذكر أحد طريقيه في حرف السين في رواية سعيد بن المسيب، والآخر في حرف العين في رواية عبد الرحمن الأعرج.

وكذلك الشواهد مفرقةٌ في مسانيد روا ا.

نعم؛ لو أن كتب الأطراف ربط فيها بين طرق الحديث الواحد، بالإشارة إليها إذا تعددت لحصل المقصود.

ويقال مثل ذلك بالنسبة للشواهد المتعلقة برواية الصحابة عن رسول الله ﷺ.

وعلى أي حالٍ فمنفعة كتب الأطراف في حصول المقصود ظاهرةٌ، إلا أن قوة الانتفاع ا مرهونةٌ بتحقق الربط بين طرق الحديث الواحد فيها.

---

(١) انظر: تحفة الأشراف ٤٢/١.

(٢) انظر: تحفة الأشراف ٥٨٤/١.

والمورد المذكور في كلام الجزائري المتقدم يضاهيه في هذه الخاصية كتب المسانيد؛ لكونها تجمع حديث الراوي في صعيد واحد، وإن كثرت طرقه، فلا يعاب في تأليف المسانيد تكرار الحديث من طرقٍ عدة عن الصحابي، فمن دونه، ويستفاد من هذا الصنيع الاطلاع على المتابعات، أما الشواهد فيعسر الوقوف عليها في المسانيد، بخلاف الكتب المرتبة على الأبواب، التي تجمع فيها أحاديث عدة في معنى واحد عن جماعة من الصحابة، فيشهد بعضها لبعضٍ.

ويلحق بالأطراف والمسانيد الكتب المستخرجة على المصنفات السابقة لها، كـ«المستخرج على صحيح البخاري» لأبي بكرٍ الإسماعيلي، ولأبي بكرٍ البرقاني، ولأبي نعيمٍ الأصبهاني، و«المستخرج على صحيح مسلمٍ» لأبي عوانةَ، ولأبي نعيمٍ الأصبهاني أيضًا، لأن هم المستخرِج أن يجتمع إسناده مع إسناد مصنف الكتاب المستخرج عليه في شيخه أو من فوقه إلى الصحابي[1].

ولمّا اضمحل تصنيف المستخرجات برز هذا النوع من التخريج في معاجم الشيوخ، فصار الجامع للمعجم من أهل الرواية، يجتهد في تخريج أحاديث يرويها عن شيوخه على وجه تقع به مشاركة أصحاب الكتب الستة أو غيرهم، بحيث يكون من الموافقة أو البدل أو غيرها من أنواع العلو المعروفة عند المحدثين.

فمعاجم الشيوخ من مظان المتابعات الخاصة؛ لاعتناء جامعيها بتخريج الأحاديث التي يسندونها من غير طرق المصنفين المشهورين.

ومن تلك المعاجم؛ معجم الشيوخ لابن الأعرابي، ولأبي بكرٍ الإسماعيلي، ولأبي نعيم الأصبهاني، ولأبي طاهرٍ السلفي[2].

وهي في المتابعات أنفع منها في الشواهد؛ إلا أن يتفق أن المستخرِج يروي أحاديث زائدةً في المعنى الذي أورده صاحب الكتاب المستخرج عليه، فتكون شواهد لحديث الباب عنده.

---

(1) انظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح ٢٢٩/١، والشذا الفياح ١/ ٩٣، وتدريب الراوي ١/ ١١٢، وفتح المغيث ١/ ٣٨، وتوضيح الأفكار ٦٩/١، وتوجيه النظر إلى أصول الأثر ٣٤٦/١.

(2) انظر: الرسالة المستطرفة ١٣٥- ١٣٨، وبسط هذه الجملة في كتاب المستخرجات للدكتور موفق عبد القادر.

ولما طالت الأسانيد، وضعف الناس عن الاستخراج، ظهر في معناه المشيخات ومعاجم المسندين، فقد جرت عادة المتأخرين أن يسندوا أحاديث عاليةً، تقع لهم فيها الموافقة والبدل والمساواة مع روايات الكتب المشهورة؛ كالكتب الستة ومسند أحمد، فصارت أيضا مظنةً خاصةً للمتابعات، وربما انتفع ا في الشواهد.

ولا يخفى على اللبيب أن الأطراف والمسانيد والمستخرجات والمعاجم هي أوثق اتصالًا في التماس المتابعات من الشواهد، للمعنى الذي تقدم من طريقة تأليفهن.

أما الشواهد فهي أشد صلةً بثلاثة أنواعٍ من التآليف الحديثية، هي المصنفات التي على الأبواب، وكتب الأجزاء المفردة في مقصد واحد، وكتب التخريج.

فأما المصنفات التي على الأبواب؛ فلأن المصنف يجمع في الباب الواحد رواية حديث في معنى معينٍ عن جماعة من الصحابة، ولا يحول دون هذا إلا الاختصار، فربما ترك سياق ما عنده في الباب من حديث جماعة من الصحابة طلبا لذلك.

ولا تعدم من بعضهم إشارةٌ مجملةٌ للشواهد، كما عهد من الترمذي في قوله: وفي الباب.

وأما الأجزاء المفردة في مقصد واحد، فلأن جامع الجزء يذكر كل ما وجده مرويا، في المعنى الذي أراده مما رواه الصحابة، كطرق حديث «إن لله تسعةً وتسعين اسما» لأبي نعيمٍ الأصبهاني، وطرق حديث «الحوض» للضياء المقدسي، وطرق حديث «الإفك» لأبي بكرٍ الآجري[1].

وأما كتب التخريج، فعادة المخرج غالبا جمع رواة حديث ما من الصحابة في موضعٍ واحد، فيكون بعضها شاهدا لبعضٍ، وتختلف حظوظ المخرجين من الاستقصاء بحسب مناهج تأليفهم، وسعة اطلاعهم، وجلَدهم في التصنيف.

وهذه المظان الخاصة قد تكون مصدرا مسندا للمتابعات والشواهد، وقد تكون مصدرا مرشدا إليها؛ بالإحالة على الكتب التي أسندت المرويات.

---

(١) انظر: الرسالة المستطرفة ١١٢/١.

الفصل الثَّاني: من يُعتبر بحديثه ومن لا يُعتبر

إن الرواة الخارجين عن دائرة من يقبل حديثه انفرادا تتفاوت مراتبهم في القُرب من دائرة القبول والبعد عنها، فمنهم من هو قريب من رتبة المقبولين، ومنهم من بعد عنها.

والتفاوت المشار إليه مرده إلى أسباب الضعف؛ فمتى سهل سبب الضعف صار خبر الراوي قريبا من القبول، ومتى عظُم دفع عن القبول بعيدا.

وقد رتب المحدثون هؤلاء الرواة في قسمين كبيرين:

أحدهما: الرواة القريبون من دائرة القبول.

والآخر: الرواة البعيدون من دائرة القبول.

وجعلوا مدار ذلك الاعتبار بحديث الراوي وعدمه، فالقسم الأول هم الرواة الذين يعتبر بحديثهم، والقسم الثاني هم الرواة الذين لا يعتبر بحديثهم، فمن الضعفاء من يعتبر بحديثه، ومنهم من لا يصلح للاعتبار لشدة ضعفه.

قال ابن كثير:

((ويغتفر في باب الشواهد والمتابعات من الرواية عن الضعيف القريب الضعف، ما لا يغتفر في الأصول، كما يقع في الصحيحين وغيرهما مثل ذلك، ولهذا يقول الدارقطني في بعض الضعفاء: يصلح للاعتبار أو لا يصلح أن يعتبر به، والله أعلم)) (1).

وقال ابن الملقن:

((ثم اعلم أنه يدخل في المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده؛ بل يكون معدودا في الضعفاء، وفي الصحيحين جماعةٌ من الضعفاء ذكروا في المتابعات والشواهد، وليس كل ضعيف يصلح لذلك، ولهذا يقول الدارقطني وغيره في الضعفاء: فلانٌ يعتبر به، وفلانٌ لا يعتبر به)) (2).

---

(1) اختصار علوم الحديث ص٤٩، وانظر علوم الحديث ص ٤٨، والمنهل الروي ص ٦٠.

(2) المقنع في علوم الحديث ١/١٨٨-١٨٩، ومثله ذكر الأبناسي في الشذا الفياح ١/١٩٠، وانظر: توضيح الأفكار ١/١٨٨-١٩٠.

ومن نافلة القول التنبيه إلى أن الرواة المقبولين هم رواة الأصول، وهم فوق النظر في هذا الباب، لأن النظر هنا منحصر فيمن يحتاج إلى أن يشد حديثه بغيره ويقوى.

قال السيوطي في كلامٍ له عن التفرد:

«فينظر في المنفرد به هل بلغ رتبة من يحتج بتفرده أو لا، وفي غير الثقة هل بلغ رتبة من يعتبر بحديثه أو لا» [1].

فالراوي غير الثقة هو الذي يبحث في الاعتبار؛ هل يعتبر به أم لا؟، وهم حينئذ نوعان:

الأول: رواةٌ غير ثقات، يعتبر بحديثهم.

الثاني: رواةٌ غير ثقات، لا يعتبر بحديثهم.

قال النووي في «شرح مسلم»:

«واعلم أنه يدخل في المتابعات والاستشهاد رواية بعض الضعفاء، ولا يصلح لذلك كل ضعيف» [2].

ولابد أيضا من التنبيه إلى الفرق بين قولهم: (يعتبر حديثه) و(يعتبر بحديثه)، فاعتبار حديث الراوي هو النظر في موافقته للثقات من أصحابه المشتركين معه في الرواية عن الشيوخ، وتفرده عنهم وإغرابه في حديثه؛ ليوثق أو يضعف، فيعرض حديثه على مرويا م.

أما الاعتبار بحديث الراوي فهو صلاحيته للاعتضاد به في الشواهد والمتابعات، وهو محل البحث دون الأول.

ومراتب التعديل والجرح هي الميزان الموضح لأحوال الرواة، فبرد ما قيل فيهم من تعديلٍ وتجريحٍ إليها، ي ل الراوي الم لة التي هي له منها.

وهذه المراتب مما تفاوت عدها عند الحفاظ، مما ألجأ بعضهم إلى إجمالها دون تفصيلٍ، كقول الخطيب في «الكفاية في علم الرواية» [3]:

---

(١) تدريب الراوي ٢٤٩/١.

(٢) شرح مسلم ٣٤/١.

(٣) ص ٢٢.

«فأما أقسام العبارات بالإخبار عن أحوال الرواة فأرفعها أن يقال: حجةٌ، أو ثقـةٌ، وأدو ا أن يقال: كذاب أو ساقطٌ».

والحامل على الإجمال ثقل التفصيل.

قال ابن كثيرٍ – بعد ذكره كلام الخطيب المتقدم -:

«وبين ذلك أمور كثيرةٌ يعسر ضبطها» (١).

وأقدم من قسمها تقسيما يستفاد منه في معرفة أحكام الرواة على التفصيل هو ابـن أبي حاتمٍ، فهذا الوصف لم يشاركه فيه أحد قبله، وما وجد في كلام غيره – كابن مهدي، ومسلمٍ، والترمذي(٢) - لا يفيد في تفاصيل أحكام الرواة فليعلم.

وعزا الجَعبري في «رسوم التحديث» (٣) هذا التقسيم إلى أبيه أبي حاتمٍ الرازي، والنص الموجود في كتاب ابن أبي حاتمٍ «الجرح والتعديل» لا ذكر فيه لأبيه، والمشهور في كلام أهل العلم – كما سيأتي – نسبة التقسيم إلى الابن.

وفي ذلك يقول ابن أبي حاتمٍ:

«ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى: وإذا قيل للواحد: إنه ثقةٌ، أو متقن ثبت فهو ممن يحتج بحديثه، وإذا قيل له: إنه صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المـ لة الثانية، وإذا قيل: شيخ فهو بالمـ لـة الثالثـة، يكتب حديثه وينظر فيه؛ إلا أنه دون الثانية، وإذا قيل: صالح الحديث فإنه يكتـب حديثـه للاعتبار.

وإذا أجابوا في الرجل: بلَين الحديث؛ فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتبارا، وإذا قالوا: ليس بقوي؛ فهو بمـ لة الأولى في كَتبة حديثه إلا أنه دونه، وإذا قالوا: ضعيف الحديث فهو دون الثاني، لا يطرح حديثه يعتبر به، وإذا قالوا: متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب، فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه، وهي المـ لة الرابعة» (٤).

---

(١) اختصار علوم الحديث ص ٧٩.

(٢) انظر: الجرح والتعديل٢/٣٨، وصحيح مسلمٍ ١/٥ – ٧، وعلل الترمذي الملحقة بالجامع ٥/٦٩٤ -٧٠١.

(٣) ص ١٠٣.

(٤) الجرح والتعديل٢/٣٧، وعنه الكفاية ص٢٣، وانظر أيضا الجرح والتعديل١/٦، ١٠.

فمراتب التعديل عنده أربع:

الأولى: ثقةٌ، أو متقن ثبت، وحكمه: أنه ممن يحتج بحديثه.

الثانية: صدوق، أو محله الصدق، أولا بأس به، وحكمه: أنه ممن يكتب حديثه وينظر فيه(١).

الثالثة: شيخ، وحكمه: أنه يكتب حديثه وينظر فيه؛ إلا أنه دون الثانية.

الرابعة: صالح الحديث، وحكمه: أنه يكتب حديثه للاعتبار.

أما مراتب الجرح، فأربعةٌ أيضا:

الأولى: لين الحديث، وحكمه: أنه ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتبارا.

الثانية: ليس بقوي، وحكمه: أنه بمنزلة الأولى في كتبة حديثه إلا أنه دونه.

الثالثة: ضعيف الحديث، وحكمه: أنه لا يطرح حديثه يعتبر به.

الرابعة: متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب، وحكمه: أنه لا يكتب حديثه.

فرواة الاعتبار عنده هم من وصف بواحد من هذه الألفاظ الأربعة: صالح الحديث، و لين الحديث، و ليس بقوي، وضعيف الحديث.

أما متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب فليسوا ممن يعتبر بحديثهم.

---

(١) قال ابن الصلاح في علوم الحديث ص٦١: **((**هذا كما قال لأن هذه العبارات لا تشعر بشريطة الضبط فينظر في حديثه ويختبر حتى يعرف ضبطه، وقد تقدم بيان طريقه في أول هذا النوع، وإن لم يستوف النظر المعرف لكون ذلك المحدث في نفسه ضابطًا مطلقًا، واحتجنا إلى حديث من حديثه، اعتبرنا ذلك الحديث ونظرنا: هل له أصلٌ من رواية غيره؟**))**.

وقال أيضا منبها على ما ذكره ابن أبي حاتم من إدراج (لا بأس به) في هذه المرتبة: **((**ثم إن ذلك مخالف لما ورد عن ابن أبي خيثمةَ، قال: قلت ليحيى بن معين: إنك تقول: فلانٌ ليس به بأس، وفلانٌ ضعيف؟ قال: إذا قلت لك: ليس به بأس فهو ثقةٌ، وإذا قلت لك: هو ضعيف فليس هو بثقة؛ لا تكتب حديثه.

قلت: ليس في هذا حكاية ذلك عن غيره من أهل الحديث، فإنه نسبه إلى نفسه خاصةً، بخلاف ما ذكره ابن أبي حاتم، والله أعلم**))**.

وذكر ابن الصلاح في علوم الحديث[1] كلام ابن أبي حاتمٍ الرازي المتقدم، ووصـفه بالجودة والحسن، وزاد في المرتبة الأولى من ألفاظ التعديل ثبـت[2]، وحجـةٌ، وحـافظٌ، وضابطٌ، وخص الأخيرين بما إذا قيل في عدلٍ.

ثم ذكر ما لم يشرحه ابن أبي حاتمٍ وغيره من الألفاظ المستعملة في هذا الباب قولهم: فلانٌ قد روى الناس عنه، فلانٌ وسطٌ، فلانٌ مقارب الحديث، فلانٌ مضطرب الحديث، فلانٌ لا يحتج به، فلانٌ مجهولٌ، فلانٌ لا شيءٌ، فلانٌ ليس بذاك، وربما قيل: ليس بذاك القوي، فلانٌ فيه - أو: في حديثه – ضعف، وهو في الجرح أقل من قولهم: فلانٌ ضعيف الحديث، فلانٌ ما أعلم به بأسا، وهو في التعديل دون قولهم: لا بأس به.

ولم يبين ابن الصلاح مـ لة هذه الألفاظ من مراتب الجرح والتعديل، بـل تركهـا مهملةً.

وتبعه النووي[3] فسار بسيره، وأورد ما أورد من غير بيان أحكامها.

وتعقبه العراقي في «التقييد والإيضاح» [4] فقال: «الألفاظ التي هى للتوثيق من هـذه الألفاظ التي جمع بينها المصنف أربعة ألفاظ؛ وهى قولهم: فلانٌ روى عنه النـاس، وفـلانٌ وسطٌ، وفلانٌ مقارب الحديث، وفلانٌ ما أعلم به بأسا.

وهذه الألفاظ الأربعة من الرتبة الرابعة وهى الأخيرة من ألفاظ التوثيق.

وأما بقية الألفاظ التي ذكرها هنا فإنها من ألفاظ الجرح؛ وهى سبعة ألفاظ.

فمن **المرتبة الأولى** وهى ألين ألفاظ الجرح؛ قوله: فلانٌ ليس بذاك، وفلانٌ ليس بذاك القوي، وفلانٌ فيه ضعف، وفلانٌ في حديثه ضعف.

ومن **الدرجة الثانية** وهي أشد في الجرح من التي قبلها؛ قوله: فلانٌ لا يحتج به، فلانٌ مضطرب الحديث.

ومن **الدرجة الثالثة** وهي أشد من اللتين قبلها؛ قوله: فلانٌ لا شيءٌ.

---

(١) ص ٦١.

(٢) هذه اللفظة مما اختلفت في إثبا ا نسخ كتاب ابن أبي حاتمٍ، وهي موجودة في النسخ المطبوعة ٣٧/١/١.
وانظر: التقييد والإيضاح ص ١٦١، والمقنع ١٩٤/١.

(٣) انظر: الإرشاد ص ١١٨ -١١٩، والتقريب ٣٤١/١- ٣٤٨ - مع التدريب.

(٤) ص ١٦١.

فهذا ما ذكره المصنف هنا مهملًا من مراتبه.

وذكر فيها أيضا فلانٌ مجهولٌ، وقد تقدم ذكر المجهول في الموضع الذي ذكره المصنف، وأنه على ثلاثة أقسامٍ، فأغنى ذلك عن ذكره هنا)).

وترتيب العراقي لها يقتضي أنها جميعا من أوصاف رواة الاعتبار.

وتبعه الأبناسي في ((الشذا الفياح)) [1] في ذلك كله، وتعقبه ابن الوزير بخصوص (المجهول)؛ لأنه لم يبين في الموضع الذي أحالَ عليه مرتبته التي يدخل فيها، فقال: ((لم يذكر زين الدين المجهول في مراتب التجريح، وإن كان قد ذكره فيمن يرد حديثه، ولا بد من ذكره فيها، فإما أن يجعل مرتبةً منفردةً، أو يلحق بأهل الثالثة، لأنه عند أهل الحديث ممن لا يقبل حديثه، وإن كان بعض من سماه مجهولًا يوجب قبوله)) [2].

وللسيوطي رأي آخر في هذه الألفاظ ذكره في ((تدريب الراوي)) [3]، فإنه جعل فلانٌ روى عنه الناس، وسطٌ، مقارب الحديث؛ من المرتبة التي يذكر فيها شيخ، وهي الثالثة من مراتب التعديل؛ فيما ذكره النووي تبعا لغيره.

وجعل مضطرب الحديث، لا يحتج به، مجهولٌ، في المرتبة التي فيها ضعيف الحديث، وهي الثالثة من مراتب التجريح.

وجعل لا شيءٌ من مرتبة من رد حديثه، وهي الرابعة.

وجعل ليس بذلك، ليس بذاك القوي، فيه - أو: في حديثه – ضعف، من مرتبة لين الحديث، وهي الأولى.

وجعل ما أعلم به بأسا، منها أو من آخر مراتب التعديل كأرجو أن لا بأس به.

ومع وجود اختلاف بين تفصيل السيوطي لمراتب هذه الألفاظ، وبين ما ذكره العراقي؛ إلا أن يوافقه في كون جميع هذه الألفاظ أوصاف لرواة الاعتبار، سوى فلانٌ روى عنه الناس، وسطٌ، مقارب الحديث، فهي عنده في الثالثة من مراتب التعديل.

وتبع ابن جماعةَ في ((المنهل الروي)) [1] ما ذكره ابن أبي حاتمٍ.

---

(١) ١/٢٧٠ - ٢٧١.

(٢) تنقيح الأنظار ٢/٢٧٤ - مع توضيح الأفكار، وقد ألحق السيوطي في التدريب ١/٣٤٨ المجهول بأهل المرتبة الثالثة كما سيأتي.

(٣) ١/٣٤٨.

وزاد في الثالثة من مراتب التعديل: روى عنه الناس، أو لا أعلم به بأسا، وفي الرابعة منها وسطٌ.

وزاد في الأولى من مراتب الجرح: مقارب الحديث، مضطرب الحديث، أو لا يحـتج به، أو مجهولٌ.

وزاد في الثانية منها: ليس بذاك، أو ليس بذلك القوي.

وزاد في الثالثة منها: فيه ضعف، في حديثه ضعف.

ويستفاد من زياداته أن قولهم: وسطٌ، ومقارب الحديث، ومضطرب، ولا يحتج به، ومجهولٌ، ليس بذاك، وليس بذلك القوي، فيه ضعف، في حديثه ضعف = هي من أوصاف رواة الاعتبار.

أما الذهبي - رحمه الله - فإنه أخذ طريقًا آخر في هذا البـاب، فعـد في ((ميـزان الاعتدال)) [2] مراتب التعديل أربعا والجرح خمسا، وذكرها في ((ذكر من يعتمـد قولـه في الجرح والتعديل)) مع تشبيهها ببنية الإنسان؛ فجعل مراتب التعديل أربعا والجرح ستا[3].

ولم يبين في كلامه أحكام هذه الألفاظ؛ نعم له حكم مجملٌ على ما ذكره من ألفاظ الجرح في ((ميزان الاعتدال)) [4] بقوله: ((ونحو ذلك من العبارات التي تدل بوضعها على اطراح الراوي بالأصالة، أو على ضعفه، أو على التوقف فيه، أو على جواز أن يحتج به مع لينٍ ما فيه)).

وعد عصريه الجَعبري[5] مراتب التعديل خمسا، والجـرح أربعا، وأغرب – رحمه الله – بانفراده بزيادة مراتب التعديل على الجرح، والمشهور في كلام غيره العكس أو التساوي.

---

(1) ص ٦٥.

(2) ٤/١، ووقع في النسخة المطبوعة عد مراتب التعديل: ثقةٌ صدوق، والصواب: ثقةٌ ثم صدوق، انظر: ضوابط الجرح والتعديل ١٦٢ - ١٦٣.

(3) ص ١٧١، وذكر عنه السخاوي في فتح المغيث ٣٧٤/١ عد مراتب الجرح ستا مفصلةً.

(4) ٤/١، وحاول صاحب ضوابط الجرح والتعديل ١٦٤ أن يفصل حكمه بالنظر إلى ما ذكره من المراتب، وهو محل تأملٍ.

(5) انظر: رسوم التحديث ص ١٠٣ - ١٠٤.

وصرح بأن المرتبة الخامسة من التعديل يعتبر بحديث رواتها، وذكر من ألفاظها صالح الحديث.

وأن المراتب الأولى والثانية والثالثة من الجرح كذلك، وذكر من ألفاظها في الأولى لين الحديث، وفي الثانية ليس بالقوي، وفي الثالثة ضعيف.

ولم يخرج ابن الملقن[1] بعد هؤلاء عما ذكره ابن الصلاح تبعا لابن أبي حاتم.

ثم جاء بعده العراقي وعد في «شرح الألفية»[2] مراتب التعديل أربعا أو خمسا، وليس في كلامه عنها ما يركن إليه في تعيين الحكم على الرواة من جهة الاعتبار وعدمه.

ثم عد مراتب الجرح خمسا، وصرح بأن الأوصاف المذكورة في المرتبتين الرابعة والخامسة من مراتب الجرح هي لرواة الاعتبار، ومجموع ما فيه ما ألفاظ الجرح: فلانٌ ضعيف، منكر الحديث، أو حديثه منكر، أو مضطرب الحديث، وفلانٌ واه، وضعفوه، وفلانٌ لا يحتج به، فلانٌ فيه مقالٌ، فلانٌ ضعف، أو فيه ضعف، أو في حديثه ضعف، وفلانٌ تعرف وتنكر، وليس بذاك؛ أو بذاك القوي، وليس بالمتين، وليس بالقوي، وليس بحجة، وليس بعمدة، وليس بالمرضي، وفلانٌ للضعف ما هو، وفيه خلف، أو طعنوا فيه، ومطعونٌ فيه، وسيء الحفظ، ولين، أو لين الحديث، أو فيه لين، وتكلموا فيه.

وظاهر عبارته في «التقييد والإيضاح»[3] أن مراتب التعديل أربع، ومراتب الجرح خمس.

وزاد من ألفاظ التوثيق من المرتبة الثانية على مقتضى عمل ابن الصلاح؛ قولهم: فلانٌ مأمونٌ، فلانٌ خيار، وهاتان من الرتبة الثالثة على مقتضى عمل الذهبي، في جعله أعلى الدرجات تكرار التوثيق كما تقدم، ومن الرتبة الرابعة أو الثالثة قولهم: فلانٌ إلى الصدق ما هو، فلانٌ جيد الحديث، فلانٌ حسن الحديث، وفلانٌ صويلح، وفلانٌ صدوق إن شاء الله، وفلانٌ أرجو أنه لا بأس به.

---

(١) انظر: المقنع ٢٨٢/١- ٢٨٧.

(٢) ٣٧٠/١.

(٣) ص ١٦٢-١٦٣.

وأما ألفاظ التجريح؛ فمن المرتبة الأولى وهى ألين ألفاظ التجريح قولهم: فلانٌ فيه مقالٌ، وفلانٌ ضعف، وفلانٌ تعرف وتنكر، وفلانٌ ليس بالمتين، أو ليس بحجة، أو ليس بعمدة، أو ليس بالمرضي، وفلانٌ للضعف ما هو، وسيئ الحفظ، وفيه خلف، وطعنوا فيه، وتكلموا فيه، ومن المرتبة الثانية وهى أشد من الأولى: فلانٌ واه، فلانٌ ضعفوه، فلانٌ منكر الحديث، ومن المرتبة الثالثة وهى أشد منهما قولهم: فلانٌ ضعيف جدا، فلانٌ واه بمرة، فلانٌ لا يساوي شيئًا، فلانٌ مطرح، وطرحوا حديثه، وارمِ به، ورد حديثه، ومن المرتبة الرابعة فلانٌ متهم بالكذب، وهالك، وليس بثقة، ولا يعتبر به، وفيه نظر، وسكتوا عنه، وهاتان العبارتان يقولهما البخاري فيمن تركوا حديثه، ومن المرتبة الخامسة ولم يذكرها ابن الصلاح: فلانٌ وضاع، فلانٌ دجالٌ، ولهم ألفاظٌ أُخر يستدل بهذه عليها، والله أعلم.

وصنيع العراقي يوقع الناظر في حيرة لمعرفة أحكام هذه الألفاظ المزيدة من جهتين:

الأولى: تردده في جعل قولهم: فلانٌ إلى الصدق ما هو، فلانٌ جيد الحديث، فلانٌ حسن الحديث، وفلانٌ صويلح، وفلانٌ صدوق إن شاء الله، وفلانٌ أرجو أنه لا بأس به = من المرتبة الثالثة أو الرابعة، مما يجعلها متجاذبةً بين رواة الاحتجاج ورواة الاعتبار.

الثانية: عدم بيان حكم مراتب الجرح الخمس، وإن كان الممارس لهذا الفن يجد طمأنينةً في درج الأولى والثانية في أوصاف رواة الاعتبار، والرابعة والخامسة في أوصاف من لا يعتبر بحديثه، وتبقى الثالثة متجاذبةٌ بينهما، لكن هذا الوجدان يفتقر إلى التصريح القاطع.

نعم صرح العراقي في «شرح الألفية» بأن ألفاظ التجريح على خمس مراتب، ثم عدها فقال:

«**المرتبة الأولى** وهي أسوؤها، أن يقال: فلانٌ كذاب، أو يكذب، أو فلانٌ يضع الحديث، أو وضاع، أو وضع حديثًا، أو دجالٌ.

وأدخل ابن أبي حاتمٍ والخطيب بعض ألفاظ المرتبة الثانية في هذه.

قال ابن أبي حاتمٍ: إذا قالوا: متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب؛ فهو ساقطٌ لا يكتب حديثه.

المرتبة الثانية: فلانٌ متهم بالكذب، أو الوضع، وفلانٌ ساقطٌ، وفلانٌ هالك، وفلانٌ ذاهب، أو ذاهب الحديث، أو متروك، أو متروك الحديث، أو تركوه، وفلانٌ فيه نظر، وفلانٌ

سكتوا عنه، فلانٌ لا يعتبر به، أو لا يعتبر بحديثه، أو فلانٌ ليس بالثقة، أو ليس بثقة ولا مأمون، ونحو ذلك.

المرتبة الثالثة: فلانٌ رد حديثه، أو ردوا حديثه، أو مردود الحديث، وفلانٌ ضعيف جدا، وواه بمرة، وطرحوا حديثه، أو مطرح، أو مطرح الحديث، وفلانٌ ارمِ بـه، وليس بشيءٍ، أو لا شيء، وفلانٌ لا يساوي شيئًا، ونحو ذلك)).

وقال عقب هذه المراتب الثلاث:

((وكل من قيل فيه ذلك من هذه المراتب الثلاث لا يحتج به، ولا يستشهد به، ولا يعتبر به)).

وتقدم ذكر المرتبتين الرابعة والخامسة، وأن ألفاظها أوصاف لرواة الاعتبار، فيفسر كلامه في ((التقييد والإيضاح)) بكلامه في ((شرح الألفية)).

أما ابن الجزري في نظمه المسمى ((الهداية في علم الرواية)) [1]، فجعل مراتب التعديل أربعا، ومراتب الجرح مثلها.

فمراتب التعديل عنده:

أولها: ثقةٌ، أو متقن، أو ضابطٌ [2]، أو حجةٌ.

الثانية: خير، أو صدوق، أو مأمون، أو لا بأس به.

الثالثة: شيخ.

الرابعة: صالح الحديث.

وصرح بأن رواة المرتبتين الأخيرتين يعتبر بحديثهما، فقال بعد عدهما: ((وفيهما يعتبر)) [3].

أما مراتب الجرح عنده:

فالأولى: لين.

الثانية: ليس بالقوي.

---

(١) الأبيات (٨٣ - ٨٨).

(٢) لا بد من اقترانها بعدل – كما تقدم، ولم يتعقب السخاوي في الغاية شرح الهداية ٢٠١/١ عد ابن الجزري لها بل تابعه.

(٣) البيت ٨٥.

الثالثة: مقارب الحديث، أو ضعيف.

الرابعة: متروك، أو واه، أو ذاهب، أو كذاب.

ولم يُبين حكم شيءٍ منها؛ إلا الأولى فقال: «ينظر»[1]، فهذا يكتب حديثه وينظر اعتبارا[2].

وعده مقارب الحديث في ألفاظ الجرح مما يستغرب.

قال السخاوي:

«وإيراد الناظم لها في ألفاظ التجريح شيءٌ قد انفرد به عن ابن الصلاح ومن تبعه؛ إذ هي عندهم في المرتبة الأخيرة من ألفاظ التعديل.

وصنيع البخاري وتبعه الترمذي يؤيده»[3].

ثم رتب ابن الوزير في «تنقيح الأنظار»[4] مراتب الجرح والتعديل، فذكر أن مراتب التعديل أربع أو خمس، وأن مراتب الجرح خمس، ونقل عنه الصنعاني في «إسبال المطر»[5] جعله مراتب التعديل أربعا والجرح خمسا.

فقال في «تنقيح الأنظار»:

«مراتب التعديل أربع أو خمس.

فالمرتبة الأولى العليا من ألفاظ التعديل - ولم يذكرها ابن أبي حاتمٍ ولا ابن الصلاح فيما زاده عليه -: وهو أن يكرر لفظ التوثيق المذكور في هذه المرتبة الأولى؛ إما مع تباين اللفظين، كقولهم: ثبت حجةٌ، أو ثبت حافظٌ، أو ثقةٌ ثبت، أوثقةٌ متقن، أو نحو ذلك، أو مع إعادة اللفظ الأول، كقولهم: ثقةٌ ثقةٌ، أو نحوها.

فهذه المرتبة أعلى العبارات في الرواة المقبولين؛ كما قاله الحافظ أبو عبد الله الذهبي في مقدمة كتابه «ميزان الاعتدال».

---

(١) البيت نفسه.

(٢) انظر: الغاية شرح الهداية ٢٠٢/١.

(٣) الغاية شرح الهداية ٢٠٢/١ – ٢٠٣.

(٤) انظر: تنقيح الأنظار ٢٦٢/٢ – مع توضيح الأفكار.

(٥) ص ٣٧٠، ٣٧١ – ٣٧٢، وهذا النقل يختلف عما في التنقيح، وفيه زيادات ستظهر جليةً عند سوق الألفاظ مرتبةً على وجه التفصيل.

المرتبة الثانية: وهي التي جعلها ابن أبي حاتمٍ الأولى، وتبعه على ذلك ابن الصلاح.

قال ابن أبي حاتمٍ: وجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى، فإذا قيل للواحد: إنه ثقةٌ أو متقن فهو محتج بحديثه.

قال ابن الصلاح: وكذا إذا قال: ثبت أو حجةٌ، وكذا إذا قيل في العدل: إنه حافظٌ أو ضابطٌ.

المرتبة الثالثة: قولهم: ليس به بأس، أولا بأس به، أو صدوق، أو مأمونٌ، أو خيار.

وجعل ابن أبي حاتمٍ وابن الصلاح هذه المرتبة الثانية لا الثالثة، واقتصرا فيها على قولهم: صدوق، أو لا بأس به، وأدخلا فيها قولهم محله الصدق.

وقال ابن أبي حاتمٍ: من قيل فيه ذلك فهو ممن يكتب حديثه، وينظر فيه.

وأخرت هذه اللفظة إلى المرتبة التي تلي هذه تبعا لصاحب الميزان.

والمرتبة الرابعة: قولهم: محله الصدق، أو رووا عنه، أو إلى الصدق ما هو، أو شيخ وسطٌ، أو وسطٌ، أو شيخ، أو صالح لحديث، أو مقارب الحديث - بفتح الراء وكسرها كما حكاه القاضي أبو بكرٍ ابن العربي في شرح الترمذي -، أو جيد الحديث، أو حسن الحديث، أو صويلح، أو صدوق إن شاء الله تعالى، أو أرجو أنه ليس به بأس.

واقتصر ابن أبي حاتم في المرتبة الثالثة من كلامه على قولهم: شيخ، وقال: هو بالمنزلة التي قبلها، يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دونها.

واقتصر في المرتبة الرابعة على قولهم: صالح الحديث، وقال: إن من قيل فيه ذلك يكتب حديثه للاعتبار» (١).

ثم اتبعها ابن الوزير بعد مراتب الجرح، فقال:

«مراتب التجريح خمس مراتب:

الأولى: وهي أسوؤها، أن يقال: فلانٌ كذاب، أو يكذب، أو يضع الحديث، أو وضاع الحديث، أو وضع حديثًا، أو دجالٌ.

وأدخل ابن أبي حاتمٍ والخطيب بعض ألفاظ المرتبة الثانية في هذه المرتبة.

---

(١) انظر: تنقيح الأنظار ٢٦٢/٢ – ٢٦٥ – مع توضيح الأفكار، بتصرف.

قال ابن أبي حاتمٍ: إذا قالوا: متروك، أو ذاهب الحديث، أو كذاب، فهو ساقطٌ لا يكتب حديثه.

وقال الخطيب: أدون العبارات أن يقال: كذاب ساقط الحديث.

قال الزين: وقد فرقت بين هذه الألفاظ تبعا لصاحب الميزان فإنه جعلها من الثانية.

المرتبة الثانية: فلانٌ متهم بالكذب، أو الوضع، فلانٌ ساقطٌ، وفلانٌ هالك، وفلانٌ ذاهب، أو ذاهب الحديث، أو متروك، أو متروك الحديث، أو تركوه، أو يعتبر به، أو بحديثه، أو ليس بالثقة، أو غير ثقة، ولا مأمون، أو نحو ذلك، وفيه نظر، وسكتوا عنه.

المرتبة الثالثة: فلانٌ رد حديثه، أو ردوا حديثه، أو مردود الحديث، أو ضعيف جدا، أو واه بمرة، أو طرحوا حديثه، أو مطروح الحديث، وارمٍ به، وفلانٌ ليس بشيءٍ، أو لا شيء، أو لا يساوي شيئًا، أو نحو ذلك.

وكل من قيل فيه ذلك من أهل هذه المراتب الثلاث لا يحتج به، ولا يعتبر، ولا يستشهد به.

المرتبة الرابعة: فلانٌ ضعيف، أو منكر الحديث، أو واه، أو ضعفوه، أو لا يحتج به.

المرتبة الخامسة: فلانٌ يقال فيه، أو ضعف، أو فيه ضعف، أو في حديثه ضعف، أو فلانٌ تعرف وتنكر، أو ليس بذلك، أو ليس بذاك القوي، أو ليس بالقوي، أو ليس بالمتين، أو ليس بحجة، أو ليس بعمدة، أو بالمرضي، أو للضعف ما هو، أو فيه خلاف، أو طعنوا فيه، أو مطعونٌ فيه، أو سيء الحفظ، أو لين، أو لين الحديث، أو فيه لين، أو تكلموا فيه، ونحو ذلك» (1)

وكلام ابن الوزير حسن السياق، ظاهر المتابعة للعراقي، وفضل بفصله الواضح في حكم رواة هذه المراتب، فبين أن المرتبة الرابعة من مراتب التعديل، والمرتبة الرابعة والخامسة من مراتب الجرح، يكتب حديثهم للاعتبار(2).

وتقدم في كلامه بيان من لا يعتبر بحديثه من أهل المراتب الثلاث الأُول في الجرح.

---

(1) انظر: تنقيح الأنظار ٢/٢٦٨ – ٢٧٠ – مع توضيح الأفكار، بتصرف.

(2) انظر: تنقيح الأنظار ٢/٢٧٠، ٢٧٣ – مع توضيح الأفكار.

ولم يخرج عن هذا في النقل الذي أورده الصنعاني – كما سبق -؛ إلا في الجزم بأن مراتب التعديل أربع دون تردد، مع زيادة ألفاظ في المراتب، سنذكرها في موضعها لاحقًا.

وصرح أيضا بحكم هذه المراتب موافقًا ما في «تنقيح الأنظار» (١).

وذكر السخاوي في «فتح المغيث» تفصيلا حسنا، وجعل لكل من ألفاظ التعديل والجرح ست مراتب وبينها بيانا مستحسنا كما قال اللكنوي في «الرفع والتكميل» (٢)، وملخص ما فيه كما حرره اللكنوي وزيادة:

أن ألفاظ التعديل على ست مراتب:

الأولى: أرفعها عند المحدثين الوصف بما دل على المبالغة، أو عبر عنه بأفعل؛ كأوثق الناس، وأضبط الناس، وإليه المنتهى في التثبت، ويلحق به لا أعرف له نظيرا في الدنيا.

الثانية: ما يليه؛ كقولهم: فلانٌ لا يسأل عنه، أو عن مثله.

الثالثة: ما تأكد بصفة من الصفات الدالة على التوثيق؛ كثقة ثقة، وثبت ثبت.

الرابعة: ما انفرد فيه بصيغة دالة على التوثيق؛ كثقة، أو ثبت، أو كأنه مصحف، أو حجة، أو إمامٍ، أو ضابط، أو حافظ؛ إذا اقترنا بعدلٍ، والحجة أقوى من الثقة.

الخامسة: قولهم: ليس به بأس، أو لا بأس به - عند غير ابن معينٍ، أو صدوق، أو مأمونٌ، أو خيار الخلق.

السادسة: ما أشعر بالقرب من التجريح وهو أدنى المراتب؛ كقولهم: محله الصدق، ورووا عنه، وروى عنه الناس، أو يروى عنه، أو إلى الصدق ما هو، أو شيخ وسطٌ، أو وسطٌ، أو يروي حديثه، أو يعتبر به، أو صالح الحديث، أو يكتب حديثه، أو مقارب الحديث، أو جيد الحديث، أو صويلح، أو صدوق إن شاء الله، وأرجو أنه لا بأس به، ونحو ذلك.

وأما مراتب الجرح فست:

---

(١) انظر: إسبال المطر ص ٣٧٢، واختل مراده في النسخة المطبوعة، بما يمكن إصلاحه بالمقارنة بتنقيح الأنظار ٢٧٣/٢ – مع توضيح الأفكار.

(٢) الرفع والتكميل ص ١٥٥-١٨٣.

الأولى منها: ما يدل على المبالغة؛ كأكذب الناس، أو اليه المنتهى في الكذب، أو هو ركن الكذب، أو منبعه، أو معدنه، ونحو ذلك.

الثانية: ما هو دون ذلك؛ كالدجال، والكذاب، والوضاع، فإنها وإن اشتملت على المبالغة لكنها دون الأولى، وكذا يضع، أو يكذب.

الثالثة: ما يليها كقولهم: فلانٌ يسرق الحديث، وفلانٌ متهم بالكذب، أو الوضع، أو ساقطٌ، أو متروك، أو هالك، أو ذاهب الحديث، أو تركوه، أو لا يعتبر به، أو بحديثـه، أو ليس بالثقة، أو غير ثقة، وفيه نظر، وسكتوا عنه.

الرابعة: ما يليها كقولهم: فلانٌ رد حديثه، أو ردوا حديثه، أو مردود الحـديث، أو ضعيف جدا، أو واه بمرة، أو تالف، أو طرحوه، أو مطروح الحـديث، أو مطـروح، أو لا يكتب حديثه، أو لا تحل كتابة حديثه، أو لا تحل الرواية عنه، وليس بشـيءٍ، أو لا شـيء خلافًا لابن معينٍ، أو لا يساوي فلسا، أو لا يساوي شيئًا.

الخامسة: ما دو ا وهي فلانٌ لا يحتج به، أو ضعفوه، أو واه، أو مضطرب الحديث، أو له ما ينكر، أو له مناكير، أو منكر الحديث، أو حديثه منكر، أو ضعيف.

السادسة - وهي أسهلها -: قولهم: فيه مقالٌ، أو أدنى مقالٍ، أو ضعف، أو ينكـر مرة ويعرف أخرى، أو ليس بذاك، أو ليس بالقوي، أو ليس بالمتين، أو ليس بحجة، أو ليس بعمدة، أو ليس بمأمون، أو ليس بثقة، أو ليس بالمرضي، أو ليس يحمدونه، أو ليس بالحافظ، أو غيره أوثق منه، أو فيه شيءٌ، أو فيه جهالةٌ، أو لا أدري ما هو، أو فيـه ضـعف، أو في حديثه ضعف، أو سيئ الحفظ، أو لين الحديث، أو فيه لين عند غير الدارقطني، أو ليس من أهل القباب، أو ليس من جمال المحامل، أو ليس من جمازات المحامل، أو ليس بالحـافظ، أو غيره أوثق منه، وفي حديثه شيءٌ، وفلانٌ مجهولٌ، أو فيه جهالةٌ، أو لا أدري مـا هـو، أو للضعف ما هو، وفلان فيه خلف، وفلانٌ طعنوا فيه، أو مطعونٌ فيه، وفلانٌ نزكوه.

ومنه قولهم: تكلموا فيه، وفيه نظر عند غير البخاري.

وصرح السخاوي بأحكام هذه المراتب، فقال في الحكم على مراتب التعديل:

«ثم إن الحكم في أهل هذه المراتب الاحتجاج بالأربعة الأولى منها، وأما التي بعدها فإنه لا يحتج بأحد من أهلها؛ لكون ألفاظها لا تشعر بشريطة الضبط بل يكتب حديثهم ويختبر.

... وأما السادسة فالحكم في أهلها دون أهل التي قبلها، وفي بعضهم من يكتب حديثه للاعتبار دون اختبار ضبطهم لوضوح أمرهم فيه»[1].

وظاهر كلامه أن السادسة يندرج فيها رواة الاعتبار، وإن كان منهم من يجوز الاحتجاج به إذا اطلع على ضبطه.

كما صرح السخاوي بأحكام مراتب الجرح، فقال:

«والحكم في المراتب الأربع الأول: أنه لا يحتج بواحد من أهلها، ولا يستشهد به، ولا يعتبر به، (وكل من ذكر من بعد) لفظ لا يساوي (شيئًا)، وهو ما عدا الأربع (بحديثه اعتبر) أي يخرج حديثه للاعتبار؛ لإشعار هذه الصيغ بصلاحية المتصف بها لذلك، وعدم منافاتها لها»[2].

ورواة الاعتبار عنده هم أهل المرتبتين الخامسة والسادسة من مراتب الجرح، أما من قبلهم فلا يعتبر بحديثهم.

أما السيوطي في «تدريب الراوي»[3]، فإنه بين أن النووي – وهو صاحب التقريب الممزوج بشرحه التدريب – ذكر مراتب التعديل كابن الصلاح - تبعا لابن أبي حاتم – أربعا، وجعلها الذهبي والعراقي خمسا، وابن حجرٍ ستا.

فأعلاها بحسب ما ذكره النووي – تبعا لغيره – ثقةٌ، أو متقن، أو ثبت، أو حجةٌ، أو عدلٌ حافظٌ، أو عدلٌ ضابطٌ.

وأما المرتبة التي زادها الذهبي والعراقي فإنها أعلى من هذه، وهو ما كُرر فيه أحد هذه الألفاظ المذكورة؛ إما بعينه، كثقة ثقة، أو لا؛ كثقة ثبت، أو ثقة حجة، أو ثقة حافظ.

---

(١) فتح المغيث ٣٦٧/١-٣٦٨.

(٢) المصدر السابق ٣٧٢/١-٣٧٣، وما بين القوسين من ألفية العراقي.

(٣) ٣٤١/١-٣٤٧.

والمرتبة التي زادها ابن حجرٍ أعلى من مرتبة التكرير، وهي الوصف بأفعل؛ كـأوثق الناس، وأثبت الناس، أو نحوه كإليه المنتهى في التثبت.

وألحق ا السيوطي: لا أحد أثبت منه، ومن مثل فلان، وفلانٌ لا يسأل عنه، ولم ير من ذكر هذه الثلاثة وهي في ألفاظهم.

وجعل المرتبة التي ذكرها النووي أعلى هي ثالثة في الحقيقة.

والثانية من المراتب عند النووي، وهي رابعةٌ بحسب ما ذكره السيوطي؛ صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، وزاد العراقي: أو مأمونٌ، أو خيار، أو ليس به بأس.

ثم نبه إلى جعل الذهبي قولهم: محله الصدق مؤخرا عن قولهم: صدوق إلى المرتبة التي تليها، وتبعه العراقي؛ لأن صدوقًا مبالغة في الصدق، بخلاف محله الصدق فإنه دال علـى أن صاحبها محله ومرتبته: مطلق الصدق.

والثالثة من المراتب: وهي خامسةٌ بحسب ما ذكره السيوطي: شيخ، يكتب حديثـه وينظر فيه، وزاد العراقي في هذه المرتبة مع قولهم: محله الصدق: إلى الصدق ما هو، شـيخ وسطٌ، أو وسطٌ، جيد الحديث، حسن الحديث، وزاد ابن حجرٍ: صدوق سـيء الحفـظ، صدوق يهم، صدوق له أوهام، صدوق يخطئ، صدوق تغير بآخره.

قال: ويلحق بذلك من رمي بنوع بدعة؛ كالتشيع والقـدر والنصـب والإرجـاء والتجهم.

الرابعة: وهي سادسةٌ بحسب ما ذكره السيوطي: صالح الحديث، فإنه يكتب حديثه للاعتبار وينظر فيه، وزاد العراقي فيها: صدوق إن شاء الله، أرجو أن لا بأس به، صـويلح، وزاد ابن حجرٍ: مقبولٌ.

وأما مراتب الجرح فذكر السيوطي أنها ست:

الأولى - وهي أدناها -: ما قرب من التعديل، فإذا قالوا: لين الحديث كُتب حديثه وينظر اعتبارا، ومن هذه المرتبة ما ذكره العراقي: فيه لين، فيه مقالٌ، ضعف، تعرف وتنكر، ليس بذاك، ليس بالمتين، ليس بحجة، ليس بعمدة، ليس بمرضي، للضعف ما هو، فيه خلف، تكلموا فيه، مطعونٌ فيه، سيء الحفظ.

الثانية: قولهم: ليس بقوي، يكتب أيضا حديثه للاعتبار وهو دون لين، فهي أشد في الضعف

الثالثة: إذا قالوا: ضعيف الحديث فدون ليس بقوي، ولا يطرح بل يعتبر به أيضـا، ومن هذه المرتبة فيما ذكره العراقي: ضعيف فقط، منكر الحـديث، حديثـه منكـر، واه، ضعفوه.

الرابعة: إذا قالوا: متروك الحديث، أو واهيه، أو كذاب؛ فهو سـاقطٌ لا يكتـب حديثه، ولا يعتبر به، ولا يستشهد، ومن هذه المرتبة ما ذكره العراقـي: رد حديثـه، ردوا حديثه، مردود الحديث، ضعيف جدا، واه بمرة، طرحوا حديثه، مطرح، مطرح الحديث، ارمِ به، ليس بشيءٍ، لا يساوي شيئًا.

الخامسة: متروك الحديث، متروك، تركوه، ذاهب، ذاهب الحديث، ساقطٌ، هالك، فيه نظر، سكتوا عنه، لا يعتبر به، لا يعتبر بحديثه، ليس بالثقة، ليس بثقـة، غـير ثقـة ولا مأمون، متهم بالكذب، أو بالوضع.

السادسة: يليها كذاب، يكذب، دجالٌ، وضاع، يضع، وضع حديثًا.

ورواة الاعتبار عند السيوطي هم أهل المرتبة السادسة من مراتب التعـديل، وأهـل المرتب الأولى والثانية والثالثة من مراتب الجرح، أما من بعدهم من أهل الرابعة والخامسـة والسادسة فلا يعتبر بحديثهم.

ولابن حجرٍ ترتيب انفرد به، جمع فيه مراتب التعديل والجـرح في نسـقٍ واحـد، وجعلها اثنتي عشرة مرتبةً، فقال في «تقريب التهذيب»[1]:

«انحصر لي الكلام على أحوالهم في اثنتي عشرة مرتبة.

فأولها: الصحابة، وأصرح بذلك لشرفهم.

الثانية: من أكد مدحه إما بأفعل؛ كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظًا؛ كثقة ثقة، أو معنى كثقة حافظ.

الثالثة: من أفرد بصفة؛ كثقة، أو متقنٍ، أو ثبت، أو عدلٍ.

---

(١) ص ٧٤ -٧٥.

الرابعة: من قصر عن درجة الثالثة قليلًا، ويشار إليه بصدوقٍ، أو لا بأس به، أو ليس به بأس.

الخامسة: من قصر عن درجة الرابعة قليلًا، ويشار إليه بصدوقٍ سيئ الحفظ، أو صدوقٍ يهم، أو له أوهام، أو يخطئ، أو تغير بأخرة.

ويلتحق بذلك من رمي بنوعٍ من البدعة؛ كالتشيع، والقدر، والنصب، والإرجاء، والتجهم، مع بيان الداعية من غيره.

السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، ويشار إليه بلفظ: مقبولٌ؛ حيث يتابع وإلا فلين الحديث.

السابعة: من روى عنه أكثر من واحد، ولم يوثق، ويشار إليه بلفظ: مستور، أو مجهول الحال.

الثامنة: من لم يوجد فيه توثيق لمعتبرٍ، ووجد فيه إطلاق الضعف، ولو لم يفسر، ويشار إليه بلفظ: ضعيف.

التاسعة: من لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق، ولم يشار إليه بلفظ مجهولٌ.

العاشرة : من لم يوثق ألبتة ورمي مع ذلك بقادحٍ، ويشار إليه بمتروك أو متروك الحديث أو واهي الحديث أو ساقط.

الحادية عشرة : من اتهم بالكذب، ويقال فيه متهم، أو متهم بالكذب.

الثانية عشرة : من أطلق عليه اسم الكذب والوضع، ككذابٍ أو وضاعٍ، أو يضع، ما أكذبه، ونحوها».

ولم يفصح ابن حجرٍ عن أحكام رواة هذه المراتب، ومن يعتبر بحديثه ومن لا يعتبر، مع دقة ترتيبه، وانفراده بسرد كلي متتابعٍ لمراتب الجرح والتعديل معا.

وقد حاول العلامة أحمد شاكر تحرير أحكام هذه المراتب، فقال في «الباعث الحثيث» [1]:

«والدرجات من بعد الصحابة؛ فما كان من الثانية أو الثالثة فحديثه صحيح من الدرجة الأولى، وغالبه في الصحيحين.

---

(١) ص ٨٠.

فما كان من الدرجة الرابعة فحديثه صحيح من الدرجة الثانية، وهو الذي يحسنه الترمذي ويسكت عليه أبو داوود .

وما بعدها فمن المردود؛ إلا إذا تعددت طرقه مما كان من الدرجة الخامسة والسادسة، فيتقوى بذلك ويصير حسنا لغيره.

وما كان من السابعة إلى آخرها فضعيف على اختلاف درجات الضعف من المنكر إلى الموضوع)).

ويتحرر من هذا أن رواة الاعتبار عند ابن حجرٍ في التقريب هم أهل المرتبتين الخامسة والسادسة؛ لقبول حديثهم التقوية، أما ما بعدها فأحجم أحمد شاكر عن الجزم فيه بشيءٍ، ويظهر أن السابعة، والثامنة، والتاسعة، هي من هذه الضرب، دون ما يليهن، واستفيد ذلك من عبارات أصحاب ابن حجرٍ والمنتفعين به في هذه الصنعة؛ كالسخاوي والسيوطي، وقد تقدم كلامهما.

وهؤلاء المتكلمون في مراتب الجرح والتعديل قد اتفقوا على أمور:

منها أن ألفاظ الجرح والتعديل ليست على درجة واحدة؛ بل هي متفاوتةٌ على مراتب عدة، واختلافهم في عدها لا يبطل أصل الاتفاق.

ومنها أن هذه المراتب مبنيةٌ عندهم على استقراء اصطلاح أهل الفن، ومن خرج عنهم في لفظ ميزوه، كما ميزوا اصطلاح البخاري في قوله: (فيه نظر)، و(سكتوا عنه)، واصطلاح ابن معينٍ في قوله: (لا بأس به)، وغيرهما في غيرهما.

ومنها أن رواة الاعتبار متجاذبون بين مراتب التعديل ومراتب الجرح، فهم يقعون في آخر مراتب التعديل، وأول مراتب الجرح.

ومنها أن الرواة الذين لا يعتبر بحديثهم هم النازلون في آخر مراتب الجرح.

ومنها أن من يعتبر بحديثه يدخل حديثه في المتابعات والشواهد للتقوية دون من لا يعتبر بحديثه.

هذا مجمل اتفاقهم؛ وباعتبار تفصيلها فيما يتعلق بالاعتبار بحديث الراوي وعدمه حسب الألفاظ المعبرة عن ذلك فيفهم هذا من المبحثين القادمين.

ويسهل بعد هذه المقدمة معرفة من يعتبر بحديثه ومن لا يعتبر بحديثه، وذلك بـالنظر إلى ما قيل فيه، وإنزاله مرتبته مما تقدم ذكره في كلام الحفاظ[1]، الذين بينوا أحكام الألفاظ المعبرة عن أحوال الرواة، وهم ابن أبي حاتم، وابن الصلاح، والنووي، والجَعبري، وابـن جماعة، وابن الملقن، والعراقي، وابن الجزري، والأبناسي، وابـن الـوزير، والسـخاوي، والسيوطي.

ولم يأت أحد من المتأخرين بأمثل مما ذكروا، سوى أن للزبيدي ترتيبا حسنا لمراتب الجرح والتعديل أورده في «بلغة الأريب» [2]؛ لكن لم يبين أحكام روا ا.

ويمكن سوق الألفاظ المشار إليها في مبحثين:

المبحث الأول: الرواة الذين يعتبر بحديثهم.

وهم الرواة الذين فيهم نوع ضعف يسير، ي ل بحديثهم عن رتبة الاحتجـاج مـع الانفراد، وضعفهم على درجات متفاوتة.

والألفاظ المعبرة عنهم حسب ما نقله النقاد المصنفون لمراتب الجرح والتعديل، هي:

اللفظ الأول: شيخ.

ذكره ابن الجزري، وابن الوزير (ت، ص)، والسخاوي (غ) [3].

اللفظ الثاني: صالح الحديث.

ذكره ابن أبي حاتم، وابن الصلاح، والنووي (ت، ر) [4]، والجَعبري، وابن الملقـن، وابن الجزري، والأبناسي، وابن الوزير (ت، ص)، والسخاوي (ف، غ)، والسيوطي.

---

(١) دون تعميمٍ يستلزم إدراج كلام غيرهم ممن تكلم ـذه الألفاظ، ممن تقدمهم أو تأخر عنهم، فـذلك يحتـاج إلى دراسة تفصيلية مطولة تدرس فيه ألفاظ الجرح والتعديل بعد جمعها، ثم ت ل كل لفظة مرتبتها مـن مراتـب الجـرح والتعديل، وتقسم إلى ألفاظ معبرة عن رواة الاحتجاج، وألفاظ معبرة عن رواة الاعتبار، وألفاظ معبرة عن الرواة الذين لا يحتج ولا يعتبر بحديثهم.

(٢) ص ٢٠٢ - ٢٠٣.

(٣) هذا رمز لما أورده في الغاية، و(ف) رمز لما أورده في فتح المغيث.

(٤) (ت): رمز لما أورده في التقريب، و(ر) رمز لما أورده في الإرشاد.

اللفظ الثالث: لين الحديث، (أو: لين).

ذكره ابن أبي حاتمٍ، وابن الصلاح، والنووي (ت، ر)، والجَعبري، وابن الملقن، وابن الجزري، والعراقي (ش) [1]، والأبناسي، وابن الـوزير (ت، ص)، والسـخاوي (ف، غ)، والسيوطي.

اللفظ الرابع: فيه لين.

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت)، والسخاوي (ف)، والسيوطي.

اللفظ الخامس: ليس بذاك (أو: ذلك).

ذكره ابن جماعةَ، والعراقـي (ت، ش)، والأبناسـي، وابـن الـوزير (ت، ص)، والسخاوي (ف، غ)، والسيوطي.

اللفظ السادس: ليس بذاك القوي.

ذكره ابن جماعةَ، والعراقـي (ت، ش)، والأبناسـي، وابـن الـوزير (ت، ص)، والسخاوي (غ)، والسيوطي.

اللفظ السابع: ليس بقوي.

ذكره ابن أبي حاتمٍ، وابن الصلاح، والنووي (ت، ر)، وابن الملقـن، والأبناسـي، والسخاوي (غ)، والسيوطي.

اللفظ الثامن: ليس بالقوي.

ذكره الجَعبري، والعراقي (ش)، وابن الوزير (ت)، والسخاوي (ف، غ).

اللفظ التاسع: ضعيف الحديث (أو: ضعيف).

ذكره ابن أبي حاتم، وابن الصلاح، والنووي (ت، ر)، والجَعبري، وابن الملقـن، و العراقي (ش)، والأبناسي، وابن الوزير (ت، ص) [2]، والسخاوي (ف، غ)، والسيوطي.

اللفظ العاشر: روى عنه الناس (أو روى الناس عنه).

ذكره العراقي (ت)، والأبناسي، والسخاوي (ف).

---

(١) هذا رمز لما أورده في شرح الألفية، أما (ت) فرمز لما أورده في التقييد والإيضاح.

(٢) (ت): رمز لما أورده في تنقيح الأنظار، و(ص) رمز لما نقله عنه الصنعاني في إسبال المطر.

اللفظ الحادي عشر: وسطٌ.

ذكره ابن جماعةَ، والعراقي (ت)، والأبناسي، وابن الوزير (ت، ص)، والسـخاوي (ف).

اللفظ الثاني عشر: شيخ وسطٌ.

ذكره ابن الوزير (ت)، والسخاوي (ف).

اللفظ الثالث عشر: مقارب الحديث.

ذكره ابن جماعةَ، والعراقي (ت)، والأبناسي، وابن الوزير (ت، ص)، والسـخاوي (ف).

اللفظ الرابع عشر: ما أعلم به بأسا.

ذكره العراقي (ت)، والأبناسي، والسيوطي.

اللفظ الخامس عشر: أرجو أن لا بأس به.

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت، ص)، والسخاوي (ف)، والسيوطي.

اللفظ السادس عشر: فيه ضعف.

ذكره ابن جماعة، والعراقـي (ت، ش)، والأبناسـي، وابـن الـوزير (ت، ص)، والسخاوي (ف، غ)، والسيوطي.

اللفظ السابع عشر: في حديثه ضعف.

ذكره ابن جماعة، والعراقي (ت، ش)، والأبناسي، وابن الوزير (ت)، والسـخاوي (ف، غ)، والسيوطي.

اللفظ الثامن عشر: لا يحتج به.

ذكره ابن جماعة، والعراقـي (ت، ش)، والأبناسـي، وابـن الـوزير (ت، ص)، والسخاوي (ف، غ)، والسيوطي.

اللفظ التاسع عشر: مضطرب الحديث، (أو: مضطرب).

ذكره ابن جماعة، والعراقـي (ت، ش)، والأبناسـي، وابـن الـوزير (ت، ص)، والسخاوي (ف)، والسيوطي.

اللفظ العشرون: لا شيء.

ذكره العراقي (ت)، والأبناسي.

اللفظ الحادي والعشرون: فيه جهالةٌ.

ذكره السخاوي (ف).

اللفظ الثاني والعشرون: مجهولٌ.

ذكره ابن جماعة، والسيوطي، والصنعاني.

اللفظ الثالث والعشرون: منكر الحديث.

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت، ص)، والسخاوي (ف)، والسيوطي.

اللفظ الرابع والعشرون: حديثه منكر.

ذكره العراقي (ش)، والسخاوي، والسيوطي (ف).

اللفظ الخامس والعشرون: له ما ينكر.

ذكره السخاوي (ف).

اللفظ السادس والعشرون: له مناكير.

ذكره السخاوي (ف).

اللفظ السابع والعشرون: واه.

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ص)، والسخاوي (ف)، والسيوطي.

اللفظ الثامن والعشرون: ضعفوه.

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت، ص)، والسخاوي (ف)، والسيوطي.

اللفظ التاسع والعشرون: فيه مقالٌ.

ذكره العراقي (ش)، والسخاوي (ف)، والسيوطي.

اللفظ الثلاثون: تعرف وتنكر، (أو: ينكَر مرةً، ويعرف أخرى).

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت، ص)، والسخاوي (ف)، والسيوطي.

اللفظ الحادي والثلاثون: ليس بالمتين.

ذكره العراقي (ت، ش)، والأبناسي، وابن الوزير (ت)، والسخاوي (ف)، والسيوطي.

اللفظ الثاني والثلاثون: ليس بحجة.

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت)، والسخاوي (ف)، والسيوطي.

اللفظ الثالث والثلاثون: ليس بعمدة.

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت، ص)، والسخاوي (ف)، والسيوطي.

اللفظ الرابع والثلاثون: ليس بالمرضي (أو: ليس بمرضي).

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت، ص)، والسخاوي (ف)، والسيوطي.

اللفظ الخامس والثلاثون: للضعف ما هو، (أو: إلى الضعف ما هو).

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت، ص)، والسخاوي (ف)، والسيوطي.

اللفظ السادس والثلاثون: فيه خلف، (أو: خلاف).

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت، ص)، والسخاوي (ف)، والسيوطي.

اللفظ السابع والثلاثون : طعنوا فيه.

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت، ص)، والسخاوي (ف).

اللفظ الثامن والثلاثون: مطعونٌ فيه.

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت، ص)، والسخاوي (ف)، والسيوطي.

اللفظ التاسع والثلاثون: تكلموا فيه.

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت، ص).

اللفظ الأربعون: محله الصدق.

ذكره ابن الوزير (ت، ص)، والسخاوي (ف).

اللفظ الحادي والأربعون: إلى الصدق ما هو.

ذكره ابن الوزير (ت، ص)، والسخاوي (ف).

اللفظ الثاني والأربعون: رووا عنه.

ذكره ابن الوزير (ت، ص)، والسخاوي (ف).

اللفظ الثالث والأربعون: يروى عنه.

ذكره السخاوي (ف).

اللفظ الرابع والأربعون: يعتبر به.

ذكره السخاوي (ف).

اللفظ الخامس والأربعون: يكتب حديثه.

ذكره ابن الوزير (ص)، والسخاوي (ف).

اللفظ السادس والأربعون: جيد الحديث.

ذكره ابن الوزير (ت، ص)، والسخاوي (ف).

اللفظ السابع والأربعون: حسن الحديث.

ذكره ابن الوزير (ت، ص).

اللفظ الثامن والأربعون: صويلح.

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت، ص)، والسخاوي (ف)، والسيوطي.

اللفظ التاسع والأربعون: صدوق إن شاء الله.

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت، ص)، والسخاوي (ف)، والسيوطي.

اللفظ الخمسون: فيه أدنى مقالٍ.

ذكره السخاوي (ف).

اللفظ الحادي والخمسون: ضعف.

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت)، والسخاوي (ف)، والسيوطي.

اللفظ الثاني والخمسون: ليس بمأمون.

ذكره السخاوي (ف).

اللفظ الثالث والخمسون: ليس بثقة.

ذكره السخاوي (ف).

اللفظ الرابع والخمسون: ليس يحمدونه.

ذكره السخاوي (ف).

اللفظ الخامس والخمسون: ليس بالحافظ.

ذكره السخاوي (ف).

اللفظ السادس والخمسون: غيره أوثق منه.

ذكره السخاوي (ف).

اللفظ السابع والخمسون: فيه شيءٌ.

ذكره السخاوي (ف).

اللفظ الثامن والخمسون: لا أدري ما هو.

ذكره السخاوي (ف).

اللفظ التاسع والخمسون: سيئ الحفظ.

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت، ص)، والسخاوي (ف)، والسيوطي

اللفظ الستون: تكلموا فيه.

ذكره العراقي (ش)، والسخاوي (ف)، والسيوطي.

اللفظ الحادي والستون: ليس من أهل القباب.

ذكره السخاوي (ف).

اللفظ الثاني والستون: ليس من جمال المحامل، (أو: ليس من جمازات المحامل).

ذكره السخاوي (ف).

اللفظ الثالث والستون: في حديثه شيءٌ.

ذكره السخاوي (ف).

اللفظ الرابع والستون: نتركوه.

ذكره السخاوي (ف).

اللفظ الخامس والستون: مقبولٌ.

ذكره السيوطي، وجعله من زيادات ابن حجر.

اللفظ السادس والستون: ينظر فيه.

ذكره ابن الوزير (ص).

اللفظ السابع والستون: فيه نظر.

ذكره السخاوي (ف).

اللفظ الثامن والستون: يقال فيه.

ذكره ابن الوزير (ت، ص).

المبحث الثَّاني: الرواة الذين لا يعتبر بحديثهم.

وهم الرواة الذين فيهم ضعف شديد، يـ ل بحديثهم عن رتبة الاعتضاد مع المتابعـة، وضعفهم على درجات متفاوتة أيضا.

والألفاظ المعبِرة عنهم حسب ما نقله النقاد المصنفون لمراتب الجرح والتعديل هي:

اللفظ الأول: لا شيء.

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت)، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الثاني: ليس بشيء.

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت، ص)، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الثالث: لا يساوي شيئا.

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت، ص)، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الرابع: كذاب.

ذكره ابن أبي حاتم، وابن الصلاح، والنووي (ت، ر)، وابن الملقن، والعراقي (ش)، والأبناسي، وابن الوزير (ت)، والسخاوي (ف، غ)، والسيوطي.

اللفظ الخامس: يكذب.

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت)، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ السادس: يضع الحديث، (أو: يضع).

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت)، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ السابع: وضاع الحديث، (أو: وضاع).

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت، ص)، والسخاوي (ف، غ)، والسيوطي.

اللفظ الثامن: وضع حديثًا.

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت)، والسيوطي.

اللفظ التاسع: دجالٌ.

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت، ص)، والسخاوي (ف، غ)، والسيوطي.

اللفظ العاشر: متهم بالكذب.

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت)، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الحادي عشر: متهم بالوضع.

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ص)، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الثاني عشر: ساقطٌ.

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت، ص)، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الثالث عشر: هالك.

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت، ص)، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الرابع عشر: فيه نظر.

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت، ص)، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الخامس عشر: سكتوا عنه.

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت، ص)، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ السادس عشر: لا يعتبر به، (أو: بحديثه).

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت، ص)، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ السابع عشر: ذاهب الحديث (أو: ذاهب).

ذكره ابن أبي حاتمٍ، وابن الصلاح، والنووي (ت، ر)، وابن الملقن، والعراقي (ش)، وابن الوزير (ت، ص)، والسخاوي (ف، غ)، والسيوطي.

اللفظ الثامن عشر: غير ثقة.

ذكره السخاوي.

اللفظ التاسع عشر: ليس بالثقة (أو: بثقة).

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت، ص)، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ العشرون: ليس بثقة ولا مأمون.

ذكره العراقي (ش)، والسيوطي.

اللفظ الحادي والعشرون: غير ثقة ولا مأمون.

ذكره ابن الوزير (ت).

اللفظ الثاني والعشرون: ليس بمأمون:

ذكره ابن الوزير (ص).

اللفظ الثالث والعشرون: رد حديثه.

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت)، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الرابع والعشرون: يرد حديثه.

ذكره ابن الوزير (ص).

اللفظ الخامس والعشرون: ردوا حديثه.

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت)، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ السادس والعشرون: مردود الحديث.

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت)، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ السابع والعشرون: ضعيف جداً.

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت، ص)، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الثامن والعشرون: واهي الحديث (أو: واه).

ذكره السخاوي (غ)، والسيوطي.

اللفظ التاسع والعشرون: واه بمرة.

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت، ص)، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الثلاثون: طرحوا حديثه.

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت)، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الحادي والثلاثون: مطروح الحديث (أو: مطرح)، (أو: مطروح).

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت، ص)، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الثاني والثلاثون: ارم به.

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت، ص)، والسيوطي.

اللفظ الثالث والثلاثون: أكذب الناس.

ذكره ابن الوزير (ص)، والسخاوي.

اللفظ الرابع والثلاثون: إليه المنتهى في الكذب.

ذكره ابن الوزير (ص)، والسخاوي.

اللفظ الخامس والثلاثون: ركن الكذب.

ذكره ابن الوزير (ت، ص)، والسخاوي.

اللفظ السادس والثلاثون: منبع الكذب.

ذكره السخاوي.

اللفظ السابع والثلاثون: يسرق الحديث.

ذكره السخاوي.

اللفظ الثامن والثلاثون: تالف.

ذكره السخاوي.

اللفظ التاسع والثلاثون: لا يكتب حديثه.

ذكره السخاوي.

اللفظ الأربعون: لا تحل كتابة حديثه.

ذكره السخاوي.

اللفظ الحادي والأربعون: لا تحل الرواية عنه.

ذكره السخاوي.

اللفظ الثاني والأربعون: لا ينبغي أن يروى عنه.

ذكره ابن الوزير (ص).

اللفظ الثالث والأربعون: لا يساوي فلسا.

ذكره السخاوي.

اللفظ الرابع والأربعون: متروك الحديث (أو: متروك).

ذكره ابن أبي حاتم، وابن الصلاح، والنووي (ت، ر)، وابن الملقن، والعراقي (ش)، والأبناسي، وابن الوزير (ت، ص)، والسخاوي (ف، غ)، والسيوطي.

اللفظ الخامس والأربعون: تركوه.

ذكره العراقي (ش)، وابن الوزير (ت)، والسخاوي، والسيوطي.

القسم الثَّاني
الدِّراسة التَّطبيقيَّة

وتشتمل على

التمهيد

الباب الأول : ترجمة الإمام مسلم والتعريف بصحيحه وطرق كشف رواة المتابعات والشواهد فيه.

الباب الثاني : رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلم.

التَّمهيد:

وفيه مبحثان[1]:

المبحث الأَوَّل: أهمية التطبيق في إبراز القواعد النظرية.

المبحث الثَّاني: محاذير الاكتفاء بالقواعد النظرية دون الاعتداد بتصرفات الحفاظ.

(١) كل ذلك على وجه الإيجاز كما ذُكر في المقدمة.

المبحث الأوَّل: أهمية التَّطبيق في إبراز القواعد النَّظريَّة

إن القواعد النظرية تبقى صماء لا تفصح عن مضامينها ما لم تبرز في أمثلة تطبيقيـة تكشف عن مراميها، وتبين مقاصدها، وتمكن من استعمالها في مواقعها، وقد قيل: (بالمثال يتضح المقال).

ويبدو أن هذا القول يقصر عن بيان منفعة ضرب الأمثلـة، مـا لم يوسـع معـنى الإيضاح، لأن الثمرة ا نية من ضرب الأمثلة تتبدى في أمورٍ متعددة:

الأول: بيان معنى القاعدة.

الثاني: بيان كيفية تطبيقها.

الثالث: التمكين من استعمالها في مواقعها.

الرابع: تسهيل معرفة الأفراد المندرجة تحتها، والمساعدة في حصرها.

الخامس: تمييز تلك الأفراد عن غيرها، والحيلولة دون اختلاطها.

السادس: إمكانية الرد إليها والتعويل عليها في فصل الخصومات العلمية.

السابع: الحد من التعديات والأقوال المرتجلة في متعلقات القاعدة.

فقاعدة الاعتبار المتقدمة الجامعة لمعناه، وهو تتبع طرق الحديث من كتـب الروايـة المسندة؛ لمعرفة المتابعات والشواهد لحديث ما، إذا صحبت بأمثلة تحقـق هـذه الأمـور أصبحت واضحةً لا تشتبه إلا على فدمٍ.

ولو قصدنا إلى اعتبار حديث واحد، هو ما جاء عن ابن عباسٍ قال: سئل النبي ﷺ عن قول الله تعالى: ژ ٹ ۂ ۂ ہ ہ ۂ ۂ ہ ہ ھ ھ ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى ژ [البقرة: ٢٥٥]، قال: «كرسيه: موضع قدمه، والعرش لا يقدر قدره إلا الله عز وجل»، لسهل فهم هذه الأمور.

فهذا الحديث أخرجه شجاع بن مخلد في «تفسيره» [1] عن أبي عاصمٍ، عن سـفيان، عن عمارٍ الدهني، عن مسلمٍ البطين، عن سعيد بن جبيرٍ، عن ابن عباسٍ به.

وأخرجه من طريقه العقيلي في «الضعفاء» [2]، والطبراني في كتاب «السنة» [3] وابن مردويه في «تفسيره» [4]، والخطيب في «تاريخ بغداد» [5]، وأبو الحسن علي بـن عمـر الحـربي في «فوائده» [6]، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» [7]، وابـن الجـوزي في «العلـل المتناهية» [8].

ولم نقف على متابعٍ لشجاعٍ في روايته عن أبي عاصمٍ الضحاك بن مخلد، ولا مـن فوقه، على وجه الموافقة.

لكن وقفنا على من تابعه عن أبي عاصمٍ على وجه المخالفة.

فرواه أحمد بن منصور الرمادي، عن أبي عاصمٍ، عن سفيانَ، عن عمار الدهني، عن مسلمٍ البطين به موقوفًا.

أخرجه الدار قطني في «الصـفات» [9]، و«النـزول» [10]، والخطيـب في «تـاريخ بغداد» [11].

وهذا إسناد صحيح.

ورواه محمد بن معاذ، عن أبي عاصمٍ به.

---

(١) انظر: الرد على الجهمية لابن منده ص ٤٥، وتاريخ بغداد ٥/ ٢٥١، وتفسير ابن كثير ١/ ٤٥٧، والبداية والنهاية ١/ ١٣.

(٢) انظر: تهذيب التهذيب ٢/ ٤٨٢، وتغليق التعليق ٤/ ١٨٦، وفتح الباري ٨ / ٤٧.

(٣) انظر: الرد على الجهمية ص ٤٤، والفتح ٤٧/٨.

(٤) انظر: تفسير ابن كثير ١/ ٤٥٧.

(٥) ٢٥١/٥.

(٦) انظر: الفتح ٨/ ٤٧.

(٧) ١٠/ ٣١١ – ٣١٠/ ٣٣٣.

(٨) ١/ ٢٢/ ٤.

(٩) رقم ٣٦.

(١٠) ص ٤٩.

(١١) ٢٥١/٥.

أخرجه الحاكم في «المستدرك»[1]، وقال: «صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي.

ورواه محمد بن بشارٍ، عن أبي عاصمٍ به.

أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد»[2].

ورواه الحسن بن علي، عن أبي عاصمٍ به.

أخرجه أبو جعفرٍ بن أبي شيبةَ في كتاب «العرش»[3].

ورواه أبو مسلمٍ الكُجي، عن أبي عاصمٍ به.

أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد»[4]، والهروي في «الأربعين في دلائل التوحيد»[5]، والضياء المقدسي في «المختارة»[6].

ورواه أبو مسلمٍ مرةً أخرى عن أبي عاصمٍ، عن سفيانَ، عن عمارٍ الدهني، عن سعيد بن جبيرٍ، عن ابن عباسٍ به.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»[7]، ومن طريقه الضياء في «المختارة»[8].

وعمار الدهني لم يسمع من سعيد بن جبيرٍ، والصواب حديث أبي مسلمٍ الكُجي من الوجه الأول الموافق للثقات من أصحاب أبي عاصمٍ النبيل.

وتوبع أبو عاصمٍ عليه من هذا الوجه، فرواه عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيانَ، عن عمارٍ الدهني، عن سعيد بن جبيرٍ، عن ابن عباسٍ به.

أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة»[9] عن أبيه، وأبو الشيخ في «العظمة»[1] عن محمد بن المثنى، كلاهما عن ابن مهدي به.

---

(1) ٢ / ٢٨٢.

(2) ٢٤٨/١.

(3) رقم ٦١.

(4) ٢٥١/٥.

(5) رقم ١٤.

(6) ٣١١/١٠.

(7) ١٢/ ٣٩

(8) ٣١١/١٠.

(9) ٢/ ٤٥٤.

وروواه ابن مهدي مرةً أخرى موافقًا للوجه المعروف فرواه عن سفيانَ، عـن عمـارٍ الدهني، عن مسلمٍ البطين، عن سعيد بن جبيرٍ، عن ابن عباسٍ به.

أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد»[2]، من طريق يعقوب بن إبراهيم عن ابن مهدي به.

والاضطراب الواقع في كلا الطريقين هو من عمارٍ الدهني.

وتابع أبا عاصمٍ عليه من الوجه الأول وكيع فرواه في «تفسيره»[3]، عن سفيانَ، عن عمارٍ الدهني، عن مسلمٍ البطين، عن سعيد بن جبيرٍ، عن ابن عباسٍ به.

وأخرجه عنه عبد الله بن أحمد في «السنة»[4]، وابن خزيمةَ في «التوحيد»[5]، وعثمان بن سعيد الدارمي في «النقض على بشرٍ المريسي»[6]، والدارقطني في «الصفات»[7]، والهروي في «الأربعين في دلائل التوحيد»[8]، والخطيب في «تاريخ بغداد»[9].

وإسناده صحيح.

وخالف أبا عاصمٍ الضحاك بن مخلد وعبد الرحمن بن مهدي ووكيعا، أبـو أحمـد الزبيري فرواه عن سفيانَ، عن عمارٍ الدهني، عن مسلمٍ البطين، موقوفاً عليه من قوله.

أخرجه ابن جريرٍ الطبري في «تفسيره»[10].

وأبو أحمد الزبيري هو محمد بن عبد الله بن الزبير ثقةٌ ثبت؛ إلا أنه قـد يخطـئ في حديث الثوري[11]، وقد أخطأ في روايته هذه.

---

(١) ٢/ ٥٨٤.

(٢) ٥/٢٥١.

(٣) انظر: تفسير ابن كثير ١/٤٥٧.

(٤) ١/ ٣٠١ ، ٢/٤٥٤.

(٥) ١/٢٤٩.

(٦) ١/ ٣٩٩-٤٠٠، ٤١٢، ٤٢٣.

(٧) رقم ٣٧.

(٨) رقم ١٤.

(٩) ٥/٢٥١.

(١٠) ٣ / ١٦.

(١١) انظر: التقريب ص ٤٨٧.

ولم ينفرد به سفيان، بل رواه قيس عن عمارٍ الدهني، عن مسلمٍ البطين، عن سـعيد بن جبيرٍ، عن ابن عباسٍ به.

أخرجه أبو الشيخ في ((العظمة)) [1].

وإسناده صحيح.

وله شاهدان مرفوعان عن أبي هريرةَ وأبي ذرٍ.

فأما حديث أبي هريرةَ؛ فرواه ابن مردويه في ((تفسيره)) [2] من طريق الحكم بن ظهيرٍ ظهيرٍ الفَزاري الكوفي، عن السدي، عن أبي مالك، عن أبي هريرةَ مرفوعاً.

قال ابن كثيرٍ: ((لا يصح)) [3].

والحكم بن ظهير متروك الحديث[4]، وقد خالفه أسباط بن نصرٍ فرواه عن السـدي موقوفاً.

أخرجه ابن جريرٍ الطبري في ((تفسيره)) [5].

وهذا أصح، ولكنه ضعيف أيضاً؛ فإن أسباط صدوق كثير الخطأ[6].

وقد خالفهما إسرائيل فرواه عن السدي، عن أبي مالك بسياقٍ طويلٍ، وفيه: ((وهـو واضع رجليه – تبارك وتعالى – على الكرسي)).

أخرجه عبد الله بن أحمد في ((السنة))[7] قال: حدثني أبي، نا رجل، ثنا إسرائيل به.

وإسناده ضعيف؛ لإ ام شيخ أحمد فيه.

وأمـا حديث أبي ذرٍ، فرواه أبو الشيخ في ((العظمة)) [8] من طريق أصبغ بن الفرج، قـال: سمعت عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، يقول عن أبيه: إن رسول الله ﷺ قال: ((مـا السموات السبع في الكرسي إلا كدراهم سبعة أُلقيت في ترسٍ))، قال ابن زيد: فقـال أبـو

---

(١) ٥٨٢/٢.

(٢) انظر: تفسير ابن كثير ٤٥٧/١.

(٣) المصدر السابق.

(٤) انظر: التقريب ص ١٧٥.

(٥) ١/ ١٤.

(٦) انظر: التقريب ص ٩٨.

(٧) ٣٠٣/١.

(٨) ٥٨٧/٢.

ذرٍ رضي الله عنه عن النبي ﷺ : «ما الكرسي في العرش إلا كحلقة من حديد ألقيت بين ظهري فلاة من الأرض، والكرسي موضع القدمين».

وإسناده ضعيف؛ لضعف عبد الرحمن بن زيد بن أسلم المدني[1].

وأخرجه ابن جريرٍ الطبري في «تفسيره»[2] من طريق ابن وهبٍ، عن ابن زيد به، ولكنه لم يذكر: «والكرسي موضع القدمين».

وفي الباب عن أبي موسى الأشعري موقوفًا قال : «الكرسي موضع القدمين، وله أطيطٌ كأطيط الرحل».

أخرجه ابن جريرٍ الطبري في «تفسيره»[3]، وعبد الله بن أحمد في «السنة»[4]، وأبو جعفرٍ بن أبي شيبةَ في كتاب «العرش»[5]، وأبو الشيخ في «العظمة»[6]، والبيهقي في «الأسماء والصفات»[7] من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث، قال: ثني أبي، قال: ثني محمد بن جحادة، عن سلمةَ بن كهيلٍ، عن عمارة بن عمير، عن أبي موسى، قال: «الكرسي موضع القدمين، وله أطيطٌ كأطيط الرحل».

ورجاله ثقات، لكن عمارة بن عميرٍ لا يعرف له روايةٌ عن أبي موسى، وإنما يروي عن ابنه إبراهيم.

وعزاه ابن حجرٍ في «الفتح»[8] إلى ابن المنذر، وقال: «إسناده صحيح».

ومع تمام تخريج هذا الحديث يمكن فهم الأمور السبعة المتقدمة.

فبالنظر إلى الأمر الأول، وهو بيان معنى القاعدة.

---

(١) انظر: التقريب ص ٣٤٠.

(٢) ١/ ١٦.

(٣) ١/ ١٥.

(٤) ١/٣٠٢-٣٠٣.

(٥) رقم ٦٠.

(٦) ٣/٦٢٧.

(٧) ص ٥٠٩ – ٥١٠.

(٨) ١/ ٤٧.

سنجد أن تتبع طرق الحديث من كتب الرواية المسندة؛ لمعرفة المتابعات والشـواهد لهذا الحديث، أفضى بنا إلى تفتيش الجوامع والمسانيد والأجزاء، فعثرنا على هذا الحديث من الطرق المذكورة موقوفًا ومرفوعا، واطلعنا على اتفاق الرواة واختلافهم.

وبالنظر إلى الأمر الثاني، وهو بيان كيفية تطبيقها.

فإننا تتبعنا الجوامع والمسانيد والأجزاء فوقفنا على روايته مرفوعا على ابن عباسٍ من حديث شجاع بن مخلد في ((تفسيره)) عن أبي عاصمٍ، عن سفيانَ، عن عمارٍ الـدهني، عـن مسلمٍ البطين، عن سعيد بن جبيرٍ، عن ابن عباسٍ به.

ولم نجد أحدا وافقه على المتابعة؛ بل على المخالفة، فتابعه مخالفًا أحمـد الرمـادي، ومحمد بن معاذ، ومحمد بن بشارٍ، والحسن بن علي، وأبو مسلمٍ الكُجي، فكلهم رووه عـن عن أبي عاصمٍ، عن سفيانَ، عن عمارٍ الدهني، عن مسلمٍ البطين، عن سعيد بن جبيرٍ، عـن ابن عباسٍ به موقوفًا.

ووقع في بعض الطرق عن بعضهم إسقاط مسلمٍ البطين، والمحفوظ: إثباته.

ووجدنا حديثين مرفوعين يشهدان لحديث ابن عباسٍ المرفوع، غير أنهما جميعا مما لا يصلح الاستشهاد به، ولا يفيد تقويةً للحديث الأصل.

وبالنظر إلى الأمر الثالث، وهو التمكين من استعمالها في مواقعها.

فإن فهم هذا المثال فهما صحيحا وفق المثال المضروب، يسهل العمل به في نظائره، فمن يروم الاطلاع على أسانيد رواية مطلوبة، سيعمد إلى التفتيش عنها في مصادر الرواية، ويقسم الطرق إلى متابعات وشواهد، ويميز مراتبها، وما يصلح للاعتبار منها.

وبالنظر إلى الأمر الرابع، وهو تسهيل معرفة الأفراد المندرجة تحتـها والمسـاعدة في حصرها.

فقد بات من الواضح بالنظر إلى المثال المضروب أن طرق حديث ما لا تخرج عـن نوعين:

أحدهما: متابعات، ترجع إلى حديث صحابي واحد.

والآخر: شواهد، من رواية صحابة آخرين.

فالأفراد المندرجة هي المتابعات والشواهد، وحصرها متيسر بتتبع الجوامع والمسانيد والأجزاء.

وبالنظر إلى الأمر الخامس، وهو تمييز تلك الأفراد عن غيرها، والحيلولة دون اختلاطها.

فيعلَم مما تقدم أن الأفراد المندرجة في التقوية هي المتابعات والشواهد، ومتى جمعت تميزت بتعلقها بالحديث الذي يظن أنه فرد، ووقع هذا التعلق حسب المطرد من متابعة وشاهد.

وحال هذا الاجتماع دون اندراج ما لا مدخل له في التقوية.

ففي المثال السابق يوجد الأثر الموقوف عن أبي موسى الأشعري، لكن هذا الأثر لا يقوى به المرفوع ولا يشهد للموقوف عن ابن عباس، وإنما يصلح لتثبيت ورود المعنى عن الصحابة، واندراجه في عقائد أهل السنة والحديث.

وبالنظر إلى الأمر السادس، وهو إمكانية الرد إليها والتعويل عليها في فصل الخصومات العلمية.

فإن من ضبط القواعد المتعلقة بالمتابعات والشواهد، يسهل عليه الرد إليها في فصل الخصومات العلمية، واعتماد نتائجها.

فحديث ابن عباس رضي الله عنهما المختلَف فيه وقفًا ورفعا في المثال السابق، لا يتردد العارف بقواعد المتابعات والشواهد بالحكم بأن الصواب فيه هو الوقف، وأن الأحاديث المرفوعة في الباب لا يصح منها شيءٌ.

وتطبيق القواعد كاف في الحكومة بين المختصمين فيه.

وبالنظر إلى الأمر السابع، وهو الحد من التعديات والأقوال المرتجلة في متعلقات القاعدة.

فإن من يزعم أن الحديث السابق ثابت مرفوعا بمتابعاته وشواهده، لا تسلم له دعواه المرتجلة، ولا يرضى منه تعديه بتقوية ما لا يحتمل التقوية، ولا يصلح الجبر به.

المبحث الثَّاني:
محاذير الاكتفاء بالقواعد النَّظريَّة دون الاعتداد بتصرُّفات الحفَّاظ

إن القواعد النظرية مهما بلغت صياغتها لا تعدو أن تكون أغلبيةً لا تحيط بجميع الأفراد، وهذه الأغلبية لا تقدح في كُلية القاعدة.

قال الشاطبي – رحمه الله -:

«الأمر الكلي إذا ثبت؛ فتخلف بعض الجزئيات عن مقتضى الكلي لا يخرجه عن كونه كليا.

وأيضا فإن الغالب الأكثري معتبر في الشريعة اعتبار العام القطعي؛ لأن المتخلفات الجزئية لا ينتظم منها كلي يعارض هذا الكلي الثابت.

هذا شأن الكليات الإستقرائية»[1].

ومن هنا نجد أفرادا لا يمكن درجها تحت قاعدة ما بقرينة دلت على ذلك، ونجد الإشارة إلى ذلك في كلام الحفاظ.

فإن القول في التدليس مشهور عند المحدثين، ومن عنعن من المدلسين فيطلب تصريحه بالسماع، وقد يستغنى عن طلبه بملاحظة قرينة أخرجته عن نظائره.

كما قال الذهبي في ترجمة سليمان الأعمش:

«وهو يدلس، وربما دلس عن ضعيف ولا يدرى به، فمتى قال: (حدثنا) فلا كلام، ومتى قال: (عن) تطرق إليه احتمال التدليس؛ إلا في شيوخٍ له أكثر عنهم؛ كإبراهيم، وأبي وائلٍ، وأبي صالحٍ السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولةٌ على الاتصال»[2].

والمنقطع عندهم من الضعيف، وقد يقبل مع أن صورته الانقطاع؛ لقرينة جلبت له القبول.

---

(١) الموافقات ٢/ ٥٣.

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣١٦/٣.

ومن هذا الضرب رواية علي بن أبي طلحةَ عن ابن عباسٍ.

قال ابن حجرٍ:

«وعلي يقال: لم يسمع من ابن عباسٍ لكنه إنما أخذ التفسير عن ثقات أصحابه؛ مجاهد وغيره، وقد اعتمده البخاري وأبو حاتمٍ وغيرهما في التفسير»[1].

ونظائر هذا كثير في تصرفات الحفاظ التي يعدلون بها عن وجهها المقرر في القواعد النظرية؛ والقاعدة هي الأصل لكن متى وجد ما يحمل على إخراج فرعٍ عن أصله استثنوه منه.

ومن لم يمارس صناعة الحديث، ويدرك أن القواعد النظرية هي أغلبيةٌ لا تحيط بجميع الأفراد؛ وقع في الغلط على الحفاظ.

وقد يوجد من دارسي المتابعات والشواهد من سيكتفي بما تقرر من أن المتابعات تتعلق بحديث صحابي واحد، والشواهد من حديث صحابي آخر، ثم يعرض له صنيع البخاري أو غيره من تسمية حديث الصحابي الآخر غير راوي حديث الباب متابعةً، فيهجم عليه بالتغليط، دون مراعاة وقوع هذا التصرف قبل استقرار الاصطلاح أو التسهيل فيه.

وربما جاء حديثي إلى حديثٍ اتفق الحفاظ على ضعفه، ثم جمع له طرقًا كثيرةً، وزعم تقوية بعضها لبعضٍ، معتمدا كثرة الطرق، دون الاعتداد بتصرف الحفاظ في إلغائها، لعدم صلاحية بعضها للاستشهاد، وقصور ما بقي منها عن التقوي بمجموعها.

فمن رام حسن الصناعة فليجعل القواعد النظرية مساعدةً في فهم تصرفات الحفاظ، لا حاكمةً عليها، موقنا بأن جهابذة النقاد أدق منه نظرا، وأبصر في الفن، فإذا عدلوا عن قاعدة نظرية، كان عدولهم لحقيقة مرعية، لا لشهوة خفية.

ويمكن سرد جملة من المحاذير المترتبة على الاكتفاء بالقواعد النظرية دون الاعتداد بتصرفات الحفاظ لتجتنب.

فمنها تقديم القاعدة النظرية مطلقًا، وعدم رعاية القرينة الصارفة، مما يباين منهج الحفاظ من أئمة الصنعة، وهم المعول عليهم فيها.

---

(١) التلخيص الحبير ٤/١١٠.

ومنها نشوء أقوالٍ في التأصيل والتفريع لا تعرف عن أهل الفن، مع تـوهم غفلـة الأولين عنها.

ومنها الغلط على الأجلة من حفاظ الأمة، وعدم فهم معارفهم وعلومهم.

ومنها الانقطاع عن الإدراك التام لتفاصيل الجُمل في هذا الفن، وعدم القُدرة علـى مضاهاة تفنن الحفاظ عند ممارسة هذه الصناعة.

ومنها تحكيم القواعد المستنبطة في التصرفات الحاكمة، فإن تلك القواعـد عرفـت بملاحظة تصرفات الحفاظ، ومع ضم بعضها إلى بعض نتجت القواعد، وليس من الصـواب إهمال الأصل وتحكيم الفرع، بل تفهم القاعدة المتفرعة بالتصرفات الحاكمة.

الباب الأوَّل
ترجمة الإمام مسلمٍ والتَّعريف بصحيحه وطرق كشف رواة المتابعات والشَّواهد فيه

الفصل الأوَّل: ترجمة الإمام مسلمٍ.

الفصل الثَّاني: التعريف بصحيح مسلمٍ.

الفصل الثَّالث: طرق الكشف عن رواة المتابعات والشـواهد في صحيح مسلمٍ.

الفصل الأوَّل: ترجمة الإمام مسلمٍ

المبحث الأوَّل: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه:

هو مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذَ، القُشيري، النيسابوري.

ومن رأيته ترجم لمسلمٍ لم يجاوز أحد منهم في عد آبائه جده: كوشاذَ، بل منهم من لم يسق نسبه إلا إلى جده الأول مسلمٍ.

والقُشيري - بضم القاف وفتح الشين المعجمة وكسر الراء المهملة - نسبة إلى قشير ابن كعب بن ربيعةَ بن عامر بن صعصعة، وهي قبيلةٌ كبيرةٌ ينسب إليها كثير من الأعلام.

وظاهر كلام السمعاني وابن الأثير أنه من أنفُسِهم، فهو عربي صليبةً، وليس من مواليهم، وبه جزم ابن الصلاح والنووي[1].

وجزم الدمياطي بأنه من مواليهم، وذكر ذلك تلميذه الذهبي احتمالاً، فقال: «فلعله من موالي قشير».[2]

والقول الأول أصح، فقائلوه أقدم زمانا، وأقرب مكانا لمسلمٍ، وقد نسبوه لبني قشيرٍ، ولم يذكروا كونه مولىً، مع أن اسم جده (كوشاذ) أعجمي، وهو أليق بالموالي، فالله أعلم بحقيقة الحال.

والنيسابوري في جر نسبه هي نسبةٌ إلى بلَده نيسابور حاضرة خراسانَ[3].

وكنيته: أبو الحسين، ولم أجد له لقبا اختص به.

المبحث الثَّاني: مولده:

قال ابن الصلاح: «مات مسلم - رحمه الله - سنة إحدى وستين ومائتين بنيسابور،

---

(١) سير أعلام النبلاء ٥٥٨/١٢، والأنساب لأبي سعد السمعاني ٥٠١/٤، واللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير ٣٧/٣، ومعرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح ص١٦٠، وصيانة صحيح مسلم ص٥٥، وشرح مسلم ١٠/١، وتهذيب الأسماء ٣٩٥/٢.

(٢) برنامج التجيبي ص٩٣، وسير أعلام النبلاء ٥٥٨/١٢.

(٣) انظر: معجم البلدان ٣٣١/٥.

وهذا مشهور، لكن تاريخ مولده، ومقدار عمره كثيرا ما تطلب الطلاب علمه، فلا يجدونه، وقد وجدناه - ولله الحمد، فذكر الحاكم أبو عبد الله ابن البيع الحافظ في كتاب «المزكين لرواة الأخبار»، أنه سمع أبا عبد الله ابن الأخرم الحافظ يقول: توفي مسلم بن الحجاج رحمه الله عشية يوم الأحد، ودفن يوم الإثنين لخمسٍ بقين من رجبٍ سنة إحدى وستين ومائتين، وهو ابن خمسٍ وخمسين سنة، وهذا يتضمن أن مولده كان في سنة ست ومائتين، والله أعلم»[1].

ونقله عن ابن الأخرم النووي في «شرح مسلم»[2].

فيكون مولده سنة ست ومائتين.

وخالفه الذهبي، فاستنبط بمثل ما ذكر من حساب عمره وسنة وفاته قولاً آخر، فقال في «العبر»: «إنه مات وله ستون سنةً، فعليه تكون ولادته عام ٢٠١، لأنه لا خلاف أنه توفي عام ٢٦١»[3].

فيكون مولده سنة إحدى ومائتين.

ولا يلتئم هذا القول مع ما ذكره الذهبي نفسه في «سير أعلام النبلاء» أنه توفي عن بضعٍ وخمسين[4].

وقال في تذكرة الحفاظ: «يقال: إنه ولد سنة ٢٠٤»[5].

وبه جزم الحافظ ابن كثيرٍ فقال: «وكان مولده في السنة التي توفي فيها الشافعي، وهي سنة أربعٍ ومائتين، فكان عمره سبعا وخمسين سنةً»[6].

ويستفاد هذا أيضا مما ذكره ابن حجرٍ أنه مات سنة إحدى وستين، وله سبع وخمسون سنةً[7].

---

(١) صيانة مسلم ص٦٢.

(٢) ١١/١.

(٣) ٢٣/٢.

(٤) ٥٨٠/١٢.

(٥) ٥٩٠/٢.

(٦) البداية والنهاية ٣٤/١١-٣٥، في وفيات سنة ٢٦١.

(٧) تقريب التهذيب ص٥٢٩.

فمدة عمره إذا طُرحت من سنة وفاته أُنتج ذلك تحقيق سنة ولادته أنها سنةُ أربع ومائتين.

ويتلخص من مجموع أقوالهم حصر سنة ولادته بين سنة إحدى ومائتين، وست ومائتين، دون ما قبلها أو بعدها.

وأقوى هذه الأقوال: أولها؛ فابن الأخرم حافظٌ متقدم، من أئمة هذا الشأن، وهو بلدي مسلمٍ، وقريب العهد منه، فقد توفي مسلم وعمره إحدى عشرة سنةً، وهو في بلده، وله عناية زائدةٌ بصحيح مسلمٍ، فقد صنف المستخرج عليه[1].

ثم إن الحاكم قد ارتضى قوله، فلم يذكر غيره، وهو خبير بأهل بلده نيسابور، وله فيهم تأريخه المشهور: ((تأريخ نيسابور)).

المبحث الثَّالث: نشأته:

لم يتأخر مسلم عن التبكير في سماع الحديث.

قال الذهبي: ((وأول سماعه في سنة ثمان عشرة من يحيى بن يحيى التميمي)) [2].

وأراد بقوله: ((ثمان عشرة)) يعني بعد المائتين، فيكون عمره في ابتداء طلبه للعلم وسماع الحديث اثنتي عشرة سنةً.

وهذه السن المبكرة تبين حسن نشأته، وصلاح بدايته.

المبحث الرَّابع: شيوخه:

سمع مسلم الحديث عن جم غفير من شيوخ الرواية وحفاظ الحديث، منهم أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعبد الله بن مسلمةَ القعنبي، ويحيى بن يحيى النيسابوري، وقتيبةُ ابن سعيد الثقفي، وزهير بن حربٍ، وأبو بكر بن أبي شيبةَ، ومحمد بن بشار بندار، ومحمد ابن عبد الله بن نميرٍ، وأبو كريبٍ محمد بن العلاء، وسعيد بن منصورٍ، وأبو الربيع الزهراني،

---

(١) انظر: تذكرة الحفاظ ٨٦٤/٣.

(٢) سير أعلام النبلاء ٥٥٨/١٢.

وأبو موسى محمد بن المثنى، وهناد بن السري، ومحمد بن يحـيى بـن أبي عمـر، وخلـق سواهم[1].

المبحث الخامس: تلاميذه:

تلقى عنه الحديث عدد كثير، منهم صاحبه أبو الفضل أحمد بن سلمةَ، وأبو عيسى الترمذي، ومكي بن عبدانَ، وإبراهيم بن محمد بن سفيانَ، وأبو حامد ابن الشرقي، وأبو عمرٍو الخفاف، وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمةَ، ومحمد بن إسحاق السراج، وصالح بن محمد البغدادي، وأبو محمد القلانسي، وجماعةٌ غيرهم[2].

المبحث السَّادس: تصانيفه :

صنف – رحمه الله – كتبا عدةً، فمن المطبوع منها: الصحيح، والمنفردات والوحدان، والتمييز، والكنى والأسماء، والطبقات، ورجال عروةَ بن الزبير.

ومما ذُكر في ترجمته وهو غير مطبوعٍ: كتاب العلل، وكتاب عمرو بن شعيبٍ، وكتاب الانتفاع بأُهبِ السباع، وسؤالاته لأحمد ابن حنبل، وكتاب مشايخ مالك، وكتاب مشايخ الثوري، وكتاب مشايخ شعبةَ، وكتاب أوهام المحدثين، وكتاب أفراد الشاميين، وكتاب الأفراد، وكتاب الأقران، وكتاب من ليس له إلا راوٍ واحد، وكتاب المخضرمين، وكتاب أولاد الصحابة، وكتاب الرد على محمد بن نصرٍ[3].

---

(١) انظر: تأريخ بغداد ١٠٠/١٣، وتأريخ دمشق ٨٥/٥٨، وتهذيب الكمال ٥٠٠/٢٧، وسير أعلام النبلاء ٥٥٨/١٢، وقد ذكر صاحب كتاب ((زهرة المتعلمين في أسماء مشاهير المحدثين)) عند كل شيخٍ روى عنه صاحبا الصحيح في كتابيهما عدد الأحاديث التي رواها عنه في صحيحه، ونقل ذلك مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال، وابن حجر في تهذيب التهذيب في تراجم شيوخ صاحبي الصحيح.

(٢) انظر: تأريخ دمشق ٨٥/٥٨، وتهذيب الكمال ٥٠٤/٢٧، وسير أعلام النبلاء ٥٦٢/١٢.

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء ٧٩/١٢ ، وطبقات علماء الحديث ٢٨٨/٢، وغنية المحتاج ص٤٠، وتدريب الراوي ٣٦٣/٢.

المبحث السَّابع: منزلته وثناء العلماء عليه:

إن ما بلغه مسلم بن الحجاج في صناعة الحديث ألهج ألسنة العلماء من شيوخه فمن دو م بالثناء عليه.

قال محمد بن بشار: «حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالري، ومسلم بن الحجّاج بنيسابور، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيلَ ببخارى» (1).

وقال الحسين بن منصورٍ: سمعت إسحاق بن إبراهيم الحنظلي - وذكر مسلم بن الحجاج -، فقال: «مردا كابن بوذ».

قال المنكدري: «وتفسيره: أي رجلٍ كان هذا»؟!

وقال أحمد بن سلمةَ: «رأيت أبا زرعةَ وأبا حاتمٍ يقدمان مسلما في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما» (2).

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتمٍ: «كتبت عنه بالري، وكان ثقة من الحفاظ له معرفة بالحديث» (3).

وقال أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن الأخرم الحافظ: «إنما أخرجت نيسابور ثلاثةَ رجالٍ: محمد بن يحيى، ومسلم بن الحجاج، وإبراهيم بن أبي طالبٍ» (4).

المبحث الثَّامن: وفاته:

توفي عشية الأحد، ودفن الإثنين لخمسٍ بقين من رجبٍ سنة إحدى وستين ومائتين، أسبغ الله عليه شآبيب الرحمة(5).

وكان لموته سبب غريب؛ قال الحاكم: سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب، سمعت أحمد بن سلمةَ يقول: عقد لأبي الحسين مسلم بن الحجاج مجلس للمذاكرة، فذُكر له حديث

---

(1) تأريخ دمشق ٨٩/٥٨.

(2) تأريخ بغداد ١٠١/١٣-١٠٢.

(3) الجرح والتعديل ١٨٢/٨.

(٤) سير أعلام النبلاء ٥٦٥/١٢.

(5) انظر: طبقات الحنابلة ٤١٧/٢، وتاريخ دمشق ٩٤/٥٨، وصيانة صحيح مسلم ص٦٢، وشرح مسلم للنووي ١١/١، و ذيب الكمال ٥٠٧/٢٧، والبداية والنهاية ٣٤/١١.

لم يعرفه، فانصرف إلى منزله، وأوقد السراج، وقال لمن في الدار: لا يدخلن أحد منكم هذا البيت، فقيل له: أُهديت لنا سلة فيها تمر، فقال: قدموها إلي، فقدموها، فكان يطلب الحديث، ويأخذ تمرةً تمرةً يمضغها، فأصبح وقد فني التمر، ووجد الحديث.

قال الحاكم: «زادني الثقة من أصحابنا: أنه منها مرض ومات»[1].

(١) صيانة صحيح مسلم ص٦٤-٦٥، وانظر: تاريخ بغداد ١٣/١٠٣، وعنه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٥٨/٩٤، وتهذيب الكمال ٢٧/٥٠٦.

الفصل الثَّاني: التَّعريف بصحيح مسلمٍ

المبحث الأَوَّل: اسم كتابه:

ذكر الإمام مسلم كتابه باسم «المسند الصحيح»[1].

والمراد بالمسند كون أحاديثه مسندةً، مرويةً بالإسناد.

قال الكتاني: «وقد يطلق المسند عندهم على كتاب مرتبٍ على الأبواب، أو الحروف، أو الكلمات، لا على الصحابة؛ لكون أحاديثه مسندةً ومرفوعةً، أو أسندت ورفعت إلى النبي ﷺ، كصحيح البخاري فإنه يسمى بالمسند الصحيح، وكذا صحيح مسلمٍ»[2].

وسماه طائفةٌ من أهل العلم بـ «الجامع»[3].

ولم يرتضه عبد العزيز الدهلوي فقال في «العجالة النافعة»:

«... وأما صحيح مسلمٍ، فإنه وإن كانت فيه أحاديث كل فن من تلك الفنون، إلا أنه ليست فيه الأحاديث المتعلقة بالتفسير والقراءة، فلا يعرف بالجامع لوجود الخلل في هذا الجانب»[4].

وتعقبه صديق حسن خان في «الحطة في ذكر الصحاح الستة» بقوله:

«ولكن أورده صاحب «كشف الظنون» في حرف الجيم، وعبر عنه بالجامع، وكذا غيره في غيره من أهل الحديث، وقال المجد صاحب «القاموس» عند ختمه لصحيح مسلمٍ: قرأت بحمد الله جامع مسلمٍ ... إلخ»[1].

---

(١) تأريخ بغداد ١٠١/١٣، وتأريخ دمشق ٩٢/٥٨، وغرر الفوائد ٣٢٩/١، والمنتظم ٣٢/٥، وصيانة مسلم لابن الصلاح ص٦٧، وشرح النووي ١٥/١، والبداية والنهاية ٣٣/١١، والمقنع لابن الملقن ٦٥/١، ونيل الأوطار ١/١، وعون المعبود ١٩٦/١١، وتوجيه النظر ٤١/١.

(٢) الرسالة المستطرفة ص ٧٣.

(٣) منهم الحافظ ابن حجر في التهذيب ١٣٣/٧ و١١٤/١٠، وحاجي خليفة في كشف الظنون ٥٥٥/١.

(٤) ص ٥٧.

وخلو مصنف ما من بعض ما يشتمل عليه الجامع لا يمنع تسميته به، إذ لم يتفق المحدثون على جميع مشمولات الجامع، بل مجموعها، كما أن قول الدهلوي: «لا يوجد فيه ما يتعلق بالتفسير»؛ فيه نظر، بل كتاب التفسير هو آخر كتاب في الصحيح، وكونه مختصرا لا يبطل عده من جملته اتفاقًا[2].

وكثير من أهل العلم يسميه اختصارا صحيح مسلمٍ.

وذكر ابن خيرٍ الإشبيلي في فهرسته[3] اسمه التام وهو «المسند الصحيح المختصر من السنن، بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ».

وقريب منه تسمية ابن عطية له في فهرسته[4] «المسند الصحيح، بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ»، وكأنه مختصر من الاسم الكامل الذي ذكره تلميذه ابن خيرٍ الإشبيلي.

المبحث الثَّاني: سبب تصنيفه:

بين مسلم سبب تصنيف كتابه، وأنه إجابةٌ لسؤال من طلبه، فقال:

«فإنك - يرحمك الله - بتوفيق خالقك ذكرت أنك هممت بالفحص عن تعرف جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ في سنن الدين وأحكامه، وما كان منها في الثواب والعقاب، والترغيب والترهيب، وغير ذلك من صنوف الأشياء بالأسانيد التي بها نقلت، وتداولها أهل العلم فيما بينهم ... وللذي سألت - أكرمك الله - حين رجعت إلى تدبره، وما تؤول به الحال - إن شاء الله - عاقبةٌ محمودةٌ ومنفعةٌ موجودةٌ، وظننت حين سألتني تجشم ذلك أن لو عزم لي عليه، وقُضي لي تمامه؛ كان أول من يصيبه نفع ذلك إياي خاصةً قبل غيري من الناس».

---

(١) ص ٦٧.

(٢) انظر: فتح الملهم لشبير العثماني ٢٩٣/١.

(٣) ص ٩٨.

(٤) ص٦٧.

إلى أن قال: «ولكن من أجل ما أعلمناك من نشر القوم الأخبار المنكرة بالأسـانيد الضعاف ا هولة، وقذفهم ا إلى العوام الذين لا يعرفون عيو ا؛ خف على قلوبنا أجابتـك إلى ما سألت»[1].

فهذه الجمل تدل على أن سائلاً هم بالفحص عن تعرف جملة الأخبار المأثورة عـن رسول الله ﷺ في سنن الدين وأحكامه، وما كان منها في الثواب والعقـاب، والترغيـب والترهيب، وغير ذلك من صنوف الأشياء؛ فسأل مسلما تعيين تلك الجملة، فلما تدبر مسلم سؤاله، ونظر إلى ما تؤول به الحال علم أن عاقبة ذلك محمودةٌ ومنفعته موجودةٌ، وزاده قوةً في إجابة سؤاله تسارع قومٍ من المحدثين في نشر الأخبار المنكرة بالأسانيد الضعاف ا هولة، وقذفهم ا إلى العوام الذين لا يعرفون عيو ا.

المبحث الثَّالث: مدَّة تصنيفه، ومحلُّ ذلك:

قال أحمد بن سلمة: «كنت مع مسلمٍ في تأليف صحيحه خمس عشرة سنةً»[2].

وهذا خبر عارف كاشف عن مدة تصنيفه، وهذه المدة لا تتتابع إلا بكونه في بلده؛ لئلا تحسب مدة الانقطاع لو سافر.

و ذا صرح ابن حجر فذكر أن مسلما صنف كتابه في بلده، بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه، فكان يتحرز في الألفاظ، ويتحرى في السياق[3].

المبحث الرَّابع: رواة الكتاب عن مسلم:

اتصلت رواية صحيح مسلمٍ عن مصنفه من رواية أربعة من أصحابه:

أولهم: إبراهيم بن محمد بن سفيان، ووقع له فوت في ثلاث مواضع من الصـحيح، وروايته لها إما عن طريق الإجازة أو الوجادة.

وثانيهم: أحمد بن علي القلانسي.

---

(١) مقدمة الصحيح ٢/١.

(٢) سير أعلام النبلاء ٥٦٦/١٢، وطبقات علماء الحديث ٢٨٨/٢.

(٣) انظر: هذي الساري ص ١٢.

وثالثهم: أبو حامد أحمد بن محمد ابن الشرقي.

ورابعهم: مكي بن عبدان النيسابوري(١).

المبحث الخامس: وصف صحيح مسلمٍ:

ابتدأ مسلم كتابه بمقدمة مفيدة في علوم الحديث، وذكر فيها سبب تأليفه، وطريقته، ثم شرع يذكر الأحاديث مسرودةً في كتبٍ، مبتدئًا بكتاب الإيمان، وخاتمًا بكتاب التفسير، فأورد بعد المقدمة كتاب الإيمان، ثم الطهارة، فالحيض، فالصلاة، فالمساجد، فصلاة المسافرين، فالجمعة، فالعيدين، فالاستسقاء، فالكسوف، فالجنائز، فالزكاة، فالصيام، فالاعتكاف، فالحج، فالنكاح، فالرضاع، فالطلاق، فاللعان، فالعتق، فالبيوع، فالمساقاة، فالفرائض، فالهبات، فالوصية، فالنذر، فالأيمان، فالقسامة والمحاربين والقصاص والديات، فالحدود، فالأقضية، فاللقطة، فالجهاد والسير، فالإمارة، فالصيد والذبائح، فالأضاحي، فالأشربة، فاللباس والزينة، فالآداب، فالسلام، فالألفاظ من الأدب، فالشعر، فالرؤيا، فالفضائل، ففضائل الصحابة، فالبر والصلة، فالقدر، فالعلم، فالذكر والدعاء، فالتوبة، فصفة المنافقين، فالقيامة، وصفة الجنة والنار، فالفتن وأشراط الساعة، فالزهد والرقائق، فالتفسير.

وعدة هذه الكتب أربعة وخمسون كتابا تشتمل على أصول الإسلام ومهمات الأحكام، وكل كتابٍ منها يضم الأحاديث المتعلقة ببيان مسائله.

وبلغت تلك الأحاديث آلافًا اختلف في عدها.

فقال أحمد بن سلمة: «وهو اثنا عشر ألف حديث».

نقله الذهبي في «سير أعلام النبلاء»، ثم قال: «يعني بالمكرر بحيث إنه إذا قال: حدثنا قتيبة، وأخبرنا ابن رمح: يعدان حديثين اتفق لفظهما، أو اختلف في كلمة» (٢).

وقال أبو قريشٍ الحافظ: كنت عند أبي زرعةَ، فجاء مسلم بن الحجاج، فسلم عليه، وجلس ساعةً، وتذاكرا، فلما أن قام، قلت له: هذا جمع أربعة آلاف حديث في الصحيح(٣).

---

(١) انظر: صيانة صحيح مسلم ص١٠٦-١١١، وشرح مسلم للنووي ١/١١-١٢، وغنية المحتاج ص ٤٤-٤٦.

(٢) ١٢/٥٦٦.

(٣) انظر: صيانة صحيح مسلم ص١٠١، وسير أعلام النبلاء ١٢/٢٨٠.

قال ابن الصلاح: «أراد - والله أعلم - أن كتابه أربعة آلاف حديث أصولٍ دون المكررات»[1].

ولم تساعد الجهود الحديثة في الوصول إلى عدد معينٍ متفقٍ عليه، فعددها حسب ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي بدون المكرر (٣٠٣٣)، وفي طبعة خليل مأمون شيحا بالمكرر (٧٤٧٩).

وحرص مسلم على أن يسوق طرق الحديث وألفاظه في موضعٍ واحد، لكنه كرر بعضها، وذلك قليلٌ بالنسبة للبخاري.

قال محمد فؤاد عبد الباقي:

«كرر مسلم في صحيحه ١٣٧ حديثًا في مواضع متعددة، منها ٧١ حديثًا يضع الحديث منها في كتابٍ غير الكتاب الذي وضع الحديث فيه لأول مرة»[2].

ولم يقصد مسلم استيعاب الصحيح كله، بل قال: «ليس كل شيءٍ عندي صحيح وضعته ها هنا، إنما وضعت ها هنا ما أجمعوا عليه»[3].

ولما عاتب أبو زرعة وابن واره مسلماً على تسمية كتابه بالصحيح، وأنه قد يحتج أهلُ البدع على أن ما ليس فيه فهو ليس بصحيحٍ، قال: «إنما أخرجت هذا الكتاب، وقلت: هو صحاح، ولم أقل: إن ما لم أخرجه من الحديث في هذا الكتاب ضعيف، ولكني إنما أخرجت هذا من الحديث الصحيح ليكون مجموعا عندي، وعند من يكتبه عني، فلا يرتاب في صحتها، ولم أقل: إن ما سواه ضعيف»[4].

المبحث السَّادس: منهج تصنيفه:

تقدم وصف الكتاب، وأنّه مرتب على الأبواب، أما طريقته في سرد أحاديثها فتتضح من سوق طرف من خصائصه.

---

(١) صيانة صحيح مسلم ص١٠١.

(٢) فهارس صحيح مسلم من طبعته ٦٠١/٥.

(٣) ٣٠٤/١.

(٤) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ٦٧٦/٢-٧٧ ، وصيانة مسلم ص ٩٩-١٠٠، وشرح مسلم للنووي ٢٥/١-٢٦.

منها أن الكتاب يشتمل على الروايات المسندة المروية بالأسانيد، وتقدم من كلامه ما يدل على ذلك، كما أن تسمية الكتاب تبينه، وسبق ذكرها أيضا.

ولأجل هذا قلت فيه المعلقات وما دو ا مما يخالف حقيقة المسند، وعدها أبو علـي الجياني أربعة عشر موضعاً، وتابعه المازري، والعراقي، وجماعةٌ آخرون(١).

وقال ابن الصلاح : «وذكر أبو علي الجياني فيما عندنا من كتابه حديث ابن عمـر «أرأيتكم ليلتكم هذه» المذكور في الفضائل، وقد كرره مرةً فيسقط من هذا العدد، والحديث الثاني لكون الجلودي رواه عن مسلمٍ موصولاً ، وروايته هي المعتمدة المشهورة، فهي إذن اثنا عشر لا أربعة عشر» (٢).

وتبعه النووي، والحافظ ابن حجرٍ(٣).

أما ما وقع في صحيح مسلمٍ من الأحاديث المنقطعة، فعدها الحافظ رشـيد الـدين العطار سبعين (٧٠) حديثًا، وألف فيها كتابه «غرر الفوائد ا موعة في بيان مـا وقـع في صحيح مسلمٍ من الأحاديث المقطوعة».

ومنها أن تلك الروايات تتعلق بالمرفوعات(٤)، فندر تخريجه غيرها، واسم المسند غالبا يشير إلى هذا، ولقلة سواها صنف ابن حجرٍ جزءً لطيفًا سماه «الوقوف على الموقوف»، جمع فيه تلك الموقوفات.

ومنها اجتناب التكرار، وقد ذكر في مقدمته أنه يعمد إلى ما صح متجنبا التكرار لئلا يكثر، فيشغل عن ضبط القليل، وكذا يشغل عن الاستنباط، ولا يحتاجه عامة النـاس بـل القليل من الخاصة (٥).

ومنها إنه سيعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ، فيقسمها علـى ثلاثة أقسامٍ، وثلاث طبقات من الناس على غير تكرارٍ؛ إلا أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن

---

(١) انظر: التقييد والإيضاح ص٣٣، والنكت على ابن الصلاح ١/٣٤٤-٣٥٤، وتغليق التعليق على صحيح مسلمٍ ص ٦١.

(٢) انظر: صيانة صحيح مسلمٍ ص٨١.

(٣) انظر: النكت على ابن الصلاح ١/٣٤٤-٣٤٥.

(٤) انظر: هدي الساري ص١٢.

(٥) صحيح مسلمٍ ٢/١.

ترداد حديث فيه زيادة معنى، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد، لعلة تكون هناك لأن المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تامٍ فلا بد من إعادة الحديث ... أو أن يفصل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن(١).

وأول هذه الأقسام حسبما ذكر أن يتوخى تقديم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها، وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث، وإتقان لما نقلوا لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليطٌ فاحش.

والقسم الثاني: أخبارٌ يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصنف المقدم قبلهم على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم.

والقسم الثالث: ما كان منها عن قومٍ هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم، وكذلك من الغالب على حديثه المنكر، أو الغلط أمسكنا أيضا عن حديثهم، فلا يتشاغل بتخريج حديثهم.

واختلف أهل العلم في القسمين اللذين رضيهما؛ أهما مما خرجه في الصحيح أم اقتصر على أولهما فقط؟(٢).

المبحث السَّابع: شرط مسلمٍ في صحيحه :

لم يصرح مسلم بشرطه، فالأمر اجتهادي تخميني(٣)، لكن يستفاد من اسم صحيحه الذي تقدم ما يبين شرطه، فإنه سماه: «المسند الصحيح المختصر من السنن، بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ».

ويظهر هذا في لفظين اثنين؛ هما (المسند)، و(الصحيح)، وهو الذي فسره ابن الصلاح في «صيانة صحيح مسلم» بقوله: «شرط مسلم في صحيحه: أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه، سالما من الشذوذ، ومن العلة.

(١) صحيح مسلم ٢/١.

(٢) انظر: شرح النووي ٢٣/١ -٢٤، وبيان هذه المسألة مبسوطٌ في كتاب **«**عبقرية الإمام مسلم**»** للمليباري.

(٣) انظر: توضيح الأفكار ١٣١/١.

وهذا هو حد الحديث الصحيح في نفس الأمر، فكل حديث اجتمعت فيه هذه الأوصاف، فلا خلاف بين أهل الحديث في صحته» [1].

قال ابن حجرٍ: «ولم يتبين لي أخذه انتفاء الشذوذ من كلام مسلمٍ فإن كان وقف عليه من كلامه في غير مقدمة صحيحه فذاك، وإلا فالنظر السابق في السلامة من الشذوذ باقٍ».

ثم قال: «ثم ظهر لي مأخذ ابن الصلاح؛ وهو أنه يرى أن الشاذ والمنكر اسمان لمسمى واحد، وقد صرح مسلم بأن علامة المنكر أن يروي الراوي عن شيخٍ كثير الحديث والرواة شيئًا ينفرد به عنهم، فيكون الشاذ كذلك، فيشترط انتفاؤه» [2].

وقال الحازمي: «شرط مسلمٍ أن يخرج حديث من لم يسلم من غوائل الجرح إذا كان طويل الملازمة لمن أخذ عنه؛ كحماد بن سلمةَ في ثابت البناني وأيوب» [3].

وقال ابن رجبٍ: «وأما مسلم فلا يخرج إلا حديث الثقة الضابط، ومن في حفظه بعض شيءٍ، وتكلم فيه لحفظه، لكنه يتحرى في التخريج عنه، ولا يخرج عنه إلا ما لا يقال إنه مما وهم فيه» [4].

وخرج من شرط مسلمٍ ما رواه في المقدمة.

قال ابن القيم: «وأما قولكم: إن مسلما روى لسفيان بن حسين في صحيحه، فليس كما ذكرتم، وإنما روى له في مقدمة كتابه، ومسلم لم يشترط فيها ما شرطه في الكتاب من الصحة، فلها شأنٌ ولسائر كتابه شأنٌ آخر، ولا يشك أهل الحديث في ذلك» [5].

ومن هنا درج جماعةٌ من الحفاظ على الرمز لمن خرج له مسلم في المقدمة برمز (مق)، ومن خرج له في الصحيح بـ (م).

منهم المزي في «تهذيب الكمال»، والذهبي في «التذهيب»، ومغلطاي في «إكمال التهذيب»، وابن حجرٍ في «التهذيب» و«التقريب»، والخزرجي في «خلاصة التذهيب».

---

(١) ص٧٢، وعنه النووي في شرح مسلمٍ ١٥/١.

(٢) تدريب الراوي ٦٩/١.

(٣) المصدر السابق١٢٧/١.

(٤) شرح علل الترمذي ٦١٣/٢.

(٥) الفروسية ص١٣٥.

المبحث الثَّامن: منزلته، وثناء العلماء عليه:

تبوأ صحيح مسلمٍ بقوة شرطه، وحسن وضعه؛ م لةً عاليةً جعلته ينظر إلى صحيحه نظرة إعجابٍ وإعزازٍ، فقال: ((لو أن أهل الحديث يكتبون مائتي سنة الحديثَ فمدارهم على هذا المسند))[1].

ولم تخب تلك النظرة فيه، فتتابع العلماء على مدحه.

فقال أبو علي الحسين بن علي النيسابوري: ((ما تحت أديم السماء أصح من كتـاب مسلم بن الحجاج))[2].

ووافقه على ذلك بعض شيوخ المغرب، ومنهم ابن حزمٍ[3].

وقال ابن الصلاح:

((هذا الكتاب ثاني كتاب صنف في صحيح الحديث، ووسم به، ووضع له خاصـةً، سبق البخاري إلى ذلك، وصلى مسلم، ثم لم يلحقهما لاحق، وكتاباهما أصح مـا صـنفه المصنفون))[4].

وقال ابن الصلاح أيضا:

((جميع ما حكم مسلم بصحته من هذا الكتاب؛ فهو مقطوع بصحته، والعلم النظري حاصلٌ بصحته في نفس الأمر، ... وذلك لأن الأمة تلقت ذلك بالقبول سوى من لا يعتـد بخلافه، ووفاقه في الإجماع))[5].

وقال النووي:

((ومن حقق نظره في صحيح مسلمٍ - رحمه الله - واطلع على ما أورده في أسانيده، وترتيبه، وحسن سياقته، وبديع طريقته من نفائس التحقيق، وجواهر التدقيق، وأنواع الورع، والاحتياط والتحري في الرواية، وتلخيص الطرق واختصارها، وضبط متفرقها، وانتشارها،

---

(١) صيانة صحيح مسلم ص ٦٧، وشرح النووي ١٥/١.

(٢) تاريخ بغداد ١٠١/١٣ ، وتاريخ دمشق ٩٢/٥٨.

(٣) انظر: برنامج التجيبي ص٩٣، والنكت على ابن الصلاح ٢٨٢/١.

(٤) صيانة صحيح مسلم ص ٦٧.

(٥) المصدر السابق ص ٨١.

وكثرة إطلاعه، واتساع روايته، وغير ذلك مما فيه من المحاسن والأعجوبات، واللطائف الظاهرات والخفيات، علم أنه إمام لا يلحقه من بعد عصره، وقل من يساويه بل يدانيه من أهل وقته ودهره، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم» (1).

وقال أيضا:

«اتفق العلماء - رحمهم الله - على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول ....، وقد انفرد مسلم بفائدة حسنة، وهي كونه أسهل متناولاً، من حيث أنه جعل لكل حديث موضعا واحدا يليق به، جمع فيه طرقه التي ارتضاها، وأورد فيه أسانيده المتعددة، وألفاظه المختلفة، فيسهل على الطالب النظر في وجهه، واستثمارها، ويحصل له الثقة بجميع ما أورده مسلم من طرقه» (2).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية:

«.. فإن الذي اتفق عليه أهل العلم أنه ليس بعد القرآن كتاب أصح من كتاب البخاري ومسلم، وإنما كان هذان الكتابان كذلك؛ لأنه جرد فيهما الحديث الصحيح» (3).

وقال أيضا: «وأما كتب الحديث المعروفة مثل البخاري ومسلمٍ، فليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخاري ومسلمٍ بعد القرآن» (4).

وقال الذهبي:

«وهو كتاب نفيس كاملٌ في معناه» (5).

وقال ابن القيم:

«وأهل الحديث متفقون على أحاديث الصحيحين، وإن تنازعوا في أحاديث يسيرة منها جدا، وهم متفقون على لفظها ومعناها، كما اتفق المسلمون على لفظ القرآن ومعناه» (6).

---

(1) شرح مسلم للنووي ١١/١.

(2) المصدر السابق ١٢٨/١-١٢٩.

(3) مجموع الفتاوي ٣٢١/٢٠.

(4) المصدر السابق ٧٤/١٨.

(5) سير أعلام النبلاء ٥٦٨/١٢.

(6) الصواعق المرسلة ٦٥٥/٢.

وقال ابن حجر:

«حصل لمسلمٍ في كتابه حظ عظيم مفرطٌ لم يحصل لأحد مثله، بحيث أن بعض الناس كان يفضله على صحيح محمد بن إسماعيلَ، وذلك لما اختص به من جمع الطرق، وجـودة السياق، والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي من غير تقطيعٍ، ولا رواية بمعنى، وقد نسج على منواله خلق عن النيسابوريين فلم يبلغوا شأوه، وحفظت منهم أكثر من عشرين إماما ممـن صنف المستخرج على مسلمٍ، فسبحان المعطي الوهاب»[1].

وقال ولي الله الدهلوي:

«توخى تجريد الصحاح المجمع عليها بين المحدثين المتصلة المرفوعة مما يسـتنبط منـه السنة، وأراد تقريبها إلى الأذهان، وتسهيل الاستنباط منها، فرتب ترتيبا جيدا، وجمع طـرق كل حديث في موضعٍ واحد؛ ليتضح اختلاف المتون، وتشعب الأسانيد أصرح ما يكـون، وجمع بين المختلفات، فلم يدع لمن له معرفةٌ بلسان العرب عذرا في الإعراض عن السنة إلى غيرها»[2].

---

(١) تهذيب التهذيب ١١٤/١٠.

(٢) الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف ص ٥٥-٥٦.

الفصل الثَّالث: طرق الكشف عن رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلمٍ

إن تمييز رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ بالاستفادة من نصوص الحفاظ هو أيسر السبل للوصول إلى ذلك، غير أن هذه السبيل تضع الباحث أمام ذخيرة جليلة لا يدرك كيفيةَ استخراجها، مما سيحول بينه وبين مزيد من المعرفة برواة المتابعات والشواهد، وسيكون عالةً في ذلك على غيره، ومتى عرف طرق الكشف عن أولئك الرواة شارك الحفاظ في الإحاطة بمأخذهم في هذا العلم، وربما ذكر منهم من أغفلوه وعزب عنه علمهم، فتمم جهودهم، ووعى قصودهم.

وحينئذ يكون حشده لأسماء الحفاظ المنبهين على رواة المتابعات والشواهد بمثابة الشهود العدول على صحة الادعاء، أما الذكر المجرد لكلامهم دون فهمٍ لطرق الكشف عن أولئك الرواة فهي دعوى بلا بينة.

بل ربما يقع في كلام بعض الحفاظ عد راوٍ من الرواة من جملة رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ أو غيره، حتى إذا سبر الناقد قولهم لم يجده شيئًا، ووجد الصواب عنده خلاف ذلك فيكون ممن خرج له مسلم في الأصول، وربما لم يخرج له أبدا لا في الشواهد ولا في الأصول، كما سنذكر دلائله في المبحث الثاني من هذا الفصل.

ولأجل هذا عظمت الحاجة إلى إبراز تلك الطرق لتكون دليلاً مرشدا لمن قصد معرفة رواة المتابعات والشواهد في شيءٍ من الكتب الحديثية الأخرى.

المبحث الأوَّل: تعيين طرق الكشف عن أولئك الرُّواة

قد اجتمع لدي من طرق الكشف عن رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ خمسة طرقٍ:

الأول: أن يخرج له مقرونا بغيره من الثقات فقط، والأصل في حديث الراوي أن يحتج به على الانفراد، فإذا تركت هذه الصورة، ولم يرو من حديث الراوي إلا ما قُرن فيه بغيره دل على أن حديثه ليس أصلاً عند مخرجه.

وشواهد هذا تعيين الحفاظ لجماعة من الرواة المخرج لهم على صورة الاقتران أنهم من رواة الشواهد والمتابعات فيه، وسيأتي ذكر هؤلاء الرواة في مواضعهم من الرسالة.

الثاني: الرواي المضعف عند مسلمٍ، لأن كتابه مختص بحديث الثقات الصحيح، فإذا روى حديث غيرهم ممن يضعفه هو علم أنه لم يخرجه احتجاجا، وإنما روى له متابعةً.

فبقية بن الوليد الحمصي مضعف عند مسلمٍ فقد روى عن زكَرِيَّاءَ بنِ عدي قَالَ: قَالَ لي أبو إسحق الْفَزَارِي: «اكْتب عن بقيةَ ما روى عن الْمعروفين، ولا تكْتب عنه ما روى عن غَيرِ الْمعروفين، ولا تكْتب عن إسمعيلَ بنِ عياشٍ ما روى عن الْمعروفين ولا عن غَيرِهم»[1].

وعنِ ابنِ الْمبارك قَالَ: «بقيةُ صدوق اللسان، ولَكنه يأْخذُ عمن أَقْبلَ وأَدبر»[2].

وقد أخرج له في صحيحه حديثًا واحدا، وعده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الحاكم، والجوزجاني، وابن الصلاح، والنووي، والمزي، والذهبي، وابن الملقن، وسبط ابن العجمي، وابن حجرٍ، والخزرجي، والولوي[3].

ومثله شهر بن حوشبٍ ففي مقدمة مسلمٍ عنِ النضرِ قَالَ: سئلَ ابن عون عن حديث لشهرٍ وهو قَائم علَى أُسكُفة الْبابِ فَقَالَ: «إن شهرا نزكُوه، إن شهرا نزكُوه».

---

(١) صحيح مسلم ٢٥/١.

(٢) المصدر السابق ١٩/١.

(٣) انظر هذه الرسالة ص ١٦١.

قَالَ مسلم رحمه الله: ((يقُولُ أخذَته ألْسِنةُ الناسِ تكَلموا فيه)) [1].

ثم روى عن شعبةَ: ((وقَد لَقيت شهرا فَلَم أعتد بِهِ)) [2].

وقد أخرج له في صحيحه حديثًا واحدا، وعده في رواة المتابعـات والشـواهد في صحيح مسلمٍ: المزي، والذهبي[3].

والمعتمد في هذا الطريق تضعيف مسلمٍ دون غيره، لاختصاص تأليف الصحيح بمسلمٍ دون غيره، فالمعول عليه هو تصرفه وحده دون تضعيف غيره.

ويستفاد تضعيف مسلمٍ للراوي من تصانيفه أو نقل الحفاظ عنه.

الثالث: النظر إلى موضع تخريج حديث الراوي في جملة الأحاديث التي يخرجهـا مسلم في معنى من المعاني، فإن مسلما يقدم حديث الثقات في الأصول ثم يخـرج حـديث غيرهم في المتابعات والشواهد.

فأنه يذكر الحديث - كما قال ابن الصلاح - أولاً بإسناد نظيف رجالـه ثقـات ويجعله أصلاً، ثم يتبع ذلك بإسناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجـه التأكيـد بالمتابعة، أو لزيادة فيه تنبه على فائدة[4].

ونحوه قال المباركفوري[5].

وقال المعلمي: ((عادة مسلمٍ: أن يرتب روايات الحديث بحسب قوا: يقدم الأصح فالأصح)) [6].

وقال أيضا: ((من عادة مسلمٍ في صحيحه أنه عند سياق الروايات المتفقة في الجملـة يقدم الأصح فالأصح، فقد يقع في الرواية المؤخرة إجمالٌ، أو خطأٌ تبينه الرواية المقدمة في ذاك الموضع)) [7].

---

(١) صحيح مسلم ١٧/١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر هذه الرسالة ص ٢٩٧.

(٤) صيانة صحيح مسلم ص ٩٦، وعنه النووي في شرح مسلمٍ ٢٥/١.

(٥) مقدمة تحفة الأحوذي ص٨١.

(٦) الأنوار الكاشفة ص٢٩.

(٧) المصدر السابق ص٢٣٠، ومراد المعلمي التدلي في الحكم فتكون العبارة:((الأصح فالصحيح)).

الرابع: من صرح بمتابعته لراوٍ، ولم يخرج له إلا على تلك الصفة، سـواءً وصـل حديثه أو علقه.

ومنه ما أخرجه من طريق ابنِ جريجٍ قَالَ: قُلْت لنافعٍ: ماذَا سمعت ابن عمر يحـل للْحرامِ قَتلَه من الدواب؟ فَقَالَ لي نافع: قَالَ عبد الله: سمعت النبي ﷺ يقُولُ: «خمس من الدواب لا جناح علَى من قَتلَهن في قَتلهن: الْغراب، والْحدأَةُ، والْعقْرب، والْفَأْرةُ، والْكَلْب الْعقُور».

ثم قال: «ولَم يقُلْ أَحد منهم عن نافعٍ عن ابنِ عمر رضي الله عنهما ما سمعت النبي ﷺ؛ إلا ابن جريجٍ وحده.

وقَد تابع ابن جريجٍ علَى ذَلك ابن إِسحق.

وحدثَنِيه فَضلُ بن سهلٍ، حدثَنا يزِيد بن هارونَ، أَخبرنا محمد بن إِسحق، عن نافعٍ وعبيد الله بنِ عبد الله، عن ابنِ عمر رضي الله عنهما قَالَ: سمعت النبي ﷺ يقُـولُ: «خمـس لا جناح في قَتلِ ما قُتلَ منهن في الْحرمِ ...»، فَذَكَر بِمثْله[1].

فقوله:« وقَد تابع ابن جريجٍ علَى ذَلك ابن إِسحق».

ثم تخريج حديثه على هذه الصفة دليلٌ على كونه من رواة المتابعات والشواهد عنده، ولهذا عد محمد بن إسحاق في رواة المتابعات والشواهد عند مسلمٍ ابن الصلاح، والمنذري، والنووي، والمزي، والذهبي، وابن القيم، وابن رجبٍ، والزيلعي، وابن الملقن، وسـبط ابـن العجمي، وابن حجرٍ، والعيني، والخزرجي، وشمس الحق العظيم أبادي، والمباركفوري[2].

ومن هذا الباب أيضا ما أخرجه من طريق عقَيلٍ، عن ابنِ شهابٍ، عن أَبِي سلَمةَ بنِ عبد الرحمنِ بنِ عوف وسعيد بنِ الْمسيبِ، عن أَبِي هريرةَ، أنه قَـالَ: أَتـى رجـلٌ مـن الْمسلمين رسولَ الله ﷺ وهو في الْمسجِد فَناداه، فَقَالَ: يا رسولَ الله إِني زنيت؛ فَأَعرض عنه، فَتنحى تلْقَاءَ وجهه، فَقَالَ لَه: يا رسولَ الله إِني زنيت؛ فَأَعرض عنه، حتى ثَنى ذَلـك علَيه أَربع مرات، فَلَما شهد علَى نفْسِه أَربع شهادات دعاه رسولُ الله ﷺ، فَقَالَ: «أَبِـك

---

(١) صحيح مسلم ٨٥٩-٥٥٨/١.

(٢) انظر هذه الرسالة ص ٢٢٧.

جنونٌ»، قَالَ: لا، قَالَ: «فَهلْ أحصنت؟»، قَالَ: نعم، فَقَالَ رسولُ الله ﷺ «اذْهبوا بِه فَارجموه».

قَالَ ابن شهابٍ: فَأخبرنِي من سمع جابِر بن عبد الله يقُولُ: فَكُنت فيمن رجمه، فَرجمناه بِالْمصلى، فَلَما أَذْلَقَته الْحجارةُ هرب، فَأدركْناه بِالْحرة فَرجمناه.

ورواه الليثُ أيضا عن عبد الرحمنِ بنِ خالد بنِ مسافرٍ عن ابنِ شهابٍ بِهذَا الإِسناد مثْلَه»[1].

فإن مقصود قوله:«ورواه الليثُ أيضا عن عبد الرحمنِ بنِ خالد بنِ مسافرٍ عن ابنِ شهابٍ» هو بيان متابعته عقيلاً في رواية الحديث عن ابن شهابٍ الزهري.

وقد عد عبد الرحمن بن خالد في رواة المتابعات والشواهد عند مسلمٍ ابن حجر، والعيني، والخزرجي[2].

الخامس: من أخرج مسلم حديثَه لبيان علته؛ إذ لم يقصد مسلم إخراج حديث الرواي احتجاجا؛ بل أخرجه لكشف علته[3].

كحديث حماد بنِ سلَمةَ، عن هشامِ بنِ عروةَ، عن أَبِيه، عن عائشةَ، وعن ثَابِت، عن أَنسٍ، أَن النبِي ﷺ مر بِقَومٍ يلَقحونَ فَقَالَ: «لَو لَم تفْعلُوا لَصلُح»، قَالَ: فَخرج شيصا، فَمر بِهِم فَقَالَ: «ما لنخلكُم»؟ قَالُوا: قُلْت: كَذَا وكَذَا، قَالَ: «أَنتم أَعلَم بِأَمرِ دنياكُم»[4].

فإن حديث حماد عن غير ثابت مما خرجه مسلم في المتابعات والشواهد، كما سيأتي، وحديثه هذا خطأ[5].

وقد عد حديث حماد عن غير ثابت في رواة المتابعات والشواهد عند مسلمٍ الدارقطني، والحاكم، والبيهقي، والذهبي، وابن حجرٍ[6].

وإعمال هذه الطرق يجعل رواة مسلمٍ على ثلاثة أقسامٍ:

---

(١) صحيح مسلم ١٣١٨/٣.

(٢) انظر هذه الرسالة ص ١٩٨.

(٣) لمعرفة كيفية إخراج مسلمٍ ذلك ينظر كتاب عبقرية الإمام مسلم للمبياري.

(٤) صحيح مسلم ١٨٣٦/٤.

(٥) انظر: الأنوار الكاشفة ص٢٩.

(٦) انظر ص ١٦٦ من هذه الرسالة.

الأول: من أخرج حديثهم وفق صورة واحدة في الأصول والمتابعات والشـواهد، وهؤلاء لا يعدون من رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ، لتخريجه لحـديثهم علـى صورة واحدة في الأصول والشواهد.

الثاني: من أخرج حديثهم وفق صورة في الأصول، ثم أخرجه في المتابعات والشواهد وفق صورة ثانية، وهؤلاء لا يعدون من رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ إلا مـع التقييد في صورة دون أخرى، ومن هؤلاء حماد بن سلمة وسهيل بن أبي صالحٍ؛ فهم منـهم باعتبار راوٍ دون راوٍ.

الثالث: من أخرج حديثهم في المتابعات والشواهد، وهـؤلاء يعـدون مـن رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ بلا ريبٍ، لتخريجه حديثهم على تلك الصورة.

والثمرة الناتجة من هذه القسمة فيما يتعلق برواة المتابعات والشـواهد في صـحيح مسلم معرفة كو م قسمين:

الأول: رواةٌ للمتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ على الإطلاق.

الثاني: رواةٌ للمتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ مع التقييد بحالٍ دون حالٍ.

المبحث الثَّاني: تسمية من تكلَّم من الحفَّاظ في تمييز رواة المتابعات والشَّواهد

لم يكن تمييز رواة المتابعات والشواهد في شيءٍ من الكتب الحديثية المدونة من بواكير مظاهر الدراسات الحديثية، لأنها اقترنت بظهور المصنفات، الذي تأخر عن نشـأة الجـرح والتعديل، لكنها وجدت في صورة أخرى هي معرفة من يحتج بحديثه ومن يكتـب حديثـه للاعتبار – كما تقدم.

ومع بدء تصنيف الكتب التي تختص بالصحيح من الحديث نشأت العناية بتمييز رواة المتابعات والشواهد فيها، ممن لم يقصد مصنفها الاحتجاج بروايتهم، وإنما كتب حديثهم في مصنفه تبعا لا انفرادا واستقلالاً.

ومن ثَم فلن نجد من الحفاظ المتكلمين في تمييز رواة المتابعات والشواهد في كتاب من الكتب أحدا من قدماء الحفاظ كشعبةَ والثوري وأضرابهما، ولا يحيى القطان وابن مهدي وأضرابهما، ولا ابن معينٍ وأحمد وأضرابهما، ولا البخاري وأبو حاتمٍ وأضرابهما.

وإنما نجد هذا في كلام من تأخر عن القرون المتقدمة، وذلك بعد فشو التصنيف، وظهور التآليف؛ كالدارقطني، والحاكم، والبيهقي، والجوزجاني، واللالكائي، وابن طاهرٍ، وابن العطار، وابن الصلاح، والمنذري، والنووي، وابن خلفون، وابن القطان، والمزي، وابن عبد الهادي، والذهبي، وابن القيم، والصفدي، وعبد القادر القرشي، وابن رجبٍ، والزيلعي، والهيثمي، ومغلطاي، وابن الملقن، وسبط ابن العجمي، وابن ناصر الدين، وابن حجرٍ، والبوصيري، والزركشي، والعيني، والسخاوي، والسيوطي، والخزرجي، والمناوي، والعجلوني، والسندي، والصنعاني، والشوكاني، وشمس الحق العظيم أبادي، والمباركفوري، والولوي.

ومع اجتهاد الحفاظ في تمييز هؤلاء الرواة فقد يقع لهم أوهام في ذلك، فممن وقفت على وهمٍ له في هذا الباب الحاكم، والذهبي، والمناوي.

ومجموع كلامهم يتعلق بذكر ثلاثة رواة من رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ، في حين أنه لم يخرج لهم، وهؤلاء الرواة هم:

ثور بن يزيد الكَلاعي، ومالك بن دينارٍ، وعطاء بن السائب.

فأما ثور بن يزيد الكَلاعي، فذكره الحاكم في «المستدرك».

فقال عنه: «قد احتج البخاري بثور بن يزيد في الأصول، وخرجه مسلم في الشواهد» (1).

وأما مالك بن دينارٍ فانفرد بذكره الذهبي، فتردد في الجزم بذلك مرةً، فقال:«وروى له مسلم فيما أظن متابعةً» (٢).

وجزم في موضعٍ ثان فقال:«وخرج له مسلم متابعةً» (٣).

---

(١) المستدرك ١٦٩/١.

(٢) المغني في الضعفاء ٥٣٨/٢.

(٣) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص١٥٥.

وأكده أخرى فرمز له (م)، وقال: « متابعة»، ثم أوغل في تأكيد تخريج مسلمٍ له فقال:«استشهد مسلم بمالك في موضعين» [1].

وهذان الموضعان لم أجدهما، ولا رأيت المزي ولا ابن حجرٍ وهما رأس مترجمي رواة الكتب الستة قد ذكراه[2]، بل الذهبي نفسه لم يرمز له في «الكاشف» ولا في «التذهيب» برمز مسلمٍ[3].

أما عطاء بن السائب فقد ذكره في رواة المتابعات والشواهد الذهبي، وابن حجرٍ، والسخاوي، والمناوي.

فقال الذهبي: «روى له مسلم في الشواهد أحاديث» [4].

ورمز له في المغني (م) وقال:« متابعةً» [5].

وقال ابن حجرٍ: «ألا تراه – يعني مسلما – أخرج لعطاء بن السائب في المتابعات، وهو من المكثرين، ومع ذلك فما له عنده إلا مواضع يسيرةٌ»[6].

ونقله السخاوي معتمدا له[7].

وأورد المناوي حديثًا في فيض القدير، ثم قال: «وسندهما سند مسلمٍ إلا عطاء بن السائب فلم يخرج له مسلم إلا متابعةً» [8].

والقول فيه كالقول في سابقه، ويطمئن النفس في استبعاده جزم العلائي بأن مسلما لم يخرج لعطاء[9].

فهؤلاء الرواة الثلاثة ممن ذُكر في رواة المتابعات والشواهد عند مسلمٍ، وليسوا منهم فيما يظهر، والله أعلم.

---

(١) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص١٥٧.

(٢) انظر: تهذيب الكمال ١٣٧/١٧، و تهذيبه ١٣/١٠، والتقريب ص ٥١٧.

(٣) انظر: الكاشف ٢٣٥/٢، والتذهيب ٣٦١/٨.

(٤) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص١٣٤.

(٥) المغني في الضعفاء ٤٣٤/٢.

(٦) النكت على ابن الصلاح ٤٣٤/١.

(٧) فتح المغيث ٨١/١.

(٨) ٥٠٠/٢.

(٩) انظر: كتاب المختلطين له ص ٨٢.

وقد نجد في كلام أحد هؤلاء الحفاظ ما يتعلق بتمييز رواية راوٍ من رواة المتابعـات والشواهد، فإذا سِير حديثه وجد على خلاف ما ذكر، كما اتفق للحاكم والذهبي في تخريج مسلمٍ لحديث أسامة بن زيد الليثي، فإنهما ذكرا تخريج مسلمٍ لحديثه في الأصول والشواهد؛ إذا جعلا أكثر حديثه في المتابعات والشواهد، بينما هو كله فيها، ولم يخرج له مسلم شيئا في الأصول – كما سيأتي بيانه في موضعه(1).

المبحث الثَّالث: الاعتذار للإمام مسلمٍ في التَّخريج لهم

إن رواة المتابعات والشواهد هم ممن نقصت رتبتهم عن رواة الاحتجاج، وإن كـان فيهم الثقات، والأصل في حق من صنف الصحيح كمسلمٍ أن يتجافى حديثهم ويعدل عنه، فلأي شيءٍ فعل ما فعل هو وغيره ممن جرى في هذا المضمار ؟

والجواب عن هذا لا يتأتى إلا بعد التسليم بكو م كذلك عنده، فقد يخرج صاحب الصحيح لراوٍ يحتج به، ويجعله غيره من رواة المتابعات والشـواهد، وقـد وقـع هـذا في الصحيحين معا.

فبينما احتج البخاري بعكرمةَ مولى ابن عباسٍ، فإن مسلما لم يرو له إلا في المتابعات والشواهد(2).

وبينما احتج مسلم بأبانَ بن يزيد العطار، فإن البخاري روى له في المتابعات(3).

ونحن لا نملك نصا عن البخاري ولا عن مسلمٍ أن فلانا من روا ما هـو مـن رواة المتابعات والشواهد دون الأصول، لكن فُهم من تصرفهما، وبسلوك طرق الكشف عنهم أن فلانا وفلانا هم من رواة المتابعات والشواهد.

إذا تبين هذا، وصار معلوما طريق تمييز رواة المتابعات والشواهد، وأن من عد منهم فهو كذلك، بقي بيان عذر من صنف في الصحيح في التخريج لهم.

---

(١) انظر ص ١٥٤-١٥٥ من هذه الرسالة.

(٢) انظر ص ٢١٨-٢١٩ من هذه الرسالة.

(٣) انظر: هدي الساري ص ٣٨٧.

والمتتبع لروايات أولئك الرواة في صحيح مسلمٍ يستظهر وجوها من العذر له – رحمه الله.

أولها: أنه لم يقصد التخريج لهم أصالةً، بل وقعت له الرواية التي تحملها على هـذا الوجه، فأداها كما تحملها.

ويتجلى هذا فيمن روى له مقرونا؛ إذ وقعت له الرواية على هذا الوجه فأثبتها كما سمع.

ومن هذا الضرب عدد كبير من رواة المتابعات والشواهد عنده.

ثانيها: إرادة تحصيل العلو، وبهذا اعتذر مسلم لَما أنكر عليه أبو زرعةَ الرازي الروايةَ في كتاب الصحيح عن أسباطَ بن نصرٍ، وقَطَنْ بن نسيرٍ، وأحمد بن عيسى، إذ قال: «أدخلت من حديث أسباطَ، وقَطَنٍ، وأحمد، ما قد رواه الثقات عن شيوخهم؛ إلا أنه ربما وقـع إليّ عنهم بارتفاعٍ، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزولٍ، فاقتصر علـى أولئـك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات»[1].

وقال إبراهيم بن أبي طالبٍ: قلت لمسلمٍ: كيف استخرجت الرواية عن سـويد في الصحيح؟ فقال: «ومن أين كنت آتي بنسخة حفص بن ميسرةَ».

قال السخاوي لَما ذكره: «وذلك أن مسلما لم يرو في صحيحه عن أحد ممن سمـع حفصا سواه، وروى فيه عن واحد عن ابن وهبٍ عن حفصٍ» [2].

ثالثها: اشتمال الرواية المخرجة في المتابعات والشواهد على زيادة علمٍ إما في الإسناد والمتن.

قال العراقي – وقد ذكر صحيح مسلمٍ -:«وإنما أراد ذكر من تابع روايـة الـذي أسنده من طريقه عليه، أو أراد بيان الخلاف في السند كما يفعل أهل الحديث.

ويدل على أنه ليس مقصوده بهذا إدخاله في كتابه: أن يقع في بعض أسانيد ذلك من ليس هو من شرط مسلمٍ» [3].

---

(١) انظر:سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ٦٧٤/٢، وتأريخ بغداد ٢٧٢/٤، وصيانة صحيح مسلم ص٩٩.

(٢) فتح المغيث ٣٠٦/١، وانظر: صيانة صحيح مسلم ص٩٨، وعنه شرح النووي على مسلمٍ ٢٥/١.

(٣) شرح ألفيته ٧٢/١.

رابعها: أنه خرج من حديثهم انتقاءً ما علم صحته.

وقد ذكر ابن القيم قولَ ابن القطان: «وعيب على مسلمٍ إخراج حديثه - يعني مطر الوراق».

ثم تعقبه بقوله: «ولا عيب على مسلمٍ في إخراج حديثه؛ لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه.

فغلط في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع حديث الثقة ، ومن ضعف جميع حديث سيىء الحفظ، فالأولى: طريقة الحاكم وأمثاله، والثانية: طريقة أبي محمد ابن حزمٍ وأشكاله، وطريقة مسلمٍ هي طريقة أئمة هذا الشأن، والله المستعان»[1].

وقال الزركشي: «و ـذا يعتذر لمسلم في إخراج حديث حماد بن سلمة، فإنه لم يخرج رواياته إلا عن المشهورين كثابت البناني وأيوب السختياني، وذلك لكثرة ملازمته ثابتًا، وطول صحبته إياه، بخلاف أحاديث حماد عن آحاد البصريين، فإن مسلما لم يخرجها؛ لكثرة غرائبها، ولقلة ممارسته لحديثهم»[2].

خامسها: أنه أخرج لبعضهم في مقدمة صحيحه، وليس لها حكم الصحيح، وتقدم قريبا كلام ابن القيم في ذلك، ومن عد بعض روا ـا في جملة رواة المتابعات والشواهد عند مسلمٍ فقد تجوز في العبارة، ملاحظًا شمول اسم الصحيح للمجموع كله، ومن أدرج في جملتهم وليس له ذكر في الصحيح إلا في المقدمة سفيان بن حسين الواسطي وعبد الرحمن بن أبي الزناد ويحيى بن المتوكل.

---

(١) زاد المعاد ٣٦٤/١.

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح ٢٧١/١.

الباب الثّاني
رواة المتابعات والشّواهد في صحيح مسلمٍ

الفصل الأوَّل: الرواة الذين اشترك البخاري ومسلم في الرواية لهم.

الفصل الثَّانـي: الرواة الذين انفرد مسلم بالرواية لهم.

الفصل الأوَّل: الرُّواة الَّذين اشترك البخاريُّ ومسلمٌ في الرِّواية لهم

وعددهم تسعةٌ وثلاثون راويا، وهم:

الراوي الأول: أسامة بن زيد الليثي.

الراوي الثاني: أيوب بن النجار الحنفي.

الراوي الثالث: بقية بن الوليد الكَلاعي.

الراوي الرابع : الحارث بن يزيد العكْلي.

الراوي الخامس: حماد بن سلمة البصري.

الراوي السادس: داود بن الحُصين الأموي.

الراوي السابع: زهير بن محمد التميمي.

الراوي الثامن: سفيان بن حسين الواسطي.

الراوي التاسع: سلْم بن زرير العطاردي.

الراوي العاشر: سليمان بن قَرم البصري.

الراوي الحادي عشر: سهيل بن أبي صالحٍ السمانُ.

الراوي الثاني عشر: شريك بن عبد الله النخعي.

الراوي الثالث عشر: صالح بن رستم المزني.

الراوي الرابع عشر: عاصم بن أبي النجود: ـدلةَ الأسدي.

الراوي الخامس عشر: عبد الرحمن بن خالد الفَهمي.

الراوي السادس عشر: عبد الرحمن بن أبي الزناد المدني.

الراوي السابع عشر: عبد الرحمن بن نمرٍ اليحصبي.

الراوي الثامن عشر: عبد العزيز بن المطلب المخزومي.

الراوي التاسع عشر: عبد الله بن جعفر المَخرمي.

الراوي العشرون: عبد الملك بن أعين الكوفي.

الراوي الحادي والعشرون: عطاء بن أبي مسلمٍ الخراساني.

الراوي الثاني والعشرون: عكرمة بن عمارٍ العجلي.

الراوي الثالث والعشرون: عكرمة أبو عبد الله البربري.

الراوي الرابع والعشرون: عمر بن حمزةَ العمري.

الراوي الخامس والعشرون: الليث بن أبي سليم بن زنيمٍ القرشي.

الراوي السادس والعشرون: محاضر بن عمرٍو الكوفي.

الراوي السابع والعشرون: محمد بن إسحاق المطلبي.

الراوي الثامن والعشرون: محمد بن أبي حفصةَ: ميسرةَ البصري.

الراوي التاسع والعشرون: محمد بن عبد الله الزهري.

الراوي الثلاثون: محمد بن عثمانَ التيمي.

الراوي الحادي والثلاثون: محمد بن عجلانَ المدني.

الراوي الثاني والثلاثون: محمد بن عمرٍو الليثي.

الراوي الثالث والثلاثون: محمد بن مسلمٍ الطائفي.

الراوي الرابع والثلاثون: محمد بن النعمانَ الأنصاري.

الراوي الخامس والثلاثون: مطر بن طهمانَ السلمي.

الراوي السادس والثلاثون: النعمانَ بن راشد الجزري.

الراوي السابع والثلاثون: هشام بن سعد المدني.

الراوي الثامن والثلاثون: يزيد بن أبي زياد المخزومي.

الراوي التاسع والثلاثون: يونس بن بكيرٍ الشيباني.

الرَّاوي الأوَّل: أسامة بن زيد اللَّيثيُّ[1]

أسامة بن زيد الليثي مولاهم، أبو زيد المدني، صدوق يهم من السابعة، مات سنة ثلاث وخمسين، وهو ابن بضع وسبعين. خت م ٤.

المبحث الأوَّل: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلمٍ:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الحاكم، وابن القطان، والذهبي، وابن عبد الهادي.

فقال الحاكم: «قد روى مسلم لأسامة بن زيد كتابا لعبد الله بن وهب، والذي استدللت به في كثرة روايته له أنه عنده صحيح الحديث، على أن أكثر تلك الأحاديث مستشهدا أو هو مقرونٌ في الإسناد بغيره» [2].

وقال أيضا: «روى مسلم نسخةً لابن وهبٍ عن أسامة، أكثرها شواهد أو يقرنه بآخر»[3].

وقال ابن القطان الفاسي: «لم يحتج به مسلم، إنما أخرج له استشهادا»[4].

وأقره ابن الْمواق[5].

---

(١) من لطائف الاتفاق أن هذا الراوي الذي استفتحت به هذه الدراسة قد مثل به جماعةٌ في المتابعات، انظر: معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح ص٨٤، والمنهل الروي ص٥٩، والمقنع لابن الملقن ١/١٨٩، والشذا الفياح للأبناسي ١/١٩٠.

(٢) المدخل إلى معرفة الصحيح ٢/٦٩٥-٦٩٦، وعنه: إكمال تهذيب الكمال ٢/٥٨، ونهاية السول ١/١٩١ - نقلا عن نسخة من الكاشف وليس هو في المطبوع، وتهذيب التهذيب ١/١٨٣، وفي هذه المصادر الفرعية: ((صحيح الكتاب)).

(٣) الكاشف ١/٢٣٢.

(٤) تهذيب التهذيب ١/١٨٣.

(٥) إكمال تهذيب الكمال ٢/٥٨.

وقال الذهبي: ((أكثر مسلم إخراج حديث ابن وهبٍ عنه، ولكن أكثرها شواهد ومتابعات))[1].

وقال أيضا: ((استشهد به البخاري، وأخرج له مسلم في المتابعات)) [2].

ورمز له في صدر ترجمته في ((سير أعلام النبلاء)) : ((م تبعا)) [3].

قال ابن عبد الهادي في ((التنقيح)): ((روى له مسلم متابعةً)) [4].

وكلام هؤلاء الحفاظ يبين أن رواية أسامة بن زيد الليثي هي عند مسلمٍ في الشواهد والمتابعات غير محتج ا، ووقع في كلام الحاكم في سؤالاته للدارقطني خلاف هذا، فإنه قال: ((احتج به مسلم، وتركه البخاري)) [5].

وظاهر هذه العبارة أن مسلما احتج به، لكن الاحتجاج المشار إليه – فيما يبدو – على غير المعنى المتبادر منه المقابل للاستشهاد، بل معناه أخرج له، ليناسب معنى (تركه البخاري)، أي لم يخرج له – كما سلف، وإن لم يمكن حملها على هذا المعنى أو ما يقوم مقامه؛ كان كلام الحاكم هذا مخالفًا لكلامه وكلام غيره المتقدم.

وقد جزم مغلطاي[6] بأن كلامه الأخير مخالف لما تقدم عنه.

وتعقب مغلطاي[7] إطلاق المزي[8] بأن مسلما روى له بنقل كلام ابن القطان المتقدم، وليس في كلام المزي إلا إطلاق الرواية دون تعيين وجهها هل هو الاحتجاج أم الاستشهاد؟ لكن كأن مغلطاي أخذ عليه إطلاقها لأنه عين رواية البخاري أنها على وجه الاستشهاد.

---

(١) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص٤١.

(٢) سير أعلام النبلاء ٣٤٣/٦.

(٣) ٣٤٢/٦.

(٤) نصب الراية ١٦٢/٣، ولم أقف على هذا النص في المطبوع من تنقيح التحقيق، وفيه ٥١٠/١: ((روى له مسلم في صحيحه)).

(٥) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص١٨٧)، وعزاه مغلطاي في الإكمال ٥٨/٢ لسؤالات حمزة للدارقطني ولم أجده فيه، ونقل قوله في السؤالات الكبرى له: ((وقد احتج به البخاري))، وهذا وهم محض.

(٦) إكمال ذيب الكمال ٥٨/٢.

(٧) المصدر السابق ٥٨/٢.

(٨) ذيب الكمال ٣٥١/٢.

المبحث الثَّاني: حديث أسامة بن زيد الليثيِّ في صحيح مسلمٍ:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلمٍ، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم خمسةً وعشرين حديثًا، كرر أحدها فأورده مرتين، وهي من رواية عبد الله ابن وهب المصري عنه إلا ثلاثة أحاديث؛ روى عنه أحدها عبيد الله بن موسى، وروى الآخر وكيع ابن الجراح، وروى الثالث حاتم بن إسماعيل الحارثي.

وقد ذكر هؤلاء الثلاثة ابن منجويه في رجال مسلمٍ[١].

ونسخة ابن وهب عنه هي أمثل حديثه.

قال ابن عدي: «ويروي عنه ابن وهبٍ نسخةٌ صالحةٌ، رواه عن ابن وهبٍ: حرملة، وهارون بن سعيد، والربيع بن سليمان، وابن أخي ابن وهب عن عمه، والباقون من أصحاب ابن وهبٍ ليس عندهم إلا الحديث بعد الحديث»[٢].

وذكر الحاكم[٣]، والذهبي[٤] - كما تقدم - أن أكثرها عند مسلمٍ شواهد ومتابعات.

كذا قالا (!) وجميع ما وقفت عليه من حديثه في مسلمٍ هو في المتابعات والشواهد، وجلها من رواية أسامة، عن نافع مولى ابن عمر؛ إلا ثمانية أحاديث رواها عن غيره، ولم يقرنه بغيره إلا في حديث واحد[٥].

---

(١) ٧٠/١.

(٢) الكامل ٣٩٤/١.

(٣) الكاشف ٢٣٢/١.

(٤) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص٤١.

(٥) أما الحديث الأول: فأخرجه مسلم في (٤) ك: الصلاة، (٤٤)ب: النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود – رقم (٤٨٠).

الحديث الثاني: أخرجه مسلم في (٩) ك: صلاة الاستسقاء، (٦)ب: الدعاء في الاستسقاء، – رقم (٨٩٧).

الحديث الثالث: أخرجه مسلم في (١٥) ك: الحج، (٨٩)ب: من أراد أهل المدينة بسوءٍ أذابه الله – رقم (١٣٨٧).

الحديث الرابع: أخرجه مسلم في (٢٠) ك: العتق – رقم (١٥٠١).

الحديث الخامس: أخرجه مسلم في (٢٢) ك: المساقاة، (١)ب: المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع – رقم (١٥٥١).

الحديث السادس: أخرجه مسلم في (٢٥) ك: الوصية – رقم (١٦٢٧).

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

أخرج مسلم حديث أسامةَ بن زيد الليثي في المواضع المتقدمة ولم يصدر به الرواية

الحديث السابع: أخرجه مسلم في (٢٧) ك: الأيمان، (١١)ب: ثواب العبد وأجره إذا نصح لسيده، وأحسن عبادة الله – رقم (١٦٦٤).

الحديث الثامن: أخرجه مسلم في (٢٧) ك: الأيمان، (١٢)ب: من أعتق شركًا له من عبد - رقم (١٥٠١).

الحديث التاسع: أخرجه مسلم في (٢٩) ك: الحدود، (١)ب: حد السرقة ونصا ا – رقم (١٦٨٦).

الحديث العاشر: أخرجه مسلم في (٢٩) ك: الحدود، (٦)ب: رجم اليهود أهل الذمة في الزنا – رقم (١٧٠٣).

الحديث الحادي عشر: أخرجه مسلم في (٣٢) ك: الجهاد والسير، (١٢)ب: الأنفال – رقم (١٧٤٩).

الحديث الثاني عشر: أخرجه مسلم في (٣٣) ك: الأمارة، (٥)ب: فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر – رقم (١٨٢٩).

الحديث الثالث عشر: أخرجه مسلم في (٣٣) ك: الإمارة، (٢٥)ب: المسابقة بين الخيل وتضميرها – رقم (١٨٧٠).

الحديث الرابع عشر: أخرجه مسلم في (٣٣) ك: الإمارة، (٢٦)ب: الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة – رقم (١٨٧١).

الحديث الخامس عشر: أخرجه مسلم في (٣٣) ك: الإمارة، (٣٤)ب: فضل الجهاد والرباط – رقم (١٨٨٩).=

= الحديث السادس عشر: أخرجه مسلم في (٣٤) ك: الصيد والذبائح، (٧)ب: إباحة الضب – رقم (١٩٤٣).

الحديث السابع عشر: أخرجه مسلم في (٣٦) ك: الأشربة، (٦)ب: النهي عن الانتباذ في المزفت والدباء والحنتم والنقير – رقم (١٩٩٧).

الحديث الثامن عشر: أخرجه مسلم في (٣٦) ك: الأشربة، (٢٠)ب: جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه بذلك – رقم (٢٠٤٠).

الحديث التاسع عشر: أخرجه مسلم في (٣٧) ك: اللباس والزينة، (٩)ب: تحريم جر الثواب والخيلاء – رقم (٢٠٨٥).

الحديث العشرون: أخرجه مسلم في (٣٧) ك: اللباس والزينة، (١٢)ب: لُبس النبي صلى الله عليه وسلم خاتمًا من ورق – رقم (٢٠٩١).

الحديث الحادي والعشرون: أخرجه مسلم في (٣٧) ك: اللباس والزينة، (٢٦)ب: تحريم تصوير صورة الحيوان – رقم (٢١٠٦،٢١٠٧).

الحديث الثاني والعشرون: أخرجه مسلم في (٣٩) ك: السلام، (٣٧)ب: قتل الحيات وغيرها – رقم (٢٢٣٣).

الحديث الثالث والعشرون: أخرجه مسلم في (٤٣) ك: الفضائل، (٩)ب: إثبات حوض نبينا صلى الله عليه وسلم وصفاته – رقم (٢٢٩١).

الحديث الرابع والعشرون: أخرجه مسلم في (٤٤) ك: فضائل الصحابة، (٤٦)ب: دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لغفار وأسلم – رقم (٢٥١٨).

الحديث الخامس والعشرون: أخرجه مسلم في (٤٥) ك: البر والصلة والآداب، (١٠)ب: تحريم ظلم الإنسان وخذله واحتقاره – رقم (٢٥٦٤).

قط، بل جاء تابعاً لغيره في سياق الروايات سندا ومتنا.

وقد توبع متابعةً تامةً في جميع أحاديثه؛ إلا الحديث الثاني والثامن عشر فلـم يتـابع فيهما إلا متابعةً ناقصةً، وبلغ أعلى قدرٍ من المتابعات التامة له عشر متابعـات وذلـك في الحديث الأول، واقتصر مسلم على تخريج متابعة واحدة له في ثلاثة أحاديث، هي الخـامس عشر والثالث والعشرون والخامس والعشرون.

أما المتابعات الناقصة فجاءت في أربعة عشر حديثًا من أحاديثه الخمسة والعشـرين، وبلغ أعلى قدرٍ من المتابعات الناقصة له تسع متابعات وذلك في الحديث السـابع عشـر، واقتصر مسلم على تخريج متابعة واحدة له في ستة أحاديثَ، هي الثالث والسادس والثـامن والعاشر والحادي عشر والثاني والعشرون.

وأورد زيادات له في ستة أحاديثَ؛ هي الثاني والثالث والخامس والسـادس عشـر والسابع عشر والرابع والعشرون، وأشار إلى من وافقه في زيادته في حديثين؛ همـا السـابع عشر والرابع والعشرون.

فزاد في الحديث الثاني: ((فَرأيت السحاب يتمزق؛ كأنه الْملاءُ حين تطْوى)).

وزاد في الحديث الثالث شيئين: أحدهما: ذكر أبي هريرة مقرونا بسعد بنِ أبِي وقاصٍ، في روايته عن رسولِ الله ﷺ، والآخر: أنَ فيه: ((من أراد أهلَها بِسوءٍ أذَابه الله كما يذُوب الْملْح في الْماءِ)).

ونبه أنه زاد في الحديث الخامس: وكَانَ الثمر يقْسم علَى السهمان من نِصف خيبـر فَيأخـذُ رسولُ الله ﷺ الْخمس.

وفي الحديث السادس عشر:((قَام رجلٌ في الْمسجِد ورسولُ الله ﷺ علَى الْمنبرِ)).

وأشار إلى زيادته في الحديث السابع عشر بقوله:((كُل هؤلاءِ عن نافعٍ عن ابـنِ عمـر بِمثْـلِ حديث مالك، ولَم يذْكُروا: في بعضِ مغازِيه إلا مالك وأُسامةُ)).

وفي الحديث الرابع والعشرين بقوله:((وفي حديث صالحٍ وأُسامةَ: أن رسولَ اللـه ﷺ قَـالَ ذَلك علَى الْمنبرِ)).

وذكر شكه في حديث واحد هو الحديث الثامن عشر، فقال: ((وقد شك في حرف من الحديث: وقَد عصب بطْنه بِعصابة، قَالَ أُسامةُ: وأنا أشك علَى حجرٍ)).

وأعاد حديثًا واحدا من أحاديثه هو الحديث الرابع الذي كرره في الحديث الثـامن، لكنه في الموضع الأول اقتصر على المتابعات التامة التي تكررت بنصها، وزاد في الموضع الآخر ذكر متابعةً ناقصةً، وبيانَ ما وقع في الحديث من اختلاف.

الرَّاوي الثَّاني: أيُّوب بنُ النَّجارِ الحنفيُّ

أيوب بن النجار بن زياد الحنفي، أبو إسماعيلَ، قاضي اليمامة، ويقال: اسم النجار يحيى، ثقةٌ مدلس، من الثامنة. خ م س.

المبحث الأَول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلم: ابن حجر العسقلاني.

فقد ذكر قوله: ((لم أسمع من يحيى بن أبي كثيرٍ سوى حديث التقى آدم وموسى))، ثم قال – رحمه الله -:

((قلت: ما أخرج له الشيخان غيره، وهو عندهما متابعةً)) [1].

المبحث الثَّاني: حديث أيوب بن النجار الحنفي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

ليس لأيوب في صحيح مسلمٍ - بل البخاري أيضا - إلا حديثٌ واحد[2]، هو عند مسلمٍ من روايته عن يحيى بن أبي كثير، ورواية عمرو الناقد عنه[3].

وهو حديث ((التقى آدم وموسى...)) [4].

وإنما اقتصر الشيخان على تخريج حديثه هذا عن يحيى بن أبي كثيرٍ - مع كونه ثقةً- لأنه لم يسمع من يحيى سواه.

---

(١) هدي الساري ص٣٩٢.

(٢) رجال مسلم لابن منجويه ٦٤/١، وتاريخ الإسـلام ٢٩٩/٨، ٨١/١٢، و ـذيب الكمـال ٥٠٠/٣-٥٠١، وتذهيب التهذيب ٤٤٤/١ ، والبداية والنهاية ٨٢/١، و اية السول ٢٩١/١، و ذيب التهذيب ٣٦٢/١، وخلاصـة تذهيب ذيب الكمال ٤٤/١.

(٣) رجال مسلم لابن منجويه ٦٤/١.

(٤) أخرجه مسلم في (٤٦) ك: القدر، (٢) ب: حجاج آدم وموسى عليهما السلام – رقم (٢٦٥٢).

فليس له عن يحيى سماعا إلا هذا الحديث الواحد[1].

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

أخرج مسلم حديث أيوب بن النجار اليمامي في الموضع المتقدم، على الوجه الـذي ذُكر آنفًا، فلم يصدر به الرواية، بل جاء تابعاً لغيره في سياق الروايات سندا ومتنا.

كما أنه لم يسق له متابعةً تامةً، واكتفى بمتابعة ناقصة، توبع فيها شيخ شيخه، تابعه فيها ستةٌ من الرواة.

---

(1) سنن البيهقي الكبرى ٤٤/١، و ذيب الكمال ٥٠٠/٣، و تذهيب التهذيب ٤٤٤/١، وتنقيح تحقيق أحاديـث التعليق ١٠٥/١، و نصب الراية ٣/١، و اية السول ٢٩١/١، والتلخيص الحبير ٧٣/١، وهـدي السـاري ص٣٩٢، وطبقات المدلسين ص١٩، ولسان الميزان ٥/٦، و ذيب التهذيب ٣٦٢/١، وخلاصة تذهيب ذيب الكمـال ٤٤/١، وقال الذهبي في تاريخ الإسلام ٢٩٩/٨: ((ولعل أيوب هذا آخر من حدث عن يحيى بن أبي كثير)).

الرَّاوي الثَّالث: بقية بن الوليد الكَلاعِيُّ

بقية بن الوليد بن صائد بن كعبٍ الكَلاعي، أبو يحْمد - بضم التحتانية وسكون المهملة وكسر الميم[1] -، صدوق، كثير التدليس عن الضعفاء، من الثامنة، مات سنة سبع وتسعين، وله سبع وثمانون. خت م ٤.

المبحث الأَول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الحاكم، والجوزجاني، وابن الصلاح، والنووي، والمزي، والذهبي، وابن الملقن، وسبط ابن العجمي، وابن حجر، والخزرجي، والولوي.

فقال الحاكم: «وقد استشهد مسلم ببقية بن الوليد»[2].

وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلمٍ فقد احتج ببقية في الشواهد»[3].

وقال الجوزجاني: «إذا تفرد بالرواية فغير محتج به لكثرة وهمه، مع ما أن مسلما وجماعة من الأئمة قد أخرجوا عنه اعتبارا واستشهادا لا أنهم جعلوا تفرده أصلاً»[4].

وقال ابن الصلاح: «وبالمتابعة والاستشهاد، اعتذر الحاكم أبو عبد الله في إخراجه عن جماعة ليسوا من شرط الصحيح، منهم مطر الوراق، وبقية بن الوليد، ومحمد بن إسحاق بن يسار، وعبد الله بن عمر العمري، والنعمان بن راشد، أخرج مسلم عنهم في الشواهد في أشباه لهم كثيرين، والله أعلم»[5].

---

(١) قال الدارقطني: **((أهل الحديث يقولون في كنيته: أبو يحمد بفتح الياء، والصواب بضمها))**. تهذيب التهذيب ٤١٨/١.

(٢) المستدرك ٢٨٤/١.

(٣) المصدر السابق ٤٠٦/١.

(٤) تهذيب التهذيب ٤١٩/١.

(٥) صيانة صحيح مسلم ص٩٧.

ونقل النووي كلام ابن الصلاح المتقدم، ولم يعقب[1].

وقال المزي: «وروى له مسلم في المتابعات واحتج به الباقون»[2].

وقال الذهبي:«روى (م) لبقية متابعةً»[3].

وقال أيضا: «وقد روى له مسلم حديثًا واحدا متابعةً»[4].

وقال أيضا: «روى مسلم لبقيةَ متابعةً فقط»[5].

وقال أيضا: «خرج له مسلم في الشواهد»[6].

وقال ابن الملقن: «وأخرج له مسلم في الشواهد»[7].

ورمز له سبط ابن العجمي: **(م)**، ثم قال: «متابعةً»[8].

وقال في حاشية الكاشف: «روى له مسلم متابعةً»[9].

وقال ابن حجر: «وروى له مسلم حديثًا واحدا شاهدا متنه: من دعي إلى عـرس أو نحوه فليجب»[10].

وقال الخزرجي: «له في (م) فرد حديث متابعةً»[11].

ونقل الولوي كلام الخزرجي ولم يعقب[12].

---

(1) شرح مسلم ٢٥/١.

(2) ـذيب الكمال ٢٠٠/٤.

(3) تذهيب التهذيب ٤٧/٢.

(4) تذكرة الحفاظ ٢٩٠/١.

(5) المغني في الضعفاء١٠٩/١.

(6) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص٥٤.

(7) خلاصة البدر المنير ٣٢١/١.

(8) التبيين لأسماء المدلسين ص٤٧.

(9) الكاشف٢٧٣/١ هامش.

(10) ـذيب التهذيب ٤١٨/١.

(11) خلاصة تذهيب ـذيب الكمال ٥٤/١.

(12) قرة العين ص٦١ هامش.

المبحث الثَّاني: حديث بقية بن الوليد الكلاعي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلمٍ، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا[1]، وهو من رواية عيسى بنِ الْمنذرِ عنه، وشيخه فيه محمد بن الوليد الزبيدي[2].

وهو حديث «من دعي إِلَى عرسٍ أو نحوِه فَلْيجِب» [3].

المطلب الثاني: منزلة حديثه في صحيح مسلمٍ:

اقتصر مسلم على تخريج هذا الحديث الواحد من رواية بقية بن الوليد الكَلاعي، مصرحا بتحديث شيخه له، وأورد حديثه في أثناء سياقه لطرقه وألفاظه، فلم يصدر به الرواية.

وأورد له متابعات ناقصةَ، ولم يذكر له متابعة تامة أبدا، وكأنه أخرجه عقب حديث معمر عن أيوب السختياني للزيادة التي جاءت في كلا الطريقين، وهي «عرسا كانَ أو نحوه».

---

(١) تاريخ مدينة دمشق ٣٢٩/١٠، وسير أعلام النبلاء ٥٣٣/٨، وميزان الاعتدال في نقد الرجال ٥١/٢، وتذكرة الحفاظ ٢٩٠/١، وتاريخ الإسلام ١٢٦/١٣، ١٢٩، و تهذيب التهذيب٤١٨/١، وطبقات المدلسين ص٤٩، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال ٥٤/١.

(٢) رجال مسلمٍ ٩٩/١.

(٣) أخرجه مسلم في (١٦) ك: النكاح، (١٦)ب: الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة – رقم (١٤٢٩)

الرَّاوي الرَّابع : الحارث بن يزيدَ العُكْليُّ

الحارث بن يزيد العُكْلي، الكوفي، ثقة فقيه من السادسة إلا أنه قديم الموت. خ م س ق.

المبحث الأَول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الذهبي، والخزرجي.

فقال الذهبي – رحمه الله – بعد أن رمز إليه بـ (خ م س ق): «روى له المذكورون، لكن قرن بغيره» [1].

وقال الخزرجي – رحمه الله -: «قرنه أصحاب الكتب بغيره» [2].

ورمز لأصحاب الكتب برموزهم، وأورد فيهم مسلما، والقرن من دلائل المتابعة والاستشهاد.

وحاله في البخاري نظير حاله في مسلمٍ، وقد صرح المزي وسبط ابن العجمي وابن حجر بأن البخاري روى له مقرونا[3]، ولم يذكرا أنه كذلك في مسلمٍ، مع كون حديثه عندهما واحد، فلا وجه للتفريق بين روايته في الصحيحين، بل روايته عندهما مقرونةٌ بغيره.

المبحث الثَّاني: حديث الحارث بن يزيد العكلي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلم لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا، وهو من روايته عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير،

---

(١) تذهيب التهذيب ١٩٢/٢، وفيه: ((قرنه))، ولعل المثبت هو الصواب.

(٢) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ٦٩/١.

(٣) تهذيب الكمال ٣٠٩/٥، ونهاية السول ٤٣٤/٢، وتهذيب التهذيب ١٤٢/٢، وانظر : صحيح البخاري في (٤٩) ك: العتق، (١٣) ب: من ملك من العرب رقيقًا – رقم (٢٥٤٣)، والتعديل والتجريح ٥١٤/٢، وفتح الباري ١٧١/٥.

وروى عنه مغيرة بن مقسم.[1]

وهو حديث «لا أزالُ أُحب بنِي تميمٍ من ثَلاث سمعتهن مـن رسـول اللـه ﷺ سمعت رسولَ الله ﷺ يقُولُ: «هم أشد أُمتي علَى الدجال قَالَ وجاءَت صدقَاتهم»، فَقَالَ النبي ﷺ: «هذه صدقَات قَومنا»، قَالَ: وكَانت سبِيةٌ منهم عند عائشةَ، فَقَالَ رسولُ اللـه ﷺ: «أَعتقيها فَإِنها من ولَد إِسمعيلَ»[2].

المطلب الثاني: مـ لة حديثه في صحيح مسلم:

صدر مسلم برواية الحارث، وساق لفظها، فهي المقدمة أولاً، وله عنده متابعةٌ تامةٌ، ومتابعةٌ ناقصةٌ.

وكأن المسوغ لذكره في رواة المتابعات والشواهد عند مسلم اقتصار مسـلمٍ علـى تخريجِ حديث واحد له، مع إيراد طرق أخرى للحديث نفسه.

---

(١) رجال مسلم لابن منجويه ١٧٢/١.

(٢) أخرجه مسلم في (٤٤) ك: فضائل الصحابة، (٤٧)ب: من فضائل غفار، وأسلم...، وتميم– رقم (٢٥٢٥).

الرَّاوي الخامس: حماد بن سلمة البصريُّ

حماد بن سلمةَ بن دينار، البصري، أبو سلمةَ، ثقةٌ عابد، أثبت الناس في ثابـت، وتغير حفظه بأخرةَ، من كبار الثامنة، مات سنة سبعٍ وستين. خت م ٤.

المبحث الأوَّل: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الحاكم، والبيهقي، وابن عبـد الهادي، والذهبي، وابن حجر.

فقال الحاكم في المدخل: «ما خرج مسلم لحماد بن سلمةَ في الأصول إلا من حديثه عن ثابت، وقد خرج له في الشواهد عن طائفة» [١].

وقال البيهقي في الخلافيات - بعد إيراد حديث ألا إن العبد نام لحماد بن سـلمةَ – قال: «فأما حماد فإنه أحد أئمة المسلمين.

قال أحمد بن حنبل: إذا رأيت من يغمزه فاتهمه فإنه كان شديدا على أهل البـدع؛ إلا أنه لَما طعن في السن ساء حفظه.

فلذلك لم يحتج به البخاري، وأما مسلم فاجتهد فيه وأخرج من حديثه عن ثابـت مما سمع منه قبل تغيره، وما عن غير ثابت فأخرج نحو اثني عشر حديثًا في الشـواهد دون الاحتجاج، فالاحتياط أن لا يحتج به فيما يخالف الثقات» [٢] .

وقال ابن عبدالهادي: «يخرج مسلم حديث حماد بن سلمةَ عن ثابت في الأصـول دون الشواهد، ويخرج حديثه عن غيره في الشواهد» [٣].

---

(١) ميزان الاعتدال ٣٦٤/٢، ونحوه في ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص٧٠، وسير أعلام النبلاء ٤٤٦/٧، وقد نص على اختصاص حديثه عن ثابت في الأصول في تاريخ الإسلام ١٥٢/١٠، وكذا ياقوت في معجم الأدباء ٢٤٦/٣.

(٢) سير أعلام النبلاء ٤٥٢/٧.

(٣) الصارم المنكي في الرد على السبكي ص٢٥٧.

وقال الذهبي: ((قد احتج مسلم بحماد بن سلمةَ في أحاديث عدة في الأصول، وتحايده البخاري))، ثم نقل كلام الحاكم المتقدم [1].

وقال أيضا: ((احتج به مسلم في الأصول بما رواه عن ثابت، وفي الشواهد بما رواه عن غير ثابت)) [2].

ونقل الزيلعي كلام البيهقي المتقدم دون تعقبٍ [3].

وقال ابن حجر: ((احتج به مسلم والأربعة، لكن قال الحاكم: لم يحتج به مسلم إلا في حديث ثابت عن أنسٍ، وأما باقي ما أخرج له فمتابعةٌ، زاد البيهقي: أن ما عدا حديث ثابت لا يبلغ عند مسلم اثني عشر حديثًا، والله أعلم)) [4].

ونقل في موضعٍ آخر كلام الحاكم والبيهقي كالمسلم له [5].

وحاصل كلامهم أن مسلما احتج بروايته عن ثابت، وخرج حديثه عن غيره في المتابعات، لكن قال الذهبي: ((ومسلم روى له في الأصول عن ثابت وحميد؛ لكونه خبيرا بهما)) [6].

وهذا يخالف ما تقدم عنه أولاً، ويخالف نصوص غيره من الحفاظ ثانيا، ويخالف الواقع ثالثًا إذ لم يخرج مسلم من حديث حماد عن حميد إلا ثلاثة أحاديث، قُرن حميد في اثنين منها بثابت.

المبحث الثَّاني: حديث حماد بن سلمة البصري في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلم لحديثه:

أخرج له مسلم واحد وثلاثين حديثًا [7]، من حديث حماد عن غير ثابت، طائفةٌ منها

---

(١) ميزان الاعتدال ٣٦٤/٢.

(٢) تاريخ الإسلام ١٤٧/١٠.

(٣) نصب الراية ٢٨٥/١.

(٤) هدي الساري ص٣٩٩.

(٥) تهذيب التهذيب ١٣/٣.

(٦) سير أعلام النبلاء ٤٤٦/٧.

(٧) فالحديث الأول: أخرجه مسلم في (١) ك: الإيمان، (٢٦) ب: بيان خصال المنافق، رقم (٥٩).

والحديث الثاني: أخرجه مسلم في (١) ك: الإيمان، (٨٤)ب: أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم (١٩٢).

والحديث الثالث: أخرجه مسلم في (٤) ك: الصلاة، (٢٥) ب: تحريم سبق الإمام بركوع أو سجود، رقم (٤٢٧).
والحديث الرابع: أخرجه مسلم في (٤) ك: الصلاة، (٢١) ب: صفة الجلوس في الصلاة، رقم (٥٨٠).
والحديث الخامس: أخرجه مسلم في (٥) ك: المساجد، (٢٧) ب: ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة، رقم (٦٠٠).
والحديث السادس: أخرجه مسلم في (٥) ك: المساجد، (٤٠) ب: استحباب التبكير بالصبح، رقم (٦٤٧).
والحديث السابع: أخرجه مسلم في (٥) ك: المساجد، (٥٣) ب: من أحق بالإمامة، رقم (٦٧٤).
والحديث الثامن: أخرجه مسلم في (٥) ك: المساجد، (٥٤) ب: استحباب القنـوت في جميـع الصـلاة إذا نزلـت بالمسلمين نازلة، رقم (٦٧٧).
والحديث التاسع: أخرجه مسلم في (٥) ك: المساجد، (٥٥) ب: قضاء الصلاة الفائتة، رقم (٦٨٣).
والحديث العاشر: أخرجه مسلم في (١٥) ك: الحج، (١٧) ب: بيان وجوه الإحرام، رقم (١٢١١).
والحديث الحادي عشر: أخرجه مسلم في (١٧) ك: الرضاع، (٥) ب: في المصة والمصتين، رقم (١٤٥١).
والحديث الثاني عشر: أخرجه مسلم في (١٨) ك: الطلاق، (٥) ب: الإيلاء، رقم (١٤٧٩).
والحديث الثالث عشر: أخرجه مسلم في (٣٠) ك: الأقضية، (٧) ب: كراهة قضاء القاضي وهـو غضـبان، رقـم (١٧١٧).
والحديث الرابع عشر: أخرجه مسلم في (٣١) ك: اللقطة، (١٧٢٢).
والحديث الخامس عشر: أخرجه مسلم في (٣١) ك: اللقطة، رقم (١٧٢٣).
والحديث السادس عشر: أخرجه مسلم في (٣٢) ك: الجهاد، (٣٧) ب: غزوة أحد، رقم (١٧٨٩).
والحديث السابع عشر: أخرجه مسلم في (٣٢) ك: الجهاد، (٤٧) ب: غزوة النساء مع الرجال، رقم (١٨٠٩).
والحديث الثامن عشر: أخرجه مسلم في (٣٣) ك: الإمارة، (٤٧) ب: غزوة النساء مع الرجال، رقم (١٨٢١).
والحديث التاسع عشر: أخرجه مسلم في (٣٦) ك: الأشربة، (١٨) ب: استحباب لعق الأصـابع والصـحفة، رقـم (٢٠٣٥).
والحديث العشرون : أخرجه مسلم في (٣٨) ك: الآداب، (٣) ب: استحباب تغيير الاسم القبيح، رقم (٢١٣٩).
والحديث الحادي العشرون: أخرجه مسلم في (٤٣) ك: الفضائل، (٣١) ب: في صفة النبي صلى الله عليه وسلم، رقم (٢٣٥١).
والحديث الثاني والعشرين: أخرجه مسلم في (٤٣) ك: الفضائل، (٣١) ب: في صفة النبي صلى الله عليه وسلم، رقم (٢٣٥٣).
والحديث الثالث والعشرين: أخرجه مسلم في (٤٣) ك: الفضائل ، (٣٨) ب: وجوب امتثال ما قاله شرعا دون مـا ذكره من معاش الدنيا، رقم (٢٣٦٣).
والحديث الرابع والعشرون: أخرجه مسلم في (٤٤) ك: فضائل الصحابة، (٥٥) ب: من فضائل أويس القرني، رقـم (٢٥٤٢).
والحديث الخامس والعشرون: أخرجه مسلم في (٤٥) ك: البر والصلة والآداب، (٤١) ب: النهي عن قـول: هلـك الناس، رقم (٢٦٢٣).
والحديث السادس والعشرون: أخرجه مسلم في (٤٨) ك: الذكر والدعاء، (٢٠) ب: دعاء الكرب، رقم (٢٧٣٠).

منها عن جماعة قدم حماد في الرواية عنهم على غيره.

منهم حميد، وهشام بن عروةَ، ومحمد بن زياد، وأبو جمرة الضبعي، وأيوب وعلي بن زيد، وعمار بن أبي عمارٍ، فقد أثنى على حديث حماد عن هؤلاء جماعةٌ من الحفاظ.

فقال عبد الرحمن بن مهدي: «حماد بن سلمةَ أروى الناس عن ثلاثة: ثابت وحميد وهشام بن عروة الرأي»[1].

وقال أحمد - في رواية أبي الحارث -: «ما أحسن ما روى حماد عن حميد»[2].

وقال - في رواية أبي طالب- : «حماد بن سلمة أعلم الناس بحديث حميد، وأصح حديثاً»[3].

وقال أيضاً في روايته: «حماد بن سلمةَ أثبت الناس في حميد الطويل، سمع منه قديماً، يخالف الناس في حديثه، يعني في حديث حميد»[4].

وقال أبوداود: سمعت أحمد قيل له: محمد بن زياد ثقةٌ؟ قال: «ثقةٌ»، قال: «ليس أحد أروى عنه من حماد بن سلمةَ، وعن عمار بن أبي عمارٍ؛ إلا أن عمارا يختلف عنه، وهذا لا يختلف عنه، يشبه أن يكون عنده خمسون حديثًا؛ يعني محمد بن زياد»[5].

وقال يحيى بن سعيد: «حماد بن سلمة عن زياد الأعلم وقيس بن سعد ليس بذلك، ولكن حديث حماد عن الشيوخ؛ عن ثابت وأبي حمزةَ، وهذا الضرب»[6].

والحديث السابع والعشرون: أخرجه مسلم في (٤٨) ك: الذكر والدعاء، (٢٦) ب: أكثر أهل الجنة الفقراء، رقم (٢٧٣٦).

والحديث الثامن والعشرون: أخرجه مسلم في (٤٩) ك: التوبة، (٥) ب: قبول التوبة من الذنوب، رقم (٢٧٥٨).

والحديث التاسع والعشرون: أخرجه مسلم في (٥١) ك: الجنة، رقم (٢٨٢٣).

والحديث الثلاثون: أخرجه مسلم في (٥١) ك: الجنة، (١٥) ب: صفة يوم القيامة، رقم (٢٨٦٢).

والحديث الحادي والثلاثون: أخرجه مسلم في (٥٢) ك: الفتن، (٢٤) ب: قصة الجساسة، رقم (٢٩٤٣).

(١) العلل ومعرفة الرجال ٢٢٨/٣، وقوله: **((**وهشام بن عروة الرأي**))**، أي أقواله.

(٢) المصدر السابق ٧٨٢/٢.

(٣) المصدر السابق ٧٨٢/٢ .

(٤) المصدر السابق ٧٨٢/٢ .

(٥) سؤالات أبي داود ٣٢٩/١.

(٦) الجرح والتعديل ١٤١/٣.

وقال ابن حبان: «وأثبت أصحاب أيوب: حماد بن سلمةَ»[1].

وقال ابن معين: «هو أعلم من غيره بحديث علي بن زيد»[2].

وقال أبو حاتم الرازي: «حماد بن سلمة في ثابت وعلي بن زيد أحب إلي من همـامٍ، وهو أحفظ الناس، وأعلم الناس بحديثهما، بين خطأ الناس»[3].

وقال ابن المدينّي: «هو عندي حجةٌ في رجالٍ، وهو أعلمهم بثابت وبعمار بـن أبي عمارٍ»[4].

وقال يعقوب بن شيبة: «حماد بن سلمةَ ثقةٌ، في حديثه اضطراب شـديد؛ إلا عـن شيوخٍ فإنه حسن الحديث عنهم، متقن لحديثهم، مقدم على غيره فيهم، منهم ثابت البنـاني وعمار بن أبي عمارٍ»[5].

واجتنب مسلم من بان ضعف رواية حماد عنه.

قال ابن عبد الهادي:

«وكما يخرج مسلم حديث حماد بن سلمةَ عن ثابت في الأصول دون الشـواهد، ويخرج حديثه عن غيره في الشواهد، ولا يخرج حديثه عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنـس ابن مالك، وعامر الأحول، وهشام بن حسان، وهشام بن زيد بن أنس بن مالك وغيرهم، وذلك لأن حماد بن سلمة من أثبت من روى عن ثابت أو أثبتهم»[6].

وقال الزركشي: «و ـذا يعتذر لمسلمٍ في إخراج حديث حماد بن سـلمةَ، فإنـه لم يخرج رواياته إلا عن المشهورين كثابت البناني، وأيوب السختياني، وذلك لكثرة ملازمتـه ثابتا، وطول صحبته إياه، بخلاف أحاديث حماد عن آحاد البصريين، فإن مسلما لم يخرجها؛ لكثرة غرائبها، ولقلة ممارسته لحديثهم»[7].

---

(١) تسمية فقهاء الأمصار ص١٣٠.

(٢) تاريخ الإسلام ١٤٧/١٠ .

(٣) شرح علل الترمذي ٦٩٠/٢.

(٤) المصدر السابق ٦٩٠/٢.

(٥) المصدر السابق ٧٨١/٢.

(٦) الصارم المنكي في الرد على السبكي ص٢٥٧.

(٧) النكت على مقدمة ابن الصلاح ٢٧١/١.

كما أن الطائفة التي أخرج حديثه عنها مما نزل فيها حديث حماد عن الدرجة العليا هي مما علم متابعة الثقات له وموافقتهم حديثه.

قال ابن رجبٍ: «ومع هذا فقد خرج مسلم في صحيحه لحماد بن سلمةَ عن أيوب، وقتادةَ، وداود بن أبي هند، والجريري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ولم يخرج حديثه عن عمرو بن دينار، ولكن إنما خرج حديثه عن هؤلاء فيما تابعه عليه غيره من الثقات، ووافقوه عليه، لم يخرج له عن أحد منهم شيئًا تفرد به عنه، والله أعلم»[1].

المطلب الثاني: منزلة حديثه في صحيح مسلم:

صدر مسلم بحديثه سبع مرات؛ لكن أربعةً من هذه الأحاديث التي رواها عن غير ثابت، قرن شيخه فيها بثابت، فصارت من رواية ثابت وغيره، وبقية حديث حماد عن غير ثابت هو تابع غيره غير متقدمٍ عليه.

وقد توبع متابعةً تامةً في تسعة عشر حديثًا، وبلغ أكبر قدرٍ من المتابعات التامة له خمسا، وذلك في الحديث الثالث عشر والرابع عشر والثلاثين، واقتصر مسلم على تخريج متابعة تامة واحدة له في الحديث السابع والثامن عشر والتاسع عشر والعشرين والرابع والعشرين والثامن والعشرين والحادي والثلاثين.

أما المتابعات الناقصة فجاءت في ستة عشر حديثًا، وبلغ أعلى قدرٍ منها في الحديث العاشر، وهو تسع، واقتصر مسلم على تخريج متابعة ناقصة واحدة له في الحديث السابع والحادي عشر والرابع عشر والحادي والعشرين والرابع والعشرين والسادس والعشرين.

وذكر لحديثه الأول والرابع والسادس والتاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر والرابع عشر والخامس عشر والحادي والثلاثين شاهدا، وللثامن والثامن عشر والحادي والعشرين والثاني والعشرين والسابع والعشرين والثلاثين شاهدين، وللتاسع عشر والثالث والعشرين ثلاثة شواهد.

وأورد له ست زيادات؛ ونقصا واحدا، وشكا واحدا، واختلافًا واحدا.

---

(١) شرح علل الترمذي ٧٨٣/٢.

الأولى في الحديث الأول: فإنه قال بعد روايته حديث محمد بن جعفَرٍ، قَالَ: أخبرنِي الْعلاءُ بن عبد الرحمنِ بنِ يعقُوب مولَى الْحرقَة، عن أَبِيه، عن أَبِي هريرةَ قَالَ: قَالَ رسـولُ الله ﷺ: ((من علامات الْمنافقِ ثَلَاثَةٌ: إِذَا حدثَ كَذَب، وإِذَا وعد أَخلَـف، وإِذَا اؤتمـن خانَ))، قال: ((حدثَنا عقْبةُ بن مكْرمٍ الْعمي، حدثَنا يحيى بن محمد بنِ قَيسٍ أَبو زكَيرٍ، قَالَ: سمعت الْعلاءَ بن عبد الرحمنِ يحدثُ بِهذَا الاسناد، وقَالَ: ((آيةُ الْمنافقِ ثَلاثٌ وإِنْ صـام وصلى وزعم أنه مسلم))، وحدثَنِي أَبو نصرٍ التمار وعبد الاعلَى بن حماد قَالا: حدثَنا حماد بن سلَمةَ، عن داود بنِ أَبِي هند، عن سعيد بنِ الْمسيبِ، عن أَبِي هريرةَ قَالَ: قَالَ رسـولُ الله ﷺ ... بِمثْلِ حديث يحيى بنِ محمد عن الْعلاءِ؛ ذَكَر فيه: وإِنْ صام وصلى وزعم أنه مسلم)).

فهذه الزيادة لم يذكرها محمد بن جعفر، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، ورواها عن العلاء يحيى بن محمد، ووافقه حماد بسنده المذكور.

والثانية في الحديث الثاني عشر: فإنه ذكر حديث حديث إيلاء النبي ﷺ من نسائه بسياق طويل، ثم أورده من حديث حماد بنِ سلَمةَ، أَخبرنِي يحيى بن سعيد، عن عبيد بنِ حنينٍ، عن ابنِ عباسٍ، قَالَ: أَقْبلْت مع عمر، حتى إِذَا كُنا بِمر الظهران ... وساق الْحديثَ بِطُوله، كَنحوِ حديث سلَيمانَ بنِ بِلالٍ، غَير أنه قَالَ: قُلْت شأْنُ الْمرأَتينِ؟ قَالَ: حفْصةُ وأُم سلَمةَ، وزاد فيه: وأَتيت الْحجر فَإِذَا في كُلِ بيت بكَاءٌ، وزاد أَيضا: وكَانَ آلَى منهن شهرا، فَلَما كَانَ تسعا وعشرِين نزلَ إِلَيهِن.

والثالثة في الحديث الرابع عشر، فزاد في حديث اللقطة: ((فَإِنْ جاءَ صاحبها فَعـرف عفَاصها وعددها ووِكَاءَها؛ فَأَعطها إِياه، وإِلا فَهي لَك)).

والرابعة في الحديث الخامس عشر فزاد في حديث اللقطة: ((فَإِنْ جاءَ أَحد يخبِـرك بِعددها ووِعائها ووِكَائها فَأَعطها إِياه)).

وأشار إلى أنه تابعه غيره فقال: ((وفي حديث سفْيانَ وزيد بنِ أَبِي أُنيسةَ وحماد بنِ سلَمةَ ...))، فذكر الزيادة.

والخامسة في الحديث السادس والعشرين، فقد زاد في دعاء الكرب: ((لا إِلَه إِلا الله رب الْعرشِ الْكَرِيم)).

والسادسة في الحديث الحادي والثلاثين: فزاد في حديث الدجال، وقدومه المدينة: «فَيأتي سبخةَ الْجرف فَيضرب رِواقَه»، وقَالَ: «فَيخرج إِلَيه كُل منافقٍ ومنافقَة».

وذكر مسلم مرةً واحدةً أنه نقص من روايته، وذلك في الحديث العاشر في قصة عمرة عائشة بعد صدور النبي ﷺ من الحج، فقال: «غَير أن حمادا لَيس في حديثه: «فَكَانَ الْهدي مع النبِي ﷺ وأَبِي بكْرٍ وعمر وذَوِي الْيسارة، ثُم أَهلوا حين راحوا»، ولا قَولُها: «وأَنا جارِيةٌ حديثَةُ السن؛ أَنعس فَيصيب وجهِي مؤخرةَ الرحل».

وذكر مسلم مرةً واحدةً أنه شك في حديثه، وذلك في الحديث الخامس عشر، فقال: «وفي حديثهم جميعا ثَلاثَةَ أَحوالٍ؛ إِلا حماد بن سلَمةَ فَإِن في حديثه عامينِ أَو ثَلاثَةً».

وذكر مسلم مرةً واحدةً اختلافًا في حديثه، وذلك في الحديث التاسع عشر، فلإنه روى حديث وهيبٍ، حدثَنا سهيلٌ، عن أَبِيه، عن أَبِي هريرةَ عن النبِي ﷺ قَالَ: «إِذَا أَكَلَ أَحدكُم فَلْيلْعق أَصابِعه فَإِنه لا يدرِي في أَيتهِن الْبركَةُ».

ثم رواه من حديث حماد عن سهيلٍ بِهذَا الاسناد غَير أنه قَالَ: «ولْيسلُت أَحدكُم الصحفَةَ»، وقَالَ: «في أَي طَعامكُم الْبركَةُ، أَو يبارك لَكُم».

الرَّاوي السَّادس: داود بن الحُصين الأمويُّ

داود بن الحصين الأموي مولاهم، أبو سليمانَ المدني، ثقةٌ؛ إلا في عكرمةَ، ورمي برأي الخوارج[1]، من السادسة، مات سنة خمس وثلاثين. ع.

المبحث الأول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: السخاوي.

فقال – رحمه الله -: «وكذا أخرجا لجماعة في المتابعات، كداود بن الحصين، وكان متهما برأي الخوارج»[2].

المبحث الثَّاني: حديث داود بن الحصين الأموي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم ثلاثة أحاديث[3]، من روايته عن أبي سفيانَ مولى ابـن أبي أحمـد، ورواية مالك بن أنسٍ عنه[4].

---

(١) برأه الزرقاني من هذه البدعة، فقال ٤١٣/١: ((ثقة لم تثبت عنه بدعة))، ولم أجد من سبقه إلى التصريح بذلك، وذكر ابن حبان في الثقات (٢٨٤/٦) أنه لم يكن داعية، ونقله عنه المزي في ـذيب الكمـال (٣٨١/٨)، والـذهبي في ميزان الاعتدال (١٠/٣)، وابن حجر في ـذيب التهذيب (١٥٧/٣)، وهدي السـاري (ص ٤٠١)، والسـخاوي في التحفة اللطيفة (٣٢٦/١)، والزرقاني في شرح الموطأ (٤٥/١).

(٢) فتح المغيث ٣٣٢/١.

(٣) أما الحديث الأول: فأخرجه مسلم في (٩) ك: الاستسقاء، (٢) ب: الدعاء في الاستسقاء، رقم (٨٩٧).

الحديث الثاني: أخرجه مسلم في (٥١) ك: الجنة، (١٢)ب: في شدة حر نار جهنم، رقم (٢٨٤٥)

الحديث الثالث: أخرجه مسلم في (٥١) ك: الجنة، (١٩) ب: الأمر بحسن الظن بالله، رقم (٢٨٧٨).

(٤) رجال مسلم لابن منجويه ١٩٥/١.

واجتنب مسلم روايته عن عكرمةَ مولى ابن عباسٍ، مع إكثاره عنه، لَما تكلم فيها[1]، فحديثه عنده ليس من هذا الطريق.

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

لم يصدر مسلم الرواية به، بل جاء تابعاً لغيره في سياق الروايات سندا ومتنا، كمـا أن ما أخرجه من حديثه، ولم يذكر له متابعا، لم يقدمه في الرواية، بل قدم بين يديه شواهد من حديث صحابة أخر، غير الصحابي الذي أسند داود حديثه.

كما أنه لم يسق له متابعةً تامةً، واكتفى بمتابعتين ناقصتين في الحديث الأول.

أما الحديثين الآخرين الثاني والثالث، فلم يذكر له متابعةً فيهما، بل شواهد فقط.

---

(١) فقال ابن المديني: ((ما روى عن عكرمة فمنكر الحديث)).

انظر: الجرح والتعديل (٤٠٨/٣)، والتعديل والتجريح (٥٦٥/٢)، و ذيب الكمال (٣٨٠/٨)، وميزان الاعتدال (٧/٣)، وسير أعلام النبلاء (١٠٦/٦)، وذكر من تكلم فيه وهو موثق (ص ٧٦)، والمغـني في الضـعفاء (٢١٧/١)، وتاريخ الإسلام (٤٠٩/٨)، والكاشف (٣٧٩/١)، والوافي بالوفيات (٢٩١/١٣)، و ـذيب التهـذيب (١٥٧/٣)، وشذرات الذهب (٢٩١/٣).

قال ابن رجب في شرح العلل (٧٩٨/٢): ((وهذا يقتضي اختصاص نكارة حديثه بما رواه عن عكرمة)).

وقال أبوداود: ((أحاديثه عن عكرمة مناكير، وأحاديثه عن شيوخه مستقيمة)).

انظر: ذيب الكمال (٣٨١/٨)، وميزان الاعتدال (٧/٣)، و ذيب التهذيب (١٥٧/٣)، وشرح الموطأ للزرقاني (٤٥/١، ٢٧٧)، واقتصر الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٠٦/٦)، والسيوطي في إسعاف المبطـأ ص ٩ علـى الجملـة الأولى.

وصحح ابن القيم هذا الإسناد في حاشية سنن أبي داود (٢٣٣/٦).

الرَّاوي السَّابع: زهير بن محمَّد التَّميميُّ

زهير بن محمد التميمي، أبو المنذر الخراساني، سكن الشام ثم الحجاز، رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها، قال البخاري عن أحمد: كأن زهيرا الذي يروي عنه الشاميون آخر، وقال أبو حاتم: حدث بالشام من حفظه فكثُر غلطه، من السابعة، مات سنة اثنتين وستين.ع.

المبحث الأول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الذهبي.

فقال – رحمه الله -: «أخرجه مسلم في الشواهد، قال الحاكم: وهذا ممن خفي على مسلمٍ بعض حاله فإنه من العباد المجاورين بمكة»[1].

وذكر الحاكم وابن القيم والزركشي أن الشيخين احتجا به، فإن أرادوا بالاحتجاج ما يقابل المتابعات والشواهد فهو يخالف الواقع[2].

ولو قالوا كما قال ابن رجبٍ: «ثقةٌ متفق على تخريج حديثه، مع أن بعضهم ضعفه»[3] لقُبل منهم؛ فإن الشيخين خرجا حديثه، وحمل كلامهم على هذا المعنى حسن.

ولهذا لما زعم ابن عبد البر أنه ضعيف عند الجميع، تعقبه الذهبي بقوله: «كلا بل خرج له البخاري ومسلم»[4].

---

(١) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص٨١، ووقع فيه: (المجاور).

(٢) انظر: المستدرك على الصحيحين ١/١٤٠، ١٦٦، ٣٥٤، وحاشية ابن القيم على تهذيب السنن ١/٣٢٩، والتذكرة في الأحاديث المشتهرة ١/٨٩.

(٣) شرح العلل ٢/٧٧٧.

(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣/١٢٤، وانظر: سير أعلام النبلاء ٨/١٨٨.

وانتقد ابن رجبٍ تصرف الحاكم فقال: «والحاكم يخرج من روايات الشاميين عنه كثيراً؛ كالوليد بن مسلم وعمرو بن أبي سلمة، ثم يقول: صحيح على شرطهما، وليس كما قال»[1].

ووجدت في كلام ابن حجرٍ ما يقوي حمله على ما تقدم، فإنه قال:

«وأفرط بن عبد البرِ فقال: إنه ضعيف عند الجميع، وتعقبه صاحب الميزان بأن الجماعة احتجوا به، وهو كما قال قد أخرج له الجماعة»[2].

ففسر الاحتجاج بإخراج الجماعة حديثه.

المبحث الثَّاني: حديث زهير بن محمد التميمي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثين اثنين من روايته عن سهيل بن أبي صالحٍ، ورواية يحيى بن أبي بكيرٍ عنه[3].

واجتنب رواية الشاميين عنه لضعفها[4]، وما عنده من حديثه ليس منها[5].

---

(1) شرح العلل ٧٧٩/٢.

(2) هدي الساري ص٤٠٣، والمذكور في الميزان هو تعقبه بتخريج الشيخين له، وذكر الذهبي تخريج الجماعة هو في السير ١٨٨/٨.

(3) انظر: رجال مسلم ٢٢٥/١.

(4) انظر: التاريخ الكبير ٤٢٧/٣، والتاريخ الأوسط ١٤٩/٢، والضعفاء الصغير ص٤٧، وسنن الترمذي ٩١/٢، ٣٩٩/٥، والعلل له ٣٨١/١، ٣٩٥، والجرح والتعديل ٥٨٩/٣، وضعفاء للعقيلي ٩٢/٢، وتاريخ أسماء الثقات ص٩٠، والكامل في ضعفاء الرجال ٢١٨/٣، ٢٢٢، وتاريخ مدينة دمشق ١١٨/١٩، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٥، ورجال صحيح البخاري ٢٧٣/١، والتعديل والتجريح ٥٩٤/٢، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ٢٩٧/١ -٢٩٨، و ذيب الكمال ٤١٦/٩-٤١٨، وميزان الاعتدال في نقد الرجال ١٢٢/٣، ١٢٣، والمغني في الضعفاء ٢٤٢/١، وسير أعلام النبلاء ١٨٨/٨، ١٩٠، وشرح علل الترمذي ج٧٧٧/٢-٧٧٩، ٨٢٢، و ذيب التهذيب ٣٠١/٣، وتقريب التهذيب ص٢١٧.

(5) أما الحديث الأول فأخرجه مسلم في (1) ك: الإيمان، (٨٤) ب: أدنى أهل الجنة م لة فيها، رقم (١٨٨).

والحديث الثاني: أخرجه مسلم في (1) ك: الإيمان، (٩١) ب: أهون أهل النار عذابا، رقم (٢١١).

قال ابن رجبٍ: «وفصل الخطاب في حال رواياته: أن أهل العـراق يـروون عنـه أحاديثَ مستقيمةً، وما خرج عنه في الصحيح فمن روايا م عنه»[1].

كذا قال! والراوي عنه عند مسلم مصري[2]، ووجه العبارة المستقيم: وما خرج عنه في الصحيح فمن رواية غير الشاميين عنه.

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

لم يصدر مسلم الرواية به، بل جاء تابعاً لغيره من الروايات، ولم يسق له متابعةً تامةً، وأورد له متابعةً ناقصةً في الحديث الثاني، مع ثلاثة شواهد.

أما الحديثين الأول، فلم يذكر له متابعةً فيه، بل ذكر شاهدين فقط.

---

(١) شرح العلل ٧٧٧/٢.

(٢) انظر: التقريب ص ٥٩٢.

الرَّاوي الثَّامن: سفيان بن حسين الواسطيُّ

سفيان بن حسين بن حسنٍ، أبو محمد، أو أبو الحسن الواسطي، ثقةٌ في غير الزهري باتفاقهم، من السابعة، مات بالري مع المهدي، وقيل في أول خلافة الرشيد. خت م ٤ .

المبحث الأوَّل: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الحاكم، والذهبي.

فقال الحاكم: «استشهد به الشيخان من غير حديث الزهري»[1].

ورمز له الذهبي: (م)، ثم قال: «تبعا»[2].

ونقل في موضع آخر من كتبه كلام الحاكم المتقدم، ولم يعقب[3].

وذكر الحاكم في المستدرك أن الشيخين لم يخرجا لسفيانَ بن حسين الواسطي في الكتابين[4].

ولعله أراد بالتخريج الاحتجاج، وهو الذي صرح به في موضع آخر، فقال: «لم يحتج الشيخان بسفيانَ بن حسينٍ» [5].

المبحث الثَّاني: حديث سفيان بن حسين الواسطي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

---

(١) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص٨٩.

(٢) المغني في الضعفاء ٢٦٨/١.

(٣) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٨٩.

(٤) ٥٤٩/١.

(٥) ٦٠٦/١، وانظر أيضا ٦٠٨/١، ١٢٥/٢، ونحوه كلام المنذري المنقول في نصب الراية ٣٨٧/٤.

أخرج له مسلم حديثًا واحدا مقطوعا فيه قصةٌ من روايته عن إياس بـن معاويـة، ورواية عمر بن علي بن مقدم عنه[1].

وهو في مقدمة كتابه[2].

قال ابن القيم: «وأما قولكم: إن مسلما روى لسفيانَ بن حسينٍ في صحيحه، فليس كما ذكرتم، وإنما روى له في مقدمة كتابه، ومسلم لم يشترط فيها ما شرطه في الكتاب من الصحة، فلها شأنٌ ولسائر كتابه شأنٌ آخر، ولا يشك أهل الحديث في ذلك»[3].

واجتنب تخريج حديثه عن الزهري مع كثرته لضعفه فيه[4].

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

روى له مسلم أثرا مقطوعا في مقدمته، كأنه بم لة الشاهد لما ساقه قبله وبعده من الآثار في المعنى الذي أراده، وإن كان على الحقيقة ليست فيه صورة الشاهد، وعده من رواة الشواهد أدق من عده من رواة المتابعات، على أن الأمر فيه ما فيه.

وسبق أن المقدمة ليس لها حكم الصحيح[5].

---

(١) أخرجه مسلم ١٠/١، بسنده عنه قَالَ: سأَلنِي إِياس بن معاوِيةَ؛ فَقَالَ: إني أَراك قَد كَلفْت بِعلْمِ الْقُرآن، فَاقْرأْ علَي سورةً وفَسر، حتى أَنظُر فيما علمت؟ قَالَ: فَفَعلْت، فَقَالَ لي: احفَظْ علَي ما أَقُولُ لَك: إياك والشناعةَ في الْحديث، فَإِنه قَلما حملَها أحد إِلا ذَل في نفْسِه، وكُذب في حديثه.

(٢) هكذا قُيد عزوه في ذيب الكمال ١٤١/١١، وميزان الاعتدال في نقد الرجال ٢٤١/٣، ونصب الراية ٤٢٥/٢، وعون المعبود ١٤٨/١٢.

وأطلق العزو ابن دقيق العيد في الإلمام ٥٥٩/٢، وابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين ٣/٢، والتحقيـق ٢٥/٢، ٥١، وتعقبه على إطلاقه في الأخير ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق ٢٣٦/٢ بتقييده بالمقدمة.

(٣) الفروسية ص١٣٥.

(٤) انظر: علل الحديث ومعرفة الرجال ٤١/١، وتاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) ٤٤/١، والجرح والتعـديل ٢٢٧/٤، وسنن النسائي (ا تبى) ٧٧/٧، والكبرى ١٤٣/١، ٢٨٠/٢، ١٦/٤، وصحيح ابن حبان ٣٤٥/١١، والثقات ٤٠٤/٦، وا روحين ٣٥٨/١، وتاريخ أسماء الثقات ١٠٦/١، والكامل في ضعفاء الرجال ٤١٥/٣، وسنن البيهقـي الكبرى ٣٤٣/٨، وتاريخ بغداد ١٤٩/٩، والضعفاء والمتروكين لابن الجـوزي ٣/٢، والكاشـف ٤٤٨/١، ميـزان الاعتدال في نقد الرجال ٢٤٠/٣-٢٤١، وشرح علل الترمذي ٨٠٨/٢، ونصب الراية ٤٢٥/٢، ١/٣، والنكت علـى ابن الصلاح ٣١٤/١، ٣٣٨، والتقريب ص٢٤٤، وتنوير الحوالك ٢٢٥/١، وخلاصة تذهيب ـذيب الكمـال ص ١٤٥.

(٥) انظر: ص ١٥٠ من هذه الرسالة.

الراوي التَّاسع: سَلْم بن زَرير العُطارديُّ

سلم بن زرير - بفتح الزاي وراءين – العطاردي، أبو بشر[1] البصري، وثقه أبو حاتم، وقال النسائي: ليس بالقوي، من السادسة، مات في حدود الستين خ م س.

المبحث الأَول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلم: الحاكم، والذهبي ، وابن حجر.

وقال الحاكم: «أخرجه ... ومسلم في الشواهد»[2].

وقال الذهبي: «قد خرج له ... و(م) في الشواهد» [3].

ونقل ابن حجر كلام الحاكم المتقدم، ولم يعقب[4].

المبحث الثَّاني: حديث سلم بن زرير العطاردي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلم لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا[5] من روايته عن أبي رجاء العطاردي، وهو عبيد الله ابن عبد ا يد البصري عنه[6].

وهو حديث عمرانَ بنِ حصينٍ قَالَ: كُنت مع نبِي الله ﷺ في مسِيرٍ لَه، فَأَدلَجنا لَيلَتنا، حتى إِذَا كَانَ في وجه الصبحِ عرسنا، فَغلَبتنا أَعيننا حتى بزغَت الشمس، قَالَ: فَكَانَ أَولَ من استيقَظَ منا أَبو بكْرٍ، وكُنا لا نوقظُ نبِي الله ﷺ من منامه إِذَا نام حتى يستيقظَ، ثُم استيقَظَ عمر، فَقَام عند نبِي الله ﷺ فَجعلَ يكبر، ويرفَع صوته بِالتكْبِيرِ، حتى استيقَظَ

---

(1) في ذيب الكمال ٢٢٢/١١، و ذيب التهذيب ١١٤/٤: أبو يونس.

(2) ذيب التهذيب ١١٤/٤.

(3) المغني في الضعفاء ٢٧٣/١.

(4) ذيب التهذيب ١١٤/٤.

(5) انظر: ذيب التهذيب ١١٤/٤، وهدي الساري ٤٠٧/١.

(6) انظر: رجال مسلم ٢٨٠/١.

رسولُ الله ﷺ، فلما رفَع رأسه ورأى الشمس قد بزغَت، قالَ: «ارتحلُوا»، فسار بِنا حتى إِذَا ابيضت الشمس نزلَ فَصلى بِنا الْغداةَ، فَاعتزلَ رجلٌ من الْقَومِ لَم يصـل معنـا، فلَمـا انصرف قَالَ لَه رسولُ الله ﷺ: «يا فُلانُ ما منعك أَنْ تصلي معنا؟» قَالَ: يـا نبِـي اللـه أَصابتنِي جنابةٌ، فَأمره رسولُ الله ﷺ فَتيمم بِالصعيد فَصلى، ثُم عجلَنِي في ركْبٍ بين يديه نطْلُب الْماءَ، وقَد عطشنا عطَشا شديدا، فَبينما نحن نسِير؛ إِذَا نحن بِامرأَة سادلَة رِجلَيهـا بين مزادتينِ، فَقُلْنا لَها: أَين الْماءُ؟ قَالَت: أَيهاه أَيهاه لا ماءَ لَكُم، قُلْنا: فَكَم بين أَهلك وبين الْماءِ؟ قَالَت: مسِيرةُ يومٍ ولَيلَة، قُلْنا: انطَلقي إِلَى رسولِ الله ﷺ، قَالَت: وما رسولُ اللـه؟ فَلَم نملكْها من أَمرِها شيئًا حتى انطَلَقْنا بِها، فَاستقْبلْنا بِها رسولَ الله ﷺ، فَسأَلَها فَأَخبرته مثْلَ الذي أَخبرتنا، وأَخبرته أَنها موتمةٌ لَها صبيانٌ أَيتام، فَأَمر بِراوِيتها فَأُنِيخت، فَمج فـي الْعزلاوينِ الْعلْياوينِ، ثُم بعثَ بِراوِيتها فَشرِبنا ونحن أَربعونَ رجلاً عطَاش حتى روِينا، وملأْنا كُل قربة معنا وإِداوة، وغَسلْنا صاحبنا؛ غَير أَنا لَم نسق بعيرا، وهي تكَاد تنضرِج من الْماءِ يعنِي الْمزادتينِ، ثُم قَالَ: «هاتوا ما كَانَ عندكُم»، فَجمعنا لَها من كسرٍ وتمرٍ، وصر لَهـا صرةً، فَقَالَ لَها اذْهبِي: «فَأَطْعمي هذَا عيالَك»، واعلَمي أَنا لَم نرزأْ من مائك، فَلَما أَتـت أَهلَها، قَالَت: لَقَد لَقيت أَسحر الْبشرِ، أَو إِنه لَنبِي كَما زعم، كَانَ من أَمرِه ذَيت وذَيـت، فَهدى الله ذَاك الصرم بِتلْك الْمرأَة، فَأَسلَمت وأَسلَموا[1].

وهو من روايته عن رجلٍ من قبيلته وأهل بلده؛ فكلاهما عطاردي بصري.

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

ترك مسلم تقديم روايته، وأتبعها حديث غيره، وذكر له متابعةً تامةً وأخرى ناقصةً، وشاهدا.

---

(١) أخرجه مسلم في (٥) ك: المساجد، (٥٥) ب: قضاء الصلاة الفائتة، رقم (٦٨٢).

الرَّاوي العاشر: سليمان بن قَرْم البصريُّ

سليمان بن قَرمٍ - بفتح القاف وسكون الراء - بن معاذ، أبو داود البصري، النحوي، ومنهم من ينسبه إلى جده، سيئ الحفظ يتشيع، من السابعة. خت د ت س[(1)].

المبحث الأوَّل: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلمٍ:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الحاكم، والنووي، والذهبي، والخزرجي.

فقال الحاكم: ((أخرجه مسلم شاهدا)) [(2)].

وقال النووي: ((لم يحتج به مسلم؛ بل ذكره متابعةً))[(3)].

ورمز له الذهبي في الكاشف ((م))، ثم قال: ((تبعا))[(4)].

ونقل في موضع آخر من كتبه كلام الحاكم المتقدم، ولم يعقب[(5)].

وقال الخزرجي: ((استشهد به الشيخان)) [(6)].

المبحث الثَّاني: حديث سليمان بن قرمٍ البصريِّ في صحيح مسلمٍ:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلمٍ، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثين اثنين، أحدهما من روايته عن أبي إسحاق السبيعي، ورواية أبي داود سليمان بن داود الطيالسي عنه، والثاني من روايته عن سليمان الأعمش، ورواية أبي

---

(1) لم يرمز له الحافظ ابن حجرٍ في التقريب برمز مسلم، وإثباته لازم كما يعلم مما يأتي.

(2) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٩٣.

(3) شرح صحيح مسلم ١٨٨/١٦.

(٤) الكاشف ٤٦٣/١.

(5) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٩٣.

(6) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ١٥٤/١.

الجَواب الأحوص بن الجَواب الضبي عنه[1].

ووقع في الأول تسميته بسليمان بن معاذ.

قال ابن حجرٍ: «وتفرد أبو داود الطيالسي بتسمية أبيه معاذا» [2].

وقال أيضا بعد ذكر الاختلاف في نسبه: «والحاصل أن أحدا لم يقل: سليمان بن معاذ إلا الطيالسي، وتبعه ابن عدي، فإن كان معاذ اسم جده فلم يخطىء، والله أعلم» [3].

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

أهمل مسلم تصدير الرواية به، فجاء تابعاً لغيره غير متقدمٍ عليه، وساق له متابعةً تامةً في الحديث الأول، وأربع متابعات تامة في الحديث الثاني.

وأورد له اثني عشر متابعةً ناقصةً في الحديث الأول، وخمس متابعات ناقصةً في الحديث الثاني.

ولم يرو شاهدا للحديثين.

---

(١) اقتصر ابن منجويه في رجال مسلم ٢٧٢/١ على ذكر روايته الحديث الثاني فقط.

(٢) فتح الباري ٦٨٧/٨، والحديثان اللذان أخرجهما مسلم أولهما أخرجه في (١٨) ك: الطلاق، (٦) ب: المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها، رقم (١٤٨٠).

والحديث الثاني: أخرجه مسلم في (٤٥) ك: البر والصلة والآداب، (٤٩) ب: الأرواح جنود مجندة، رقم (٢٦٤١).

(٣) ذيب التهذيب ١٨٧/٤.

الرَّاوي الحادي عشر: سهيل بن أبي صالحٍ السَّمانُ

سهيل بن أبي صالح: ذكوانَ، السمانُ، أبو يزيد، المدني، صدوق، تغير حفظه بأخرةَ، روى له البخاري مقرونا وتعليقا، من السادسة، مات في خلافة المنصور. ع.

المبحث الأَول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الحاكم، والمنذري، والذهبي، وابن حجر، والعيني، والمباركفوري.

فقال الحاكم: «روى له مسلم كثيرا، وأكثرها في الشواهد»(1).

وقال أيضا: «أخرجه مسلم في الأصول وفي الشواهد»(2).

وقال أيضا: «وقد أكثر مسلم الرواية عنه في الأصول والشواهد؛ إلا أن غالبها في الشواهد»(3).

وقال المنذري: «روى له مسلم في الصحيح احتجاجا واستشهادا»(4).

ونقل الذهبي كلام الحاكم المتقدم في عدة كتبٍ(5)، ولم يعقب.

ونقل ابن حجرٍ آخر كلام الحاكم المتقدم(6)، ولم يعقب.

وقال العيني: «وقد أكثر مسلم عنه في إخراجه في الشواهد، مقرونا في أكثر رواته بحافظ لا يدافع، فيسلم بذلك من نسبته إلى سوء الحفظ»(7).

---

(1) ميزان الاعتدال ٣٤٠/٣، وسير أعلام النبلاء ٤٦٠/٥.

(2) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص٩٦.

(3) تهذيب التهذيب ٢٣١/٤.

(٤) الترغيب والترهيب ١١٠/٣.

(5) ميزان الاعتدال ٣٤٠/٣، وسير أعلام النبلاء ٤٦٠/٥، وذكر من تكلم فيه وهو موثق ص٩٦.

(6) تهذيب التهذيب ٢٣١/٤.

(7) عمدة القاري ٣٢١/١.

ونقل المباركفوري أول كلام الحاكم المتقدم[1]، كما نقل كلام المنذري المتقـدم في موضع آخر[2]، ولم يعقب.

ولا يخالف هذه الأقوال الإطلاق المذكور في كلام جماعة كقول الذهبي:

«وهو صدوق، احتج به مسلم لا البخاري » [3].

وقول الصفدي: «احتج به مسلم لا البخاري» [4].

وقول السخاوي: «وهو صدوق، احتج به مسلم» [5].

فإن الاحتجاج محمول على أكثر روايته، وربما كان مرادهم مطلـق الروايـة، والله أعلم.

المبحث الثَّاني: حديث سهيل بن أبي صالح السمان في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم أربعة عشر حديثًا، من روايته عن غير أبيه[6]، وهي التي جعلها مسلم مسلم في الشواهد، أما روايته عن أبيه فهي عند مسلمٍ في الأصول.

---

(١) تحفة الأحوذي ٢٤/١.

(٢) المصدر السابق ٤٨٥/٥.

(٣) تاريخ الإسلام ٤٤٩/٨.

(٤) الوافي بالوفيات ٢٠/١٦.

(٥) التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة ٤٣٤/١.

(٦) فالحديث الأول: أخرجه مسلم في (١) ك: الإيمان، (١٢) ب: بيان عدد شعب الإيمان، رقم (٣٥).

والحديث الثاني: أخرجه مسلم في (١) ك: الإيمان، (٢٣) ب: بيان أن الدين النصيحة، رقم (٥٥).

والحديث الثالث: أخرجه مسلم في (١) ك: الإيمان، (٨٤) ب: أدنى أهل الجنة منزلة، رقم (١٨٨).

والحديث الرابع: أخرجه مسلم في (١) ك: الإيمان، (٩٤) ب: أهون أهل النار، رقم (٢١١).

والحديث الخامس: أخرجه مسلم في (٢) ك: الطهارة، (١٧) ب: الاستطابة، رقم (٢٦٥).

والحديث السادس: أخرجه مسلم في (٥) ك: المساجد، (٢٦) ب: استحباب الذكر بعد الصلاة، رقم (٥٩٧).

والحديث السابع: أخرجه مسلم في (١٣) ك: الصيام، (٣١) ب: فضل الصيام في سبيل الله، رقم (١١٣٥).

والحديث الثامن: أخرجه مسلم في (١٥) ك: الحج، (٧٩) ب: في فضل الحج والعمرة، رقم (١٣٤٩).

والحديث التاسع: أخرجه مسلم في (١٦) ك: النكاح، (١٩) ب: جواز جماع المرأة في قبلها من قدامها، ومن ورائها، رقم (١٤٣٥).

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

صدر مسلم بحديثه مرتين؛ وقرنه في موضع – وهو الحديث السابع - بـآخر، ولم يقرنه بغيره في الحديث الثاني، وبقية حديثه تابع غيره غير متقدمٍ عليه.

وقد توبع متابعةً تامةً في ستة أحاديث، وبلغ أكبر قدرٍ من المتابعات التامة له سـبعا، وذلك في الحديث التاسع، واقتصر مسلم على تخريج متابعة تامة واحدة له في الحديث الأول والثاني والسابع والثالث عشر.

أما المتابعات الناقصة فجاءت خمسة أحاديث فقط، وبلغ أعلى قدرٍ منها في الحديث الحادي عشر، وهو متابعتان، واقتصر مسلم على تخريج متابعة ناقصة واحدة له في الحـديث الرابع والعاشر والثاني عشر والرابع عشر.

وذكر لحديثه الأول والثالث والرابع عشر شـاهدا، وللخـامس والحـادي عشـر شاهدين، وللرابع ثلاثة شواهد.

وأورد له زيادتين؛ الأولى في الحديث الثالث، فإنه قال بعد روايته: «وساق الْحديثَ بِنحوِ حديث ابنِ مسعود، ولَم يذْكُر فَيقُولُ: يا ابن آدم ما يصرِينِي منك ... إِلَـى آخـرِ الْحديث، وزاد فيه: ويذَكره الله سلْ كَذَا وكَذَا، فَإِذَا انقَطَعت بِه الامانِي، قَالَ الله: هو لَك وعشرةُ أَمثَاله، قَالَ: ثُم يدخلُ بيته فَتدخلُ علَيه زوجتاه من الْحورِ الْعينِ، فَتقُولان: الْحمـد لله الذي أَحياك لَنا، وأَحيانا لَك، قَالَ: فَيقُولُ ما أُعطي أَحد مثْلَ ما أُعطيت».

والثانية في الحديث العاشر فرواه عن وهيبٍ قال: حدثَنا سهيلٌ بِهذَا الاسـناد – أي المتقدم عنده – ثم قال: «وفي حديثه قَالَ: أَخبرنِي عبيد الله بن مقْسمٍ عن أَبِي صالحٍ، وزاد فيه: والْغرِق شهيد».

والحديث العاشر: أخرجه مسلم في (٣٣) ك: الإمارة، (٥٠) ب: فضل الرباط في سبيل الله، رقم (١٩١٥).
والحديث الحادي عشر: أخرجه مسلم في (٣٧) ك: اللباس، (٢٦) ب: تحريم تصوير صورة الحيوان، رقم (٢١٠٦).
والحديث الثاني عشر: أخرجه مسلم في (٣٩) ك: السلام، (١٠) ب: استحباب قتل الوزغ، رقم (٢٢٤٠).
والحديث الثالث عشر: أخرجه مسلم في (٤٨) ك: الذكر والدعاء، (٥٣) ب: فضل التهليل والتسبيح، رقم (٢٦٩٢).
والحديث الرابع عشر: أخرجه مسلم في (٥٣) ك: الزهد والرقائق، (٩) ب: تشميت العاطس، رقم (٢٩٩٥).

الرَّاوي الثَّاني عشر: شريك بن عبد اللّه النَّخعيُّ

شريك بن عبد الله النخعي، الكوفي، القاضي بواسط ثم الكوفة، أبو عبد الله، صدوق يخطىء كثيرا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً، فاضلاً، عابدا، شديدا على أهل البدع، من الثامنة، مات سنة سبعٍ أو ثمان وسبعين. خت م ٤.

المبحث الأول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الحاكم، والبيهقي، والمنذري، والمزي، والذهبي، وابن القيم، وابن رجب، والزيلعي، وابن الملقن، وسبط ابن العجمي، وابن حجر، والمناوي، والعجلوني، والشوكاني، وشمس الحق العظيم أبادي، المباركفوري، والولوي.

فقال الحاكم: «شريك بن عبد الله في الشواهد»(١).

يعني عند مسلمٍ، كما صدر به الفصل عنده.

قال البيهقي: «وشريك لم يحتج به أكثر أهل العلم بالحديث، وإنما ذكره مسلم بن الحجاج في الشواهد»(٢).

وقال المنذري: «في إسناده شريك القاضي، ولم يخرج له مسلم إلا في المتابعات»(٣).

وقال أيضا: «وقد أخرج له مسلم في المتابعات»(٤).

---

(١) المدخل إلى الصحيح ٤٠٥/١.

(٢) السنن الكبرى ٢٧١/١٠.

(٣) الترغيب والترهيب١٠٨/٢.

(٤) المصدر السابق ٣٦/٣.

وقال أيضا: «محمد بن إسحاق في نظر أهل العلم قد أكثر الأئمة الكلام فيه في الطرفين الثناء والذم، وأما البخاري ومسلم فلم يحتجا به في صحيحيهما البتة، وإنما أخرج له مسلم أحاديث في المتابعات لا في الأصول.

وكذلك البخاري أيضا لم يخرج له شيئًا في الأصول البتة وإنما ذكره في الاستشهاد، وجريا على عادتهما فيمن لا يحتجان بحديثه، كما فعله البخاري في أبي الزبير المكي وسهيل بن أبي صالحٍ ونظرائهما، وكما فعله مسلم في عكرمةَ مولى عبدالله بن عباس وشريك بن عبدالله القاضي ونظرائهما»[1].

وقال المزي: «وروى له مسلم في المتابعات»[2].

ورمز له الذهبي (م)، وقال: «في المتابعات»[3].

وقال أيضا: «وقد أخرج مسلم لشريك متابعةً»[4].

وقال أيضا: «وما أخرجا لشريك سوى مسلمٍ في المتابعات قليلاً، وخرج له البخاري تعليقا»[5].

وقال أيضا: «قد استشهد به البخاري، وخرج له مسلم متابعةً»[6].

ورمز له أيضا بـ: (م)، ثم قال: «متابعةً»[7].

وقال ابن القيم: «وروى له مسلم في المتابعات»[8].

وقال عبد القادر القرشي: «وروى له مسلم متابعة»[9].

وقال ابن رجبٍ: «وقد خرج حديثه مسلم مقرونا بغيره»[10].

---

(١) رسالة في الجرح والتعديل ص٤٢.

(٢) تهذيب الكمال١٢/٤٧٤.

(٣) تذهيب التهذيب٤/٢٧٢.

(٤) ميزان الاعتدال٣/٣٧٦ .

(٥) سير أعلام النبلاء٨/٢٠١.

(٦) تذكرة الحفاظ١/٢٣٢، ونحوه في تاريخ الإسلام ١١/١٦٩.

(٧) المغني في الضعفاء١/٢٩٧، والكاشف١/٤٨٥، وذكر من تكلم فيه وهو موثق ص٩٩.

(٨) حاشية سنن أبي داود١/٣٠٦.

(٩) الجواهر المضية في طبقات الحنفية ١/٢٥٦.

(١٠) شرح علل الترمذي١/٤٠٥.

وقال الزيلعي: ((وفي قول الحاكم: احتج مسلم بشريك نظر، فإنه إنما روى لـه في المتابعات لا في الأصول))[1].

وقال ابن الملقن: ((وأخرج له مسلم متابعةً))[2].

وقال أيضا: ((أخرج له الأربعة ومسلم متابعةً))[3].

ورمز له سبط ابن العجمي: (م)، ثم قال: ((متابعةً)) [4].

وقال ابن ناصر الدين: ((وأخرج له مسلم متابعةً)) [5].

وقال ابن حجر: ((وإنما يروي مسلم له في المتابعات))[6].

ونقل المناوي قول الحاكم: صحيح على شرط مسلمٍ، وتعقبه بأن فيه شريكا القاضي ولم يخرج له مسلم إلا في المتابعات[7].

وقال أيضا: ((روى له مسلم في المتابعات))[8].

وقال العجلوني: ((وقال الحاكم: إنه على شرط مسلمٍ، وتعقب بأن في سنده شريكًا القاضي، ولم يخرج له في المتابعات))[9].

ولم يذكر من تعقبه، لكنه لم يعارض دعواه.

وقال الشوكاني: ((وقد أخرج له مسلم في المتابعات))[10].

وقال شمس الحق العظيم أبادي: ((وأخرج له مسلم في المتابعات))[11].

ونقل المباركفوري ذلك عن المنذري، ولم يتعقبه[1].

---

(١) نصب الراية ٣٤٥/١.

(٢) تحفة المحتاج ٢٤١/١.

(٣) خلاصة البدر المنير ١٠٦/١.

(٤) التبيين لأسماء المدلسين ص١١١.

(٥) شذرات الذهب ٢٨٧/١.

(٦) تهذيب التهذيب ٢٩٥/٤.

(٧) فيض القدير ١٠١/٢.

(٨) المصدر السابق ٥١٦/٣.

(٩) كشف الخفاء ٥٣٠/٢.

(١٠) نيل الأوطار ١٠٧/١، ٣٦٢/٦.

(١١) عون المعبود ٣٤٥/٧.

وقال الولوي: «روى له (م) في المتابعات»[٢].

المبحث الثاني: حديث شريك بن عبد الله النخعي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلم لحديثه:

أخرج له مسلم سبعة أحاديث[٣]، وأكثرها من حديثه عند الكوفيين.

قال ابن المبارك: «شريك أعلم بحديث الكوفيين من سفيان الثوري»[٤].

وقال وكيع: «لم يكن أحد أروى عن الكوفيين من شريك»[٥].

وأعدل الأقوال فيه قول ابن عدي: «والغالب على حديثه الصحة والإستواء، والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أُتي فيه من سوء حفظه، لا أنه يتعمد في الحديث شيئًا مما يستحق أن ينسب فيه إلى شيءٍ من الضعف»[٦].

وليس فيما أخرج مسلم من حديثه ما استنكره أحد من الحفاظ.

المطلب الثاني: منزلة حديثه في صحيح مسلم:

صدر مسلم بحديثه مرةً واحدةً؛ لكنه قرنه حينئذ بآخر، وساق بقية حديثه مندرجا

---

(١) تحفة الأحوذي٦٥/٥.

(٢) قرة العين ص١٩٣.

(٣) فالحديث الأول: أخرجه مسلم في (٤) ك: الصلاة، (٣٥) ب: القراءة في الصبح، رقم (٤٥٧).

والحديث الثاني: أخرجه مسلم في (١٥) ك: الحج، (٨٤) ب: جواز دخول مكة بغير إحرام، رقم (١٣٥٨).

والحديث الثالث: أخرجه مسلم في (١٧) ك: الرضاع، (١٤) ب: جواز هبتها نوبتها لضرتها، رقم (١٤٦٣).

والحديث الرابع: أخرجه مسلم في (٢١) ك: البيوع، (٢١) ب: الأرض تمنح، رقم (١٥٥٠).

والحديث الخامس: أخرجه مسلم في (٣٩) ك: السلام، (٣٦) ب: اجتناب المجذوم ونحوه، رقم (٢٢٣١).

والحديث السادس: أخرجه مسلم في (٤١) ك: الشعر، رقم (٢٢٥٦).

والحديث السابع: أخرجه مسلم في (٤٥) ك: البر والصلة والآداب، (١) ب: بر الوالدين، رقم (٢٥٤٨).

(٤) الجرح والتعديل ٣٦٦/٤، والكامل في ضعفاء الرجال ٨/٤-٩، وتاريخ بغداد ٢٨٢/٩، وتهذيب الكمال ٤٧١/١٢، والمغني في الضعفاء ٢٩٧/١، وميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣٧٢/٣، والعبر في خبر من غبر ٢٧٠/١، وتهذيب التهذيب ٢٩٥/٤، وشذرات الذهب ٢٨٧/١.

(٥) الجرح والتعديل ٣٦٦/٤.

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال ٢٢/٤.

في جملة طرق الحديث تابعةً غيرها.

وقد توبع متابعةً تامةً في أحاديثه السبعة إلا الثاني والرابع، وبلغ أكبر قدرٍ من المتابعات التامة له أربعا، وذلك في الحديث السادس، واقتصر مسلم على تخريج متابعة تامة واحدة له في الحديث الخامس.

أما المتابعات الناقصة فجاءت في ثلاثة أحاديث فقط، وبلغ أعلى قدرٍ منها في الحديث الرابع، وهو ست متابعات، واقتصر مسلم على تخريج متابعة ناقصة واحدة له في الحديث الثاني.

وذكر لحديثه الأول شاهدا، وللثاني شاهدين.

وأورد له زيادتين؛ الأولى في الحديث الثالث، فقال: «وزاد في حديث شريك: قَالَتْ: وكَانت أُولَ امرأة تزوجها بعدي».

والثانية في الحديث السابع، فقال: «وزاد: فَقَالَ: نعم؛ وأَبِيك لَتنبأن».

الرَّاوي الثَّالث عشر: صالح بن رستمَ المزنيُّ

صالح بن رستم، المزني مولاهم، أبو عامر، الخزاز– بمعجمات – البصري، صدوق، كثير الخطأ، من السادسة، مات سنة اثنتين وخمسين. خت م٤.

المبحث الأول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الذهبي.

فرمز – رحمه الله – له بـ (خت ٤ م)، ثم عقب الرمز الأخير بقوله: ((تبعا)) [(١)].

أي أن مسلما أخرج له متابعةً.

ووقع في ((سير أعلام النبلاء)) [(٢)] ما يتوهم أنه مخالف لما تقدم فإنه قال في ترجمته بعد ذكر اختلاف النقاد فيه: ((قلت: قد احتج به مسلم)).

ويندفع هذا التوهم بما سبق إيضاحه بأن الاحتجاج يقع تارةً مقابلاً للتخريج في المتابعات والشواهد، ويقع تارةً أخرى مقابلاً للتوهين، يراد به التوثيق، والمعنى الثاني هو المراد هنا بدليلين:

أحدهما: أنه عقب به على من ضعف صالحًا.

والآخر: عبارته الصريحة في ((الكاشف))، فيبين هذا بذاك.

وهو الموافق للواقع.

أما قول الحاكم في ((المستدرك)) [(٣)] بعد روايته لحديث مما رواه صالح بن رستم، عن ابن أبي مليكةَ، عن عائشةَ: ((هذا حديثٌ صحيح على شرط الشيخين، فقد اتفقا على الاحتجاج برواته في أحاديثَ كثيرة، وليس له علةٌ))، ففيه نظر، إذ لم يحتجا بصالحٍ، وليس له

---

(١) الكاشف ٤٩٥/١.

(٢) ٢٨/٧.

(٣) ٦٢/١.

ذكر في الصحيحين إلا مرةً واحدة.

المبحث الثَّاني: حديث صالح بن رستم المزني في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في **صحيح مسلم**، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا، وهو من روايته عن أبي عمرانَ الجوني، وروى عنه عثمانَ بن عمر[1].

وهو حديث أَبِي ذَر قَالَ: قَالَ لي النبِي ﷺ: «لا تحقرن من الْمعروف شيئًا، ولَو أَنْ تلْقَى أَخاك بِوجه طَلْقٍ»[2].

ولا يظن ظانٌ أن عد حديث صالحٍ في المتابعات وهم، وأنه حديثٌ آخر لا تعلق له بما قبله، لأن ما في حديثه قطعةٌ من الحديث السابق له عند مسلمٍ[3]، فقد أخرج الترمذي[4] الحديث عن صالحِ بنِ رستم أَبِي عامرٍ الْخزازِ، عن أَبِي عمرانَ الْجونِي، عن عبد الله بنِ الصامت، عن أَبِي ذَر قَالَ: قَالَ رسولُ الله ﷺ: «لا يحقرن أَحدكُم شيئًا من الْمعروف، وإِنْ لَم يجِد فَلْيلْق أَخاه بِوجه طَلِيقٍ، وإِنْ اشتريت لَحما أَو طَبخت قدرا فَأَكْثر مرقَته، واغْرِف لجارِك منه».

فهذه الرواية برهانٌ قاطع على كون حديث صالحٍ ومن قبله في صحيح مسلمٍ هو حديثٌ واحد، اقتصر في رواية على جملة منه، وفي رواية ثانية على جملة أخرى.

المطلب الثاني: منزلة حديثه في **صحيح مسلم**:

جاء حديث صالح بن رستم متأخرا في سياق مسلمٍ، مسبوقًا بمتابعتين تامتين، دون ذكر متابعة ناقصة له، ولا شاهد.

---

(١) رجال مسلم لابن منجويه ٣١٥/١.

(٢) أخرجه مسلم في (٤٥) ك: البر والصلة والآداب، (٤٣)ب: استحباب طلاقة الوجه عند اللقاء، رقم (٢٦٢٦).

(٣) وهو حديث أَبِي ذَر قَالَ: قَالَ رسولُ الله صلى الله علَيه وسلم: ((يا أَبا ذَر إِذَا طَبخت مرقَةً فَأَكْثر ماءَها وتعاهد جيرانك)).

(٤) في (٢٦) ك: الأطعمة، (٣٠) ب: ما جاء في إكثار المرقة، رقم (١٨٣٣).

الرَّاوي الرَّابع عشر: عاصم بن أبي النُّجود: بهدلةَ الأسديُّ

عاصم بن بهدلةَ - وهو ابن أبي النجود بنون وجيم – الأسدي مولاهم، الكوفي، أبو بكر، المقرىء، صدوق له أوهام، حجةٌ في القراءة، من السادسة، مات سنة ثمان وعشرين. ع.

المبحث الأوَّل: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلم: ابن طاهر، والمزي، والذهبي، والصفدي، وابن حجر، والخزرجي، والمباركفوري، والولوي.

فقال ابن طاهر – بعد ذكره رواية مسلمٍ له -: «روى عنه وعن عبدة بن أبي لبابة مقرونا به سفيان بن عيينة» [1].

وقال المزي: «روى له البخاري ومسلم مقرونا بغيره» [2].

وقال الذهبي: «خرج له (خ) (م) مقرونا بغيره»[3].

وقال أيضا: «خرج له الشيخان؛ لكن مقرونا بغيره لا أصلاً ولا انفرادا»[4].

وقال أيضا: «حديثه في الكتب الستة؛ لكن في الصحيحين متابعةً» [5].

ورمز له في «المغني» (م)، ثم قال: «مقرونا»[6].

ورمز له في «الكاشف» (خ م)، ثم قال: «مقرونا»[7].

---

(١) الجمع بين رجال الصحيحين١/٣٨٤.

(٢) تهذيب الكمال١٣/٤٧٩.

(٣) تذهيب التهذيب٥/٧.

(٤) ميزان الاعتدال ٤/١٤.

(٥) سير أعلام النبلاء ٥/٢٦٠.

(٦) المغني في الضعفاء١/٣٢٢.

(٧) الكاشف١/٥١٨، وانظر أيضا: تاريخ الإسلام ٨/١٣٨، ١٤٠.

وقال الصفدي: «وروى البخاري ومسلم له مقرونا»[1].

وقال ابن حجرٍ: «ما له في الصحيحين سوى حديثين، كلاهما من روايته عن زر بن حبيشٍ عن أبي بن كعبٍ، قرنه في كل منهما بغيره»[2].

وقال أيضا: «وحديثه في الصحيحين مقرونٌ»[3].

وذكر الخزرجي تخريج الشيخين له وقال: «قرناه بآخر، وليس له عندهما غير حديثين»[4].

ونقل المباركفوري كلام الذهبي في الميزان، وابن حجرٍ في التقريب، ولم يتعقبه[5].

ونقل الولوي كلام ابن حجرٍ والخزرجي ولم يعقب[6].

المبحث الثَّاني: حديث عاصم بن أبي النجود: بهدلة الأسدي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا، من روايته عن زر بن حبيشٍ، وروى عنه سفيان بن عيينة[7].

وهو حديث زر بن حبيشٍ قَالَ: سألْت أُبي بن كَعبٍ رضي الله عنه، فَقُلْت: إن أخاك ابن مسعود يقُولُ: من يقُم الْحولَ يصب لَيلَةَ الْقَدرِ، فَقَالَ: رحمه الله؛ أراد أنْ لا يتكلَ الناس، أما إنه قَد علم أنها في رمضانَ، وأنها في الْعشرِ الاواخرِ، وأنها لَيلَةُ سبعٍ وعشرين، ثُم حلَف لا يستثْنِي أنها لَيلَةُ سبعٍ وعشرين، فَقُلْت: بِأي شيءٍ تقُولُ ذَلك يا أبا الْمنذرِ؟ قَالَ: بِالْعلامة أو بِالاية التي أخبرنا رسولُ الله ﷺ: أنها تطْلُع يومئذ لا شعاع لَها[8].

---

(١) الوافي بالوفيات ٣٢٦/١٦-٣٢٧.

(٢) هدي الساري ص٤١١.

(٣) التقريب ص٢٨٥.

(٤) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ١٨٢/١.

(٥) تحفة الأحوذي ٤١٨/٢.

(٦) قرة العين ص٢١٤.

(٧) رجال مسلم لابن منجويه ٩٥/٢.

(٨) أخرجه مسلم في (٢٣) ك: الصيام، (٤٠) ب: فضل ليلة القدر، رقم (٧٦٢).

قال أبو عوانة في صحيحه: ((لم يخرج له مسلم سوى حديث أبي بن كعبٍ في ليلـة القدر))[1].

وقول ابن حجر المتقدم: ((ما له في الصحيحين سوى حديثين، كلاهما من روايته عن زر بن حبيشٍ عن أبي بن كعبٍ، قرنه في كل منهما بغيره))[2]، لا يخالفه بل أراد مجموع ما عندهما، وهو باعتبار الإفراد حديثٌ واحد للبخاري، وحديثٌ واحد لمسلمٍ.

أما قول الحاكم: ((ومدار هذا الحديث على حديث عاصم بن بهدلةَ عـن زر، وقـد أعرضا عنه بالكلية))[3]، فإن قصد حديثًا معينا أخرجه هـو وتركـاه فـنعم، وإن أراد أن الشيخين لم يخرجا حديثه فلا – كما تقدم.

المطلب الثاني: منزلة حديثه في صحيح مسلم:

وقع حديثه تابعا غير مقدمٍ في الرواية، وساق له مسـلم ثـلاثَ متابعـات تامـةً، وشاهدين، ولم يورد له متابعةً ناقصةً.

---

(1) تهذيب التهذيب ٣٥/٥.

(2) هدي الساري ص٤١١.

(3) المستدرك على الصحيحين ١٨٠/١.

الرَّاوي الخامس عشر: عبد الرَّحمن بن خالد الفَهْميُّ

عبد الرحمن بن خالد بن مسافر، الفهمي، أمير مصر، صدوق، من السابعة، مات سنة سبعٍ وعشرين. خ م مد ت س.

المبحث الأَّول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: المزي، والعيني، والخزرجي.

فقال المزي: «استشهد به مسلم في حديث واحد»[1].

وقال العيني: «وأخرج له مسلم متابعةً»[2].

وقال الخزرجي: «حديثه في (م) متابعةً»[3].

وقال الحافظ: «احتج به الجماعة إلا الترمذي»[4]، كذا قال وهو خلاف نصوص هؤلاء الحفاظ وواقع الرواية، والأمر فيه كما ذكروا.

قال ابن العطار: «وعبد الرحمن بن خالد ليس من شرط الإمام مسلمٍ، فلا لزوم عليه في الإخراج له»[5].

وقال أيضا: «عبد الرحمن بن خالد هذا ليس من شرط مسلمٍ، فلا يلزمه إخراج حديثه؛ وإن كان ثقةً قد أخرج له البخاري في صحيحه واحتج بحديثه؛ إلا أن لكل واحد منهما اجتهادا يرجع إليه، وانتقادا في الرجال يعول عليه»[6].

---

(١) تهذيب الكمال ٧٦/٧، والصواب أن له حديثين عنده – كما سيأتي.

(٢) عمدة القاري ٢٠٣/١٩.

(٣) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ٢٢٦/١.

(٤) مقدمة فتح الباري ص٤١٧.

(٥) غرر الفوائد ١٦٣/١.

(٦) المصدر السابق ١٧٠/١.

ثم إن حديثه عنده هو عن الزهري، وله عنه نسخةٌ، كان الليث يحدث ا عنه[1].

المبحث الثَّاني: حديث عبد الرحمن بن خالد الفهمي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

روى له مسلم حديثين معلقين[2]، فقال عقب حديث عقَيلٍ، عن ابنِ شهابٍ، عن أبِي سلَمةَ بنِ عبد الرحمنِ بنِ عوف، وسعيد بنِ الْمسيبِ، عن أبِي هريرةَ في قصة ماعز: «ورواه الليثُ أيضا، عن عبد الرحمنِ بنِ خالد بنِ مسافرٍ، عن ابنِ شهابٍ بِهذَا الاسناد مثْلَه» [3].

وقال عقب حديث الزهري أخبرنِي سالم بن عبد الله، وأبو بكْر بن سلَيمانَ أن عبد الله بن عمر قَالَ: صلى بِنا رسولُ الله ﷺ ذَات لَيلَة صلاةَ الْعشاءِ في آخرِ حياته، فَلَما سلم قَام، فَقَالَ: «أَرأَيتكُم لَيلَتكُم هذه، فَإِن علَى رأْسِ مائَة سنة منها، لا يبقَى ممن هو علَى ظَهرِ الارضِ أَحد» ، قال : «ورواه الليثُ، عن عبد الرحمنِ بنِ خالد بنِ مسافرٍ، كلاهما عن الزهرِي، بِإِسناد معمرٍ كَمثْلِ حديثه» [4].

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

روى له مسلم الحديثين المذكورين تعليقًا، وجاءا تابعين غيرهما، وأورد لحديثه الأول خمس متابعات تامةً، وللثاني متابعتين تامتين، وثلاثة شواهد للأول واثنين للثاني، دون إيراد متابعات ناقصة لكليهما.

وذكر أن في حديثه الأول: «قَالَ ابن شهابٍ أخبرنِي من سمع جابِر بن عبد الله كَما ذَكَر عقَيلٌ».

ووافقه فيها عنده أيضا شعيب بن أبي حمزةَ في رواية أبي اليمانَ الحكم بن نافعٍ عنه.

---

(١) انظر: ذيب التهذيب ١٥٠/٦..

(٢) ينظر: رجال مسلم ٤٠٧/٢، وهذا خلاف كلام المزي المذكور آنفًا.

(٣) أخرجه مسلم في (٢٩) ك: الحدود، (٥) ب: من اعترف على نفسه بالزنا، رقم (١٦٩١).

(٤) أخرجه مسلم في (٤٤) ك: فضائل الصحابة، (٥٣) ب: لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة، رقم (٢٥٣٧).

الرَّاوي السَّادس عشر: عبد الرَّحمن بن أبي الزِّناد المدنيُّ

عبد الرحمن بن أبي الزناد: عبد الله بن ذكوانَ، المدني، مولى قريشٍ، صدوق، تغير حفظه لما قدم بغداد، وكان فقيها، من السابعة، ولي خراج المدينة فحمد، مات سنة أربعٍ وسبعين، وله أربع وسبعون سنةً. خت م ٤.

المبحث الأوَّل: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الحاكم.

فقال – رحمه الله -: «وإنما استشهدت بعبد الرحمن بن أبي الزناد اقتداءً بهما، فقد استشهدا جميعا به»[1].

وأعاد نحوه في موضعٍ آخر[2].

وعبارته ظاهرة في اجتماع الشيخين على الاستشهاد بحديثه، وهو يخالف ما ذكره في موضع ثالث روى فيه حديثًا ثم قال: «حديث صحيح على شرط مسلمٍ، فقد استشهد بعبد الرحمن بن أبي الزناد»[3]، فجعله ممن استشهد به مسلم وحده.

والصواب في روايتهما له: ما ذكره ابن حجرٍ في هدي الساري بقوله:« قد علق له البخاري كثيرا عن أبيه، عن الأعرج، ومن روايته هو عن موسى بن عقبة، وعن هشام بن عروةَ، وروى له مسلم في المقدمة فقط»[4].

فيكون من رواة المتابعات والشواهد عند البخاري ومسلمٍ.

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٦١/١.

(٢) المصدر السابق ١٤٧/١.

(٣) المصدر السابق ٤١٢/١.

(٤) ص ٤٥٨، وفتح الباري ١٨٧/١٣.

ويعكر على هذا قول الحاكم في حديث آخر أخرجه: «هذا حديث صحيح على شرط مسلمٍ؛ لاستشهاده بعبد الرحمن بن أبي الزناد مقرونا بغيره، من حديث ابن وهبٍ»[(1)].

ووجه الإشكال: تعيينه له برواية ابن وهبٍ عنه مقرونا بغيره، ولم يتعقبه الذهبي، وليس ما ذكره في النسخ التي بأيدينا، مع ما تقدم من كلام ابن حجرٍ.

ويوكد كلام ابن حجرٍ قول المزي:

«وروى له مسلم في مقدمة كتابه»[(2)].

وقول العيني أيضا مثله:

«وروى له مسلم في مقدمة كتابه»[(3)].

المبحث الثَّاني: حديث عبد الرحمن بن خالد الفهمي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج مسلم في المقدمة حديثه عن أَبِيه قَالَ: «أدركْت بِالْمدينة مائَةً كُلهم مأْمونٌ؛ ما يؤْخذُ عنهم الْحديثُ يقَالُ لَيس من أَهله»[(4)]، ليس له في الصحيح إلا هذا.

المطلب الثاني: منزلة حديثه في صحيح مسلم:

هذه الرواية اليتيمة من حديث ابن أبي الزناد ساقها مسلم في المقدمة، دون متابعات ولا شواهد.

وتقدم أن مقدمة مسلمٍ ليس لها حكم الصحيح[(5)].

---

(١) ٣٥٨/١.

(٢) تهذيب الكمال ١٠١/١٧.

(٣) عمدة القاري ٣١١/٢٠.

(٤) ١٥/١.

(٥) انظر ص ١٥٠ من هذه الرسالة.

الرَّاوي السَّابع عشر: عبد الرَّحمن بن نمِرٍ اليحصبيُّ

عبد الرحمن بن نمر - بفتح النون وكسر الميم – اليحصبي، أبو عمرو، الدمشقي، ثقةٌ، لم يرو عنه غير الوليد، من الثامنة. خ م د س.

المبحث الأَول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: ابن حجر.

فقال – رحمه الله عقب ذكر أن الشيخين لم يخرجا له سوى حديث واحد في الكسوف -: ((قلت: وهو متابعةٌ))[1].

وقال أيضا: ((له في الصحيحين حديثٌ واحد عن الزهري متابعةً))[2].

المبحث الثَّاني: حديث عبد الرحمن بن نمر اليحصبي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا[3]، من روايته عن ابن شهابٍ الزهري، وروى عنه الوليد بن مسلمٍ.[4]

وهو حديث عائشةَ أَن النبِي ﷺ جهر في صلاة الْخسوف بِقراءَته؛ فَصلى أَربع ركَعات في ركْعتين وأَربع سجدات[5].

(١) تهذيب التهذيب٦/٢٥٧.

(٢) هدي الساري ص ٤١٩.

(٣) تهذيب الكمال ١٧/٤٦٢.

(٤) رجال مسلم لابن منجويه ١/٤٢٣.

(٥) أخرجه مسلم في (١٠) ك: الكسوف، (١) ب: صلاة الكسوف – رقم (٩٠١).

وقد أثنى الحفاظ على رواية عبد الرحمن بن نمرٍ عن الزهري.

فقال أبو زرعة الدمشقي في تسمية نفرٍ يروون عن الزهري عبد الرحمن بن نمرٍ ومرزوق بن أبي الهذيل: «فأما عبد الرحمن بن نمر فحديثه عن الزهري مستوي»[1].

وقال عبد الرحمن بن إبراهيم دحيم: «عبد الرحمن بن نمرٍ صحيح الحديث عن الزهري، ما أعلم أحدا روى عنه غير الوليد»[2].

وقال أبو أحمد الحاكم: «عبد الرحمن بن نمرٍ اليحصبي الشامي، سمع ابن شهابٍ، حدث عنه الوليد بن مسلم، مستقيم الحديث»[3].

وقال أبو أحمد ابن عدي: «وابن نمرٍ هذا له عن الزهري غير نسخة، وهي أحاديث مستقيمةٌ»[4].

وقال ابن طاهرٍ: «وعبد الرحمن له أحاديث عن الزهري مستقيمةٌ، وقد ضعفه يحيى بن معين في الزهري»[5].

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

لم يأت حديثه مقدما بل أخر تابعا غيره، أورد له متابعتين تامتين، وواحدةً ناقصةً، وشاهدا واحدا.

---

(١) تاريخ مدينة دمشق ١٨/٣٦.

(٢) الجرح والتعديل ٢٩٥/٥، وتاريخ مدينة دمشق ١٩/٣٦.

(٣) المصدر السابق١٩/٣٦.

(٤) الكامل في الضعفاء ٤ /٢٩٢.

(٥) ذخيرة الحفاظ ٢٦٥٩/٥.

الرَّاوي الثَّامن عشر: عبد العزيز بن المطلب المخزوميُّ

عبد العزيز بن المطلب بن عبد الله بن حنطبٍ، المخزومي، أبو طالبٍ، المدني، صدوق، من السابعة، مات في خلافة المنصور. خت م ت ق.

المبحث الأَول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الحاكم، والذهبي، والصفدي.

فقال الحاكم: «هو صدوق استشهد به مسلم في مواضع» .

نقله الذهبي، ثم قال : «قلت: منها عن سهيلٍ، وعن صفوانَ بن سليمٍ، وموسى بن عقبةَ، وعنه يعقوب بن إبراهيم بن سعد، ومعنٍ، وإسماعيل بن أبي أويسٍ، وابن أبي فديك».[1].

وقال الذهبي أيضا: «وأخرج له مسلم في الشواهد لا الأصول»[2].

وقال أيضا: «استشهد به مسلم»[3].

ورمز له في المغني، والكاشف، وتاريخ الإسلام: (م)، ثم قال: «متابعةً»[4].

وقال الصفدي: «روى له الترمذي وابن ماجة ومسلم متابعةً»[5].

(١) ميزان الاعتدال ٣٧٤/٤.

(٢) المغني في الضعفاء٤٠٠/٢، وتاريخ الإسلام ٣٣٠/١٠.

(٣) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص١٢٣.

(٤) المغني في الضعفاء٣٣٩/٢، والكاشف٦٥٨/١، وتاريخ الإسلام ٣٣٠/١٠.

(٥) الوافي بالوفيات ٣٤٧/١٨.

المبحث الثاني: أحاديث عبد العزيز بن المطلب المخزومي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم أربعة أحاديث(١)، اثنان منها من روايته عن موسى بن عقبة ، والثالث عن صفوانَ بن سليم، والرابع عن سهيل بن أبي صالحٍ، وروى عنه يعقوب بن إبراهيم وإسماعيل بن أبي أويسٍ ومعن بن عيسى.(٢)

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

جاءت أحاديثه جميعا تابعةً لا متبوعةً، وأورد متابعات تامةً للأحاديث الثلاثة الأخيرة منها دون الأول، فساق متابعتين تامتين للثاني والرابع، وواحدةً للثالث، وأورد للأحاديث الثلاثة الأولى متابعات ناقصةً، هس ست للأول، وواحدةً واحدةً للثاني والثالث، أما الشواهد فهي حظ الأحاديث الثلاثة الأخيرة فقط، أعلاها أربعةٌ للحديث الثاني، وشاهدان للثالث والرابع.

وأشار مسلم إلى نقصٍ في حديثيه الأول والرابع، فإنه لما فرغ من سياق طرق الحديث الأول قال: «كُل هؤلاءِ بِمثْلِ حديث الزهري؛ غَير أَن الْعلاءَ وصفْوانَ بن سلَيمٍ لَيس في حديثهما: يرفَع الناس إِلَيه فيها أَبصارهم».

وعبد العزيز بن المطلب هو الراوي عن صفوان.

أما الحديث الرابع فإنه أسنده عن وهيب عن موسى بن عقبة بسنده، ثم قال: «وحدثَناه حسن الْحلْوانِي، حدثَنا يعقُوب بن إِبراهيم بنِ سعد، حدثَنا عبد الْعزِيز بن الْمطلبِ، عن موسى بنِ عقْبةَ بِهذَا الاسناد؛ ولَم يذْكُر: وأَبشروا».

---

(١) فالحديث الأول: أخرجه مسلم في (١) ك: الإيمان، (٢٤) ب: بيان نقصان الإيمان بالمعاصي، رقم (٥٧).

والحديث الثاني: أخرجه مسلم في (٢٧) ك: الأيمان، (٣) ب: ندب من حلف يمينا فرأى غيرها خيرا منها ...، رقم (١٦٥٠).

والحديث الثالث: أخرجه مسلم في (٣٦) ك: الأشربة، (٧) ب: بيان أن كل مسكرٍ خمر، رقم (٢٠٠٣).

والحديث الرابع: أخرجه مسلم في (٥٠) ك: صفة القيامة، (١٧) ب: لن يدخل الجنة أحد بعمله، رقم (٢٨١٨).

(٢) رجال مسلم لابن منجويه ٤٣٠/١.

الرَّاوي التَّاسع عشر: عبد اللّه بن جعفر المَخْرَميُّ

عبد الله بن جعفر بن عبد الرحمن بن المسور بن مخرمةَ، أبو محمد، المدني، المخرمي - بسكون المعجمة وفتح الراء الخفيفة - ليس به بأس، من الثامنة، مات سنة سبعين، وله بضع وسبعون. خت م ٤.

المبحث الأول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الذهبي.

فرمز له (م)، ثم قال – رحمه الله -: «تبعا»[1].

ورمز له كذلك في كتابين آخرين (م)، وقال: : «متابعةً»[2].

أما قول الذهبي يرد على ابن حبان: «كيف يترك؟! وقد احتج مثل الجماعة به؛ سوى البخاري»[3]، فإنه أراد بالاحتجاج التخريج له، جمعا بين قوليه، أو أراد التغليب بأن يكون أصحاب السنن أو أكثرهم احتجوا به، دون مسلمٍ فأخرج له متابعةً.

المبحث الثَّاني: حديث عبد الله بن جعفر المخرمي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم خمسة أحاديث، ثلاثةٌ منها من روايته عن إسماعيلَ بن محمد، والرابع عن يزيد بن عبدالله بن الهاد، والخامس عن سعد بن إبراهيم، وروى عنه أبو عامر العقـدي ويحيى بن يحيى[4].

---

(١) ميزان الاعتدال٤/٧٦.

(٢) المغني في الضعفاء ١/٣٣٤، وذكر من تكلم فيه وهو موثق ص١٠٧.

(٣) سير أعلام النبلاء ٧/٣٢٩.

(٤) رجال مسلم لابن منجويه ١/٣٤٩.

وروايته عن إسماعيل بن محمد كلها عنه عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيـه، فكأنها نسخةٌ[1].

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

صدر مسلم الرواية بحديثه مرةً واحدةً في صحيحه، وذلـك في الحـديث الثـاني، وجاءت بقية أحاديثه تابعةً لغيرها، ولم يورد له متابةً تامةً إلا في الحديثين الأخيرين واحـدةً واحدةً، وأورد له ثلاث متابعات ناقصةً في الحديث الرابع، وواحدةً في الثالث، دون بقيـة أحاديثه، وأورد شاهدا واحدا لحديثيه الأول والرابع، وثمانية شواهد لحديثه الثالث، وجـاء الحديثان الثاني والخامس دون شاهد.

---

(١) وأول الأحاديث الخمسة: أخرجه مسلم في (٥) ك: المساجد، (٢٢) ب: السلام للتحليل مـن الصـلاة، رقـم (٥٨٢).

والحديث الثاني: أخرجه مسلم في (١١) ك: الجنائز، (٢٩) ب: في اللحد، رقم (٩٦٦).

والحديث الثالث: أخرجه مسلم في (١٥) ك: الحج، (٨٥) ب: فضل المدينة، رقم (١٣٦٤).

والحديث الرابع: أخرجه مسلم في (٢٩) ك: الحدود، (١) ب: حد السرقة، رقم (١٦٤٨).

والحديث الخامس: أخرجه مسلم في (٣٠) ك: الأقضية، (٨) ب: نقض الأحكام الباطلة، رقم (١٧١٨).

الرَّاوي العشرون: عبد الملك بن أعينَ الكوفيُّ

عبد الملك بن أعين، الكوفي، مولى بني شيبانَ، صدوق، شيعي، من السادسة. ع.

المبحث الأَول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: المزي، والذهبي، وابن حجر، والخزرجي.

فقال المزي: «وليس له عندهما – أي البخاري ومسلمٍ - سوى هذا الحديث الواحد هكذا مقرونا بجامع بن أبي راشد» (1).

وقال الذهبي: «وأخرجا له مقرونا بغيره في حديث» (2).

وقال أيضا: «روى له خ م مقرونا بغيره» (3).

وقال ابن حجر: «له في الصحيحين حديثٌ واحد متابعةً» (4).

وقال الخزرجي: «له في خ م فرد حديثٌ متابعةً» (5).

المبحث الثَّاني: حديث عبد الملك بن أعين الكوفي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

---

(1) تهذيب الكمال١٨/٢٨٥.

(٢) ميزان الاعتدال٤/٣٩٤.

(٣) تاريخ الإسلام ١٦٧/٨، و الكاشف ٦٦٣/١.

(٤) تقريب التهذيب ص٣٦٢.

(٥) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ٢٤٣/١ حاشية.

أخرج له مسلم حديثًا واحدا[1]، وهو من روايته عن أبي وائلٍ شقيق بـن سـلمةَ، وروى عنه سفيان بن عيينة.[2]

وهو حديث «من حلَف علَى مالِ امرئٍ مسلمٍ بِغيرِ حقه لَقي الله وهو علَيه غَضبانُ»، قَالَ عبد الله: ثُم قَرأَ علَينا رسولُ الله ﷺ مصداقَه من كتابِ الله: ژ □ □
□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ى ى ې
ې □ □ □ □ □ □ □ □ □ ژ [آل عمران: ٧٧] إلَى آخرِ الاية[3].

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

أخرج مسلم حديثه الفرد متأخرا، فلم يصدر به الرواية، وقرنه بـآخر، وأورد لـه ثلاث متابعات تامةً، ولم يذكر له متابعةً ناقصةً، وذكر له شاهدا واحدا.

---

(١) ذيب الكمال ٢٨٥/١٨، وميزان الاعتدال٣٩٤/٤، وتقريب التهذيب ص٣٦٢، وهدي الساري ص٤٢١.

(٢) رجال مسلم لابن منجويه ٤٣٢/١.

(٣) أخرجه مسلم في (١) ك: الإيمان، (٦١) ب: وعيد من اقتطع حق مسلمٍ بيمينٍ فاجرة – رقم (١٣٨).

الرّاوي الحادي والعشرون: عطاء بن أبي مسلمٍ الخراسانيُّ

عطاء بن أبي مسلم، أبو عثمانَ، الخراساني، واسم أبيه: ميسرةَ، وقيل: عبـد الله، صدوق يهم كثيرا، ويرسل، ويدلس، من الخامسة، مات سنة خمسٍ وثلاثين، لم يصح أن البخاري أخرج له. م ٤.

المبحث الأول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: المنذري، وشمس الحق العظـيم أبادي.

فقال المنذري – رحمه الله -: «في إسناده عطاء الخراساني، وقد أخرج لـه مسـلم متابعةً»[1].

ونقله شمس الحق العظيم أبادي، ولم يعقب عليه.

المبحث الثّاني: حديث عطاء بن أبي مسلم الخراساني في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا[2]، من روايته عن عبد الله بن بريدةَ، وروى عنه معمر ابن راشد[3].

---

(١) عون المعبود ١٥٥/١١.

(٢) أخرجه مسلم في (١١) ك: الجنائز، (٣٦) ب: استئذان النبي صلى الله عليه وسلم ربه عز وجل في زيارة قبر أمه، رقم (٩٧٧).

(٣) رجال مسلم لابن منجويه ١٠٢/٢.

وهو حديث بريدةَ قَالَ: قَالَ رسولُ الله ﷺ: «نهيتكُم عن زِيارة الْقُبورِ فَزوروهـا، ونهيتكُم عن لُحومِ الاضاحي فَوق ثَلاث فَأَمسِكُوا ما بدا لَكُم، ونهيتكُم عن النبِيذ إِلا فـي سقَاءٍ فَاشربوا في الاسقية كُلها، ولا تشربوا مسكرا».

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

أخرج مسلم حديثه متأخرا، فلم يصدر به الرواية، بل جعله تابعا غيره، ولم يذكر له متابعةً تامةً، وأورد له متابعةً ناقصةً واحدةً، وذكر له شاهدا واحدا، وهو مصرح بالتحديث فيه.

الرَّاوي الثَّاني والعشرون: عكرمة بن عمارٍ العجليُّ

عكرمة بن عمار، العجلي، أبو عمار، اليمامي، أصله من البصرةَ، صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثيرٍ اضطراب، ولم يكن له كتاب، من الخامسة، مات قبل الستين. خت م ٤.

المبحث الأَول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الحاكم، والذهبي.

فقال الحاكم – رحمه الله -: «أكثر مسلم الاستشهاد به»[(١)].

وقال الذهبي: «واحتج به مسلم يسيرا، وأكثر له من الشواهد.

قال الحاكم أبو عبد الله: أكثر مسلم الاستشهاد بعكرمةَ بن عمارٍ.

قلت: قد ساق له مسلم في الأصول حديثًا منكرا، وهو الذي يرويه عن سماك الحنفي عن ابن عباسٍ في الأمور الثلاثة التي التمسها أبو سفيانَ من النبي ﷺ»[(٢)].

وقال أيضا: «م متابعةً ... استشهد به مسلم كثيرا»[(٣)].

وروى الحاكم في المستدرك حديثًا فيه عكرمة، وقال: «واحتج مسلم بهذا الإسناد بعينه» [(٤)].

وذكر النووي له حديثًا في خلاصة الأحكام[(٥)]، وقال: «رواه البيهقي بإسناد صحيحٍ، وفيه عكرمةَ بن عمارٍ، اختلفوا في الاحتجاج به، واحتج به مسلم في صحيحه».

---

(١) ميزان الاعتدال١١٤/٥.

(٢) وسير أعلام النبلاء١٣٧/٧، وانظر أيضا: المغني في الضعفاء٤٣٨/٢.

(٣) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص١٣٧.

(٤) ٤٩/١.

(٥) ٧٣٥/٢.

فأما الحاكم فكلامه الأول ينازع به الثاني، وأما النووي فيحمل على الحال النادرة التي احتج ا، وكان الأولى ذكر أن مسلما احتج به يسيرا، وروى له في المتابعات كثيرا.

وقد صدر مسلم بخمسة أحاديثَ من روايته – كما سيأتي – كأنها محل الاحتجاج به على أن فيها ما استنكِر كما يبين لاحقًا.

المبحث الثَّاني: حديث عكرمة بن عمار العجلي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم ثمانيةً وثلاثين حديثًا[1]، واستنكر عليه الحديث الحادي والثلاثين منها، وهو حديث الأمور الثلاثة التي التمسها أبو سفيانَ ابن حربٍ من النبي ﷺ، وعرضه

---

(١) فالحديث الأول: أخرجه مسلم في (١) ك: الإيمان، (١٠) ب: الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً، رقم (٣١).

والحديث الثاني: أخرجه مسلم في (١) ك:الإيمان، (٣٢) ب:بيان كفر من قال مطرنا بالنوء، رقم (٧٣).

والحديث الثالث: أخرجه مسلم في (١) ك:الإيمان، (٤٢) ب: قول النبي ﷺ من حمل علينا السلاح فليس منا، رقم (٩٩).

والحديث الرابع: أخرجه مسلم في (١) ك:الإيمان، (٤٨) ب:غلظ تحريم الغلول وأنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنين، رقم (١١٤).

والحديث الخامس: أخرجه مسلم في (١) ك:الإيمان، (٦٠) ب:بيان الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها، رقم (١٣٥).

والحديث السادس: أخرجه مسلم في (٢) ك:الطهارة، (٩) ب:وجوب غسل الرجلين بكمالهما ، رقم (٢٤٠).

والحديث السابع: أخرجه مسلم في (٢) ك:الطهارة، (٣٠) ب:وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذا حصلت في المسجد، رقم (٢٨٥).

والحديث الثامن: أخرجه مسلم في (٣) ك:الحيض، (٧) ب:وجوب الغسل على المرأة بخروج مني منها، رقم (٣١٠).

والحديث التاسع : أخرجه مسلم في (٦) ك:الصلاة، (٢٦) ب:الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٧٠).

والحديث العاشر: أخرجه مسلم في (٦) ك:الصلاة، (٥٢) ب:إسلام عمرو بن عبسة ، رقم (٨٣٢).

والحديث الحادي عشر: أخرجه مسلم في (١٢) ك:الزكاة، (٣٢) ب:بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى ، رقم (١٠٣٦).

والحديث الثَّأني عشر: أخرجه مسلم في (١٢) ك:الزكاة ، (٤٤) ب:إعطاء من سأل بغمش وغلظ، رقم (١٠٥٧).

والحديث الثالث عشر: أخرجه مسلم في (١٣) ك:الصيام، (٥٣) ب:النهي عن صوم الدهر ، رقم (١١٥٩).

والحديث الرابع عشر: أخرجه مسلم في (١٥) ك:الحج، (٣) ب:التلبية وصفتها ووقتها، رقم (١١٨٥).

والحديث الخامس عشر: أخرجه مسلم في (١٨) ك: الطلاق، (٥) ب: في الايلاء واعتزال النساء وتخـييرهن، رقـم (١٤٧٩).

والحديث السادس عشر: أخرجه مسلم في (٢١) ك: البيوع، (١٨) ب: كراء الأرض بالطعام، رقم (١٥٤٨).

والحديث السابع عشر: أخرجه مسلم في (٣١) ك: اللقطة، (٥) ب: استحباب خلط الأزواد إذا قلت، رقم (١٧٢٩).

والحديث الثامن عشر: أخرجه مسلم في (٣٢) ك: الجهاد والسير، (١٣) ب: استحقاق القاتل سلب القتيـل، رقـم (١٧٥٤).

والحديث التاسع عشر: أخرجه مسلم في (٣٢) ك: الجهاد والسير ، (١٤) ب: التنفيل وفداء المسلمين بلأسارى، رقم (١٧٥٥).

والحديث العشرون: أخرجه مسلم في (٣٢) ك: الجهاد والسير ،(١٨) ب: الامداد بالملائكة في غـزوة بـدر، رقـم (١٧٦٣).

والحديث الحادي والعشرون: أخرجه مسلم في (٣٢) ك: الجهاد والسير ، (٢٨) ب: في غزوة صفين، رقم (١٧٧٧).

والحديث الثاني والعشرون: أخرجه مسلم في (٣٢) ك: الجهاد والسير ، (٤٥) ب: غزوة ذي قـرد وغيرهـا، رقـم (١٨٠٧).

والحديث الثالث والعشرون: أخرجه مسلم في (٣٦) ك: الاشربة، (٤) ب: بيان أن جميع ينبذ مما يتخذ مـن النخـل والعنب يسمى خمرا، رقم (١٩٨٥).

والحديث الرابع والعشرون: أخرجه مسلم في (٣٦) ك: الاشربة، ، (٥) ب: كراهة انتباذ التمر والزبيب مخلوطين، رقم (١٩٨٩).

والحديث الخامس والعشرون: أخرجه مسلم في (٣٦) ك: الاشربة، ، (١٣) ب: آداب الطعام والشرب واحكامهما، رقم (٢٠٢١).

والحديث السادس والعشرون: أخرجه مسلم في (٤٣) ك: الفضائل، (١٣) ب: كان رسول الله ﷺ أحسن النـاس خلقًا، رقم (٢٣٠٩).

والحديث السابع والعشرون: أخرجه مسلم في (٤٣) ك: الفضائل، (٣٨) ب: وجوب امتثال ما قاله شـرعا، رقـم (٢٣٦٢).

والحديث الثامن والعشرون: أخرجه مسلم في (٤٤) ك: فضائل الصحابة، (٨) ب: فضائل الحسن والحسـين، رقـم (٢٤٢٣).

والحديث التاسع والعشرون: أخرجه مسلم في (٤٤) ك: فضائل الصحابة ، (٣٢) ب: من فضائل أنس بن مالك، رقم (٢٤٨١).

والحديث الثلاثون: أخرجه مسلم في (٤٤) ك: فضائل الصحابة ، (٣٥) ب: من فضائل أبي هريرة الدوسـي، رقـم (٢٤٩١).

والحديث الحادي والثلاثون: أخرجه مسلم في (٤٤) ك: فضائل الصحابة ، (٤٠) ب: من فضائل أبي سـفيان ابـن حرب، رقم (٢٥٠١).

رضي الله عنه على النبي ﷺ أن يزوجه ابنته أم حبيبة، وبالغ ابن حزمٍ فجعله موضوعا، وحمل على عكرمةَ بسببه[1].

وقال الذهبي: «قد ساق له مسلم في الأصول حديثًا منكرا، وهو الذي يرويه عن سماك الحنفي، عن ابن عباسٍ في الأمور الثلاثة التي التمسها أبو سفيانَ من النبي ﷺ» [2].

ومن أجود كلام أهل العلم في بيان أمر هذا الحديث ما ذكره ابن القيم في قوله:

«وقد رد هذا الحديث جماعةٌ من الحفاظ، وعدوه من الأغلاط في كتاب مسلمٍ.

قال ابن حزمٍ: هذا حديثٌ موضوع لا شك في وضعه، والآفة فيه من عكرمة بن عمارٍ، فإنه لم يختلف في أن رسول الله ﷺ تزوجها قبل الفتح بدهرٍ وأبوها كافر.

وقال أبو الفرج ابن الجوزي في كتاب الكشف له: هذا الحديث وهم من بعض الرواة لا شك فيه ولا تردد، وقد اتهموا به عكرمةَ بن عمارٍ راويه، وقد ضعف أحاديثه يحيى ابن سعيد الأنصاري، وقال: ليست بصحاحٍ، وكذلك قال أحمد بن حنبلٍ، هي أحاديث ضعاف، وكذلك لم يخرج عنه البخاري، إنما أخرج عنه مسلم لقول يحيى بن معين: ثقةٌ.

والحديث الثاني والثلاثون: أخرجه مسلم في (٤٤) ك: فضائل الصحابة ، (٤٣) ب: من فضائل الأنصار، رقم (٢٥٠٧).

والحديث الثالث والثلاثون: أخرجه مسلم في (٤٥) ك: البر والصلة والآداب، (٢٥) ب: من لعنه النبيﷺ، رقم (٢٦٠٣).

والحديث الرابع والثلاثون: أخرجه مسلم في (٤٩) ك: التوبة، (١) ب: في الحض على التوبة والفرح بها، رقم (٢٧٤٧).

والحديث الخامس والثلاثون: أخرجه مسلم في (٤٩) ك: التوبة، (٧) ب: قوله تعالى: (إن الحسنات يذهبن السيئات) ، رقم (٢٧٦٥).

والحديث السادس والثلاثون: أخرجه مسلم في (٥٠) ك: صفات المنافقين وأحكامهم، رقم (٢٧٨٣).

والحديث السابع والثلاثون: أخرجه مسلم في (٥٢) ك: الفتنة، (١٩) ب: الفتن من المشرق من حيث يطلع قرنا الشيطان، رقم (٢٩٠٥).

والحديث الثامن والثلاثون: أخرجه مسلم في (٥٣) ك: الزهد والرقائق، (٩) ب: تشميت العاطس وكراهة التثاوب، رقم (٢٩٩٣).

(١)كشف المشكل لابن الجوزي ٤٦٣/٢-٤٦٤، وشرح النووي على صحيح مسلم ٦٣/١٦ – ونقله عنه السيوطي في الديباج ٤٦٧/٥ -، وحاشية ابن القيم ٧٥/٦ -٧٦، والبداية والنهاية ١٤٥/٤، والكشف الحثيث ص١٩٢، والشذا الفياح ٩٦/١، وتوجيه النظر إلى أصول الأثر ٣٣٧/١، ٧٤١/٢.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٣٧/٧.

قال: وإنما قلنا إن هذا وهم لأن أهل التاريخ أجمعوا على أن أم حبيبةَ كانت تحت عبيد الله بن جحشٍ، وولدت له، وهاجر بها، وهما مسلمان إلى أرض الحبشة، ثم تنصر وثبتت أم حبيبةَ على دينها، فبعث رسول الله ﷺ إلى النجاشي يخطبها عليه، فزوجه إياها، وأصدقها عن رسول الله ﷺ أربعة آلاف درهمٍ، وذلك سنة سبعٍ من الهجرة، وجاء أبو سفيانَ في زمن الهدنة فدخل عليها فنحت بساط رسول الله ﷺ حتى لا يجلس عليه، ولا خلاف أن أبا سفيانَ ومعاويةَ أسلما في فتح مكةَ سنة ثمان، ولا يعرف أن رسول الله ﷺ أمر أبا سفيانَ.

وقد تكلف أقوام تأويلات فاسدةً لتصحيح الحديث؛ كقول بعضهم: إنه سأله تجديد النكاح عليها، وقول بعضهم: إنه ظن أن النكاح بغير إذنه وتزويجه غير تام، فسأل رسول الله ﷺ أن يزوجه إياها نكاحا تاما، فسلم له النبي ﷺ حاله وطيب قلبه بإجابته، وقول بعضهم: إنه ظن أن التخيير كان طلاقًا فسأل رجعتها، وابتداء النكاح عليها، وقول بعضهم: إنه استشعر كراهة النبي ﷺ لها، وأراد بلفظ التزويج استدامة نكاحها لا ابتداءه، وقول بعضهم: يحتمل أن يكون وقع طلاق فسأل تجديد النكاح، وقول بعضهم: يحتمل أن يكون أبو سفيان قال ذلك قبل إسلامه كالمشترط له في إسلامه، ويكون التقدير ثلاثٌ إن أسلمت تعطينيهن، وعلى هذا اعتمد المحب الطبري في جواباته للمسائل الواردة عليه، وطول في تقريره.

وقال بعضهم: إنما سأله أن يزوجه ابنته الأخرى وهي أختها، وخفي عليه تحريم الجمع بين الأختين لقرب عهده بالإسلام، فقد خفي ذلك على ابنته أم حبيبةَ حتى سألت رسول الله ﷺ ذلك، وغلط الراوي في اسمها.

وهذه التأويلات في غاية الفساد والبطلان، وأئمة الحديث والعلم لا يرضون بأمثالها، ولا يصححون أغلاط الرواة بمثل هذه الخيالات الفاسدة والتأويلات الباردة، التي يكفي في العلم بفسادها تصورها وتأمل الحديث.

وهذا التأويل الأخير وإن كان في الظاهر أقل فسادا، فهو أكذبها وأبطلها، وصريح الحديث يرده، فإنه قال: أم حبيبة أزوجكها؟ قال: نعم، فلو كان المسؤول تزويج أختها لَما أنعم له بذلك ﷺ، فالحديث غلطٌ لا ينبغي التردد فيه، والله أعلم» (1).

(1) حاشية ابن القيم على السنن ٧٥/٦ -٧٦.

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

صدر مسلم بخمسة أحاديث من روايته هي الحديث الثامن، والعشرون، والثاني والعشرون، والثلاثون، والحادي والثلاثون، وروى بقية حديثه وهو ثلاثةٌ وثلاثون حديثًا مؤخرةٌ، وقرنه بغيره في حديث واحد.

ولم يتابع متابعةً تامةً في جميع أحاديثه؛ إلا في الثاني عشر والثالث عشر والسادس عشر والثالث والعشرون فقط، وبلغ أعلى قدرٍ من المتابعات التامة له ثلاث متابعات وذلك في الحديث الثاني عشر والثالث والعشرون، واقتصر مسلم على تخريج متابعة واحدة له في الحديث الثالث عشر والسادس عشر.

أما المتابعات الناقصة فجاءت في خمسة من أحاديثه، هي الثالث عشر والخامس عشر السادس والعشرون والتاسع والعشرون والسابع والثلاثون، وبلغ أعلى قدرٍ من المتابعات الناقصة له ثمان متابعات وذلك في الحديث الثالث عشر، ولم يقتصر مسلم على تخريج متابعة واحدة له في شيءٍ من أحاديثه تلك بل روى له متابعتان فأكثر.

وأورد شواهد لأحاديثه الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والثامن والعاشر والحادي عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والحادي والعشرين والرابع والعشرين والسابع والعشرين والثاني والثلاثين والرابع والثلاثين والخامس والثلاثين، أكثرها ستة شواهد للحديث الأول، واكتفى بشاهد واحد لأحاديثه الرابع والخامس والثامن والعاشر والرابع عشر والسادس عشر والثاني والثلاثين.

وأورد له زيادةً في الثاني عشر، ونقصا في السادس عشر.

فقال في الثاني عشر: «وفي حديث عِكْرِمةَ بنِ عمارٍ من الزيادة قَالَ: ثُم جبذَه إِلَيه جبذَةً رجع نبِي الله ﷺ في نحرِ الاعرابِي».

وذكر له نقص راوٍ في السادس عشر، فقال لَما ذكر روايته: «ولَم يذْكُر عن عمه ظُهيرٍ».

الرَّاوي الثَّالث والعشرون: عكرمة أبو عبد اللّه البربريّ

عكرمة أبو عبد الله، مولى ابن عباسٍ، أصله بربري، ثقةٌ ثبت، عالمٌ بالتفسـير، لم **يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا** تثبت عنه بدعةٌ**، من الثالثة، مات سنة أربعٍ ومائة، وقيل بعد ذلك. ع.**

المبحث الأَّول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: المنذري، والمزي، والـذهبي، وابـن الملقن، وابن حجر، والعيني، والخزرجي.

فقال المنذري: ((محمد بن إسحاق في نظر أهل العلم: قد أكثر الأئمة الكلام فيه في الطـرفين الثناء والذم، وأما البخاري ومسلم فلم يحتجا به في صحيحيهما البتة، وإنما أخرج له مسلم أحاديث في المتابعات لا في الأصول.

وكذلك البخاري أيضا لم يخرج له شيئًا في الأصول البتة، وإنما ذكره في الاستشهاد، وجريا على عادتهما فيمن لا يحتجان بحديثه، كما فعله البخاري في أبي الزبير المكي وسهيل بـن أبي صـالح ونظرائهما، وكما فعله مسلم في عكرمةَ مولى عبدالله بن عبـاسٍ وشـريك بـن عبـدالله القاضـي ونظرائهما))[1].

وقال المزي: ((روى له مسلم مقرونا بغيره، واحتج به الباقون))[2].

وقـال الذهبي: ((وثقه جماعةٌ واعتمده البخاري، وأما مسلم فتجنبه، وروى له قليـلاً مقرونا بغيره))[3].

---

(١) رسالة في الجرح والتعديل ص٤٢.

(٢) تهذيب الكمال٢٩٢/٢٠.

(٣) ميزان الاعتدال١١٦/٥.

وقال الذهبي: «وقال أبو أحمد الحاكم: احتج بحديثه الأئمة القدماء، لكن بعض المتأخرين أخرج حديثه من حيز الصحاح.

قلت: ما علمت مسلما أخرج له سوى حديث واحد، لكنه مقرونٌ بآخر، فروى لابن جريجٍ عن أبي الزبير عن عكرمةَ وطاووسٍ عن ابن عباسٍ في حج ضباعةَ»[1].

ورمز له الذهبي (م) ثم قال: «قرنه» إلى أن قال: ... «وأما مسلم فروى له مقرونا بآخر»[2].

وقال ابن الملقن: «وقد أخرج مسلم لعكرمةَ في صحيحه لكن مقرونا»[3].

وقال ابن حجر: «وتركه مسلم، فلم يخرج له سوى حديث واحد في الحج، مقرونا بسعيد بن جبير»[4].

وقال العيني: «وروى له مسلم مقرونا بطاوسٍ وسعيد بن جبير»[5].

وقال الخزرجي: «قرنه (م) بآخر»[6].

المبحث الثَّاني: حديث عكرمة أبو عبد الله البربري في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا[7]، من روايته عن عبد الله بن عباسٍ، وروى عنه أبو الزبير المكي وعمرو بن هرمٍ[8].

وهو حديث ابنِ عباسٍ: أَن ضباعةَ بِنت الزبيرِ بنِ عبد الْمطلبِ رضي الله عنها أَتت رسولَ الله ﷺ، فَقَالَت: إِني امرأَةٌ ثَقيلَةٌ، وإِني أُرِيد الْحج، فَما تـأْمرنِي؟ قَـالَ: «أَهلـي بِالْحج، واشترِطي أَن محلي حيثُ تحبِسنِي»، قَالَ: «فَأَدركَت».

---

(١) سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٢.

(٢) المغني في الضعفاء ٢/٤٣٨-٤٣٩.

(٣) تحفة المحتاج ٢/١٩٤.

(٤) هدي الساري ص٤٢٥.

(٥) عمدة القاري ٢/٦٥، وانظر أيضا ١/١١٨.

(٦) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ١/٢٧٠.

(٧) أخرجه مسلم في (١٥) ك: الحج، (١٥) ب: جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض، رقم (١٢٠٨).

(٨) رجال مسلم لابن منجويه ٢/١١٠.

ولعل مسلما أعرض عن حديثه مع كثرة روايته لكلام من طعن فيه بكذبٍ أو بدعة، ولم يثبت عنه شيءٌ منهما.

وقد ذكر الذهبي في قول مصعب بن عبد الله كان عكرمة يرى رأي الخوارج، وادعى على ابن عباسٍ أنه كان يرى رأي الخوارج.

ثم قال: «هذه حكاية بلا إسناد»[1].

وقال ابن عبد البر: «عكرمة مولى ابن عباسٍ من جِلة العلماء لا يقدح فيه كلام من تكلم فيه؛ لأنه لا حجة مع أحدٍ تكلم فيه؛ وقد يحتمل أن يكون مالك جبن عن الرواية عنه لأنه بلغه أن سعيد بن المسيب كان يرميه بالكذب؛ ويحتمل أن يكون لما نسب إليه من رأى الخوارج؛ وكل ذلك باطلٌ عليه إن شاء الله»[2].

وقال ابن حجرٍ: «فأما البدعة فإن ثبتت عليه فلا تضر حديثه، لأنه لم يكن داعيةً مع أنها لم تثبت عليه»[3].

وقال الزرقاني: «ولم يثبت عنه كذب ولا بدعةٌ»[4].

المطلب الثاني: منزلة حديثه في صحيح مسلم:

صدر مسلم بروايته، لكنه قرنه بطاوسٍ مرةً، وقرنه بسعيد بن جبيرٍ مرةً أخرى، وأورد له ثلاث متابعات تامةً، اثنتان قرن حديثهما بروايته، ولم يذكر له متابعةً ناقصةً، وأورد له شاهدا واحدا.

---

(١) سير أعلام النبلاء ٢٢/٥.

(٢) التمهيد ٢٧/٢.

(٣) هدي الساري ص٤٢٥.

(٤) شرح الزرقاني على الموطأ ٤٤٢/٢.

الرَّاوي الرَّابع والعشرون: عمر بن حمزةَ العُمَريُّ

عمر بن حمزةَ بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، العمري، المدني، ضعيف من السادسة. خت م د ت ق.

المبحث الأَّول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الذهبي، وابن حجر.

وقال الذهبي: «م متابعةً»[(١)].

وقال الذهبي: «م تبعا»[(٢)].

وتعقبه سبط ابن العجمي في حاشية الكاشف بقوله: «احتج به مسلم، والصواب حذف تبعا، ولم أرها في نسخة صحيحة من الكاشف مقروءة على ابن رافعٍ الحافظ»[(٣)].

وقال ابن حجر في أثناء كلامٍ له: «وأما تضعيفه لحديث أبي هريرة بعمر بن حمزةَ فهو مختلف في توثيقه، ومثله يخرج له مسلم في المتابعات، وقد تابعه الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، كما أشرت إليه عند أحمد وابن حبان، فالحديث بمجموع طرقه صحيح، والله أعلم»[(٤)].

ونقل الزرقاني كلام ابن حجرٍ، ثم قال: «لكن يرد عليه أن مسلما أخرج له هنا أصلاً لا متابعةً»[(٥)].

---

(١) المغني في الضعفاء ٤٦٥/٢.

(٢) الكاشف ٥٨/٢.

(٣) حاشية الكاشف ٥٨/٢.

(٤) فتح الباري ١٠/ ٨٣.

(٥) شرح الموطأ ٣٧٢/٤.

وفيما ذكره الزرقاني نظر؛ فالحديث المراد هو حديث «لا يشربن أحد منكُم قَائمـا، فَمن نسِي فَلْيستقئْ»، وهو عند مسلمٍ في الشواهد، فقد ختم أحاديث الباب به، فأخره عن غيره، وجعله تابعا.

وقد ذكر الذهبي – في موضعٍ آخر -، والعراقي، والسخاوي أن مسلما احتج به[1]، وهذا يخالف كلام الذهبي أولاً، ويخالف تصرف مسـلم في الصـحيح، ولعـل المـراد بالاحتجاج تخريج حديثه.

ومن أراد التوسط بين هذه الأقوال قال: احتج به تارةً، واستشهد به تارةً أخرى.

المبحث الثَّاني: حديث عمر بن حمزة العمري في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم ستة أحاديث[2] بروايته عن عبد الرحمن بن سعد، وسالم بن عبد الله ابن عمر، وأبي غطفان المري، وروى عنه مروان بن معاوية وابو أسامة حماد بن أسامة[3].

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

صدر مسلم بحديثه مرةً واحدةً عند الحديث الأول، وجعل بقية حديثه تابعا غيره، ولم يورد متابعات تامة إلا للحديثين الثاني والسادس، بمعدل ثلاث للثاني وواحـدةً للسـادس،

---

(١) انظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٢٣٠/٥، وتاريخ الإسلام ٢٢٨/٩، والبيان والتوضيح ص ١٨٤، والتحفـة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة ٣٣٦/٢.

(٢) رجال مسلم ٣٥/٢.

(٣) فالحديث الأول: أخرجه مسلم في (١٦) ك: النكاح، (٢١) ب: تحريم إفشاء سر المرأة، رقم (١٤٣٧).

والحديث الثاني: أخرجه مسلم في (٢٢) ك: المساقاة، (١٠) ب: الأمر بقتل اكلاب وبيان نسخه، رقم (١٥٧٤).

والحديث الثالث: أخرجه مسلم في (٣٦) ك: الأشربة، (١٤) ب: كراهة الشرب قائما، رقم (٢٠٢٦).

والحديث الرابع: أخرجه مسلم في (٤٤) ك: فضائل الصحابة، (١٠) ب: فضائل زيد بن حارثة وأسامة بن زيد، رقم (٢٤٢٦).

والحديث الخامس: أخرجه مسلم في (٥٠) ك: صفة القيامة، رقم (٢٧٨٨).

والحديث السادس: أخرجه مسلم في (٥٢) ك: الفتن، (١٨) ب: لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكانه، رقم (٢٩٢١).

وأورد متابعات ثلاثًا ناقصةً للثاني وواحدةً للرابع والخامس والسـادس، وشـاهدين اثـنين للحديثين الثاني والثالث، وشاهدا واحدا للخامس والسادس.

على أن الشاهدين المذكورين للحديث الثالث قاصران، وحديثه هذا مما استنكر عليه، وهو ما رواه حديث أبي هريرة مرفوعا: «لا يشربن أحد منكُم قَائما، فَمن نسِي فَلْيستقئْ»

والشاهدان عند مسلمٍ لهذا الحديث فيهما النهي عن الشرب قائما فقط، دون الأمـر بالاستقاءة، ولهذا قال عياض: «وأما حديث أبي هريرة ففي سنده عمر بن حمزةَ، ولا يحتمل منه مثل هذا لمخالفة غيره له، والصحيح أنه موقوف»[1].

وتقدم كلام ابن حجرٍ في الاعتذار لمسلمٍ وتقوية الحديث.

---

(١) فتح الباري ٨٣/١٠.

الرَّاوي الخامس والعشرون: اللَّيث بن أبي سُليم بن زُنيمٍ القرشيُّ

الليث بن أبي سليم بن زنيم - بالزاي والنون مصغر - واسم أبيه أيمن، وقيل: أنس، وقيل غير ذلك، صدوق، اختلط جدا، ولم يتميز حديثه فترك، من السادسة، مات سنة ثمان وأربعين. خت م ٤.

المبحث الأول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: المزي، وابن عبد الهادي، والذهبي، والزيلعي، وسبط ابن العجمي، وابن حجرٍ، والسخاوي، والخزرجي، والمناوي.

فقال المزي: «وروى له مسلم مقرونا بأبي إسحاق الشيباني»[(١)].

وقال ابن عبد الهادي: «وروى له مسلم مقرونا بغيره»[(٢)].

وقال الذهبي: «م تبعا»[(٣)].

وقال الذهبي: «وروى له مسلم مقرونا بأبي إسحاق الشيباني» [(٤)].

وقال الذهبي: «م مقرونا» [(٥)].

وقال الزيلعي: «وقد أخرج له مسلم في المتابعات»[(٦)].

وقال سبط ابن العجمي: «م مقرونا»[(٧)].

---

(١) تهذيب الكمال ٢٨٧/٢٤.

(٢) تنقيح التحقيق ٣٦٣/٢.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٧٩/٦.

(٤) المصدر السابق ١٨٢/٦.

(٥) ميزان الاعتدال٥٠٩/٥، والكاشف١٥١/٢.

(٦) نصب الراية٥٧/٣.

(٧) من رمي بالاختلاط ص٦٥.

وقال الخزرجي: «قرنه (م) بآخر»[1].

وقال ميرك: «روى له الأربعة ومسلم مقرونا»[2].

المبحث الثَّاني: حديث الليث بن أبي سليم بن زنيم في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلم لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا[3]، وهو من روايته عن أشعثَ بن أبي الشعثاء، وروى عنه عبد الله بن إدريس الكوفي.[4]

وهو حديث الْبراءِ بنِ عازِبٍ قَالَ: أمرنا رسولُ الله ﷺ بِسبعٍ ونهانا عن سبعٍ: أمرنا بِعيادة الْمرِيضِ، واتباعِ الْجنازة، وتشميت الْعاطسِ، وإِبرارِ الْقَسـَمِ أو الْمقْسِـمِ، ونصـرِ الْمظْلُومِ، وإِجابة الداعي، وإِفْشاءِ السلامِ، ونهانا عن خواتيم أو عن تختمٍ بِالذهبِ، وعـن شربٍ بِالْفضة، وعن الْمياثرِ، وعن الْقَسي، وعن لُبسِ الْحرِيرِ والاستبرقِ والديباجِ.

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

أخر مسلم حديثه، وجعله تابعا لغيره في سياق طرق الحديث المذكور، وقرنه بآخر، وأورد له ست متابعات تامةً، ولم يورد له متابعةً ناقصةً، ولا شاهدا.

ونبه إلى زيادة زادها بعض الرواة عن أبي إسحاق الشيباني، وأنه لم تأت في حـديث ليث بن أبي سليم، وهي «وعن الشربِ في الْفضة، فَإنه من شرِب فيها في الدنيا لَم يشرب فيها في الاخرة»، وذلك موافق لبقية رواة حديث متابعه الشيباني.

فقال: «وحدثَناه أبو كُريبٍ، حدثَنا ابن إِدرِيس، أخبرنا أبو إِسحق الشيبانِي ولَيـثُ ابن أَبِي سلَيمٍ، عن أَشعثَ بنِ أَبِي الشعثَاءِ بِإِسنادهم، ولَم يذْكُر زِيادةَ جرِيرٍ وابنِ مسهِرٍ».

يعني الزيادة المتقدمة آنفًا.

---

(١) خلاصة تذهيب ذيب الكمال ٣٢٣/١.

(٢) مرقاة المفاتيح ٥٢٩/٤، ونحوه ١٠٥/٩.

(٣) أخرجه مسلم في (٣٧) ك: اللباس والزينة، (٢) ب: تحريم استعمال إناء الذهب والفضة، رقم (٢٠٦٦).

(٤) رجال مسلم لابن منجويه ١٦٠/٢.

الرَّاوي السَّادس والعشرون: محاضر بن المُوَرِّع الكوفيُّ

محاضر - بضاد معجمة - بن المورع - بضم الميم وفتح الواو وتشديد الـراء المكسورة بعدها مهملةٌ – الكوفي، صدوق، له أوهام، من التاسعة، مـات سـنة سـت ومائتين. خت م د س.

المبحث الأَول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: ابن حجر، والعيني.

فقال ابن حجر: «روى له مسلم حديثًا واحدا متابعةً» [1].

المبحث الثَّاني: حديث محاضر بن عمرو الكوفي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا[2]، وهو من روايته عن سعد بن سـعيد الأنصـاري، وروى عنه حجاج بن الشاعر[3].

وهو حديث أبي هريرةَ قَالَ: قَالَ رسولُ الله ﷺ: «ينزِلُ الله في السماءِ الدنيا لشطْرِ الليلِ أو لثُلُث الليلِ الاخرِ، فَيقُولُ: من يدعوني فَأستجيب له، أو يسألِني فَأعطيه، ثُم يقُولُ: من يقْرِض غَير عديمٍ ولا ظَلُومٍ».

المطلب الثاني: ما لة حديثه في صحيح مسلم:

لم يصدر مسلم بحديثه، فجاء تابعا غيره من طرق حديث أبي هريرة السالف ذكره، وساق له متابعةً تامةً واحدةً، وأربع متابعات ناقصةً، وشاهدا واحدا.

---

(١) ذيب التهذيب ١٠/٤٦، وكأن العبارة للمزي، لكن لم أجدها في ذيب الكمال.

(٢) ينظر: فتح الباري ١/٤٤٣، وعمدة القاري ١٠/١٠٦، وهو في مسلم في (٦) ك: صلاة المسـافرين، (٢٤) ب: الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل، رقم (٧٥٨).

(٣) رجال مسلم لابن منجويه ٢/٢٧٣.

الرَّاوي السَّابع والعشرون: محمَّد بن إسحاقَ المطلبيُّ

محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر المطلبي، مولاهم، المدني، نزيل العراق، إمام المغازي، صدوق يدلس، ورمي بالتشيع والقدر، من صغار الخامسة، مات سنة خمسين ومائة، ويقال بعدها. خت م ٤.

المبحث الأول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: ابن الصلاح، والمنذري، والنووي، والمزي، الذهبي، وابن القيم، وابن رجب، والزيلعي، وابن الملقن، وسبط ابن العجمي، وابن حجر، والعيني، والخزرجي، وشمس الحق العظيم أبادي، والمباركفوري.

فقال ابن الصلاح: «وبالمتابعة والاستشهاد، اعتذر الحاكم أبو عبد الله في إخراجه عن جماعة ليسوا من شرط الصحيح، منهم مطر الوراق، وبقية بن الوليد، ومحمد بن إسحاق بن يسارٍ، وعبد الله بن عمر العمري، والنعمان بن راشد، أخرج مسلم عنهم في الشواهد في أشباه لهم كثيرين، والله أعلم» [1].

وقال المنذري: «فإني أخاف أن يكون محمد بن إسحاق لم يسمعه من ابن شهابٍ، ورواه الحاكم وقال: صحيح على شرط مسلمٍ، كذا قال ومحمد بن إسحاق إنما أخرج له مسلم في المتابعات» [2].

وقال المنذري: «وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلمٍ، كذا قال ومسلم إنما خرج لمحمد بن إسحاق في المتابعات» [3].

وقال المنذري: «وأما البخاري ومسلم فلم يحتجا به في صحيحيهما البتة، وإنما

---

(١) صيانة صحيح مسلم ص٩٧.

(٢) الترغيب والترهيب ١/١٠٢.

(٣) المصدر السابق ١/ ٣١٩.

أخرج له مسلم أحاديث في المتابعات لا في الأصول، وكذلك البخاري أيضا لم يخرج له شيئًا في الأصول البتة، وإنما ذكره في الاستشهاد، وجريا على عادتهما فيمن لا يحتجان بحديثه»[1].

ونقل النووي كلام ابن الصلاح المتقدم، ولم يعقب[2].

وقال المزي: «استشهد به البخاري في الصحيح، وروى له في كتاب القراءة خلف الإمام وغيره، وروى له مسلم في المتابعات، واحتج به الباقون»[3].

وقال الذهبي: «وقد استشهد مسلم بخمسة أحاديث لابن إسحاق، ذكرها في صحيحه»[4].

وقال الذهبي: «روى له مسلم في المتابعات، واستشهد به البخاري»[5].

وقال الذهبي: «روى له (م) متابعةً»[6].

وقال الذهبي: «٤ م مقرونا»[7].

وقال الذهبي: «محمد بن إسحاق بن يسارٍ صدوق، قال ابن معينٍ: ثقةٌ، وليس بحجة»[8].

وقال ابن القيم: «وقد استشهد مسلم بخمسة أحاديث، ذكرها لابن إسحاق في صحيحه»[9].

وقال ابن رجبٍ: «وخرج مسلم حديثه مقرونا بغيره»[10].

وقال الزيلعي: «ولم يخرج له مسلم إلا متابعةً»[1].

---

(١) رسالة في الجرح والتعديل ص٤٢.

(٢) شرح مسلم ٢٥/١.

(٣) تهذيب الكمال ٤٢٨/٢٤.

(٤) ميزان الاعتدال ٦٢/٦.

(٥) سير أعلام النبلاء ٥٥/٧.

(٦) المغني في الضعفاء ٥٥٣/٢.

(٧) الكاشف ١٥٦/٢.

(٨) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص١٥٩.

(٩) حاشية سنن أبي داود ١٠/١٣.

(١٠) شرح علل الترمذي ٤١٣/١.

وذكر ابن الملقن قول الحاكم في سند حديث: ((صحيح على شرط مسلمٍ))، ثم تعقبه بقوله: ((أي في ابن إسحاق متابعةً لا استقلالاً))[2].

وقال سبط ابن العجمي: ((م مقرونا محمد بن إسحاق بن يسارٍ، الامـام المشـهور صاحب المغازي، ممن أكثر منه خصوصا عن الضعفاء))[3].

وقال ابن حجر: ((روى له مسلم في المتابعات، وعلق له البخاري))[4].

وقال ابن حجر: ((وأخرج له مسلم في المتابعات))[5].

وقال ابن حجر: ((م مقرونا))[6].

وقال العيني: ((قلت: قال الحاكم: إنه على شرط مسلمٍ، قلت: ليس كما قـال؛ لأن مداره على ابن إسحاق، ولم يخرج له مسلم إلا متابعةً))[7].

وقال العيني: ((وروى له مسلم في المتابعات))[8].

وقال الخزرجي: ((قرنه (م) بآخر))[9].

وقال شمس الحق العظيم أبادي: ((وصاحبا الصحيح لم يحتجا به، إنما استشهد مسلم ابن الحجاج بمحمد بن إسحاق في أحاديث معدودة، أظنهن خمسةٌ قد رواهن غيره، وذكـر البخاري في الشواهد))[10].

وقال شمس الحق العظيم أبادي: ((وقد استشهد مسلم بخمسة أحاديثَ، ذكرها لابن إسحاق في صحيحه))[11].

---

(1) نصب الراية ١٩٨/٢.

(2) تحفة المحتاج ٥٢١/١.

(3) التبيين لأسماء المدلسين ص١٧١.

(4) تهذيب التهذيب ٣٩/٩.

(5) هدي الساري ص ٤٢٨.

(6) طبقات المدلسين ص٥١.

(7) عمدة القاري ١٨٨/٦.

(8) المصدر السابق ٧٣/١٧.

(9) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ٣٢٧/١.

(10) عون المعبود ١٤/١٣.

(11) المصدر السابق ١٩/١٣.

ونقل المباركفوري كلام المنذري، ولم يعقب [1].

المبحث الثاني: حديث محمد بن إسحاق المطلبي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلم لحديثه:

أخرج له مسلم سبعة أحاديث[2]، من روايته عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين، ويزيد بن أبي حبيبٍ، وعبد الملك بن أبي بكر، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ونافع، وعبيد الله العمري، وسعيد المقبري، وروى عنه عبدة بن سليمان، وإبراهيم بن سعد، ويزيد بن هارون، وعبد الأعلى السامي[3].

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

لم يصدر مسلم بحديثه، بل أخره في مواقعه كلها، وأخرج متابعات تامةً لأحاديثه السبعة سوى الثالث، أعلاها عشر للحديث الأول، أما المتابعات الناقصة فجاءت للأحاديث الأول والثالث والخامس والسابع فقط، وأعلاها عددا ثلاث متابعات للحديث الخامس، واكتفى بمتابعة واحدة للأحاديث الأول والسابع، وصرح بالسماع في حديثين منها.

وخلت أحاديثه السبعة من شواهد لها سوى السابع، فله عند مسلمٍ شاهد واحد.

---

(١) تحفة الأحوذي١/٨٦.

(٢) فالحديث الأول: أخرجه مسلم في (٤) ك: الصلاة، (٤١) ب: النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود، رقم رقم (٤٨٠).

والحديث الثاني: أخرجه مسلم في (٦) ك: صلاة المسافرين، (٥١) ب: الأوقات التي ي عن الصلاة فيها، رقم (٨٣٠).

والحديث الثالث: أخرجه مسلم في (٧) ك: الجمعة، (١٣) ب: تخفيف الصلاة والخطبة، رقم (٨٧٣).

والحديث الرابع: أخرجه مسلم في (١٤) ك: الاعتكاف، (٢) ب: متى يدخل من أراد الاعتكاف في معتكفه، رقم (١١٧٣).

والحديث الخامس: أخرجه مسلم في (١٥) ك: الحج، (٩) ب: ما يندب للمحرم وغيره قتله، رقم (١١٩٩).

والحديث السادس: أخرجه مسلم في (٢٧) ك: الأيمان، (٨) ب: نذر الكافر، رقم (١٦٥٦).

والحديث السابع: أخرجه مسلم في (٢٩) ك: الحدود، (٦) ب: رجم اليهود وأهل الذمة في الزنا، رقم (١٧٠٣).

(٣) رجال مسلم لابن منجويه ٢/٢٠٨.

ونبه في الحديث الأول إلى تركه لفظةً في حديث هو وجماعة، فقال بعد سوق الطرق إليهم: «كُل هؤلاءِ عن إبراهيم بنِ عبد الله بنِ حنينٍ، عن أَبيه، عن علي؛ إلا الضحاك وابن عجلانَ، فَإنهما زادا: عن ابنِ عباسٍ عن علي عن النبي ﷺ، كُلهم قَالُوا: نهانِي عن قـراءَة الْقُرآن وأَنا راكع، ولَم يذْكُروا في رِوايتهم النهي عنها في السجود».

وأشار في الحديث الخامس إلى أن محمد بن إسحاق تابع ابن جريجٍ في لفظة، فقال: «ولَم يقُلْ أَحد منهم: عن نافعٍ، عن ابنِ عمر رضي الله عنهما، سمعت النبِي ﷺ؛ إلا ابن جريجٍ وحده، وقَد تابع ابن جريجٍ علَى ذَلك ابن إِسحق ...»، ثم ساق الحديث.

وذكر في الحديث السادس موافقة روايته لأصحاب أيوب الذين رووه عن أيوب عن نافع، أَن عبد الله بن عمر حدثَه، أَن عمر بن الْخطابِ سأَلَ رسـولَ اللـه ﷺ - وهـو بِالْجِعرانة بعد أَنْ رجع من الطائف – فَقَالَ: يا رسولَ الله إِني نذَرت فـي الْجاهليـة أَنْ أَعتكف يوما في الْمسجِد الْحرامِ، فَكَيف ترى؟ قَالَ: «اذْهب فَاعتكف يوما».

حيث رواه ابن إسحاق، عن نافعٍ به فقال: «اعتكَاف يومٍ».

أما الحديث السابع فأورد له مخالفةً في حديث الليث، عن سعيد بنِ أَبِي سعيد، عـن أَبِيه، عن أَبِي هريرةَ، أَنه سمعه يقُولُ: سمعت رسولَ الله ﷺ يقُولُ: «إِذَا زنت أَمةُ أَحدكُم فَتبين زِناها، فَلْيجلدها الْحد، ولا يثَرب علَيها، ثُم إِنْ زنت فَلْيجلدها الْحـد، ولا يثَـرب علَيها، ثُم إِنْ زنت الثالثَةَ فَتبين زِناها فَلْيبِعها، ولَو بِحبلٍ من شعرٍ»، فقد أورده من روايـة جماعة فيهم ابن إسحاق، وقال: «كُل هؤلاءِ عن سعيد الْمقْبرِي، عن أَبِي هريرةَ، عن النبِي ﷺ؛ إلا أن ابن إِسحق قَالَ في حديثه: عن سعيد، عن أَبِيه، عن أَبِي هريرةَ، عن النبِي ﷺ في جلْد الامة إِذَا زنت ثَلاثًا، ثُم ليبِعها في الرابِعة».

فأشار إلى مخالفته للرواة الذين تابعوه بروايته للحديث عن سعيد المقبري، عن أبيـه، عن أبي هريرة، وهو موافق في ذلك لليث بن سعد الذي صدر مسلم بحديثه، لكنه مخالف له ولهم في ترتيب البيع بعد الرابعة.

الرَّاوي الثَّامن والعشرون: محمَّد بن أبي حفصةَ: ميسرةَ البصريُّ

محمد بن أبي حفصةَ: ميسرةَ، أبو سلمةَ، البصري، صدوق يخطئ، من السابعة. خ م مد س.

المبحث الأَول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الذهبي.

فرمز له – رحمه الله -: **(م)** ثم قال: «متابعةً عن الزهري»[1].

المبحث الثَّاني: حديث محمد بن أبي حفصة: ميسرة البصري في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم ثلاثة أحاديث[2]، كلها من روايته عن الزهري، وروى عنه حديثين منها روح بن عبادة، والثالث عبد الله بن المبارك[3].

وإنما أخرج مسلم حديثه عن الزهري لقوة اختصاصه به.

قال ابن حجرٍ: «هو من أصحاب الزهري المشهورين»[4].

---

(١) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص١٧١.

(٢) فالحديث الأول: أخرجه مسلم في (١٧) ك: الجنائز، (١٦) ب: الإسراع بالجنازة، رقم (٩٤٤).

والحديث الثاني: أخرجه مسلم في (١٥) ك: الحج، (٥٧) ب: من حلق قبل النحر، رقم (١٣٠٦).

والحديث الثالث: أخرجه مسلم في (١٥) ك: الحج، (٨٠) ب: النزول بمكة للحاج، رقم (١٣٥١).

(٣) رجال مسلم لابن منجويه ٢٠٨/٢.

(٤) هدي الساري ص ٤٣٨.

ومن تتبع حديث محمد بن أبي حفصةَ وجد أكثره عن الزهري، وقل أن يروي عـن غيره من الشيوخ.

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

جاء حديثه عند مسلمٍ في المواضع الثلاثة تابعا غيره، مندرجا في جملـة الأسـانيد، وأورد لحديثه متابعات تامةً، أكثرها ست عند الحديث الثاني، وأورد متابعةً ناقصةً لحديثـه الأول، وشاهدا واحدا لحديثه الثاني، دون الحديثين الآخرين.

الرَّاوي التَّاسع والعشرون: محمَّد بن عبد اللّه الزُّهريُّ

محمد بن عبد الله بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، المـدني، ابن أخي الزهري، صدوق، له أوهام، مات سنة اثنتين وخمسين، وقيل بعدها. ع.

المبحث الأَول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الذهبي، وابن حجر، والعيني.

فقال الحاكم: «إنما أخرج له مسلم في الاستشهاد»[(١)].

وقال أيضا: «ومما عيب على البخاري ومسلمٍ إخراجهما: حديث محمد بن عبد الله ابن أخي الزهري، أخرج له البخاري في الأصول، ومسلم في الشواهد»[(٢)].

وقال الذهبي: «م تبعا»[(٣)].

ونقل ابن حجرٍ كلام الحاكم المتقدم، وأتبعه بقوله: «ولم أر له في البخـاري غـير حديثين»[(٤)].

وفيه إشارةٌ إلى التسليم بقوله، وإلحاق روايته عند البخاري بنظيرها في مسلمٍ.

وقال العيني: «روى عنه البخاري في الصلاة والأضاحي، ومسلم في الإيمان والصلاة والزكاة»[(٥)]، ثم ذكر كلام الحاكم الثاني دون تعقيبٍ.

---

(١) تهذيب التهذيب ٢٤٨/٩.

(٢) عمدة القاري ١٩٦/١، وعزاه إلى المدخل.

(٣) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص١٦٣.

(٤) تهذيب التهذيب ٢٤٨/٩.

(٥) عمدة القاري ١٩٦/١.

المبحث الثَّاني: حديث محمد بن عبد الله الزهري في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم خمسة عشر حديثًا[1]، كرر أحدها، وشيخه فيها جميعا عمه محمد بن مسلمٍ الزهري، وقوة حديثه عنه ظاهرة لأنه بلدي ذو قرابة، وأكثـر حديثـه في دوواين الإسلام هو عن عمه.

---

(١) فالحديث الأول: أخرجه مسلم في (١) ك: الإيمان، (٦٠) ب: بيان الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجـدها، رقم (١٣٤).

والحديث الثاني: أخرجه مسلم في (١) ك: الإيمان ، (٦٨) ب: تأليف قلب من يخاف على إيمانه لضعفه، رقم (١٥٠).

والحديث الثالث: أخرجه مسلم في (١) ك: الإيمان ، (٧١) ب: نزول عيسى ابن مريم حاكماً بشريعة محمـد ﷺ، رقم (١٥٥).

والحديث الرابع: أخرجه مسلم في (١) ك: الإيمان ، (٨٦) ب: اختباء النبي ﷺ دعوته الشفاعة لأمته، رقم (١٩٨).

والحديث الخامس: أخرجه مسلم في (١٢) ك: الزكاة، (٤٥) ب: اعطاء من كان على إيمانه، رقم (١٥٠).

والحديث السادس: أخرجه مسلم في (١٢) ك: الزكاة، (٤٦) ب: إعطاء المؤلفة قلو م على الإسلام وتعبر من قـوي ايمانه، رقم (١٠٥٩).

والحديث السابع: أخرجه مسلم في (١٧) ك: الرضاع، (٤) ب: تحريم الربيبة وأخت المرأة، رقم (١٤٤٩).

والحديث الثامن: أخرجه مسلم في (١٧) ك: الرضاعة، (١٨) ب: الوصية بالنساء، رقم (١٤٦٨).

والحديث التاسع : أخرجه مسلم في (١٨) ك: الطلاق، (١) ب: تحريم طلاق الحائظ بغير رضاها، رقم (١٤٧١).

والحديث العاشر: أخرجه مسلم في (٢٣) ك: الفرائض، (٤) ب: من ترك مالاً فلورثته، رقم (١٦١٩).

والحديث الحادي عشر: أخرجه مسلم في (٣٠) ك: الاقضية، (٤) ب: قضية هند، رقم (١٧١٤).

والحديث الثّأني عشر: أخرجه مسلم في (٣٥) ك: الأضاحي، (٥) ب: بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث في أول الإسلام...، رقم (١٩٦٩).

والحديث الثالث عشر: أخرجه مسلم في (٤٢) ك: الرؤيا، (١) ب: قول النبي ﷺ من رآني في المنام فقد رآني، رقم (٢٢٦٧).

والحديث الرابع عشر: أخرجه مسلم في (٤٥) ك: البر والصلة والآداب، (٢٥) ب: من لعنه النبي ﷺ أو سبه، رقـم (٢٦٠١).

والحديث الخامس عشر: أخرجه مسلم في (٤٩) ك: التوبة، (٩) ب: حديث لتوبة كعب بن مالك وصاحبيه، رقـم (٢٧٦٩).

والحديث السادس عشر: أخرجه مسلم في (٥٣) ك: الزهد والرقائق، (٨) ب: النهي عن هتك الإنسان ستر نفسـه، رقم (٢٩٩٠).

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

جاءت أحاديثه مؤخرةً تابعةً غيرها، ولم يصدر ا مسلم، وقد توبع متابعةً تامةً في جميع أحاديثه؛ إلا الحديث السادس عشر، وبلغ أعلى قدرٍ من المتابعات التامة له أربع متابعات وذلك في الحديث الثاني عشر، واقتصر مسلم على تخريج متابعة واحدة له في الحديث الأول والثامن والتاسع والحادي عشر والثالث عشر والرابع عشر.

أما المتابعات الناقصة فجاءت في جميع أحاديثه، إلا الحديث السادس عشر، وبلغ أعلى قدرٍ من المتابعات الناقصة له ثمان متابعات وذلك في الحديث التاسع، واقتصر مسلم على تخريج متابعة واحدة له في ستة أحاديثَ، هي الثاني والخامس والسابع والحادي عشر والثالث عشر والرابع عشر.

وأورد شواهد لأحاديثه الأول والرابع والسادس والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر، أكثرها ستة شواهد للثاني عشر، وثلاثة شواهد للرابع عشر، واثنان للرابع، والبقية لكل حديث منها شاهد واحد.

وأورد له زيادةً في الحديث السادس، فقال بعد إسناد حديثه: «وساق الْحديثَ بِمثْله، إلا أنه قَالَ: قَالَ أَنس: قَالُوا نصير كَرِواية يونس عن الزهري».

وأشار إلى زيادة ونقصٍ في حديثه الخامس عشر، فقال: «وساق الْحديثَ، وزاد فيه علَى يونس: فَكَانَ رسولُ الله ﷺ قَلما يريد غَزوةً إلا ورى بِغيرِها، حتى كَانت تلْك الْغزوةُ.

ولَم يذْكُر في حديث ابنِ أَخي الزهري أَبا خيثَمةَ، ولُحوقَه بِالنبِي ﷺ».

والحديث السابع عشر: أخرجه مسلم في (٥٣) ك: الزهد والرقائق، (١٢) ب: لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين، رقم (٢٩٩٨).

الرَّاوي الثَّلاثون: محمَّد بن عثمانَ التَّيميُّ

محمد بن عثمانَ بن عبد الله بن موهبٍ التيمي، مولاهم، ثقـةٌ، مـن السادسـة، ويقال: الصواب عمرو، وقيل هو أخوه. خ م س.

المبحث الأَّول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: السخاوي.

فقال – رحمه الله – في أثناء كلامه عن الوحدان: «هذا مع تخرج الشيخين لابـن موهب؛ لكن مقرونا»(١).

وابن موهب هو محمد بن عثمانَ التيمي، وقرن حديث الراوي بغيره دون التخريج له على الانفراد: علامة كونه من رواة المتابعات والشواهد.

المبحث الثَّاني: حديث محمد بن عثمان التيمي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا، وهو من روايته عن موسى بن طلحـةَ، وروى عنـه شعبة بن الحجاج(٢).

وهو حديث أبِي أيوب أن أعرابِيا عرض لرسولِ الله ﷺ وهو في سـفَرٍ، فَأخـذَ بِخطَامِ ناقَته – أو: بِزِمامها-، ثُم قَالَ: يا رسولَ الله – أو: يا محمد - أَخبِرنِي بِما يقَربنِي من الْجنة، وما يباعدنِي من النارِ؟ قَالَ: فَكَف النبِي ﷺ، ثُم نظَر في أَصحابِه، ثُم قَالَ: «لَقَد

---

(١) فتح المغيث ١/٣١٦- ٣١٧.

(٢) رجال مسلم لابن منجويه ٢/١٩٣.

وفق» – أو: «لَقَد هدي» -، قَالَ: «كَيف قُلْت؟»، قَالَ: فَأعاد، فَقَالَ النبِي ﷺ: «تعبد الله لا تشرِك بِه شيئًا، وتقيم الصلاةَ، وتؤتي الزكَاةَ، وتصلُ الرحم؛ دعِ الناقَةَ»[1].

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

أهمل مسلم تقديم روايته، وجاءت تابعةً لغيرها، وقرنه بأبيه، موردا له ثلاث متابعات تامةً فقط، معرضا عن المتابعات الناقصة والشواهد.

(١) أخرجه مسلم في (١) ك: الإيمان، (٤) ب: بيان الإيمان الذي يدخل به الجنة، رقم (١١٣).

الرَّاوي الحادي والثَّلاثون: محمَّد بن عجلانَ المدنيُّ

محمد بن عجلانَ، المدني، **صدوق؛ إلا أنه اختلطت عليه أحاديث** أبي **هريرةَ، من** الخامسة، **مات** سنة ثمان **وأربعين. خت م ٤.**

المبحث الأَّول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الحاكم، والنووي، والذهبي، وابن رجب، وسبط ابن العجمي، وابن حجر، والبوصيري، والخزرجي، والمناوي.

فقال الحاكم: «أخرج له مسلم في كتابه ثلاثة عشر حديثًا، كلها في الشواهد»[(1)].

وهذا خلاف ما ذكره في المستدرك، فقد روى حديثًا في المستدرك من طريق محمد ابن عمرو الليثي، ثم قال: «هذا حديث صحيح، ولم يخرج في الصحيحين، وهو صحيح على شرط مسلم بن الحجاج، فقد استشهد بأحاديث للقعقاع، عن أبي صالح، عن أبي هريرةَ، ومحمد بن عمرو، وقد احتج بمحمد بن عجلانَ»[(2)].

وقال النووي: «أما ابن عجلانَ - بفتح العين؛ فهو الإمام أبو عبد الله محمد بن عجلانَ المدنى ...، وقد ذكره مسلم هنا متابعةً، قيل: إنه لم يذكر له فى الأصول شيئًا، والله أعلم»[(3)].

ونقل الذهبي كلام الحاكم المتقدم في أربعة من كتبه، ولم يعقب[(4)].

وقال ابن رجبٍ: «وخرج مسلم حديثه مقرونا»[(5)].

---

(١) سير أعلام النبلاء٦/٣٢٠، والمغني في الضعفاء٢/٦١٣، والكاشف٢/٢٠٠، وذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ١٦٥.

(٢) المستدرك على الصحيحين١/٤٣.

(٣) شرح صحيح مسلم١/٢٢٨.

(٤) انظر هامش رقم (١).

(٥) شرح علل الترمذي١/٤١٠.

وقال سبط ابن العجمي: «م متابعةً»[1].

وقال ابن حجرٍ: «إنما أخرج له مسلم في المتابعات، ولم يحتج به»[2].

وقال البوصيري: «ولم يخرج مسلم أيضا لمحمد بن عجلانَ في الأصول شيئًا، إنما روى له في المتابعات»[3].

وقال الخزرجي: «روى له ... و(م) متابعةً»[4].

وقال المناوي: «وأعله المناوي وغيره بأن فيه محمد بن عجلانَ، وإنما خرج له مسلم في الشواهد»[5].

وقال أيضا: «وفيه محمد بن عجلانَ، خرج له مسلم متابعةً»[6].

المبحث الثَّاني: حديث محمد بن عجلان المدني في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم خمسة عشر حديثًا[7]، كرر أحدها فأورده مرتين، كلها من حديثه عن أهل بلده المدنيين، ولا يخفى أن الأصل في الرواية قوة حديث الرجل عن بلدييه، فكأن مسلما أعمل هذا الأصل.

---

(١) التبيين لأسماء المدلسين ص١٨٩.

(٢) تهذيب التهذيب٣٠٤/٩.

(٣) مصباح الزجاجة١٣٢/١.

(٤) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال٣٥١/١.

(٥) فيض القدير١٥٠/٢.

(٦) المصدر السابق ٧٠/٦.

(٧) فالحديث الأول: أخرجه مسلم في (١) ك: الإيمان، (١٠) ب: الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة، رقم (٢٩).

والحديث الثاني: أخرجه مسلم في (٤) ك: الصلاة، (٣٠) ب: خروج النساء إلى المساجد، رقم (٤٤٣).

والحديث الثالث: أخرجه مسلم في (٤) ك: الصلاة، (٤١) ب: النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود، رقم (٤٨٠).

والحديث الرابع: أخرجه مسلم في (٥) ك: المساجد، (٩) ب: جواز حمل الصبيان في الصلاة، رقم (٥٤٣).

والحديث الخامس: أخرجه مسلم في (٥) ك: المساجد، (٢١) ب: صفة الجلوس في الصلاة، رقم (٥٧٩).

والحديث السادس: أخرجه مسلم في (٥) ك: المساجد، (٢٦) ب: استحباب الذكر بعد الصلاة، رقم (٥٩٥).

المطلب الثاني: منزلة حديثه في صحيح مسلم:

لم يصدر بها مسلم بأحاديثه بل رواها مؤخرةً، وقرنه بغيره في حديثين، وقد توبع متابعةً تامةً في جميع أحاديثه؛ إلا في الأول والتاسع، وبلغ أعلى قدرٍ من المتابعات التامة له عشر متابعات وذلك في الحديث الثالث، واقتصر مسلم على تخريج متابعة واحدة له في الحديث الثاني والخامس والسادس والعاشر والثالث عشر والرابع عشر.

أما المتابعات الناقصة فجاءت في جميع أحاديثه، إلا الثاني والخامس والسابع والثاني عشر والخامس عشر، وبلغ أعلى قدرٍ من المتابعات الناقصة له أربع متابعات وذلك في الحديث التاسع، واقتصر مسلم على تخريج متابعة واحدة له في أربعة أحاديثَ، هي الأول والثالث والرابع والثامن والعاشر والحادي عشر والثالث عشر والرابع عشر.

وأورد شواهد لأحاديثه الأول والثاني والخامس والسابع والعاشر والثالث عشر، لكل حديث منها شاهد واحد.

ونبه في الحديث الأول إلى تركه لفظةً في حديثه هو وجماعة، فقال بعد سوق الطرق إليهم: ((كُل هؤلاءِ عن إبراهيم بنِ عبد الله بنِ حنينٍ، عن أَبِيه، عن علي؛ إلا الضحاك وابن عجلانَ، فَإِنهما زادا: عن ابنِ عباسٍ عن علي عن النبي ﷺ، كُلهم قَالُوا: نهانِي عن قراءَة الْقُرآن وأَنا راكع، ولَم يذْكُروا في رِوايتهم النهي عنها في السجود)).

وأشار إلى زيادة ونقصٍ في حديثه الثالث عشر، فرواه عنه وعن عمرو بن دينار، عن محمد بن قيس، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه ثم قال: ((يزِيد أَحدهما علَى صاحبِه)).

والحديث السابع: أخرجه مسلم في (١٢) ك: الزكاة، (٤) ب: زكاة الفطر على المسلمين، رقم (٩٨٥).

والحديث الثامن: أخرجه مسلم في (١٥) ك: الحج، (٩٧) ب: فضل مسجد قباء، رقم (١٣٩٩).

والحديث التاسع : أخرجه مسلم في (٢٢) ك: المساقاة، (٥) ب: من أدرك ما باعه عند المشتري وقد أفلس، رقم (١٥٩٩).

والحديث العاشر: أخرجه مسلم في (٢٢) ك: المساقاة، (٢٦) ب: تحريم الاحتكار في الأقوات، رقم (١٦٠٥).

والحديث الحادي عشر: أخرجه مسلم في أخرجه مسلم في (٣٣) ك: الإمارة، (٨) ب: من قتل في سبيل الله كُفرت خطاياه إلا الدين، رقم (١٧٠٩).

والحديث الثّأني عشر: أخرجه مسلم في (٣٠) ك: الأقضية، (١٠) ب: بيان اختلاف المجتهدين، رقم (١٧٢٠).

والحديث الثالث عشر: أخرجه مسلم في (٣٣) ك: الإمارة، (٣٢) ب: من قتل في سبيل الله كُفرت خطاياه إلا الدين، رقم (١٨٨٥).

والحديث الرابع عشر: أخرجه مسلم في (٣٩) ك: السلام، (٣٧) ب: قتل الحية وغيرها، رقم (٢٢٣٦).

والحديث الخامس عشر: أخرجه مسلم في (٤٤) ك: فضائل الصحابة، (٢) ب: من فضائل عمر، رقم (٢٣٩٨).

الرَّاوي الثَّاني والثَّلاثون: محمَّد بن عمرٍو اللَّيثيُّ

محمد بن عمرو بن **علقمةَ** بن **وقاصٍ، الليثي،** المدني، **مات سنة** خمسٍ **وأربعين** ومائة **على الصحيح. ع.**

المبحث الأَول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الحاكم، والمنذري، والذهبي، وابن رجب، والزيلعي، وابن حجر، والسخاوي، والسيوطي، والخزرجي، والشوكاني، وشمس الحق العظيم أبادي.

فروى الحاكم حديثًا في المستدرك من طريقه، ثم قال: «هذا حديث صحيح، ولم يخرج في الصحيحين، وهو صحيح على شرط مسلم بن الحجاج، فقد استشهد بأحاديث للقعقاع، عن أبي صالحٍ، عن أبي هريرةَ، ومحمد بن عمرو»[1].

لكنه عاد بعد ثلاث صفحات ليقول: «وقد احتج مسلم بمحمد بن عمرٍو»[2]، وكرره في موضعٍ آخر من المستدرك[3].

واستدرك عليه الذهبي في مختصره في الموضع الأول، فقال: «لم يحتج به منفردا، ولكن مقرونا بغيره»[4].

وهذا الذي ذكره الذهبي هو المطابق للواقع، لكن إن قيل: إن الحاكم يريد بالاحتجاج مطلق الرواية لا ما يقابل الاستشهاد؛ كان عذرا حسنا له.

---

(١) المستدرك على الصحيحين١/٤٣.

(٢) المصدر السابق ١/٤٧.

(٣) المصدر السابق ١/١٠٦.

(٤) تلخيص المستدرك على الصحيحين١/٤٣.

وقال المنذري: ((استشهد به مسلم)) [١].

ورمز له الذهبي: ((خ م))، ثم قال: ((متابعةً)) [٢].

وقال أيضا: ((قد أخرج له الشيخان متابعةً)) [٣].

وقال أيضا: ((أخرج له البخاري ومسلم متابعةً)) [٤].

وقال أيضا: ((روى له البخاري مقرونا بآخر، وروى له مسلم متابعةً)) [٥].

وقال أيضا: ((م متابعةً)) [٦].

وتقدم استدراكه على الحاكم في دعوى احتجاج مسلمٍ به.

ونقل الزيلعي استدراك الذهبي المتقدم، ولم يعقب[٧].

وقال ابن رجب: ((وخرج حديثه مسلم متابعةً))[٨].

وقال ابن حجر: ((روى له البخاري مقرونا بغيره، ومسلم في المتابعات)) [٩].

وقال السخاوي: ((وخرج له مسلم في المتابعات)) [١٠].

ورمز له الخزرجي: ((م))، ثم قال: ((متابعةً)) [١١].

وقال شمس الحق العظيم أبادي: ((وقد استشهد به مسلم)) [١٢].

---

(١) نيل الأوطار٢٥٦/٨.

(٢) ميزان الاعتدال٢٨٣/٦، والكاشف٢٠٧/٢، وذكر من تكلم فيه وهو موثق ص١٦٥.

(٣) ميزان الاعتدال٢٨٣/٦.

(٤) المغني في الضعفاء٦٢١/٢.

(٥) سير أعلام النبلاء١٣٦/٦.

(٦) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص١٦٥

(٧) تخريج الأحاديث والآثار ٤٤٨/١.

(٨) شرح علل الترمذي٤٠٣/١.

(٩) ذيب التهذيب٣٣٣/٩.

(١٠) فتح المغيث٧٤/١.

(١١) خلاصة تذهيب ذيب الكمال٣٥٤/١.

(١٢) عون المعبود١٩٤/١٣.

المبحث الثَّاني: حديث محمد بن عمرو الليثي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم سبعة أحاديث[1]، اثنان منها عن أبي سلمةَ بن عبد الرحمن، وهو أخص شيوخه، والباقي عن خمسة غيره كلهم من أهل المدينة[2].

فكأن مسلما استجاد حديثه عن أهل بلده، ولم يبال في إخراجه، وجعله في الشواهد والمتابعات.

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

جاءت جميع أحاديثه مؤخرةً عند مسلمٍ في سياق الطرق، فلم يصدر ا أبدا، وقرنه بغيره في الحديث السابع، وقد توبع متابعةً تامةً في جميع أحاديثه؛ إلا الحديث الثاني والثالث، وبلغ أعلى قدرٍ من المتابعات التامة له عشر متابعات وذلك في الحديث الأول، ولم يقتصر مسلم على تخريج متابعة واحدة له في أي حديث من أحاديثه، بل متابعتين فأكثر.

أما المتابعات الناقصة فجاءت في جميع أحاديثه، إلا الرابع والسابع، وبلغ أعلى قدرٍ من المتابعات الناقصة له أربع متابعات وذلك في الحديث الثالث، واقتصر مسلم على تخريج متابعة واحدة له في ثلاثة أحاديثَ، هي الأول، والثاني، والسادس.

---

(١) فالحديث الأول: أخرجه مسلم في (٤) ك: الصلاة، (٤١) ب: النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود، رقم رقم (٤٨٠).

والحديث الثاني: أخرجه مسلم في (٥) ك: المساجد، (٥٤) ب: استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة، رقم (٦٧٩).

والحديث الثالث: أخرجه مسلم في (٦) ك: صلاة المسافرين، (١٦) ب: جواز النافلة قائما وقاعدا، رقم (٧٣١).

والحديث الرابع: أخرجه مسلم في (١٥) ك: الحج، (٨٩) ب: من أراد أهل المدينة بسوء، رقم (١٣٨٦).

والحديث الخامس: أخرجه مسلم في (١٨) ك: الطلاق، (٦) ب: المطلقة ثلاثًا لا نفقة لها، رقم (١٤٨٠).

والحديث السادس: أخرجه مسلم في (٣٥) ك: الأضاحي، (٧) ب: ي من دخلت عليه عشر ذي الحجة وهو مريط التضحية أن يأخذ من شعره، رقم (١٩٧٧).

والحديث السابع: أخرجه مسلم في (٤٢) ك: الرؤيا، رقم (٢٢٦١).

(٢) رجال مسلم لابن منجويه ٢/١٩٦.

وأورد شواهد لأحاديثه الثاني والثالث والسابع، أكثرها ثلاثة في الثالث، والأخيرين أورد لكل منهما شاهدا واحدا.

ونبه في الحديث الأول إلى تركه لفظةً في حديث، تركها هو وجماعة غيره، خلافًـا للضحاك وابن عجلان، فقال بعد سوق الطرق إليهم: «كُل هؤلاءِ عن إبراهيم بنِ عبد اللـه ابنِ حنينٍ، عن أبِيه، عن علي؛ إلا الضحاك وابن عجلانَ، فَإِنهما زادا: عن ابنِ عباسٍ، عـن علي، عن النبِي ﷺ، كُلهم قَالُوا: نهانِي عن قراءَة الْقُرآن وأَنا راكع، ولَم يـذْكُروا فـي رِوايتهم النهي عنها في السجود».

وأورد له زيادةً في الحديث الخامس، فقال: «غَير أن في حديث محمد بنِ عمرٍو: لا تفُوتينا بِنفْسِك».

الرَّاوي الثَّالث والثَّلاثون: محمَّد بن مسلمٍ الطَّائفيُّ

محمد بن مسلم، الطائفي، واسم جده سوس، وقيل: سوسن بزيادة نون في آخره، وقيل بتحتانية بدل الواو فيهما، وقيل مثل حنين، صدوق يخطئ من حفظه، من الثامنة. خت م ٤.

المبحث الأول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الحاكم، والذهبي، وابن حجر، والشوكاني، وشمس الحق العظيم أبادي.

أما الحاكم فنقله عنه ابن حجرٍ، وسيأتي قريبا.

وأما الذهبي فرمز له (م)، ثم قال: «متابعة»، وأتبعها بقوله: «استشهد به مسلم»[(1)].

وقال أيضا: «م تبعا»[(2)].

وذكر المزي[(3)] أنه ليس له عند مسلمٍ سوى حديث سعيد بن الحويرث عن ابن عباسٍ في ترك الوضوء مما مست النار، فنقله ابن حجرٍ، ثم قال: «وهو متابعةً عنده، كما نص عليه الحاكم»[(4)].

وقال ابن حجر: «أخرج له مسلم متابعةً»[(5)].

وقال الشوكاني: «محمد بن مسلمٍ، هذا هو الطائفي، وقد أخرج له البخاري في المتابعات، ومسلم في الاستشهاد»[(6)].

---

(١) ميزان الاعتدال ٣٣٦/٦.

(٢) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ١٦٩.

(٣) تهذيب الكمال ٤١٦/٢٦.

(٤) تهذيب التهذيب ٣٩٣/٩.

(٥) هدي الساري ص ٤٥٨.

(٦) نيل الأوطار ٢٤٠/٧.

وقال شمس الحق العظيم أبادي: «محمد بن مسلم هذا هو الطائفي، وقد أخرج لـه البخاري في المتابعة، ومسلم في الاستشهاد»[1].

المبحث الثَّاني: حديث محمد بن مسلم الطائفي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا، وهو من روايته عن عمرو بن دينارٍ، وروى عنه يحيى ابن يحيى النيسابوري[2].

وهو حديث عبد الله بن عباسٍ، قَالَ: ذَهب رسولُ الله ﷺ إِلى الْغائط، فَلَما جـاءَ قُدم لَه طَعام، فَقيلَ: يا رسولَ الله ألا توضأُ؟ قَالَ: «لم؟ أَللصلاة!» [3].

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

لم يقدم مسلم حديثه في سياق الأحاديث، وأورد له ثلاث متابعات تامة، ومتابعةً ناقصةً واحدةً، ولا شاهد له عنده.

---

(١) عون المعبود ١٨٩/١٢.

(٢) رجال مسلم لابن منجويه ٢٠٥/٢.

(٣) أخرجه مسلم في (٣) ك: الحيض، (٣١) ب: جواز أكل المحدث الطعام، رقم (٣٧٤).

الرَّاوي الرَّابع والثَّلاثون: محمد بن النُّعمانَ الأنصاريُّ

محمد بن النعمان بن بشير الأنصاري، أبو سعيد، ثقةٌ من الثالث. خ م ت س ق.

المبحث الأَول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: ابن حجر، والخزرجي.

فقال ابن حجر: «روى له الجماعة - سوى أبي داود - حديث النحل مقرونا»[1].

وقال الخزرجي: « محمد بن النعمان بن بشيرٍ الأنصاري، عن أبيه، وعنه الزهري مقرونا بغيره، عندهما فرد حديث»[2]، أي عند البخاري ومسلمٍ.

المبحث الثَّاني: حديث محمد بن النعمان الأنصاري في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا، من روايته عن أبيه النعمان بنِ بشيرٍ رضي الله عنهما، ومن رواية الزهري عنه[3].

وهو حديث النعمان بنِ بشيرٍ، أنه قَالَ: إن أَباه أَتى بِهِ رسولَ الله ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي نحلْت ابنِي هذَا غُلاما كَانَ لي، فَقَالَ رسولُ الله ﷺ: «أَكُل ولَدك نحلْته مثْلَ هذَا»، فَقَالَ: لا، فَقَالَ رسولُ الله ﷺ: «فَارجِعه»[4].

المطلب الثاني: منزلة حديثه في صحيح مسلم:

صدر مسلم بحديث محمد بن النعمان عن أبيه، لكنه قرنه بحميد بن عبد الرحمن، وأورد له ثلاث متابعات تامة، وشاهدا واحدا، ولم يسق له متابعةً ناقصةً.

---

(1) تهذيب التهذيب ٩/٤٣٤.

(2) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ١/٣٦٢.

(3) رجال مسلم لابن منجويه ٢/٢١٤.

(4) أخرجه مسلم في (٢٤) ك: الهبات، (٣) ب: كراهية تفضيل بعض الأولاد في الهبة، رقم (١٦٢٣).

الرَّاوي الخامس والثَّلاثون: مطر بن طهمانَ السُّلَميُّ

مطر – بفتحتين - بن طهمانَ، الوراق، أبو رجاء السلمي، مولاهم، الخراساني، سكن البصرة، صدوق كثير الخطأ، وحديثه عن عطاءٍ ضعيف، من السادسة، مات سنة خمس وعشرين، ويقال سنة تسع. خت م ٤.

المبحث الأول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الحاكم، وابن العطار، وابن الصلاح، والنووي، وابن حجر.

أما الحاكم فنقله عنه ابن حجرٍ، وسيأتي قريبا.

وأما ابن العطار فقال: «وطريق مطرٍ التي انتقدها الدارقطني؛ إنما أوردها مسلم في الشواهد، لا في الأصول»[(١)].

وقال ابن الصلاح: «وبالمتابعة والاستشهاد؛ اعتذر الحاكم أبو عبد الله في إخراجه عن جماعة ليسوا من شرط الصحيح، منهم مطر الوراق، وبقية بن الوليد، ومحمد بن إسحاق ابن يسارٍ، وعبد الله بن عمر العمري، والنعمان بن راشد، أخرج مسلم عنهم في الشواهد في أشباه لهم كثيرين، والله أعلم»[(٢)].

ونقل النووي كلام ابن الصلاح المتقدم، ولم يعقب[(٣)].

وقال النووي أيضا بعد كلامٍ سبق: «فاستدركه الدارقطني على مسلمٍ، وهذا الاستدلال فاسد؛ لأن مسلما لم يذكره متأصلاً، وإنما ذكره متابعةً للطرق الصحيحة السابقة، وقد سبق أن المتابعات يحتمل فيها الضعف؛ لأن الاعتماد على ما قبلها، وقد سبق

---

(١) غرر الفوائد المجموعة ٢٤٨/١.

(٢) صيانة صحيح مسلم ص٩٧ عنه شرح مسلم ٢٥/١.

(٣) شرح مسلم ٢٥/١.

ذكر مسلمٍ لهذه المسألة في أول خطبة كتابه، وشرحناه هناك، وأنه يذكر بعض الأحاديث الضعيفة متابعة للصحيحة»[1].

وقال ابن حجرٍ: «وذكره الحاكم فيمن أخرج لهم مسلم في المتابعات، دون الأصول»[2].

المبحث الثاني: أحاديث مطر بن طهمان السلمي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم تسعة أحاديث[3]، منها اثنان عن عطاء بن أبي رباحٍ، واثنان عن أبي الزبير المكي، كلها من حديث أصحابه البصريين عنه؛ إلا آخرها فمن رواية شامي عنه.

المطلب الثاني: منزلة حديثه في صحيح مسلم:

صدر مسلم بحديث مطرٍ الوراق مرةً واحدةً، لكنه قرنه بقتادةَ، وبقية أحاديثه مؤخرةٌ، وكرر قرنه في حديث آخر.

---

(1) شرح صحيح مسلم ١١٣/١١.

(2) تهذيب التهذيب ١٥٢/١٠.

(3) فالحديث الأول: أخرجه مسلم في (١) ك: الإيمان، (١) ب: بيان الإيمان والإسلام والإحسان، رقم (٨).

والحديث الثاني: أخرجه مسلم في (٣) ك: الحيض، (٢٢) ب: نسخ الماء من الماء، رقم (٣٤٨).

والحديث الثالث: أخرجه مسلم في (٥) ك: المساجد، (٤١) ب: كراهية تأخير الصلاة عن وقتها، رقم (٦٤٨).

والحديث الرابع: أخرجه مسلم في (١٥) ك: الحج، (١٧) ب: بيان وجوه الإحرام، رقم (١٢١٣).

والحديث الخامس: أخرجه مسلم في (١٦) ك: النكاح، (٥) ب: تحريم نكاح المحرم، رقم (١٤٠٩).

والحديث السادس: أخرجه مسلم في (٢١) ك: البيوع، (١٧) ب: كراء الأرض، رقم (١٥٣٦).

والحديث السابع: أخرجه مسلم في (٢٧) ك: الأيمان ، (٣) ب: ندب من حلف يمينا فرأى غيرها خيرا منها، رقم (١٦٤٩).

والحديث الثامن: أخرجه مسلم في (٢٧) ك: الأيمان، (١٣) ب: جواز بيع المدبر، رقم (٩٩٧).

والحديث التاسع: أخرجه مسلم في (٥١) ك: الجنة، (١٦) ب: الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار، رقم (٢٨٦٥).

وقد توبع متابعةً تامةً في جميع أحاديثه؛ وبلغ أعلى قدرٍ من المتابعات التامة له خمس متابعات، وذلك في الحديث الثامن، ولم يقتصر مسلم على تخريج متابعة واحدة له إلا في الحديث الثاني.

أما المتابعات الناقصة فجاءت في جميع أحاديثه، إلا الثاني والثامن والتاسع، وبلغ أعلى قدرٍ من المتابعات الناقصة له ثلاث متابعات وذلك في الحديث السادس، واقتصر مسلم على تخريج متابعة واحدة له في ثلاثة أحاديثَ، هي الأول والرابع والسابع.

وأورد شواهد لأحاديثه الأول والثاني والرابع والسادس والسابع، أكثرها ثلاثة في السابع، وأورد لكل حديث من البقية شاهدا واحدا.

وأورد زيادات للحديث الأول والثاني والسابع والتاسع.

فأما الحديث الأول فساق حديثه، ثم قال: ((وفيه شيءٌ من زِيادة، وقَد نقَص منه شيئًا)).

وأما الحديث الثاني، فقال: ((وفي حديث مطَرٍ: وإنْ لَم ينزلْ)).

وذكر في الحديث السابع أنه زاد: ((قَالَ: إني والله ما نسِيتها)).

وروى الحديث التاسع من طرقه ثم قال: ((وزاد فيه: وإن الله أوحى إلَي أنْ تواضعوا؛ حتى لا يفْخر أحد علَى أحد، ولا يبغِ أحد علَى أحد، وقَالَ في حديثه: وهم فيكُم تبعا، لا يبغونَ أهلاً ولا مالاً، فَقُلْت: فَيكُونُ ذَلك يا أبا عبد الله؟ قَالَ: نعم والله؛ لَقَد أدركْتهم في الْجاهلية، وإن الرجلَ لَيرعى علَى الْحي، ما بِه إلا وليدتهم يطَؤها)).

الرَّاوي السَّادس والثَّلاثون: النُّعمانَ بن راشدٍ الجزريُّ

النعمان بن راشد، الجزري، أبو إسحاق، الرقي، مولى بني أمية، صدوق سيئ الحفظ، من السادسة. خت م ٤.

المبحث الأَّول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: ابن الصلاح، والنووي، والذهبي.

وقال ابن الصلاح: «وبالمتابعة والاستشهاد؛ اعتذر الحاكم أبو عبد الله في إخراجه عن جماعة ليسوا من شرط الصحيح، منهم مطر الوراق، وبقية بن الوليد، ومحمد بن إسحاق ابن يسارٍ، وعبد الله بن عمر العمري، والنعمان بن راشد، أخرج مسلم عنهم في الشواهد في أشباه لهم كثيرين، والله أعلم» [1].

ونقل النووي كلام ابن الصلاح المتقدم، ولم يعقب[2].

وقال الذهبي: «م تبعا»[3].

المبحث الثَّاني: حديث النعمان بن راشد الجزري في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثين اثنين، كلاهما من روايته عن الزهري، ورواهما عنه جرير بن حازمٍ[4].

---

(١) صيانة صحيح مسلم ص٩٧ عنه شرح مسلم ٢٥/١.

(٢) شرح مسلم ٢٥/١.

(٣) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص١٨٤.

(٤) رجال مسلم لابن منجويه ٢٩٤/٢.

أحدهما: حديث جابرِ بنِ عبد الله، أن يهود كانت تقُولُ: إِذَا أُتيت الْمرأةُ من دبرِها في قُبلها ثُم حملَت كَانَ ولَدها أَحولَ ... الحديث[1].

والآخر: حديث الْمسور بن مخرمةَ، أَن علي بن أَبِي طَالبٍ خطَب بِنت أَبِي جهلٍ، وعنده فَاطمةُ بِنت رسولِ الله ﷺ[2].

المطلب الثاني: مـ لة حديثه في صحيح مسلم:

جاء حديثاه جميعا مسوقين بعد غيرهما، فلم يحظيا بالتصدير، وساق للثـاني منـهما متابعتين تامتين دون الأول، وجعل للأول سبع متابعات ناقصة، مكتفيا بمتابعة ناقصة للثاني، ولم يذكر شاهدا لأي منهما.

وأورد زيادةً للنعمان في الحديث الأول، فقال بعد سياق المتابعات الناقصة: «كُلُّ هؤُلاءِ عن محمد بنِ الْمنكَدرِ عن جابِرٍ بِهذَا الْحديث، وزاد في حديث النعمان عن الزهرِي: إِنْ شاءَ مجبيةً، وإِنْ شاءَ غَير مجبية، غَير أَن ذَلك في صمامٍ واحد».

(١) أخرجه مسلم في (١٦) ك: النكاح، (١٩) ب: جواز جماع امرأته في قبلها من قـدامها ومـن ورائهـا، رقـم (١٤٣٥).

(٢) أخرجه مسلم في (٤٤) ك: فضائل الصحابة، (١٥) ب: فضائل فاطمة، رقم (٢٤٤٩).

الرَّاوي السَّابع والثَّلاثون: هشام بن سعدٍ المدنيُّ

هشـام بن سعد، المدني، أبو عباد أو أبو سعيد، صدوق لـه أوهـام، ورمـي بالتشيع، من كبار السادسة، مات سنة ستين أو قبلها. خت م ٤.

المبحث الأَول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الحاكم، والـذهبي، والزيلعـي، وابن حجر، والبوصيري.

فقال الحاكم: «أخرج له مسلم في الشواهد».

نقله الذهبي في عدة كتبٍ [1]، وابن حجرٍ في «هـدي السـاري» [2] و« ـذيب التهذيب» [3]، ولم يعقبا.

وقال الزيلعي: «احتج به مسلم، واستشهد به البخاري»[4].

وقال البوصيري: «وهشام بن سعد، وإن أخرج له مسلم؛ فإنمـا أخـرج لـه في المتابعات والشواهد»[5].

المبحث الثَّاني: حديث هشام بن سعد المدني في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم أحد عشر حديثًا[6]، كرر أحدها فأورده مرتين، سبعةٌ منها عن زيد

---

(١) ميزان الاعتدال ٨١/٧، والمغني في الضعفاء ٧١٠/٢، وذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ١٨٦.

(٢) ص ٤٥٨.

(٣) ـذيب التهذيب ٣٧/١١.

(٤) نصب الراية ٤٤٧/٢.

(٥) مصباح الزجاجة ٢٤/٤.

(٦) فالحديث الأول: أخرجه مسلم في (١) ك: الإيمان، (٨١) ب: معرفة طريق الرؤية، رقم (١٨٣).

ابن أسلم المدني، ولهشامٍ به اختصاص، حتى قدم فيه.

فقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: «هشام بن سعد: أثبت الناس في زيد بن أسلم» [(١)].

ولعل هذا وجه إكثار مسلمٍ تخريج حديثه عنه.

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

روى مسلم أحاديثه مؤخرةٌ، فلم يصدر ا، وقد توبع متابعةً تامةً في جميع أحاديثه؛ إلا في الثالث والرابع والسابع، وبلغ أعلى قدرٍ من المتابعات التامة له أربع متابعات، وذلك في الحديث السادس، واقتصر مسلم على تخريج متابعة واحدة له في الحديث الأول والثاني والعاشر.

أما المتابعات الناقصة فجاءت في جميع أحاديثه، إلا الثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر، وبلغ أعلى قدرٍ من المتابعات الناقصة له ثلاث متابعات، وذلك في الحديث الخامس،

والحديث الثاني: أخرجه مسلم في (١٢) ك: الزكاة ، (٦) ب: إثم مانع الزكاة، رقم (٩٨٧).

والحديث الثالث: أخرجه مسلم في (١٢) ك: الزكاة ، (١٩) ب: قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها، رقم (١٠١٤).

والحديث الرابع: أخرجه مسلم في (١٣) ك: الصيام، (١٧) ب: التخيير في الصوم والفطر في السفر، رقم (١١٢٢).

والحديث الخامس: أخرجه مسلم في (٢١) ك: البيوع، (١٧) ب: كراء الأرض، رقم (١٥٣٦).

والحديث السادس: أخرجه مسلم في (٢٥) ك: الوصية، رقم (١٦٢٧).

والحديث السابع: أخرجه مسلم في (٣٣) ك: الإمارة، (١٣) ب: وجوب ملازمة جماعة المسلمين، رقم (١٨٥١).

والحديث الثامن: أخرجه مسلم في (٣٧) ك: اللباس والزينة، (٣٢) ب: النهي عن الجلوس في الطرقات، رقم (٢١٢١).

والحديث التاسع : أخرجه مسلم في (٣٩) ك: السلام، (٢) ب: من حق الجلوس على الطريق، رقم (٢١٢١).

والحديث العاشر: أخرجه مسلم في (٣٩) ك: السلام، (٣٤) ب: الطيرة والفأل وما يكون فيه الشؤم، رقم (٢٢٢٦).

والحديث الحادي عشر: أخرجه مسلم في (٤٥) ك: البر والصلة والآداب، (٢٤) ب: النهي عن لعن الدواب، رقم (٢٥٩٨).

(١) ذيب الكمال ٢٠٨/٣٠، و ذيبه ٣٧/١١.

واقتصر مسلم على تخريج متابعة واحدة له في أربعة أحاديثَ، هي الأول والرابع والسـادس والسابع.

وأورد شواهد لأحاديثه الأول والثاني والخامس والثامن والأخيرين، أكثرها اثنان في العاشر، وأورد لكل حديث من البقية شاهدا واحدا.

وأورد زيادات للحديث الأول والثاني.

أشار إليها في الأول إجمالاً فقال: «وقَد زاد ونقَص شيئًا».

وأما الحديث الثاني، فقال: «غَير أنه قَالَ: ما من صاحبِ إبِلٍ لا يؤدي حقها، ولَـم يقُلْ: منها حقها، وذَكَر فيه: لا يفْقد منها فَصيلاً واحدا، وقَالَ: يكْوى بِها جنباه وجبهتـه وظَهره».

الرَّاوي الثَّامن والثَّلاثون: يزيد بن أبي زيادٍ المخزوميُّ

يزيد بن أبي زياد، الهاشمي، مولاهم، الكوفي، ضعيف، كبر فتغير، وصار يتلقن، وكان شيعيا، من الخامسة، مات سنة ست وثلاثين. خت م ٤.

المبحث الأَول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: المنذري، المزي، وابن عبد الهادي، والذهبي، والزيلعي، الهيثمي، وابن الملقن، وابن حجر، والبوصيري، والزركشي، والعيني، والسخاوي، والخزرجي، والشوكاني، وشمس الحق العظيم أبادي، والمباركفوري، والمدراسي.

فقال المنذري: «وقد أخرج له مسلم في المتابعات» (١).

وقال المزي: «وروى له مسلم مقرونا بغيره»(٢).

وقال ابن عبد الهادي: «وقد روى له مسلم مقرونا بغيره»(٣).

ورمز له الذهبي في ميزان الاعتدال: (م) ثم قال: «مقرونا» (٤)، وختم ترجمته بقوله: «خرج له مسلم مقرونا بآخر» (٥).

وقال أيضا: «م قرنه»(٦)، وقال في أثناء ترجمته: «وقد روى له مسلم فقرنه بآخر معه» (٧).

---

(١) الإجابة لما استدركت عائشة على الصحابة ص٩٣، وعون المعبود ١٥١/٥، ٢٩٨/٨.

(٢) تهذيب الكمال ١٤٠/٣٢.

(٣) تنقيح التحقيق ١٣٣/٢.

(٤) ميزان الاعتدال ٢٤٠/٧.

(٥) المصدر السابق ٢٤٣/٧.

(٦) سير أعلام النبلاء ١٢٩/٦.

(٧) المصدر السابق ١٣٠/٦.

وقال أيضا: ((م مقرونا))[1].

ونقل الزيلعي كلام ابن عبد الهادي، ولم يعقب[2].

وقال الهيثمي: ((وروى له مسلم مقرونا))[3].

وقال ابن الملقن: ((أخرج له مسلم مقرونا))[4].

وقال أيضا: ((وأخرج له مسلم متابعةً))[5].

وقال أيضا: ((وأخرج له مسلم مقرونا))[6].

وقال ابن حجر: ((ويزيد استشهد به مسلم))[7].

وقال البوصيري: ((أخرج له مسلم في المتابعات))[8].

وقال أيضا: ((يزيد بن أبي زياد ضعيف وإن أخرج له مسلم، فإنما أخرج له مقرونا بغيره))[9].

ونقل الزركشي كلام المنذري المتقدم، ولم يعقب[10].

ونقل العيني كلام ابن عبد الهادي المتقدم، ولم يعقب[11]، ونقل في موضع آخر كلام المزي المتقدم، ولم يعقب[12].

وقال ابن حجرٍ: ((ولم يخرج – يعني مسلما - لليث بن أبي سليمٍ، ولا ليزيد بن أبي زياد، ولا الد بن سعيد إلا مقرونا))[13].

---

(١) المغني في الضعفاء ٧٤٩/٢، والكاشف ٣٨٢/٢.

(٢) نصب الراية ٣١٠/٢.

(٣) مجمع الزوائد ٢٦٣/٥.

(٤) خلاصة البدر المنير ٣٥٠/١.

(٥) المصدر السابق ٣٤/٢.

(٦) تحفة المحتاج ٥٤٧/٢.

(٧) فتح الباري ١٥٧/١١.

(٨) مصباح الزجاجة ١٣٦/٢.

(٩) المصدر السابق ٢١٣/٣.

(١٠) الإجابة ص٩٣.

(١١) عمدة القاري ١٥٥/٨.

(١٢) المصدر السابق ١٦/٢٢.

(١٣) النكت على ابن الصلاح ٤٣٥/١.

ونقله السخاوي معتمدا له[1].

وقال الخزرجي: «روى له مسلم مقرونا»[2].

وقال الشوكاني: «أخرج ... ومسلم مقرونا بآخر»[3].

ونقل شمس الحق العظيم أبادي كلام المنذري مرات، ولم يعقب[4].

ونقل المباركفوري كلام الذهبي في الميزان - وقد تقدم-، ولم يعقب[5].

وقال المدراسي: «وروى له مسلم مقرونا»[6].

المبحث الثَّاني: حديث يزيد بن أبي زياد المخزومي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا، وهو من روايته عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وروى عنه سفيان بن عيينة[7].

وهو حديث حذَيفَةَ «لا تشربوا في إناءِ الذهبِ والْفضــة، ولا تلْبســوا الــديباج والْحرِير، فَإنه لَهم في الدنيا، وهو لَكُم في الاخرة يوم الْقيامة» [8].

المطلب الثاني: منزلة حديثه في صحيح مسلم:

وقع حديثه عند مسلمٍ تبعا لا صدرا في أحاديث الباب، وله عنده متابعتان تامتان، ومتابعةٌ ناقصةٌ، دون شاهد من حديث أحد من الصحابة.

---

(١) فتح المغيث ٨١/١.

(٢) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ٤٣١/١.

(٣) نيل الأوطار ٢٤/٥.

(٤) عون المعبود ١٥١/٥، ٢٩٨/٨، ٢٢٩/١٢.

(٥) تحفة الأحوذي ٥٦/٣.

(٦) ذيل القول المسدد ص٦٠.

(٧) رجال مسلم لابن منجويه ٣٥٩/٢.

(٨) أخرجه مسلم في (٣٧) ك: اللباس والزينة، (٢) ب: تحريم استعمال إناء الذهب والفضة، رقم (٢٠٦٧).

الرَّاوي التَّاسع والثَّلاثون: يونس بن بكيرٍ الشَّيبانيُّ

يونس بن بكير بن واصلٍ، الشيباني، أبو بكر، الجمال، الكوفي، صدوق يخطـئ، مات سنة تسعٍ وتسعين. خت م د ت ق.

المبحث الأوَّل: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلمٍ:

عده في رواة المتابعات والشـواهد في صـحيح مسـلمٍ: الـذهبي، والخزرجـي، والمباركفوري.

فقال الذهبي: «وقد أخرج مسلم ليونس في الشواهد، لا الأصول»[1].

وقال أيضا: «وقد روى له مسلم في الشواهد، لا الأصول»[2].

ورمز له في المغني: «م» ثم قال: «متابعةً»، وأكد هذا بقوله في ختام ترجمته: «روى له مسلم أحاديث في الشواهد لا الاصول»[3].

ورمز له في الكاشف (م)، ثم قال: «تبعا»[4].

وقال أيضا: «وقد روى له مسلم متابعةً»[5].

وقال الخزرجي: «روى له (م) متابعةً»[6].

ونقله المباركفوري دون تعقيبٍ[7].

---

(١) ميزان الاعتدال ٣١٣/٧.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٤٨/٩.

(٣) المغني في الضعفاء ٧٦٥/٢.

(٤) الكاشف ٤٠٢/٢.

(٥) تذكرة الحفاظ ٣٢٧/١.

(٦) خلاصة تذهيب التهذيب ص ٤٤٠.

(٧) تحفة الأحوذي ١٥٢/٢.

المبحث الثَّاني: حديث يونس بن بكير الشيباني في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا، وهو من روايته عن هشام بن عروة، وروى عنه محمد ابن عبد الله بن نمير[1].

وهـو حديث عائشةَ قَالَت: لَما نزلَـت ژ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ژ [الشعراء: ٢١٤] قَـام رسولُ الله ﷺ علَى الصفَا فَقَالَ: «يا فَاطمةُ بِنت محمد، يا صفيةُ بِنت عبد الْمطلبِ، يـا بنِي عبد الْمطلبِ؛ لا أُملك لَكُم من الله شيئًا، سلُونِي من مالي ما شئْتم»[2].

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

أخرج مسلم حديثه مندرجا في سياق تابعٍ غيره، وقرنه بآخر، فكان قرينه صـاحب المتابعة التامة الوحيدة له، ولم يذكر له متابعةً ناقصةً، وأورد له أربعة شواهد.

---

(١) رجال مسلم لابن منجويه ٣٦٩/٢.

(٢) أخرجه مسلم في (١) ك: الإيمان، (٨٩) ب: في قوله تعالى: (وأنذر عشيرتك الأقربين)، رقم (٢٠٥).

الفصل الثَّاني: الرُّواة الَّذين انفرد مسلمٌ بالرِّواية لهم

وعددهم أربعةٌ وخمسون راويا، وهم:

الراوي الأول: آدم بن سليمانَ القرشي.

الراوي الثاني: أبان بن صمعةَ الأنصاري.

الراوي الثالث: إبراهيم بن مهاجرٍ البجلي.

الراوي الرابع: أشعث بن سوارٍ الكندي.

الراوي الخامس: بكير بن عبد الله الطائي.

الراوي السادس: بكير بن مسمارٍ الزهري.

الراوي السابع: الجراح بن مليحٍ الرؤاسي.

الراوي الثامن: حبيب بن أبي حبيبٍ الجرمي.

الراوي التاسع: حجاج بن أرطاةَ النخعي.

الراوي العاشر: حماد بن أبي سليمانَ الكوفي.

الراوي الحادي عشر: خلف بن خليفةَ الأشجعي.

الراوي الثاني عشر: زمعة بن صالحٍ الجندي.

الراوي الثالث عشر: سفيان بن موسى البصري.

الراوي الرابع عشر: سويد بن سعيد الهروي.

الراوي الخامس عشر: سويد بن عمرٍو الكلبي.

الراوي السادس عشر: شداد بن سعيد الراسبي.

الراوي السابع عشر: شهر بن حوشبٍ الأشعري.

الراوي الثامن عشر: عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي.

الراوي التاسع عشر: عبد الرحمن بن أبي الشعثاء المحاربي

الراوي العشرون: عبد الكريم بن الحارث الحضرمي.

الراوي الحادي والعشرون: عبد الله بن عبد الرحمن الثقفي.

الراوي الثاني والعشرون: عبد الله بن عبد الله الأصبحي.

الراوي الثالث والعشرون: عبد الله بن عمر العمري.

الراوي الرابع والعشرون: عبد الله بن عياش القتباني.

الراوي الخامس والعشرون: عبد الله بن لهيعة الحضرمي.

الراوي السادس والعشرون: عبد الله بن المسيب المخزومي.

الراوي السابع والعشرون: عبد الله بن هانئ العامري.

الراوي الثامن والعشرون: عبد ا يد بن عبد العزيز بن أبي رواد.

الراوي التاسع والعشرون: عبد الملك بن الربيع الجهني.

الراوي الثلاثون: عثمان بن عثمان الغطفاني.

الراوي الحادي والثلاثون: عقبة بن التوأم.

الراوي الثاني والثلاثون: علي بن زيد التيمي.

الراوي الثالث والثلاثون: عمر بن مالك الشرعبي.

الراوي الرابع والثلاثون: فضيل بن مرزوقٍ الرقاشي.

الراوي الخامس والثلاثون: قرة بن عبد الرحمن المعافري.

الراوي السادس والثلاثون: كثير بن مدرك الأشجعي.

الراوي السابع والثلاثون: مجالد بن سعيد الهمداني.

الراوي الثامن والثلاثون : محمد بن عبد العزيز الجرمي.

الراوي التاسع والثلاثون: محمد بن عقبةَ الأسدي.

الراوي الأربعون: محمد بن عمرٍو اليافعي.

الراوي الحادي والأربعون: محمد بن واسعٍ الأزدي.

الراوي الثاني والأربعون: مختار بن صيفي الكوفي.

الراوي الثالث والأربعون: معاوية بن عمارٍ الدهني.

الراوي الرابع والأربعون: موسى بن ثروانَ العجلي.

الراوي الخامس والأربعون: ميمون بن أبي شبيبٍ الربعي.

الراوي السادس والأربعون: الوليد بن عبد الله الزهري.

الراوي السابع والأربعون: الوليد بن عطاءٍ.
الراوي الثامن والأربعون: يحيى بن أبي عمر العدني.
الراوي التاسع والأربعون: يحيى بن عيسى التميمي.
الراوي الخمسون: يحيى بن المتوكل المدني.
الراوي الحادي والخمسون: يحيى بن محمد المحاربي.
الراوي الثاني والخمسون: أبو عثمانَ شيخ لربيعةَ الدمشقي.
الراوي الثالث والخمسون: أبو عيسى الأسواري.
الراوي الرابع والخمسون: أبو يحيى مولى آل جعدةَ المخزومي.

الرَّاوي الأوَّل: آدم بن سليمانَ القرشيُّ

آدم بن سليمانَ، القرشي، الكوفي، والد يحيى، صدوق، من السابعة م ت س.

المبحث الأوَّل: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: مغلطاي، وابن حجر.

فقال مغلطاي: «روى له مسلم حديثًا واحدا متابعةً في الإيمان، كذا ألفيته في غير ما نسخة جيدة من كتاب مسلمٍ، فإطلاق المزي تخريج مسلمٍ له فيه نظر» (1).

وقال ابن حجر: «أخرج له مسلم حديثًا واحدا في الإيمان متابعةً» (2).

المبحث الثَّاني: حديث آدم بن سليمان القرشي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا(3)، وهو من رواية سفْيانَ الثوري عنه، وشيخه فيه سعيد بن جبيرٍ (4).

وهو حديث ابنِ عباسٍ قَالَ: لَما نزلَت هذه الايةُ: ﮋ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮊ [البقرة: ٢٨٤]، قَالَ: دخلَ قُلُوبهم منها شيءٌ لَم يدخلْ قُلُوبهم من شيءٍ، فَقَالَ النبِي ﷺ: «قُولُوا: سمعنا وأَطَعنا وسلمنا»، قَالَ: فَأَلْقَى الله الايمانَ في قُلُوبِهم فَأَنزلَ الله تعالَى: ﮋ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ □ □ □ □ □ ﮊ

(1) إكمال تهذيب الكمال ٢/٣١-٣٢.
(2) تهذيب التهذيب ١/ ١٧٢.
(3) إكمال تهذيب الكمال ٢/٣١-٣٢، و تهذيب التهذيب ١/ ١٧٢، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال ١/١٤.
(4) رجال مسلم ١/٧٥.

قَالَ: قَد فَعلْت، ﮋ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﮊ ، قَالَ: قَـد فَعلْت، ﮋ □ □ □ □ ى ى ي ي □ ﮊ[البقرة: ٢٨٦] ، قَالَ: قَد فَعلْت[١].

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

أخر مسلم حديثه، وأورد له شاهدا واحدا دون متابعات تامة ولا ناقصة.

---

(١) أخرجه مسلم في (١) ك: الإيمان، (٥٧) ب: بيان أنه سبحانه وتعالى لم يكلف إلا ما يطاق، رقم (١٢٦).

الرَّاوي الثَّاني: أبان بن صمعةَ الأنصاريُّ

أبان بن صمعةَ - بمهملتين مفتوحتين – الأنصاري، بصري، صدوق، تغير آخرا، من السابعة، مات سنة ثلاث وخمسين. م س ق.

المبحث الأَّول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الذهبي، وسبط ابن العجمي، وابن حجر، والخزرجي، والولوي.

فقال الذهبي: ((وقد روى مسلم لأبان متابعة))(1).

ورمز له في الكاشف (م)، وقال: ((تبعا))(2).

وقال سبط ابن العجمي في حاشيته: ((كون مسلمٍ روى لأبانَ بن صمعةَ متابعةً على الوجه الذي ذكره مسلم هو الصواب، وقد أهمل هذا المزي في التهذيب والمؤلف في التذهيب، وهو تنبيه حسن))(3).

وقال ابن حجر: ((وحديثه عند مسلم متابعةً)) (4).

وقال الخزرجي: ((أخرج له (م) متابعةً)) (5).

وقال الولوي: ((له في (م) فرد حديث في الأدب متابعةً))(6).

---

(1) سير أعلام النبلاء٧/٦١.

(2) الكاشف ٢٠٥/١-٢٠٦.

(3) حاشية الكاشف ٢٠٥/١-٢٠٦.

(٤) التقريب ص٨٧.

(5) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال١/١٥.

(٦) قرة العين ص٢٦ هامش ١.

المبحث الثَّاني: حديث أبان بن صمعة الأنصاري في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا[1]، وهو من رواية يحيى بن سعيد القطان عنه، وشيخه فيه أبو الْوازِعِ جابر بن عمرٍو الراسبي [2].

وهو حديث أَبي برزةَ، قَالَ: قُلْت: يا نبِي الله علمنِي شيئًا أَنتفع بِهِ؟ قَالَ: «اعـزِلْ الاذَى عن طَرِيقِ الْمسلمين» [3].

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

أخر مسلم حديثه، وساقه في جملة أحاديث أخرى في الباب تابعا لها، وروى له متابعةً تامةً مقتصرا عليها.

(١) خلاصة تذهيب ذيب الكمال١/١٥، وقرة العين ص٢٦ هامش ١.

(٢) رجال مسلم ١/٦٩.

(٣) أخرجه مسلم في (٤٥) ك: البر والصلة والآداب، (٣٦) ب: فضل إزالة الأذى عن الطريق، رقم (٢٦١٨).

الرَّاوي الثَّالث: **إبراهيم بن مهاجرٍ البجليُّ**

إبراهيم بن مهاجر بن جابر، البجلي، الكوفي، صدوق، لين الحفظ، من الخامسة. م ٤.

المبحث الأوَّل: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: شمس الحق العظيم أبادي.

فقال – رحمه الله -: «وأخرجه مسلم في المتابعات»[(١)].

المبحث الثَّاني: حديث إبراهيم بن مهاجر البجلي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثان[(٢)]، روى أحدهما عن صفيةَ بنت شيبةَ، والآخر عن أبي الشعثاء المحاربي، وروى عنه شعبة وأبو الأحوص[(٣)].

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

صدر مسلم بحديثه الثاني دون الأول، وروى لكل حديث من حديثيه متابعةً تامةً، ولا ساق له متابعةً ناقصةً ولا شاهدا.

---

(١) عون المعبود ٢٩٩/١.

(٢) فالحديث الأول: أخرجه مسلم في (٣) ك: الحيض، (١٣) ب: استحباب استعمال المغتسلة في الحيض فرصةً ممسكةً، رقم (٣٣٢).

والحديث الثاني: أخرجه مسلم في (٥) ك: المساجد، (٤٥) ب: النهي عن الخروج من المسجد إذا أذن المؤذن، رقم (٦٥٥).

(٣) رجال مسلم ٤٦/١.

الرَّاوي الرَّابع: أشعث بن سوارٍ الكنديُّ

أشعث بن سوار، الكندي، النجار، الأفرق، الأثرم، صاحب التوابيت، قاضي الأهواز، ضعيف، من السادسة، مات سنة ست وثلاثين. بخ م ت س ق.

المبحث الأول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: ابن منجويه، والمزي، والذهبي، سبط ابن العجمي، وابن الملقن، وابن حجر، والعيني، والخزرجي، والشوكاني، والمباركفوري، والولوي.

فقال ابن منجويه: «مقرونٌ مع سيارٍ وحصينٍ ومغيرةَ» [1].

وقال المزي: «روى له ... ومسلم في المتابعات»[2].

وقال الذهبي: «روى له مسلم متابعةً»[3].

وقال أيضا: «خرج له مسلم متابعةً»[4].

وقال أيضا: «وهو من الضعفاء الذين روى لهم مسلم متابعةً»[5].

وقال سبط ابن العجمي: «روى له مسلم متابعةً؛ كذا قاله المصنف في المغني»[6].

وقال ابن الملقن: «وأخرج له مسلم متابعةً»[7].

وقال ابن حجر: «أخرج له مسلم في المتابعات»[1].

---

(١) رجال مسلم ٧٨/١.

(٢) تهذيب الكمال ٢٧٠/٣.

(٣) تذهيب التهذيب ٣٩٧/١ ، وسير أعلام النبلاء ٢٧٦/٦.

(٤) ميزان الاعتدال ٤٢٧/١.

(٥) المغني في الضعفاء ٩١/١.

(٦) الكاشف ٢٥٣/١.

(٧) خلاصة البدر المنير ١٣٤/٢.

وقال العيني: «وروى له مسلم في المتابعات»[2].

وقال الخزرجي: «حديثه في (م) متابعةً»[3].

وقال الشوكاني: «وقد أخرج له مسلم متابعةً»[4].

ونقل المباركفوري كلامهما ولم يعقب[5].

وقال الولوي: «حديثه عند (م) متابعةً»[6].

المبحث الثَّاني: حديث أشعث بن سوار الكندي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا، وهو من رواية هشيمٍ الواسطي عنه، وشيخه فيه عامر الشعبي[7].

وهو حديث الشعبي قَالَ: دخلْت علَى فَاطمةَ بِنت قَيسٍ، فَسأَلْتها عن قَضاءِ رسولِ الله ﷺ عليها، فَقَالَت: طَلَّقَها زوجها الْبتةَ، فَقَالَت: فَخاصمته إِلَى رسولِ الله ﷺ في السكْنى والنفَقَة، قَالَت: فَلَم يجعلْ لي سكْنى ولا نفَقَةً، وأَمرنِي أَنْ أَعتد في بيت ابن أُم مكْتومٍ[8].

المطلب الثاني: منزلة حديثه في صحيح مسلم:

لم يصدر مسلم بحديثه، بل جاء مؤخرا، وقرنه بغيره، وروى له تسع متابعات تامةً وأربعا ناقصةً، وشاهدا واحدا.

---

(1) تهذيب التهذيب ١/ ٣٠٨.

(2) عمدة القاري ١١/٦٠.

(3) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ١/٣٨.

(4) نيل الأوطار ٤/٢١٥.

(5) تحفة الأحوذي ١/٥٢٧، ٣/٢٥١-٢٥٢.

(6) قرة العين ص٤٥.

(7) رجال مسلم ١/٧٨.

(8) أخرجه مسلم في (١٨) ك: الطلاق، (٦) ب: المطلقة ثلاثًا لانفقة لها، رقم (١٤٨٠).

الرَّاوي الخامس: بكير بن عبد اللّٰه الطَّائيُّ

بكير بن عبد الله أو بن أبي عبد الله، الطائي، الكوفي، الطويل، المعروف بالضخم، مقبولٌ، رمي بالرفض، من السادسة م ق

المبحث الأَوَّل: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: ابن حجر.

فقال – رحمه الله -: ((وهو عند مسلم في المتابعات))[(١)].

المبحث الثَّاني: حديث بكير بن عبد الله الطائي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا[(٢)]، وهو من رواية سلَمةَ بن كُهيلٍ عنه، وشيخه فيه كريب مولى ابن عباسٍ.

وهو حديث ابنِ عباسٍ، قَالَ: بِت في بيت خالَتي ميمونةَ، فَبقَيت كَيف يصلي رسولُ الله ﷺ؟ قَالَ: فَقَام فَبالَ، ثُم غَسلَ وجهه وكَفيه، ثُم نام، ثُم قَام إِلى الْقربة فَأَطْلَق شناقَها، ثُم صب في الْجفْنة أَو الْقَصعة، فَأَكَبه بِيده علَيها، ثُم توضأَ وضوءًا حسنا بين الْوضوءَين، ثُم قَام يصلي، فَجِئْت فَقُمت إِلَى جنبِه فَقُمت عن يساره، قَالَ: فَأَخذَنِي فَأَقَامنِي عن يمينِه، فَتكَاملَت صلاةُ رسولِ الله ﷺ ثَلاثَ عشرةَ ركْعةً، ثُم نام حتى نفَخ، وكُنا نعرفُه إِذَا نام بِنفْخه، ثُم خرج إِلَى الصلاة فَصلى، فَجعلَ يقُولُ في صلاته أَو في سجوده: ((اللهم اجعلْ في قَلْبِي نورا، وفي سمعي نورا، وفي بصرِي نورا، وعن يمينِي نورا، وعن

---

(١) تهذيب التهذيب ٤٣٢/١.

(٢) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٧٢/٦: ((وهو مقل ... وكأنه مات شابا)).

شمالي نورا، وأمامي نورا، وخلْفي نورا، وفَوقي نورا، وتحتي نورا، واجعلْ لي نــورا، أو قَالَ: واجعلْنِي نورا»[1].

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

لم يصدر مسلم بحديثه، بل جاء مؤخرا، وروى له خمس متابعات تامةً وثلاثًا ناقصةً، وشاهدا واحدا.

(١) أخرجه مسلم في (٦) ك: صلاة المسافرين، (٢٦) ب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٦٣).

الرَّاوي السَّادس: بكير بن مسمارٍ الزُّهريُّ

بكير بن مسمار، الزهري، المدني، أبو محمد، أخو مهاجر، صدوق، من الرابعة، مات سنة ثلاث وخمسين. م ت س.

المبحث الأَوَّل: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الحاكم، والذهبي، وابن حجر.

فقال الحاكم: «استشهد به مسلم في موضعين»(١).

ونقله الذهبي(٢) وابن حجرٍ(٣)، ولم يعقبا.

المبحث الثَّاني: حديث بكير بن مسمار الزهري في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم ثلاثة أحاديث(٤)، وهي من رواية حاتم بن إسماعيل وأبي بكرٍ الحنفي عنه، وشيخه فيها عامر بن سعد بن أبي وقاصٍ (٥).

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

صدر مسلم بحديثه الثالث فقط، وروى لحديثه الأول متابعتين تـامتين، ولم يسـق لشيءٍ من أحاديثه متابعةً ناقصةً ولا شاهدا.

---

(١) ميزان الاعتدال ٦٨/٢، و ذيب التهذيب١/ ٤٣٤، ولسان الميزان١٨٥/٧.

(٢) ميزان الاعتدال ٦٨/٢.

(٣) ذيب التهذيب ١/ ٤٣٤، ولسان الميزان ١٨٥/٧.

(٤) فالحديث الأول: أخرجه مسلم في (٤٤) ك: فضائل الصحابة، (٤) ب: من فضائل علي، رقم (٢٤٠٤).

والحديث الثاني: أخرجه مسلم في (٤٤) ك: فضائل الصحابة، (٥) ب: فضل سعد، رقم (٢٤١٢).

والحديث الثالث: أخرجه مسلم في (٥٣) ك: الزهد والرقائق، رقم (٢٩٦٥).

(٥) رجال مسلم ٩٣/١.

الرَّاوي السَّابع: الجرَّاح بن مليحٍ الرُّؤاسيُّ

الجراح بن مليح بن عدي، الرؤاسي - بضم الراء بعدها واو همزة وبعد الألف مهملةٌ - والد وكيعٍ، صدوق يهم، من السابعة، مات سنة خمسٍ – ويقال: ست – وسبعين. بخ م د ت ق.

المبحث الأول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: النووي، وسبط ابن العجمي.

فقال النووي: «وهذا الجراح ضعيف عند المحدثين، ولكنه مذكور هنا في المتابعات»(1).

ونازعه سبط ابن العجمي فقال: «والحاصل أنه لم يذكر فيه أنه وضع، وقد رأيت عن ابن دحيةَ: قال يحيى: كان الجراح واضعا للحديث، فكيف يحل لمسلمٍ - يعني ابن الحجاج - أن يروي عنه؟.

وقد قال النووي في حاشيته على صحيح مسلمٍ: إنه مذكور هنا في المتابعات، والذي يظهر لي أنه روى له في الأصول، وعلى تقدير ثبوت ذلك عن يحيى فيه ذكرته في هؤلاء، والله أعلم»(2).

المبحث الثاني: أحاديث الجراح بن مليح الرؤاسي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا، وهو من رواية ابنه وكيع عنه، وشيخه فيه عاصم الأحول(1).

---

(1) شرح النووي على صحيح مسلم ١٠٢/١.

(2) الكشف الحثيث ص٨٣.

وهو حديث أُبي بنِ كَعبٍ قَالَ: كَانَ رجلٌ من الانصارِ بيته أَقْصى بيت في الْمدينة، فَكَانَ لا تخطئُه الصلاةُ مع رسولِ الله ﷺ، قَالَ: فَتوجعنا لَه، فَقُلْت لَه: يا فُلانُ لَو أنـك اشتريت حمارا يقيك من الرمضاءِ، ويقيك من هوام الارضِ، قَالَ: أَم والله ما أُحب أَن بيتي مطَنب بِبيت محمد ﷺ، قَالَ: فَحملْت بِه حملاً حتى أَتيت نبِي الله ﷺ فَأَخبرته، قَـالَ: فَدعاه فَقَالَ لَه مثْلَ ذَلك، وذَكَر لَه أَنه يرجو في أَثَرِه الاجر، فَقَالَ لَه النبِي ﷺ: ((إِن لَك ما احتسبت)) [(٢)].

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

جاء حديثه مؤخرا، فلم يصدر مسلم بحديثه، وروى له ثلاث متابعات تامةً وواحدةً ناقصةً، وشاهدا واحدا.

---

(١) رجال مسلم ١٢٨/١.

(٢) أخرجه مسلم في (٥) ك: المساجد، (٥١) ب: فضل كثرة الخطا إلى المساجد، رقم (٦٦٣).

الرَّاوي الثَّامن: حبيب بن أبي حبيبٍ الجرميُّ

حبيب بن أبي **حبيبٍ،** الجرمي**، البصري، الأنماطي، اسم أبيـه** يزيـد**، صـدوق** يخطىء**، من السابعة، مات سنة** اثنتين **وستين. عخ م س ق.**

المبحث الأوَّل: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: ابن خلفون.

فقال – رحمه الله -: «أخرج له مسلم متابعةً» (١).

المبحث الثَّاني: حديث حبيب بن أبي حبيب الجرمي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في **صحيح مسلم، وكيفية** تخريج **مسلمٍ** لحديثه**:**

أخرج له مسلم حديثًا واحدا، وهو من رواية أبِي داود الطيالسِي عنه، وشيخه فيـه عمرو بن هرمٍ (٢).

وهو حديث ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما: أن ضباعةَ أرادت الْحج، فَأمرها النبِي ﷺ أنْ تشترِطَ، فَفَعلَت ذَلك عن أَمرِ رسولِ الله ﷺ(٣).

المطلب الثاني: م لة حديثه في **صحيح مسلم:**

لم يصدر مسلم بحديثه، وساقه في نسقٍ تابعٍ حديث غيره، وأخرج له ثلاث متابعات ناقصةً، وشاهدا واحدا فقط.

---

(١) ذيب التهذيب ١٥٨/٢.

(٢) رجال مسلم ١٥٢/١.

(٣) أخرجه مسلم في (١٥) ك: الحج، (١٥) ب: جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه، رقم (١٢٠٨).

الرَّاوي التَّاسع: حجَّاج بن أرطاةَ النَّخعيُّ

حجاج بن أرطاةَ - بفتح الهمزة - بن ثور بن هبيرةَ، النخعي، أبو أرطاةَ، الكوفي، القاضي، أحد الفقهاء، صدوق، كثير الخطأ والتدليس، من السابعة، مات سنة خمس وأربعين. بخ م ٤.

المبحث الأول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الذهبي، والصفدي، وابن حجر، والعيني، والخزرجي.

فقال ابن منجويه: «مقرونا بعبد الملك بن أبي غنيةَ» [١].

وقال الذهبي: «خرج له مسلم مقرونا بآخر»[٢].

وقال أيضا: «خرج له مسلم مقرونا بغيره»[٣].

وقال أيضا: «م قرنه»[٤].

وقال الصفدي: «وروى له مسلم مقرونا»[٥].

وقال ابن حجر: «أخرج له مسلم مقرونا»[٦].

وقال العيني: «وحجاج صدوق، روى له مسلم مقرونا بغيره»[٧].

وقال أيضا: «روى له مسلم مقرونا بغيره»[٨].

وقال الخزرجي: «روى له (م) مقرونا بغيره»[١].

---

(١) رجال مسلم ١٥٣/١.

(٢) ميزان الاعتدال١٩٨/٢.

(٣) المغني في الضعفاء١٤٩/١.

(٤) الكاشف٣١١/١.

(٥) الوافي بالوفيات ٢٣٥/١١.

(٦) طبقات المدلسين ص٤٩.

(٧) عمدة القاري٢٥٠/٦.

(٨) عمدة القاري ٤٥/١٢.

المبحث الثاني: أحاديث حجاج بن أرطاة النخعي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا، وهو من رواية زكريا بن أبي زائدةَ عنه، وشيخه فيه ثابت بن عبيد[2].

وهو حديث عائشةَ، قَالَت: أمرنِي رسولُ الله ﷺ أَنْ أُناولَه الْخمرةَ من الْمسجِد، فَقُلْت: إني حائض، فَقَالَ: «تناوليها، فَإِن الْحيضةَ لَيست في يدك»[3].

المطلب الثاني: منزلة حديثه في صحيح مسلم:

لم يصدر مسلم بحديثه، بل رواه تابعا حديث غيره، كما انه قرنه بآخر، وأخرج له متابعتين تامتين، وشاهدا واحدا، وفي قرنه بغيره استغناءٌ عن تصريحه بالسماع.

---

(1) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ٧٢/١.

(2) رجال مسلم ١٥٣/١.

(3) أخرجه مسلم في (٣) ك: الحيض، (٣) ب: جواز غسل الحائض رأس زوجها، رقم (٢٩٨).

الرَّاوي العاشر: حمَّاد بن أبي سليمانَ الأشعريُّ

حماد بن أبي سليمانَ: مسلم، الأشعري، مولاهم، أبو إسماعيلَ، الكـوفي، فقيـه، صدوق له أوهام، من الخامسة، ورمي بالإرجاء، مات سنة عشرين أو قبلها. بخ م ٤.

المبحث الأوَّل: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلمٍ:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: ابن منجويه، والمزي، وابن عبد الهادي، والذهبي، والصفدي، والزيلعي.

فذكر ابن منجويه أن حديثه في مسلمٍ مقرونٌ بمنصورٍ والأعمش[(١)].

وقال المزي: ((وروى له مسلم مقرونا بغيره)) [(٢)].

وقال ابن عبد الهادي: ((وقد روى له مسلم مقرونا بغيره)) [(٣)].

وقال الذهبي: ((وأخرج له مسلم مقرونا بغيره)) [(٤)].

وقال الصفدي: ((خرج له مسلم مقرونا برجلٍ آخر)) [(٥)].

ونقل الزيلعي كلام ابن عبد الهادي، ولم يعقب[(٦)].

المبحث الثَّاني: حديث حماد بن أبي سليمانَ الأشعريِّ في صحيح مسلمٍ:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلمٍ، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

---

(١) رجال مسلم لابن منجويه ١٥٩/١.

(٢) تهذيب الكمال ٢٧٩/٧

(٣) تنقيح التحقيق ١٨٧/٢.

(٤) سير أعلام النبلاء ٢٣٩/٥.

(٥) الوافي بالوفيات ٨٥/١٣.

(٦) انظر: نصب الراية ٢٠٩/٤.

أخرج له مسلم حديثًا واحدا، وهو من روايته عن إبراهيم النخعي، وروى عنه الثوري وشعبة[١].

وهو حديث عائشةَ: أن النبي ﷺ نهى عن الدباءِ والْمزفت[٢].

وإنما أخرج مسلم حديثه من رواية الثوري وشعبةَ لأنها أوثق حديثه.

قال أحمد لَما ذُكر له: «أما أحاديث هؤلاء الثقات عنه: شعبة وسفيان وهشام فأحاديث متقاربة»[٣].

وقال أبو داود: سمعت أحمد يقول: «حماد مقارب الحديث ما روى عنه سفيان وشعبة والقدماء»، قال: «وهشام الدستوائي سمع منه قديماً سماعه صالحٌ»[٤].

ونقل الأثرم عن أحمد قال: «رواية القدماء عن حماد مقاربةٌ؛ شعبة والثوري وهشام الدستوائي»[٥].

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

أخرج مسلم حديثه مؤخرا، فلم يصدر به الرواية، بل جاء تابعاً لغيره في سياق الروايات سندا ومتنا، وقرنه بغيره.

وأخرج له متابعتين تامتين ومتابعتين ناقصتين، وثمانية شواهد.

---

(١) رجال مسلم لابن منجويه ١٥٩/١.

(٢) أخرجه مسلم في (٣٦) ك: الأشربة، (٦) ب: النهي عن الانتباذ في المزفت والدباء والحنتم والنقير، رقم (١٩٩٥).

(٣) علل الحديث ومعرفة الرجال ١٩٠/١.

(٤) ذيب الكمال ٢٧١/٧، وشرح علل الترمذي ٧٦١/٢.

(٥) ذيب التهذيب ١٤/٣.

الرَّاوي الحادي عشر: خلف بن خليفةَ الأشجعيُّ

خلف بن خليفة بن صاعد الأشجعي، مولاهم، أبو أحمد، الكوفي، نزل واسط ثم بغداد، صدوق، اختلط في الآخر، وادعى أنه رأى عمرو بن حريث الصحابي، فأنكر عليه ذلك ابن عيينةَ وأحمد، من الثامنة، مات سنة إحدى وثمانين على الصحيح. بخ م ٤.

المبحث الأَول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الذهبي، وابن حجر.

فقال الحاكم: «أخرجه مسلم في الشواهد»(١).

ورمز له الذهبي: (م) وقال: «متابعةً»(٢).

وصنع مثل ذلك في موضوع آخر وقال: «تبعا»(٣).

ونقل ابن حجر كلام الحاكم دون تعقيبٍ فقال: «وذكر الحاكم في المدخل أن مسلما إنما أخرج له في الشواهد» (٤).

المبحث الثَّاني: حديث خلف بن خليفة الأَشجعي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم أربعة أحاديث(٥)، وهي من رواية قتيبةَ بن سعيد ومحرز بن عون وأبي وأبي بكر بن أبي شيبة ويحيى بن أيوب عنه، وشيخه في اثنين منها هو يزيد بن كيسان، والآخران عن أبي مالك الأشجعي والوليد بن سريع (١).

---

(١) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص٧٦.

(٢) ميزان الاعتدال٢/٤٥٠.

(٣) سير أعلام النبلاء ٣٤١/٨، والمغني في الضعفاء١/٢١٢.

(٤) تهذيب التهذيب٣/١٣٠.

(٥) فالحديث الأول: أخرجه مسلم في (٢) ك: الطهارة، (١٣) ب: تبلغ الحلية حيث يبلغ الوضوء، رقم (٢٥٠).

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

صدر مسلم بأحاديثه الأول والثالث والرابع، وروى للأخيرين متابعةً تامةً واحـدةً، ولم يسق لأحاديث متابعةً ناقصةً، وأخرج شاهدا للحديث الثاني فقط.

والحديث الثاني: أخرجه مسلم في (٤) ك: الصلاة ، (٣٩) ب: متابعة الإمام، رقم (٤٧٥).

والحديث الثالث: أخرجه مسلم في (٣٦) ك: الأشربة، (٢٠) ب: جواز استتباعه غيره إلى دار من يثـق بـه، رقـم (٢٠٣٨).

والحديث الرابع: أخرجه مسلم في (٥١) ك: الجنة، (١٢) ب: في شدة حر جهنم، رقم (٢٨٤٤).

(١) رجال مسلم ١٨٩/١.

الرَّاوي الثَّاني عشر: زمعة بن صالحٍ الجنديُّ

زمعة بن صالح - بسكون الميم - الجَندي - بفتح الجيم والنون – اليماني، نزيل مكةَ، أبو وهبٍ، ضعيف، من السادسة. م مد ت س ق.

المبحث الأَول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلم: الحاكم، والمزي، وابن عبدالهادي، والذهبي، والزيلعي، وابن حجر، والبوصيري، والخزرجي، والمناوي، والشوكاني، والمباركفوري.

فقال الحاكم: «وأخرج زمعة بن صالح مقرونا بمحمد بن أبي حفصةَ عن الزهري، حديث أسامة بن زيد في كراء دورمكةَ»[1].

وقال المزي: «روى له مسلم مقرونا بمحمد بن أبي حفصةَ»[2].

وقال ابن عبد الهادي: «روى له مسلم مقرونا بغيره»[3].

وقال الذهبي: «أخرج له مسلم مقرونا بآخر»[4].

ورمز له مرةً برمز مسلمٍ، وقال: «متابعةً»[5].

وقال أيضا: «قرنه مسلم بآخر»[6].

وقال أيضا: «روى له مسلم مقرونا بغيره»[7].

---

(١) المدخل إلى الصحيح ٣٧٩/١.

(٢) تهذيب الكمال٣٨٨/٩.

(٣) تنقيح التحقيق٤٧٥/٢.

(٤) ميزان الاعتدال١١٨/٣.

(٥) المغني في الضعفاء٢٤٠/١.

(٦) الكاشف٤٠٦/١.

(٧) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص٨٠.

وقال الزيلعي: «روى له مسلم مقرونا بغيره»[1].

وقال ابن حجر: «وحديثه عند مسلم مقرونٌ»[2].

وقال في كلامٍ له البوصيري: «وإن أخرج له مسلم فإنما روى له مقرونا بغيره»[3].

وأعاده مرارا[4].

وقال الخزرجي: «قرنه (م) بآخر له عنده فرد حديث»[5].

وقال المناوي: «ولذا لم يخرج له مسلم؛ إلا مقرونا بغيره»[6].

وقال الشوكاني: «وقد أخرج له مسلم فرد حديث، مقرونا بآخر»[7].

وقال المباركفوري: «وقد أخرج له مسلم فرد حديث، مقرونا بآخر»[8].

المبحث الثاني: أحاديث زمعة بن صالح الجندي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا[9]، وهو من رواية روحِ بنِ عبادةَ عنه، وشيخه فيه ابن شهابٍ الزهري [10].

وهو حديث أُسامةَ بنِ زيد، أنه قَالَ: يا رسولَ الله أين تنزِلُ غَدا إِنْ شاءَ الله؟ وذَلك زمن الْفَتحِ قَالَ «وهلْ ترك لَنا عقيلٌ من منزِلٍ» [11].

---

(1) نصب الراية٣/٧٤.

(2) تقريب التهذيب ص ٢١٧.

(3) مصباح الزجاجة ٧٢/١.

(4) المصدر السابق ١/ ١٢٤، ٤/٤٥، ٤/١١٥.

(5) خلاصة تذهيب ذيب الكمال١/١٣٠.

(6) فيض القدير١/٤٩٤.

(7) نيل الأوطار٢/١٢٧.

(8) تحفة الأحوذي٢/٢٥٠.

(9) خلاصة تذهيب ذيب الكمال١/١٣٠، ونيل الأوطار٢/١٢٧، وتحفة الأحوذي٢/٢٥٠.

(10) رجال مسلم ٢٢٩/١.

(11) أخرجه مسلم في (١٥) ك: الحج، (٨٠) ب: الـ ول بمكة للحاج، وتوريث دورها، رقم (١٣٥١).

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

لم يصدر مسلم بحديثه، بل قرنه بآخر، وروى له ثلاث متابعات تامـةً، ولم يسـق لحديثه متابعةً ناقصةً، لولا شاهدا.

وأخرج له في موضعٍ آخر متابعةً تامةً رابعةً[1].

(١) أخرجه مسلم في (٢٣) ك: الفرائض، رقم (١٦١٤).

الرَّاوي الثَّالث عشر: سفيان بن موسى البصريُّ

سفيان بن موسى، البصري، صدوق، من الثامنة. م.

المبحث الأوَّل: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلمٍ:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: المزي، وابن حجرٍ، والولوي.

وعزا المزي إلى مسلمٍ تخريج حديث واحد عنه، وقال: ((متابعةً)) [1].

وقال ابن حجرٍ: ((روى له مسلم حديثًا واحدا متابعةً)) [2].

وقال الولوي: ((له عنده فرد حديث في الصلاة ((إذَا وضع ...)) متابعةً)) [3].

المبحث الثَّاني: أحاديث سفيانَ بن موسى البصريِّ في صحيح مسلمٍ:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلمٍ، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا[4]، وهو من روايته عن أيوب السختياني، وروى عنه الصلت بن مسعود[5].

وهو حديث ابنِ عمر قَالَ: قَالَ رسولُ الله ﷺ: ((إذَا وضع عشاءُ أحدكُم وأُقيمت الصلاةُ؛ فَابدءُوا بِالْعشاءِ، ولا يعجلَن حتى يفْرغَ منه)) [6].

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلمٍ:

أخرج مسلم حديثه مندرجا في سياق تابعٍ لغيره، وأورد له ثلاث متابعات ناقصةً، ولم يذكر له متابعةً تامة، وأورد له شاهدا واحدا.

---

(١) ذيب الكمال ١١/١٩٧.

(٢) ذيب التهذيب ٤/١٠٨.

(٣) قرة العين ص١٦٧.

(٤) ذيب التهذيب ٤/١٠٨، وقرة العين ص١٦٧.

(٥) رجال مسلم ١/٢٨٨.

(٦) أخرجه مسلم في (٥) ك: المساجد ومواضع الصلاة، (١٦) ب: كراهة الصلاة بحضرة الطعام، رقم (٥٥٩).

الرَّاوي الرَّابع عشر: سويد بن سعيدٍ الهرويُّ

سويد بن سعيد بن سهلٍ، الهروي الأصل، ثم الحَدثاني - بفتح المهملة والمثلثة - **ويقال له: الأنباري** - بنون ثم **موحدة** - أبو محمد، **صدوق** في **نفسه؛ إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه، فأفحش فيه ابن معينٍ القولَ، من قدماء العاشرة. مات سنة أربعين، وله مائة سنة. م ق.**

المبحث الأَّول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: ابن حجر، والشوكاني.

فقال ابن حجرٍ في كلامه على حديث: « كذلك رويناه في فوائد أبي بكرٍ ابن المقري من طريقٍ صحيحة، فجعله سويد عن ابن أبي الموالِ عن ابن المنكدر، واغتر الحافظ شرف الدين الدمياطي بظاهر هذا الإسناد، فحكم بأنه على رسم الصحيح؛ لأن ابن أبي الموال انفرد به البخاري، وسويدا انفرد به مسلم، وغفل عن أن مسلما إنما أخرج لسويد ما توبع عليه لا ما انفرد به فضلاً عما خولف فيه»[(١)].

وقال الشوكاني: «وهو ضعيف جدا، وإن كان مسلم قد أخرج له؛ فإنما أخرج له في المتابعات»[(٢)].

المبحث الثاني: أحاديث سويد بن سعيد الهروي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم ثلاثةً وخمسين حديثًا[(١)]، وأكثر حديثه عن حفص بن ميسرةَ، وروايته لها بعلو هي التي حملت مسلما على تخريج حديثه.

---

(١) التلخيص الحبير ٢٦٨/٢.

(٢) نيل الأوطار١٦٩/٥.

(١) فالحديث الأول: أخرجه مسلم في (١) ك: الإيمان، (٨) ب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إلـه إلا الله محمـد رسول الله ويقيموا الصلاة، رقم (٢٣).

والحديث الثاني: أخرجه مسلم في (١) ك: الإيمان ، (٣٩) ب: تحريم الكبر وبيانه، رقم (٩١).

والحديث الثالث: أخرجه مسلم في (١) ك: الإيمان ، (٨١) ب: معرفة طريق الرؤية، رقم (١٨٣).

والحديث الرابع: أخرجه مسلم في (٢) ك: الطهارة، (١١) ب: خروج الخطايا من ماء الوضوء، رقم (٢٤٤)..

والحديث الخامس: أخرجه مسلم في (٢) ك: الطهارة ، (١٢) ب: استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، رقـم (٢٤٧).

والحديث السادس: أخرجه مسلم في (٢) ك: الطهارة ، (٢٣) ب: المسح على الناصية والعمامة، رقم (٢٧٥).

والحديث السابع: أخرجه مسلم في (٤) ك: المساجد، (٥٢) ب: الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه، رقم (٥١٩).

والحديث الثامن: أخرجه مسلم في (٤) ك: المساجد ، (٢) ب: تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة، رقم (٥٢٦).

والحديث التاسع : أخرجه مسلم في (٤) ك: المساجد ، (٤٣) ب: يجب إتيان المسجد على من سمـع النـداء، رقـم (٦٥٣).

والحديث العاشر: أخرجه مسلم في (٤) ك: المساجد ، (٤١) ب: جواز الجماعة في النافلة والصلاة على حصير وخمرة وثوب وغيرها من الطهارات، رقم (٦٦١).

والحديث الحادي عشر: أخرجه مسلم في (٦) ك: الصلاة، (٢٧) ب: استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، رقـم (٧٧٣).

والحديث الثّأني عشر: أخرجه مسلم في (١٢) ك: الكسوف، (٣) ب: ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف، رقم (٩٠٧).

والحديث الثالث عشر: أخرجه مسلم في (١٢) ك: الزكاة، (٦) ب: إثم مانع الزكاة، رقم (٩٨٧).

والحديث الرابع عشر: أخرجه مسلم في (١٢) ك: الزكاة، (١٤) ب: فضل النفقة والصدقة على الأقـربين والـزوج والأولاد والوالدين، رقم (١٠٠١).

والحديث الخامس عشر: أخرجه مسلم في (١٢) ك: الزكاة ، (٢٤) ب: ثبوت أجر المتصدق وإن وقعت الصـدقة في يد غير أهلها، رقم (١٠٢٢).

والحديث السادس عشر: أخرجه مسلم في (١٢) ك: الزكاة ، (٣٩) ب: لو أن لابن آدم واديين لابتغى ثالثـاً، رقـم (١٠٥٠).

والحديث السابع عشر: أخرجه مسلم في (١٣) ك: الصيام، (١٥) ب: جواز الصيام والفطر في شهر رمضان للمسافر، رقم (١١١٧).

والحديث الثامن عشر: أخرجه مسلم في (١٥) ك: الحج، (١٦) ب: إحرام النفساء واستحباب اغتسالها للإحرام وكذا الحائض، رقم (١٢١١).

والحديث التاسع عشر: أخرجه مسلم في (١٧) ك: الرضاع، (٤) ب: تحريم الربيبة وأخت المرأة، رقم (١٤٤٩).

والحديث العشرون: أخرجه مسلم في (١٧) ك: الرضاعة، (٥) ب: في المصة والمصتين، رقم (١٤٥٠).

والحديث الحادي والعشرون: أخرجه مسلم في (١٨) ك: الطلاق، (٣) ب: وجوب الكفارة على من حرم امرأته ولم ينو الطلاق، رقم (١٤٧٤).

والحديث الثاني والعشرون: أخرجه مسلم في (٢١) ك: البيوع، (١٣) ب: النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع، رقم (١٥٣٤).

والحديث الثالث والعشرون: أخرجه مسلم في (٢١) ك: البيوع ، (١٤) ب: تحريم بيع الطب بالتمر إلا في العرايا، رقم (١٥٤٢).

والحديث الرابع والعشرون: أخرجه مسلم في (٢٢) ك:المساقاة ، (١٢) ب: تحريم بيع الخمر، رقم (١٥٧٩).

والحديث الخامس والعشرون: أخرجه مسلم في (٢٧) ك: الأيمان، (٢) ب: من حلف باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله، رقم (١٦٤٧).

والحديث السادس والعشرون: أخرجه مسلم في (٢٧) ك: الأيمان، (٥) ب: الاستثناء، رقم (١٦٥٤).

والحديث السابع والعشرون: أخرجه مسلم في (٣٠) ك: الأقضية، (١٠) ب: بيان اختلاف ا تهدين، رقم (١٧٢٠).

والحديث الثامن والعشرون: أخرجه مسلم في (٣٣) ك: الامارة، (١٨) ب: استحباب مبايعة الأمير الحبشي عند إرادة القتال وبيان بيعة الرضوان تحت الشجرة، رقم (١٨٥٦).

والحديث التاسع والعشرون: أخرجه مسلم في (٣٣) ك: الامارة ، (٢٠) ب: المبايعة بعد فتح مكة علـى الإسـلام والجهاد والخير وبيان معنى لا هجرة بعد الفتح، رقم (١٨٦٣).

والحديث الثلاثون: أخرجه مسلم في (٣٣) ك: الامارة ، (٤٠) ب: ثبوت الجنة للشهيد، رقم (١٨٩٩).

والحديث الحادي والثلاثون: أخرجه مسلم في (٣٧) ك: اللباس والزينة، (٢) ب: تحريم استعمال الذهب والفضة على الرجال والنساء، رقم (٢٠٦٨).

والحديث الثاني والثلاثون: أخرجه مسلم في (٣٧) ك: اللباس والزينة ، ٢٦() ب: تحريم تصوير صورة الحيوان، رقـم (٢١٠٤).

والحديث الثالث والثلاثون: أخرجه مسلم في (٣٧) ك: اللباس والزينة ، (٣٢) ب: النهي عن الجلوس في الطرقـات وإعطاء الطريق حقه، رقم (٢١٢١).

والحديث الرابع والثلاثون: أخرجه مسلم في (٣٩) ك: السلام، (٢) ب: من حق الجلوس على الطريق رد السلام، رقم (٢١٢١).

والحديث الخامس والثلاثون: أخرجه مسلم في (٣٩) ك: السلام، (٧) ب: إباحة الخروج للنسـاء لقضـاء حاجـة الإنسان، رقم (٢١٧٠).

والحديث السادس والثلاثون: أخرجه مسلم في (٤٢) ك: الفضائل، (٩) ب: إثبات حوض بنبينا ﷺ وصفاته، رقـم (٢٢٩٩).

والحديث السابع والثلاثون: أخرجه مسلم في (٤٢) ك: الفضائل ، (٣٠) ب: إثبات خاتم النبوة وصفته ومحلـة مـن جسده ﷺ، رقم (٢٣٤٦).

والحديث الثامن والثلاثون: أخرجه مسلم في (٤٤) ك: فضائل الصحابة، (٦) ب: من فضائل طلحة والـزبير، رقـم (٢٤١٦).

قال إبراهيم بن أبي طالبٍ: قلت لمسلمٍ: كيف استخرجت الرواية عن سويد في الصحيح؟ فقال: «ومن أين كنت آتي بنسخة حفص بن ميسرةَ».

قال السخاوي لَما ذكره: «وذلك أن مسلما لم يرو في صحيحه عن أحد ممن سمع حفصا سواه، وروى فيه عن واحد عن ابن وهبٍ عن حفص»[(1)].

والحديث التاسع والثلاثون: أخرجه مسلم في (٤٤) ك: فضائل الصحابة ، (١٢) ب: من فضائل خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها، رقم (٢٤٣٧).

والحديث الأربعون: أخرجه مسلم في (٤٤) ك: فضائل الصحابة ، (٢٢) ب: من فضائل عبدالله بن مسعود وأمه رضي الله عنهما، رقم (٢٤٥٩).

والحديث الحادي والأربعون: أخرجه مسلم في (٤٤) ك: فضائل الصحابة ، (٤٦) ب: دعاء النبي ﷺ لغفار وأسلم، رقم (٢٥١٥).

والحديث الثاني والأربعون: أخرجه مسلم في (٤٥) ك: البر والصلة والآداب، (١٣) ب: فضل عيادة المريض، رقم (٢٥٦٨).

والحديث الثالث والأربعون: أخرجه مسلم في (٤٥) ك: البر والصلة والآداب ، (٢٤) ب: النهي عن لعن الدواب وغيرها، رقم (٢٥٩٨).

والحديث الرابع والأربعون: أخرجه مسلم في (٤٥) ك: البر والصلة والآداب ، (٣٩) ب: النهي عن تقنيط الإنسان من رحمة الله تعالى، رقم (٢٦٢١).

والحديث الخامس والأربعون: أخرجه مسلم في (٤٥) ك: البر والصلة والآداب ، (٤٠) ب: فضل الضعفاء والخاملين، رقم (٢٦٢٢).

والحديث السادس والأربعون: أخرجه مسلم في (٤٥) ك: البر والصلة والآداب ، (٤٧) ب: فضل من يموت له ولد فيحتسبه، رقم (٢٦٣٥).

والحديث السابع والأربعون: أخرجه مسلم في (٤٧) ك: العلم، (٣) ب: اتباع سنن اليهود والنصارى، رقم (٢٦٦٩).

والحديث الثامن والأربعون: أخرجه مسلم في (٤٨) ك: الذكر والدعاء، (٢٦) ب: أكثر أهل الجنة الفقراء وأكثر أهل النار النساء، رقم (٢٧٤١).

والحديث التاسع والأربعون: أخرجه مسلم في (٤٨) ك: الذكر والدعاء، (٢٧) ب: قصة أصحاب الغار الثلاثة، رقم (٢٧٤٣).

والحديث الخمسون: أخرجه مسلم في (٤٩) ك: التوبة، (١) ب: في الحض على التوبة والفرح بها، رقم (٢٦٧٥).

والحديث الحادي والخمسون: أخرجه مسلم في (٥١) ك: الجنة، (١٣) ب: النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، رقم (٢٨٥٦).

والحديث الثاني والخمسون: أخرجه مسلم (٥١) ك: الجنة، (٢٥) ب: في صفة يوم القيامة، رقم (٢٨٦٢).

والحديث الثالث والخمسون: أخرجه مسلم في (٥٣) ك: الزهد والرقائق، رقم (٢٩٥٩).

(١) فتح المغيث ٣٠٦/١، وانظر: صيانة صحيح مسلم ص٩٨، وعنه شرح النووي على مسلمٍ ٢٥/١.

وهو من شيوخ مسلمٍ الذين انتقى من حديثهم، فلم يرو عنه ما تلقنه، بل روى عنه من كتابه نسخة حفص بن ميسرةَ.

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

صدر مسلم بحديثه اثنا عشر مرةً؛ وقرنه بغيره آخر في ثلاثة عشر موضعا، منها أربعة مواضعٍ فيما صدر به من حديثه، لم يقرنه في ثمانية مواضع أخرى صدر ا مـن حديثـه، وساق بقية حديثه مندرجا في جملة الطرق تابعةً غيرها.

وقد توبع متابعةً تامةً في ستة عشر من أحاديثه، وبلغ أكبر قدرٍ من المتابعات التامة له أربعا، وذلك في الحديث الأربعين، واقتصر مسلم على تخريج متابعة تامـة واحـدة لـه في الحديث الأول والثاني والرابع والخامس والحادي عشر والثلاثين والثامن والثلاثين والسادس والثلاثين.

أما المتابعات الناقصة فجاءت في ستة وثلاثين حديثًا، وبلغ أعلى قدرٍ منها في الحديث الثامن عشر، وهو تسع متابعات، واقتصر مسلم على تخريج متابعة ناقصة واحدة له في الأول والثاني والسابع والثامن والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر والعشرين والثاني والثلاثين والثامن والثلاثين والسابع والأربعين والثالث والخمسين.

وذكر شواهد لحديثه الثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والثـاني عشر والثالث عشر والرابع عشر والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشـر والعشـرين والحادي والعشرين والثاني والعشرين والثالث والعشرين والرابع والعشرين والتاسع والعشرين والثلاثين والحادي والثلاثين والثاني والثلاثين والرابع والثلاثين والسادس والثلاثين والحـادي والأربعين والثالث والأربعين والثاني والخمسين والثالث والخمسين.

وأورد له زيادات في الحديث السادس والثلاثين والتاسع والأربعين.

فقال في الحديث السادس: ((وقَالَ – أي سويدا - في الْحديث: رأيت رسولَ اللـه صلى الله علَيه وسلم)).

وفي الحديث الثلاثين فقال: ((وفي حديث سويد: قَالَ رجلٌ للنبِي صلى اللـه علَيـه وسلم يوم أُحد)).

وذكر في الحديث التاسع والأربعين حديث سويد وآخـرين، ثم قـال: «وزادوا في حديثهم: وخرجوا يمشونَ».

وأشار إلى موافقته غيره في الحديث السابع، فقال: «ورِوايةُ أَبِي بكْرٍ وسويد متوشحا بِهِ».

وفي الحديث العشرين: «وقَالَ سويد وزهير: إن النبي ﷺ قال».

وأشار إلى مخالفته في لفظ في الحديث الخامس والعشرين: «وفي حديث الاوزاعـي: من حلَف بِاللات والْعزى».

وحديث الأوزاعي هو حديث سويد، لأنه راويه عن الوليد عنه.

وكذلك في الحديث السادس والعشرين، فساقه من طريقه ثم قال: «غَير أنـه قَـالَ: كُلها تحملُ غُلاما يجاهد في سبِيلِ الله».

الرَّاوي الخامس عشر: سويد بن عمرٍو الكلبيُّ

سويد بن عمرو، الكلبي، أبو الوليد، الكوفي، العابد، ثقةٌ، من كبار العاشرة، مات سنة أربعٍ أو ثلاث ومائتين، أفحش ابن حبان القول فيه، ولم يأت بدليلٍ. م ت س ق.

المبحث الأوَّل: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الذهبي.

فرمز له – رحمه الله – (م)، ثم قال: «متابعةً»(١).

المبحث الثَّاني: حديث سويد بن عمرو الكلبي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا، وهو من رواية أبو كُريبٍ محمد بن العلاء عنه، وشيخه فيه حماد بن سلَمةَ (٢).

وهو حديث أبي برزةَ الاسلمي، يقُولُ: كَانَ رسولُ الله ﷺ يؤخر الْعشاءَ إِلَى ثُلُث الليلِ، ويكْره النوم قَبلَها، والْحديثَ بعدها، وكَانَ يقْرأُ في صلاة الْفَجرِ من الْمائَة إِلَى الستين، وكَانَ ينصرِف حين يعرِف بعضنا وجه بعضٍ(٣).

المطلب الثاني: منزلة حديثه في صحيح مسلم:

أخرج مسلم حديثه مندرجا في سياق تابعٍ غيره، وأورد له ثلاث متابعات تامةً، ولم يذكر له متابعةً ناقصةً ولا شاهدا.

---

(١) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص٩٧.

(٢) رجال مسلم ٢٩٠/١.

(٣) أخرجه مسلم في (٥) ك: المساجد، (٤٠) ب: استحباب التبكير بالصبح، رقم (٦٤٧).

الرَّاوي السَّادس عشر: شداد بن سعيدٍ الرَّاسبيُّ

شداد بن سعيد، أبو طلحةَ، الراسبي، البصري، صدوق يخطىء، من الثامنــة. م صد ت س.

المبحث الأَّول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: البيهقي، وابن حجر.

فقال البيهقي: «وشداد أبو طلحةَ ممن تكلم أهل العلم بالحديث فيه، وإن كان مسلم ابن الحجاج استشهد به في كتابه، فليس هو ممن يقبل منه ما يخالف فيه، والذين خالفوه في لفظ الحديث عدد وهو واحد، وكل واحد ممن خالفه أحفظ منه فلا معنى للاشتغال بتأويل ما رواه، مع خلاف ظاهر ما رواه الأصولَ الصحيحة الممهــدة في أن لا تــزر وازرة وزر أخرى، والله أعلم»[1].

وقال ابن حجرٍ: «له في مسلم حديثٌ واحد: حديث أبي بردةَ، عن أبيه في وضــع ذنوب المسلمين على اليهود والنصارى، قلت: لكنه في الشواهد»[2].

المبحث الثَّاني: حديث شداد بن سعيد الراسبي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا[3]، وهو من رواية حرمي بنِ عمارةَ عنه، وشيخه فيــه غَيلانُ بن جريرٍ[4].

---

(١) شعب الإيمان١/٣٤٣ .

(٢) تهذيب التهذيب٤/٢٧٨.

(٣) المصدر السابق ٤/٢٧٨.

(٤) رجال مسلم ١/٢٠٨.

وهو حديث أبي موسى الأشعري، عن النبي ﷺ قال: «يجِيءُ يوم الْقيامة ناس من الْمسلمين بِذُنوبٍ أَمثَالِ الْجِبالِ، فَيغفرها الله لَهم، ويضعها علَى الْيهود والنصارى»[1].

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

أخر مسلم حديثه، وأدرجه في سياق تابعٍ غيره، وأورد له ثلاث متابعات ناقصةً، ولم يذكر له متابعةً تامة ولا شاهدا.

ووقع في آخره عند مسلمٍ: «فيما أَحسِب أنا»، قَالَ أبو روحٍ – أحد رواتـه -: «لا أدرِي ممن الشك».

(١) أخرجه مسلم في (٤٩) ك: التوبة، (٨) ب: قبول توبة القاتل، رقم (٢٧٦٧).

الرَّاوي السَّابع عشر: شهر بن حوشبٍ الأشعريُّ

شهر بن حوشبٍ، الأشعري، الشامي، مولى أسماء بنت يزيد بن السكن، صدوق، كثير الإرسال والأوهام، من الثالثة، مات سنة اثنتي عشرة. بخ م ٤.

المبحث الأَول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الدارقطني، والمزي، والذهبي.

فقال الدارقطني: «شهر بن حوشبٍ مدرج في حديث لغيره»[(١)].

وقال المزي: «روى له ... ومسلم مقرونا بغيره»[(٢)].

وقال الذهبي: «م مقرونا»[(٣)].

وقال الذهبي: «وحدث عنه من القدماء شهر بن حوشبٍ، وذلك في صحيح مسـلم مقرونا بآخر»[(٤)].

وقال الذهبي: «م مقرونا بآخر»[(٥)].

وقال الذهبي: «م قرنه»[(٦)].

المبحث الثاني: أحاديث شهر بن حوشب الأشعري في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا، وهو من رواية محمد بن شيببٍ عنه، وشيخه فيه عبد

---

(١) ذكر اسماء التابعين ومن بعدهم ١١٦/٢.

(٢) ـذيب الكمال٥٨٨/١٢.

(٣) ميزان الاعتدال٣٨٩/٣ .

(٤) سير أعلام النبلاء٤٣٩/٥.

(٥) تذهيب التهذيب٣٠٣/٤.

(٦) الكاشف٤٩٠/١-٤٩١.

الْملك بن عميرٍ [1].

وهو حديث سعيد بنِ زيد، قَالَ: قَالَ رسولُ الله ﷺ: «الْكَمأَةُ من الْمن، وماؤهـا شفَاءٌ للْعينِ» [2].

المطلب الثاني: منزلة حديثه في صحيح مسلم:

أهمل مسلم تقديم حديثه، وجعله تابعا غيره، وأورد له خمس متابعات تامةً، ولم يذكر له متابعةً ناقصةً ولا شاهدا.

---

(1) رجال مسلم ٣١٨/١.

(2) أخرجه مسلم في (٣٦) ك: الأشربة، (٢٨) ب: فضل الكمأة ومداواة العين بها، رقم (٢٠٤٩).

الرَّاوي الثَّامن عشر: عبد الرَّحمن بن حرملةَ الأسلميُّ

عبد الرحمن بن حرملةَ بن عمرو بن سنةَ - بفـتح المهملـة وتثقيـل النـون - الأسلمي، أبو حرملةَ، المدني، صدوق ربما أخطأ، من السادسة، مات سنة خمسٍ وأربعين . م ٤.

المبحث الأوَّل: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلمٍ:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: ابن حجرٍ العسقلاني.

فذكر – رحمه الله - تخريج مسلمٍ لحديث واحد عنه، وقال: «متابعةً في القنوت»(١).

المبحث الثَّاني: أحاديث عبد الرحمن بن حرملةَ الأسلميِّ في صحيح مسلمٍ:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلمٍ، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا(٢)، وهو من روايته عن حنظلةَ بن علي بن الأسـقع، وروى عنه إسماعيل بن جعفرٍ(٣).

وهو حديث خفاف بن إيماء قال: ركَع رسولُ الله ﷺ، ثُم رفَع رأسـه، فَقَـالَ: «غفَار غَفَر الله لَها، وأسلَم سالَمها الله، وعصيةُ عصت الله ورسولَه، اللهم الْعن بنِي لحيانَ، والْعن رِعلاً وذَكْوانَ»، ثُم وقَع ساجِدا.

قَالَ خفَاف: فَجعلَت لَعنةُ الْكَفَرة من أَجلِ ذَلك(٤).

---

(١) تهذيب التهذيب ١٤٦/٦.

(٢) المصدر السابق.

(٣) رجال مسلم ٤٠٨/١.

(٤) أخرجه مسلم في (٥) ك: الصلاة، (٥٤) ب: استحباب القنوت في جميع الصلاة إذغ نزلت بالمسلمين نازلة، رقم (٦٧٩).

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

اقتصر مسلم على تخريج هذا الحديث الواحد له، وأورد حديثه في أثناء سياقه لطرقه وألفاظه، فلم يصدر به الرواية.

وأورد له متابعةً تامةً واحدةً، وأخرى ناقصةً، وذكر له شاهدا واحدا، وأشـار إلى نقصٍ في حديثه، فقال: «إلا أنه لم يقُلْ: فَجعلْت لَعنةُ الْكَفَرة من أجلِ ذَلك».

الرّاوي التّاسع عشر: عبد الرّحمن بن أبي الشّعثاء المحاربيّ

عبد الرحمن بن أبي الشعثاء - بفتح المعجمة والمثلثة بينهما مهملة ممدود – المحاربي، مقبولٌ، من السادسة. م س.

المبحث الأول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: ابن حجر.

فقال – رحمه الله -: «روى له مسلم والنسائي حديثًا واحدا في متعة الحج متابعةً»(١).

وقال أيضا – وقد رمز له برمز مسلمٍ -: «له حديثٌ واحد متابعةً»(٢).

المبحث الثَّاني: حديث عبد الرحمن بن أبي الشعثاء المحاربي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا(٣)، وهو من رواية بيان بن بشرٍ عنه، وشيخه فيه إبراهيم النخعي (٤).

---

(١) تهذيب التهذيب٦/١٧٦.

(٢) التقريب ص٣٤٢.

(٣) المصدران السابقان.

(٤) رجال مسلم ١/٤١١.

وهو قول عبد الرحمن بن أبي الشعثاء: أتيت إبراهيم النخعي وإبـراهيم التيمـي، فَقُلْت: إني أهم أنْ أجمع الْعمرةَ والْحج الْعام، فَقَالَ إبراهيم النخعي: لَكن أبوك لَم يكُـن ليهم بِذَلك[1].

المطلب الثاني: مـ لة حديثه في صحيح مسلم:

اقتصر مسلمٍ على تخريج الأثر المذكور من طريقه، دون متابعة تامة ولا ناقصة.

(١) أخرجه مسلم في (١٥) ك: الحج، (٢٣) ب: جواز التمتع، رقم (١٢٢٤).

الرَّاوي العشرون: عبد الكريم بن الحارث الحضرميُّ

عبد الكريم بن الحارث بن يزيد، الحضرمي، أبو الحارث، المصري، ثقةٌ، عابد، من السادسة، وروايته عن المستورد (م) منقطعةٌ. م س.

المبحث الأَول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: ابن حجر.

فقال – رحمه الله -: «وحديثه عن المستورد عند مسلمٍ متابعة»[1].

المبحث الثَّاني: حديث عبد الكريم بن الحارث الحضرمي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثان[2]، وهي من رواية عبد الرحمن بن شريح عنه، وشـيخه في أحدهما المستورد بن شداد، وفي الآخر أبي عبيدة بن عقبة [3].

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

أخر مسلم حديثيه معا فأدرجهما في سياق سابقٍ في طرقهما، واكتفى بمتابعة ناقصة له فيهما، وأهمل المتابعات والشواهد لهما.

---

(١) ـذيب التهذيب٦/٣٣١ .

(٢) فالحديث الأول: أخرجه مسلم في (٣٣) ك: الإمارة، (٥٠) ب: فضل الرباط في سبيل الله، رقم (١٩١٣).

والحديث الثاني: أخرجه مسلم في (٥٢) ك: الفتن، (١٠) ب: تقوم الساعة والروم أكثر الناس، رقم (٢٨٩٨).

(٣) رجال مسلم ١/٤٤٤.

الرَّاوي الحادي والعشرون: عبد اللّه بن عبد الرَّحمن الثَّقفيُّ

عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى بن كعبٍ، الطائفي، أبو يعلى، الثقفي، صدوق يخطئ ويهم، من السابعة، بخ م د تم س ق.

المبحث الأَول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: شمس الحق العظيم أبادي.

فقال – رحمه الله -: «وقد أخرج له مسلم في المتابعات»[1].

المبحث الثاني: أحاديث عبد الله بن عبد الرحمن الثقفي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا، وهو من رواية عبد الرحمن بن مهدي عنه، وشيخه فيه عمرو بن الشريد[2].

وهو حديث عمرو بنِ الشريد، عن أَبِيه قَالَ: ردفْت رسولَ الله ﷺ يوما، فَقَالَ: «هلْ معك من شعرِ أُمية بنِ أَبِي الصلْت شيءٌ»؟ قُلْت: نعم، قَالَ: «هيه»، فَأَنشدته بيتا، فَقَالَ: «هيه»، ثُم أَنشدته بيتا، فَقَالَ: «هيه»، حتى أَنشدته مائَةَ بيت [3].

---

(١) عون المعبود٦/٤.

(٢) رجال مسلم ٣٧١/١.

(٣) أخرجه مسلم في (٤١) ك: الشعر، رقم (٢٢٥٥).

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

أهمل مسلم تقديم حديثه، وروى له متابعةً واحدةً تامةً، ولم يذكر له متابعةً ناقصـةً ولا شاهدا.

وأشار إلى زيادته في الحديث: ((إِنْ كَاد ليسلم))، وفي رواية عنه: ((فَلَقَد كَاد يسلم في شعرِه)).

الرَّاوي الثَّاني والعشرون: عبد اللّه بن عبد اللّه الأصبحيُّ

عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر، الأصبحي، أبو أويس، المدني، قريب مالك وصهره، صدوق يهم، من السابعة، مات سنة سبعٍ وستين. م ٤.

المبحث الأول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الذهبي، والزيلعي، والخزرجي، والشوكاني، وشمس الحق العظيم أبادي، والولوي.

فرمز له الذهبي برمز مسلمٍ، وقال: «م تبعا»[1].

وقال مرة: «(م) متابعةً»[2].

وقال الزيلعي: «أخرج له مسلم في المتابعات»[3].

وقال أيضا وقد ذكر روايته عند مسلمٍ: «حديثه متابعةً»[4].

وقال أيضا: «وأبو أويس استشهد به مسلم»[5].

وقال الخزرجي: «أخرج له (م) في الشواهد»[6].

وقال الشوكاني: «أخرج له مسلم في الشواهد»[7].

وقال شمس الحق العظيم أبادي: «أخرج له مسلم في الشواهد»[1].

---

(١) ميزان الاعتدال٤/١٣٢.

(٢) المغني في الضعفاء١/٣٤٤، وذكر من تكلم فيه وهو موثق ص١١٠.

(٣) نصب الراية١/١٩٨.

(٤) المصدر السابق ١/٣٤١ .

(٥) المصدر السابق ١/ ٧٥.

(٦) خلاصة تذهيب ـذيب الكمال ١/٢٠٣.

(٧) نيل الأوطار٦/٥٤.

وقال الولوي: ((م) في الشواهد)[2].

المبحث الثّاني: حديث عبد الله بن عبد الله الأصبحي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في **صحيح مسلم**، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثان[3]، وهي أحدهما من رواية يعقوب بن إبراهيم والآخر من رواية النضر بن محمد عنه، وشيخه في أحدهما الزهري، وفي الآخر أبوه وأبو السائب [4].

المطلب الثاني: منزلة حديثه في **صحيح مسلم**:

لم يصدر مسلم بحديثيه، وروى لأولهما متابعتين تامتين وللثاني ثلاثًا، واقتصر على إيراد متابعتين ناقصتين للثاني، دون تخريج ما يشهد لأحدهما.

وذكر له اختلافًا في لفظ الحديث الأول فقال: ((وفي حديث مالك: ولَكن ليطْمَئن قَلْبِي، قَالَ: ثُم قَرأَ هذه الايةَ حتى جازها))، ثم رواه من حديث أبي أُويسٍ عن الزهري، وقال: ((كرواية مالك بِإسناده، وقَالَ: ثُم قَرأَ هذه الايةَ حتى أنجزها)).

---

(1) عون المعبود٢١٨/٨ .

(2) قرة العين ص٢٥٠.

(3) فالحديث الأول: أخرجه مسلم في (١) ك: الإيمان، (٦٩) ب: زيادة طمأنينة القلب بتظاهر الأدلة، رقم (١٥١).
والحديث الثاني: أخرجه مسلم في (٤) ك: الصلاة، (١١) ب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (٣٩٥).

(4) رجال مسلم ٣٧٤/١.

الرَّاوي الثَّالث والعشرون: عبد الله بن عمر العُمَريُّ

عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، أبو عبد الرحمن، العمري، المدني، ضعيف، عابد، من السابعة، مات سنة إحدى وسبعين، وقيل بعدها. م ٤.

المبحث الأَول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلم: الدارقطني، والحاكم، وابن منجويه، وابن الصلاح، والنووي، والمزي، والذهبي، وابن الملقن، والشوكاني، وشمس الحق العظيم أبادي، والولوي.

فقال الدارقطني: «عبد الله بن عمر العمري أخو عبيد الله مقرونٌ مع أخيه» [1].

وقال الحاكم: «فإنهما قد احتجا بعبد الله بن عمر العمري في الشواهد» [2].

وقال ابن منجويه: «مع أخيه عبيد الله مقرونٌ» [3].

وقال ابن الصلاح: «وبالمتابعة والاستشهاد، اعتذر الحاكم أبو عبد الله في إخراجه عن جماعة ليسوا من شرط الصحيح، منهم مطر الوراق، وبقية بن الوليد، ومحمد بن إسحاق ابن يسار، وعبد الله بن عمر العمري، والنعمان بن راشد، أخرج مسلم عنهم في الشواهد في أشباه لهم كثيرين، والله أعلم» [4].

ونقل النووي كلام ابن الصلاح المتقدم، ولم يعقب[5].

وقال المزي: «روى له مسلم مقرونا بغيره»[6].

---

(١) المستدرك على الصحيحين٣/٣٧.

(٢) ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ٢/١٣٨.

(٣) رجال مسلم ١/٣٤٨.

(٤) صيانة صحيح مسلم ص٩٧، وعنه شرح مسلم ١/٢٥.

(٥) شرح مسلم ١/٢٥.

(٦) تهذيب الكمال١٥/٣٣١.

وقال الذهبي: «(م) مقرونا»[1].

وقال أيضا: « م تبعا»[2].

وقال أخرى: «م متابعةً»[3].

وقال أيضا: «م مقرونا»[4].

وقال ابن الملقن: «روى له مسلم متابعةً»[5].

وقال أيضا: «أخرج له مسلم وحده مقرونا بأخيه عبيد الله بن عمر»[6].

وقال الشوكاني: «أخرج له مسلم مقرونا بأخيه عبيد الله»[7].

وقال أيضا: «وقد أخرج مسلم لعبد الله العمري المذكور في صحيحه؛ لكن مقرونـا بأخيه عبيد الله»[8].

وقال أيضا: «وروى له مسلم مقرونا بآخر»[9].

وقال شمس الحق العظيم أبادي: «وقد أخرج له مسلم مقرونا بأخيه عبيد الله بن عمر رضي الله عنهم»[10].

وقال أيضا: «وأخرج له مسلم مقرونا بأخيه عبيد الله بن عمر رضي الله عنهم»[11].

وقال أيضا: «وقد أخرج له مسلم مقرونا بأخيه عبيد الله»[12].

وقال الولوي: «(م) مقرونا بغيره»[13].

---

(١) تذهيب التهذيب٢٣٣/٥.

(٢) سير أعلام النبلاء٣٣٩/٧.

(٣) المغني في الضعفاء٣٤٨/١، وذكر من تكلم فيه وهو موثق ص١١٢.

(٤) الكاشف٥٧٦/١-٥٧٧.

(٥) خلاصة البدر المنير١٢/٢.

(٦) تحفة المحتاج ٣٨٧/١.

(٧) نيل الأوطار٢٨١/١.

(٨) المصدر السابق ١٢٦/٣.

(٩) المصدر السابق ١٧٩/٥.

(١٠) عون المعبود١٣/٤.

(١١) المصدر السابق ٢٠٢/٤.

(١٢) المصدر السابق ٣١٠/٥.

(١٣) قرة العين ص٢٥١.

المبحث الثاني: أحاديث عبد الله بن عمر العمري في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثان[1]، وهي أحدهما من رواية عبد الله بن وهبٍ والآخر من رواية عباد بن عباد عنه، وشيخه فيهما نافع مولى ابن عمر[2].

المطلب الثاني: منزلة حديثه في صحيح مسلم:

لم يصدر مسلم بحديثيه، وقرنه بغيره في كليهما، وروى لأولهما تسع متابعات تامةً، وللثاني واحدةً، دون تخريج متابعة ناقصة لأحدهما، ولا ما يشهد لهما.

---

(١) فالحديث الأول: أخرجه مسلم في (٢٩) ك: الحدود، (١) ب: حد السرقة، رقم (١٦٨٦).
والحديث الثاني: أخرجه مسلم في (٣٨) ك: الآداب، (١) ب: النهي عن التكني بأبي القاسم، رقم (٢١٣٢).

(٢) رجال مسلم ٣٤٨/١.

الرَّاوي الرَّابع والعشرون: عبد الله بن عيَّاش القِتبانيُّ

عبد الله بن عياش - بمثناة ومعجمة - بن عباس - بموحدة ومهملة – القتباني - بكسر القاف بعدها مثناة ساكنة ثم موحدة - أبو حفص، المصري، صدوق يغلط، من السابعة، مات سنة سبعين م ق.

المبحث الأول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلم: ابن حجر، والبوصيري، والخزرجي، والولوي.

وقال ابن حجرٍ لما ذكر قول المزي: «روى له مسلم حديثا واحدا»، قال: «قلت: حديث مسلمٍ في الشواهد لا في الأصول»[1].

وقال أيضا: «أخرج له مسلم في الشواهد»[2].

وقال البوصيري – بعد كلامٍ قبله -: «وإن روى له مسلم؛ فإنما روى له في المتابعات والشواهد»[3].

وقال الولوي: «(م) فرد حديث في الشواهد»[4].

المبحث الثَّاني: حديث عبد الله بن عياش القتباني في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

---

(١) تهذيب التهذيب ٣٠٧/٥.

(٢) التقريب ص٣١٧.

(٣) مصباح الزجاجة ٢٢٢/٣.

(٤) قرة العين ص٢٥٣.

أخرج له مسلم حديثًا واحدا[1]، وهو من رواية المفضل بن فضالة عنه، وشيخه فيه يزيد بن أبي حبيبٍ[2].

وهو حديث عقْبَةَ بنِ عامرٍ، أنه قَالَ: نذَرت أُختي أنْ تمشي إِلى بيت الله حافيةً، فَأَمرتِني أنْ أستفْتي لَها رسولَ الله ﷺ فَاستفْتيته، فَقَالَ: «لتمشِ ولْتركب»[3].

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

أخر مسلم حديثه، وجعله مندرجا تابعا غيره، وأورد له ثلاث متابعات تامةً، ولم يذكر له متابعةً ناقصةً ولا شاهدا.

---

(1) ذيب الكمال ٤١١/١٥، و ذيب التهذيب٣٠٧/٥، وخلاصة تذهيب ذيب الكمال١٠٣/٢، وقرة العين ص٢٥٣.

(2) رجال مسلم ٣٨١/١.

(3) أخرجه مسلم في (٢٦) ك: النذر، (٤) ب: من نذر أن يمشي إلى الكعبة، رقم (١٦٤٤).

الرَّاوي الخامس والعشرون: عبد الله بن لهيعة الحضرميُّ

عبد الله بن لَهيعة - بفتح اللام وكسر الهاء - بن عقبة، الحضرمي، أبو عبدالرحمن، المصري، القاضي، صدوق، من السابعة، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهبٍ عنه أعدل من غيرهما، مات سنة أربعٍ وسبعين، وقد ناف على الثمانين. م د ت ق.

المبحث الأول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الحاكم، والمزي، وابن رجب، والزيلعي، وابن الملقن، وسبط ابن العجمي، وابن حجر، والعيني، والخزرجي، وشمس الحق العظيم أبادي.

فقال الحاكم: «وقد استشهد به مسلم - رحمه الله» [1].

وقال مرةً أخرى: «وقد استشهد به مسلم في موضعين» [2].

وقال المزي: «روى له مسلم مقرونا بعمرو بن الحارث»[3].

وقال ابن رجب: «خرج له مسلم مقرونا بعمرو بن الحارث»[4].

وقال الزيلعي: «وقد استشهد به مسلم في موضعين»[5].

وقال ابن الملقن: «وقد استشهد به مسلم في موضعين من صحيحه»[6].

وقال أيضا: «روى له مسلم مقرونا»[7].

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٣٢٢/١.

(٢) المصدر السابق ٤٣٨/١.

(٣) تهذيب الكمال ٥٠٢/١٥.

(٤) شرح علل الترمذي ٤٢٢/١.

(٥) نصب الراية ٢١٦/٢.

(٦) خلاصة البدر المنير ٢٣٦/١.

(٧) تحفة المحتاج ٤٢٧/١.

وقال سبط ابن العجمي: «م مقرونا»[1].

وقال ابن حجر: «روى له مسلم مقرونا بعمرو بن الحارث»[2].

وقال أيضا: «وله في مسلم بعض شيءٍ مقرونٌ»[3].

وقال العيني: «وروى له مسلم مقرونا بعمرو بن الحارث»[4].

وقال الخزرجي: «قرنه (م) بآخر»[5].

وقال شمس الحق العظيم أبادي: «وقد استشهد به مسلم في موضعين»[6].

المبحث الثَّاني: حديث عبد الله بن لهيعة الحضرمي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا[7]، وهو من رواية عبد الله بن وهبٍ عنه، وشيخه فيه يزيد بن أبي حبيبٍ[8].

وهو حديث أنس بن مالك، أنه قَالَ: صلى لَنا رسولُ الله ﷺ الْعصر، فَلَما انصرف أَتاه رجلٌ من بنِي سلمةَ، فَقَالَ: يا رسولَ الله إِنا نرِيد أَنْ ننحر جزورا لَنا، ونحن نحب أَنْ تحضرها، قَالَ: «نعم»، فَانطَلَق وانطَلَقْنا معه، فَوجدنا الْجزور لَم تنحر، فَنحرت، ثُم قُطعت، ثُم طُبِخ منها، ثُم أَكَلْنا قَبلَ أَنْ تغيب الشمس[9].

المطلب الثاني: منزلة حديثه في صحيح مسلم:

جاء حديثه مؤخرا عند مسلمٍ، وأدرجه في سياق طرقه تابعا غيره، وأورد له متابعةً تامةً وشاهدا، ولم يذكر له متابعةً ناقصةً.

---

(١) من رمي بالاختلاط ص٦١.

(٢) تهذيب التهذيب٥/٣٣٠.

(٣) تقريب التهذيب ص٣١٩.

(٤) عمدة القاري١١/٦٢.

(٥) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال١/٢١١.

(٦) عون المعبود٤/٥.

(٧) هذا الذي وجدته بعد البحث، ولم أجد موضعا آخر.

(٨) رجال مسلم ١/٣٨٥.

(٩) أخرجه مسلم في (٥) ك: المساجد، (٣٤) ب: استحباب التبكير بالعصر، رقم (٦٢٤).

الرَّاوي السَّادس والعشرون: عبد الله بن المسيَّب العائذي

عبد الله بن المسيب بن أبي السائب: صيفي بن عابد - بموحدة - بن عبد الله بن عمر بن مخزوم، صدوق، من كبار الثالثة، ووهم من ذكره في الصحابة، مات سنة بضع وستين. م د.

المبحث الأوَّل: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلم: المزي، وابن حجر.

فقال المزي: «روى له مسلم وأبو داود حديثًا واحدا مقرونا بعبد الله بن عمرو العائذي المخزومي وغيره»[1].

وقال ابن حجر: «له في الكتابين حديثٌ واحد في الصلاة مقرونا»[2].

المبحث الثَّاني: حديث عبد الله بن المسيب العائذي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلم لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا[3]، وهو من رواية محمد بن عباد بن جعفرٍ عنه، وشيخه وشيخه فيه عبد الله بن السائب [4].

وهو حديث عبد الله بنِ السائبِ، قَالَ: صلى لَنا النبي ﷺ الصبح بِمكةَ، فَاستفْتح سورةَ الْمؤمنِين حتى جاءَ ذكْر موسى وهارونَ، - أَو: ذكْر عيسى محمد بن عباد يشك أو اختلَفُوا علَيه - أَخذَت النبي ﷺ سعلَةٌ فَركَع[5].

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

صدر مسلم بحديثه، لكنه قرنه بغيره، ولم يذكر له متابعات ولا شواهد.

---

(1) ذيب الكمال١٤٣/١٦، ووقع في مسلمٍ التصريح في رواية بأنه عبد الله بن عمرو بن العاص.

(2) ذيب التهذيب ٣٠/٦، وظاهر السياق أ ا من كلام المزي، لكنه يخالف سياق المثبت عنه أعلاه.

(3) ذيب الكمال١٤٣/١٦، و ذيب التهذيب ٣٠/٦.

(٤) رجال مسلم ٣٩٢/١.

(٥) أخرجه مسلم في (٤) ك: الصلاة، (٣٥) ب: القراءة في الصبح، رقم (٤٥٥).

الرَّاوي السَّابع والعشرون: عبد اللّه بن هانئ العامريُّ

عبد الله بن هانئ بن عبد الله بن الشخير، ابن أخي مطـرف، العـامري، أبـو الحصين، البصري، مقبولٌ، من السادسة. م.

المبحث الأوَّل: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب»[1] من رواة المتابعات، فإنه ذكر قـول الحافظ المزي في «تهذيب الكمال»[2]:«روى له مسلم حديثًا واحدا عن عمرانَ بن حصين»، ثم تعقبه بقوله:«قلت: في المتابعات»؛ ليعلم أنه ممن تقصر درجته عن رتبة من احتج بروايته في الصحيح.

لكن عبارة الحافظ المزي توهم أنه رواه عن عمرانَ بلا واسطة، وبينـهما كمـا في مسلمٍ مطرف بن الشخير - عم عبد الله بن هانئ-، فكأنه تسمح في العبارة، على إرادة أنه من حديث عمرانَ وروايته.

المبحث الثَّاني: حديث عبد الله بن هانئً في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا[3]، وهو من رواية شعبةَ عنه، وشيخه فيه عمه مطرف ابن عبد الله[4].

---

(١) ٥٥/٦.

(٢) تهذيب الكمال ٢٣٩/١٦.

(٣) المصدر السابق.

(٤) رجال مسلم ٣٩٨/١.

وهو حديث عن عمرانَ بن حصين -رضي الله عنهما- أن رسول الله ﷺ قال له -أو لآخر-: «هل صمت من سرر شعبان؟» قال: لا، قال: «فإذا أفطرت فصم يومين»[1].

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

أخر مسلم حديثه، وأورد له متابعتين تامتين، ولم يذكر له متابعات ناقصةً ولا شواهد.

(١) أخرجه مسلم في (١٣) ك: الصيام، (٣٧) ب: صوم سرر شعبان، رقم (١١٦٢).

الرَّاوي الثَّامن والعشرون: عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روَّادٍ

عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد - بفتح الراء وتشديد الواو - صدوق يخطىء، وكان مرجئًا، أفرط ابن حبان فقال: متروك، من التاسعة، مات سنة ست ومائتين. م ٤.

المبحث الأَّول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: النووي، والمزي، والبوصيري.

فقال النووي: «روى له مسلم بن الحجاج في الصحيح مقرونا بغيره، غير محتج به»[(١)].

وقال المزي: «روى له مسلم مقرونا بغيره»[(٢)].

وقال البوصيري: «وإن أخرج له مسلم في صحيحه؛ فإنما أخرج له مقرونا بغيره»[(٣)].

المبحث الثاني: أحاديث عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا، وهو من رواية محمد بن يحيى العدني عنه، وشيخه فيه عبد الملك بن عبد العزيز بن جريجٍ [(٤)].

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات ٥٧٧/٢.

(٢) تهذيب الكمال ٢٧٥/١٨.

(٣) مصباح الزجاجة ١٣١/١.

(٤) رجال مسلم ٤٤٧/١.

وهو حديث ابن عمر، قَالَ: حدثَتنِي حفْصةُ رضي الله عنهـا أن النبِـي ﷺ أمـر أزواجه أنْ يحللْن عام حجة الْوداعِ، قَالَت حفْصةُ: فَقُلْت: ما يمنعك أنْ تحل قَالَ: ((إنـي لَبدت رأْسي وقَلدت هديِي، فَلا أحل حتى أنحر هديِي)) [1].

المطلب الثاني: منزلة حديثه في صحيح مسلم:

لم يصدر مسلم بحديثه، وقرنه بغيره، وذكر له متابعةً تامةً، ومتابعتين ناقصتين، دون شاهد للحديث.

(١) أخرجه مسلم في (١٥) ك: الحج، (٢٥) ب: بيان أن القارن لا يتحلل إلا في وقـت التحلـل الأكـبر، رقـم (١٢٢٩).

الرَّاوي التَّاسع والعشرون: عبد الملك بن الرَّبيع الجهنيُّ

عبد الملك بن الربيع بن سبرة بن معبد، الجهني، وثقه العجلي، من السابعة. م د ت ق.

المبحث الأول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: ابن حجرٍ، والمناوي.

فقال ابن حجرٍ– رحمه الله -: «إنما أخرج له حديثًا واحدا في المتعة»[1].

وقال المناوي في تخريج حديث: «وإن كان مسلم قد خرج له - أي عبد الملك - قال الحافظ: وإنما خرج له متابعةً»[2].

المبحث الثاني: أحاديث عبد الملك بن الربيع الجهني في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا[3]، وهو من رواية إبراهيم بن سعد عنه، وشيخه فيه أبوه[4].

وهو حديث جده سبرةَ الْجهنِي، قَالَ: أَمرنا رسولُ الله ﷺ بِالْمتعة عام الْفَتحِ حين دخلْنا مكةَ، ثُم لَم نخرج منها حتى نهانا عنها. [5].

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

أورد مسلم حديثه مؤخرا مندرجا في سياق الطرق، وذكر له سبع متابعات تامةً، دون متابعات ناقصة ولا شواهد.

---

(١) ذيب التهذيب ٦/ ٣٤٩.

(٢) فيض القدير٣٢٧/٤.

(٣) انظر: ذيب الكمال ٣٠٧/١٨.

(٤) رجال مسلم ٤٣٤/١.

(٥) أخرجه مسلم في (١٦) ك: النكاح، (٣٨) ب: نكاح المتعة، رقم (١٤٠٦).

الرَّاوي الثَّلاثون: عثمان بن عثمان الغطفانيٌّ

عثمان بن عثمانَ، الغطفاني، أبو عمرو، القاضي، البصري، صدوق ربما وهم، من الثامنة. م د س.

المبحث الأَول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: ابن حجر.

فذكر ابن حجرٍ – رحمه الله - عن اللالكائي: أن مسلما أخرج له في المتابعات، ثم قال: «وهو كما قال»[1].

المبحث الثَّاني: حديث عثمان بن عثمان الغطفاني في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا[2]، وهو من رواية محمد بن المثنى عنه، وشيخه فيه عمر بن نافعٍ [3].

وهو حديث ابنِ عمر أن رسولَ الله ﷺ نهى عن الْقَزع [4].

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

أخر مسلم حديثه، فلم يصدر به، وروى له متابعتين تامتين، واثنتين ناقصـتين، ولم يذكر له شاهدا.

---

(1) ذيب التهذيب١٢٥/٧.

(2) ذيب الكمال ٤٣٩/١٩، و ذيبه ١٢٥/٧.

(3) رجال مسلم ٤٨/٢.

(4) أخرجه مسلم في (٣٧) ك: اللباس والزينة، (٣١) ب: كراهة القزع، رقم (٢١٢٠).

الرَّاوي الحادي والثَّلاثون: عقبة بن التَّوأم

عقبة بن التوأم - بمثناة مفتوحة ثم واو ساكنة ثم همزةَ ثم ميم – مقبـولٌ، مـن السابعة. م.

المبحث الأول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: المزي، والذهبي، وابن حجر.

فأشار المزي إلى أن روايته في مسلمٍ مقرونا[1].

وقال الذهبي: «قرنه بغيره (م)» [2].

ونقل ابن حجر كلام المزي دون تعقيبٍ [3].

المبحث الثاني: أحاديث عقبة بن التوأم في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا، وهو من رواية وكيعٍ عنه، وشيخه فيه أبو كثير يزيـد ابن عبد الرحمن [4].

وهو حديث أَبِي هريرةَ قَالَ قَالَ رسولُ الله ﷺ: «الْخمر من هـاتين الشـجرتين الْكَرمة والنخلَة»[5].

المطلب الثاني: مـ لة حديثه في صحيح مسلم:

روى مسلم حديثه مؤخرا، ولم يقدمه بل أتبعه غيره، وقرنه بغيره، وروى له ثـلاث متابعات تامةً، ولم يذكر له متابعات ناقصةً ولا شاهدا.

---

(١) ـذيب الكمال ١٩٠/٢٠.

(٢) الكاشف ٢٨/٢.

(٣) ـذيب التهذيب ٢١١/٧.

(٤) رجال مسلم ١٠٧/٢.

(٥) أخرجه مسلم في (٣٦) ك: الأشربة، (٤) ب: بيان أن جميع ما ينبذ مما يتخذ من النحل والعنب يسمى خمرا، رقم (١٩٨٥).

الرَّاوي الثَّاني والثَّلاثون: علي بن زيدٍ التَّيميُّ

علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعانَ، التيمي، البصري، أصله حجازي، وهو المعروف بعلي بن زيد بن جدعانَ، ينسب أبوه إلى جد جده، ضعيف، من الرابعة، مات سنة إحدى وثلاثين، وقيل قبلها. بخ م ٤.

المبحث الأَول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: ابن طاهر، وابن عبد الهادي، والذهبي، والزيلعي، وابن الملقن، وابن حجر، والخزرجي.

فذكر ابن طاهرٍ في «الجمع بين رجال الصحيحين» أن مسلما أخرج حديثه مقرونا بثابت البناني[1].

وقال ابن عبد الهادي: «وروى له مسلم مقرونا بغيره»[2].

وقال الذهبي: «لكن قرنه مسلم بغيره»[3].

وقال أيضا: «م مقرونا»[4].

وقال الزيلعي: «روى له مسلم مقرونا بغيره»[5].

وقال ابن الملقن: «وأخرج له مسلم متابعةً»[6].

وقال سبط ابن العجمي: «أخرج له مسلم متابعةً»[7].

---

(١) (٩٣/٢).

(٢) تنقيح التحقيق٣٦٣/٢.

(٣) تذكرة الحفاظ١٤١/١.

(٤) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص١٤٠.

(٥) نصب الراية٢١٠/١.

(٦) تحفة المحتاج ٤٤٨/١، ٤٧٧.

(٧) حاشية الكاشف ٤٠/٢.

وقال ابن حجر: «روى له مسلم مقرونا بغيره»[1].

وقال الخزرجي: «قرنه (م) بآخر»[2].

المبحث الثاني: أحاديث علي بن زيد بن جدعان في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا، وهو من رواية حماد بن سلمةَ عنه، وشيخه فيه أنس ابن مالك [3].

وهو حديث أنس بن مالك: أن رسول الله ﷺ أفرد يوم أحد في سبعة من الأنصار، ورجلين من قريش، فلما رهقوه، قال: «من يردهم عنا وله الجنة»؟ أو: «هو رفيقي في الجنة»، فتقدم رجلٌ من الأنصار فقاتل حتى قُتل، ثم رهقوه أيضًا، فقال: «من يردهم عنا وله الجنة»؟ أو: «هو رفيقي في الجنة»، فتقدم رجلٌ من الأنصار فقاتل حتى قُتل، فلم يزل كذلك حتى قُتل السبعة، فقال رسول الله ﷺ لصاحبيه : «ما أنصفنا أصحابنا»[4].

وحماد هو أروى الناس عنه كما تقدم في قول ابن معين، وقد علم حماد ضبط شيخه علي لحديثه هذا بموافقة شيخه الثقة ثابت له، إذ رواه ثابت كما رواه علي، فجمعهما حماد، وكيف لا يفعل؟ وقد قيل فيه: إنه أثبت الرواة عن هذين الشيخين.

المطلب الثاني: منزلة حديثه في صحيح مسلم:

صدر مسلم بحديثه، لكنه قرنه بغيره، وأهمل تخريج متابعاته وشواهده.

---

(١) تهذيب التهذيب ٢٨٤/٧.

(٢) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ٢٧٤/١.

(٣) رجال مسلم ٥٦/٢.

(٤) أخرجه مسلم في (٣٢) ك: الجهاد والسير، (٣٧) ب: غزوة أحد، رقم (١٧٨٩).

الرَّاوي الثَّالث والثَّلاثون: عمر بن مالكٍ الشَّرعبيُّ

عمر بن مالك، الشرعبي - بفتح المعجمة وسكون الراء وفتح المهملة بعدها موحدةٌ – المصري، لا بأس به، فقيه، من السابعة. م د س.

المبحث الأوَّل: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: ابن حجر.

فقال – رحمه الله -: «روى له مسلم حديثا واحدا مقرونا بحيوةَ في التغني بالقرآن»(١).

المبحث الثاني: أحاديث عمر بن مالك الشرعبي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا(٢)، وهو من رواية عبد الله بن وهبٍ عنه، وشيخه فيه يزيد بن محمد بن الهاد(٣).

وهو حديث أَبِي هريرةَ، أَنه سمع رسولَ الله ﷺ يقُولُ: «ما أَذنَ الله لشيءٍ؛ ما أَذنَ لنبِي حسنِ الصوت، يتغنى بِالْقُرآن يجهر بِه»(٤).

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

لم يصدر مسلم بحديثه، وقرنه بغيره، مع ذكر له متابعتين تامتين، وواحدةً ناقصة، ولم يرو له شاهدا.

ونبه أن في روايته وقرنه حيوة بن شريح ترك ذكرِ سماع أبي هريرة الحديث من رسولَ الله ﷺ.

---

(١) ذيب التهذيب٧/٤٣٤ .

(٢) المصدر السابق.

(٣) رجال مسلم ٢/٤٠.

(٤) أخرجه مسلم في (٦) ك: صلاة المسافرين، (٣٤) ب: استحباب تحسين الصوت بالقرآن، رقم (٧٩٣).

الرَّاوي الرَّابع والثَّلاثون: فضيل بن مرزوقٍ الرقاشيُّ

فضيل بن مرزوق، الأغر - بالمعجمة والراء – الرقاشي، الكوفي، أبو عبد الرحمن، صدوق يهم، ورمي بالتشيع، من السابعة، مات في حدود سنة ستين. ي م ٤.

المبحث الأول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الذهبي.

فقال – رحمه الله -: «إنما يروي له مسلم في المتابعات»[1].

المبحث الثَّاني: حديث فضيل بن مرزوق الرقاشي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثان[2]، أحدهما من رواية يحيى بن آدم، والآخر من رواية حمـاد ابن أسامة عنه، وشيخه في الأول شقيق بن عقبةَ، وفي الآخر عدي بن ثابت[3].

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

لم يصدر مسلم بحديثيه، وأهمل تخريج المتابعات والشواهد لهما.

---

(١) سير أعلام النبلاء٣٤٢/٧.

(٢) فالحديث الأول: أخرجه مسلم في (٥) ك: المساجد، (٣٦) ب: الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، رقم (٦٣٠).

والحديث الثاني: أخرجه مسلم في (١٢) ك: الزكاة، (١٩) ب: قبول الصدقة من الكسب الطيب، رقم (١٠١٥).

(٣) رجال مسلم ١٣٥/٢.

الرَّاوي الخامس والثَّلاثون: قرة بن عبد الرَّحمن المعافريُّ

قرة بن عبد الرحمن بن حَيْوِيْلَ - بمهملة مفتوحة ثم تحتانية وزن جِبْرِيْلَ - المعافري، المصري، يقال: اسمه يحيى، صدوق له مناكير، من السابعة، مات سنة سبع وأربعين. م ٤.

المبحث الأول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الحاكم، والمزي، والذهبي، والزيلعي، وابن حجر، والخزرجي، والمناوي، والسندي، والشوكاني، وشمس الحق العظيم أبادي.

فقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلمٍ، فقد استشهد بقرة بن عبدالرحمن في موضعين من كتابه»[1].

فقال أيضا: «هذا حديث صحيح على شرط مسلمٍ في الشواهد، ولم يخرجاه»[2].

وقال المزي: «روى له مسلم مقرونا بغيره»[3].

وقال الذهبي: «خرج له مسلم في الشواهد»[4].

وقال أيضا: «وذكره مسلم في الشواهد»[5].

وقال أيضا: «م قرنه»[6].

---

(١) المستدرك ٣٥٥/١.

(٢) المستدرك ١٣١/٤.

(٣) تهذيب الكمال ٥٨٣/٢٣.

(٤) ميزان الاعتدال ٤٧٠/٥.

(٥) المغني في الضعفاء ٥٢٤/٢.

(٦) الكاشف ١٣٦/٢.

وقال أيضا: «روى له مسلم في الشواهد»[1].

وقال السبكي: «لم يخرج له مسلم إلا في الشواهد مقرونا بغيره، وليس لهـا حكـم الأصول»[2].

وقال الزيلعي: «وقد استشهد مسلم - رحمه الله - بقرة بن عبد الرحمن في موضعين من صحيحه»[3].

وقال ابن حجرٍ: «روى له مسلم مقرونا بغيره»[4].

وقال الخزرجي: «قرنه (م) بآخر»[5].

وقال المناوي: «لم يخرج له مسلم إلا في الشواهد»[6].

ونقل السندي كلام السبكي المتقدم دون تعقيب[7].

وقال الشوكاني: «وقد ذكره مسلم في الصحيح مقرونا بعمرو بن الحارث»[8].

وقال شمس الحق العظيم أبادي: «وأما قرة بن عبد الرحمن فـأخرج لـه مسـلم في الشواهد»[9].

وقال أيضا: «وقد ذكره مسلم في الصحيح مقرونا بعمرو بن الحارث»[10].

وقال أيضا: «أخرج له مسلم مقرونا بعمرو بن الحارث وغيره»[11].

---

(١) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ١٥٦.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى ٩/١.

(٣) تخريج الأحاديث والآثار ٢٤/١.

(٤) ـذيب التهذيب ٣٣٣/٨.

(٥) خلاصة تذهيب ـذيب الكمال ٣١٦/١.

(٦) فيض القدير ١٣/٥.

(٧) حاشية سنن ابن ماجه١٣٦/١.

(٨) نيل الأوطار٣٤٠/٢.

(٩) عون المعبود١٠٤/٣.

(١٠) المصدر السابق ٢١٤/٣.

(١١) المصدر السابق ١٣٦/١٠.

المبحث الثاني: أحاديث قرة بن عبد الرحمن المعافري في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلم لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا[1]، وهو من رواية عبد الله بن وهبٍ عنه، وشيخه فيه عامر بن يحيى المعافري [2].

وهو حديث حنشٍ الصنعاني، قَالَ: كُنا مع فَضالَةَ بنِ عبيد في غَزوة، فَطَارت لي ولأصحابِي قلادةٌ فيها ذَهب ووَرِق وجوهر، فَأَردت أَنْ أَشترِيها، فَسأَلْت فَضالَةَ بن عبيد، فَقَالَ: انزِع ذَهبها فَاجعلْه في كفة، واجعلْ ذَهبك في كفة، ثُم لا تأْخذَن إِلا مثْلاً بِمثْلٍ، فَإِني سمعت رسولَ الله ﷺ يقُولُ: «من كَانَ يؤمن بِالله والْيومِ الاخرِ فَلا يأْخذَن إِلا مثْلاً بِمثْلٍ»[3].

المطلب الثاني: منزلة حديثه في صحيح مسلم:

جاء حديثه مؤخرا عند مسلمٍ، تابعا غيره في سياق الطرق، وقرنه بغيره، وساق له متابعةً تامةً، ومتابعتين ناقصتين، وترك تخريج شواهده.

---

(١) لم أجد له موضعا آخر، ولا ذكر ابن منجويه إلا هذا.

(٢) رجال مسلم ١٤٢/٢.

(٣) أخرجه مسلم في (٢٢) ك: المساقاة، (١٧) ب: بيع القلادة فيها خرز وذهب، رقم (١٥٩١).

الرَّاوي السَّادس والثَّلاثون: كثير بن مدركٍ الأشجعيُّ

كثير بن مدرك، الأشجعي، أبو مدرك، الكوفي، ثقةٌ، من السادسة. م د س.

المبحث الأَول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: ابن حجر.

فقال – رحمه الله -: «له عند مسلمٍ حديثٌ واحد في المتابعات»[1].

المبحث الثَّاني: حديث كثير بن مدرك الأَشجعي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا[2]، وهو من رواية أبي الأحوص حصين بن عبد الرحمن عنه، وشيخه فيه عبد الرحمن بن يزيد والأسود بن يزيد[3].

وهو حديث عبد الله بن مسعود، أنه لَبى حين أَفَاض من جمعٍ، فَقيلَ: أعرابِي هذَا؟! فَقَالَ عبد الله: أَنسِي الناس أم ضلوا؟! سمعت الذي أُنزلَت علَيه سورةُ الْبقَرة يقُولُ في هذَا الْمكَان: «لَبيك اللهم لَبيك»[4].

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

أخر مسلم حديثه، وروى له شاهدا واحدا، ولم يخرج له متابعات تامة ولا ناقصة.

---

(١) تهذيب التهذيب٣٨٣/٨ .

(٢) المصدر السابق.

(٣) رجال مسلم ١٥٦/٢.

(٤) أخرجه مسلم في (١٥) ك: الحج، (٤٥) ب: استحباب إدامة الحاج التلبية حتى يشرع في رمي جمرة العقبة، رقم (١٢٨٣).

الرَّاوي السَّابع والثَّلاثون: مجالد بن سعيدٍ الهمدانيُّ

مجالد - بضم أوله وتخفيف الجيم - **بن سعيد بن عمير،** الهمداني - **بسكون** الميم - **أبو عمرو، الكوفي، ليس بالقوي، وقد تغير** في **آخر عمره، من صغار السادسة، مات سنة أربع وأربعين. م ٤ .**

المبحث الأول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: النووي، والمزي، ، والذهبي، وابن رجب، والزيلعي، وابن حجرٍ، والعيني، والبوصيري، والسخاوي، والخزرجي، والمناوي، والصنعاني، والشوكاني، وشمس الحق العظيم أبادي.

فقال النووي: ((وإنما ذكره مسلم هنا متابعةً))[1].

وقال المزي: ((روى له مسلم مقرونا بغيره))[2].

وقال الذهبي: ((م تبعا))[3].

وقال أيصا: ((م متابعةً))[4].

وقال ابن رجب: ((خرج له مسلم مقرونا))[5].

وقال ولي الدين العراقي: ((وروى له مسلم مقرونا بغيره))[6].

وقال الزيلعي: ((وأخرج له مسلم مقرونا بجماعة من أصحاب الشعبي))[7].

---

(١) شرح صحيح مسلم١٠/ ١٠٢.

(٢) ذيب الكمال ٢٧/ ٢٢٤.

(٣) سير أعلام النبلاء٦/٢٨٤.

(٤) المغني في الضعفاء ٢/٥٤٢.

(٥) شرح علل الترمذي١/٤١٩.

(٦) البيان والتوضيح ص ٢٢٢، وفيض القدير ٦/١٣.

(٧) نصب الراية ٢/٧٦.

وقال ابن حجرٍ: «ولم يخرج – يعني مسلما - لليث بن أبي سليمٍ، ولا ليزيد بن أبي زياد، ولا الد بن سعيد إلا مقرونا»[1].

ونقله السخاوي معتمدا له[2].

وقال العيني: «وروى له مسلم مقرونا بغيره»[3].

وقال البوصيري: «مجالد بن سعيد وإن أخرج له مسلم في صحيحه، فإنما روى لـه مقرونا بغيره»[4].

وقال الخزرجي: «خرج له (م) مقرونا»[5].

ونقل المناوي كلام العراقي المتقدم، ولم يعقب[6].

وقال الصنعاني: «وأخرج له مسلم حديثًا مقرونا بغيره من أصحاب الشعبي»[7].

وقال الشوكاني: «وأخرج له مسلم حديثًا مقرونا بجماعة من أصحاب الشعبي»[8].

وقال شمس الحق العظيم أبادي: «وأخرج له مسلم حديثًا مقرونا بجماعة من أصحاب الشعبي»[9].

وقال المباركفوري: «وأخرج له مسلم حديثًا مقرونـا بجماعـة مـن أصـحاب الشعبي»[10].

---

(١) النكت على ابن الصلاح ٤٣٥/١، وانظر: ذيب التهذيب ٢٤/٤.

(٢) فتح المغيث ٨١/١.

(٣) عمدة القاري ١٣/١١.

(٤) مصباح الزجاجة ٢٧/١.

(٥) خلاصة تذهيب ذيب الكمال ٣٦٩/١.

(٦) فيض القدير ١٣/٦.

(٧) سبل السلام ١٤٧/١ .

(٨) نيل الأوطار ١٥/٣.

(٩) عون المعبود ٢٨٧/٢.

(١٠) تحفة الأحوذي ٢٥٧/٢.

المبحث الثَّاني: حديث مجالد بن سعيد الهمداني في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا[1]، وهو من رواية هشيمٍ الواسطي عنه، وشيخه فيه عامر الشعبي[2].

وهو حديث الشعبي، قَالَ: دخلْت علَى فَاطمةَ بِنت قَيسٍ، فَسأَلْتها عن قَضاءِ رسولِ الله ﷺ علَيها، فَقَالَت: طَلَّقَها زوجها الْبتةَ، فَقَالَت: فَخاصمته إِلَى رسولِ الله ﷺ في السكْنى والنفَقَة، قَالَت: فَلَم يجعلْ لي سكْنى ولا نفَقَةً، وأَمرنِي أَنْ أَعتد في بيت ابن أُم مكْتوم[3].

المطلب الثاني: منزلة حديثه في صحيح مسلم:

لم يصدر مسلم بحديثه، بل جاء مؤخرا، وقرنه بغيره، وروى له تسع متابعات تامةً وأربعا ناقصةً، وشاهدا واحدا.

---

(١) المصادر الأربعة الأخيرة.

(٢) رجال مسلم ٢٧٩/٢

(٣) أخرجه مسلم في (١٨) ك: الطلاق، (٦) ب: المطلقة ثلاثًا لانفقة لها، رقم (١٤٨٠).

الرَّاوي الثَّامن والثَّلاثون: محمَّد بن عبد العزيز الجرميُّ

محمد بن عبد العزيز، الجَرمي، أبو روحٍ، البصري، ثقةٌ، من السابعة. بخ م ت.

المبحث الأول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الذهبي.

فقال – رحمه الله -: ((استشهد به مسلم))، ثم أورد قول الحاكم: ((أراه يضطرب في الرواية))، وقال عقبه: ((هو مقل استشهد به مسلم في مكان واحد))(1).

وقال أيضا -: ((استشهد به مسلم))(2).

وقال أيضا -: ((م تبعا استشهد به مسلم في حديثه))(3).

المبحث الثَّاني: حديث محمد بن عبد العزيز الجرمي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا(4)، وهو من رواية أبو أحمد الزبيري عنه، وشيخه فيه عبيد الله بن أبي بكرٍ بن أنسٍ(5).

وهو حديث أنسِ بنِ مالك، قَالَ: قَالَ رسولُ الله ﷺ: ((من عالَ جـاريتينِ حتى تبلُغا؛ جاءَ يوم الْقيامة أنا وهو وضم أصابِعه)) (6).

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

أتبع مسلم حديثَه حديثَ غيره، فجاء مؤخرا، ولم يورد له متابعات ولا شواهد.

---

(1) ميزان الاعتدال٦/٢٣٩-٢٤٠.

(2) المغني في الضعفاء٢/٦٠٩.

(3) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص١٦٤.

(4) ميزان الاعتدال٦/٢٣٩-٢٤٠.

(5) رجال مسلم ٢/١٩٣.

(6) أخرجه مسلم في (٤٥) ك: البر والصلة والآداب، (٤٦) ب: فضل الإحسان إلى البنات، رقم (٢٦٣١).

الرَّاوي التَّاسع والثَّلاثون : محمَّد بن عقبةَ الأسديُّ

محمد بن عقبةَ بن أبي عياش، الأسدي، مولاهم، المدني، أخو موسى، ثقـةٌ، مـن السادسة. م س ق.

المبحث الأَول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: ابن حجر.

فقال – رحمه الله -: «له في صحيح مسلمٍ حديث واحد في الحج متابعةً»(1).

المبحث الثَّاني: حديث محمد بن عقبة الأَسدي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثان(2)، كلاهما من رواية سفيان الثوري عنه، وشـيخه فيهمـا كريبٍ مولى ابن عباس(3).

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

صدر مسلم بحديثين من أحاديثه الثلاثة، وروى متابعةً تامةً للثاني، وشاهدا الأول.

---

(1) ذيب التهذيب٩/٣٠٧، وسيأتي أن له حديثين عند مسلمٍ.

(2) فالحديث الأول: أخرجه مسلم في (15) ك: الحج، (45) ب: استحباب إدامة الحاج التلبية حتى يشرع في رمـي جمرة العقبة، رقم (1280).

والحديث الثاني: أخرجه مسلم في (15) ك: الحج، (72) ب: صحة حج الصبي، رقم (1336).

(3) رجال مسلم ٢/٢٠٠.

الرَّاوي الأربعون: محمَّد بن عمرٍو اليافعيُّ

محمد بن عمرو اليافعي – بتحتانية – الرعيني، صدوق له أوهام، من التاسعة. م س.

المبحث الأوَّل: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: ابن حجر.

فقال – رحمه الله -: «له في مسلم حديثٌ واحد متابعةً»[1].

المبحث الثَّاني: حديث محمد بن عمرو اليافعي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا[2]، وهو من رواية عبد الله بن وهبٍ عنه، وشيخه فيه عبد الملك بن عبد العزيز بن جريجٍ [3].

وهو حديث عروةَ قال: قَالَت عائشةُ: سأَلَ أُناس رسولَ الله ﷺ عن الْكُهان؟ فَقَالَ لَهم رسولُ الله ﷺ: «لَيسوا بِشيءٍ» قَالُوا: يا رسولَ الله فَإِنهم يحدثُونَ أَحيانا الشيءَ يكُونُ حقا، قَالَ رسولُ الله ﷺ: «تلْك الْكَلمةُ من الْجِن يخطَفُها الْجِني، فَيقُرها في أُذُن وليه قَر الدجاجة، فَيخلطُونَ فيها أَكْثَر من مائَة كَذْبة» [4].

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

جاء حديثه مؤخرا تابعا غيره، وساق له مسلم متابعتين ناقصتين، دون متابعات تامة ولا شواهد.

---

(1) ذيب التهذيب٩/٣٣٧.

(٢) المصدر السابق.

(٣) رجال مسلم ٢/١٩٧.

(٤) أخرجه مسلم في (٣٩) ك: السلام، (٣٥) ب: تحريم الكهانة وإتيان الكهان، رقم (٢٢٢٨).

الرَّاوي الحادي والأربعون: محمَّد بن واسعٍ الأزديٌّ

محمد بن واسع بن جابر بن الأخنس، الأزدي، أبو بكر أو أبو عبد الله، البصري، ثقةٌ، عابد، كثير المناقب، من الخامسة، مات سنة ثلاث وعشرين ومائة. م د ت س.

المبحث الأَول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: ابن حجرٍ.

فقال – رحمه الله -: «له في (م) حديثٌ واحد عن عمرانَ بن حصين في متعة الحج متابعةً» [1].

المبحث الثَّاني: حديث محمد بن واسع الأَزدي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا[2]، وهو من رواية إسماعيلَ بن مسلمٍ عنه، وشيخه فيه مطرف بن عبد الله بن الشخير[3].

وهو حديث عمرانَ بنِ حصينٍ رضي الله عنه، قَالَ: تمتعنا مع رسولِ الله ﷺ ولَم ينزِلْ فيه الْقُرآنُ، قَالَ رجلٌ بِرأْيِه ما شاءَ [4].

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

لم يصدر مسلم بحديثه، بل سرده تابعا غيره، وساق له أربع متابعات تامةً، وشاهدا، ولم يذكر له متابعات ناقصةً.

---

(١) تهذيب التهذيب٩/٤٤١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) رجال مسلم ٢/٢١٥.

(٤) أخرجه مسلم في (١٥) ك: الحج، (٢٣) ب: جواز التمتع، رقم (١٢٢٦).

الرَّاوي الثَّاني والأربعون: مختار بن صيفيٍّ الكوفيُّ

مختار بن صيفي - بفتح المهملة وسكون التحتانية بعدها فاء – الكوفي، مقبـولٌ، من السادسة. م د.

المبحث الأَول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الذهبي، وابن حجر.

فقال الذهبي: «روى له مسلم في المتابعات عن يزيد بن هرمز»[1].

وقال ابن حجر: «له في مسلم حديثٌ واحد متابعةً»[2].

المبحث الثاني: أحاديث مختار بن صيفي الكوفي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا[3]، وهو من رواية سليمانَ الأعمش عنه، وشيخه فيـه يزيد بن هرمز[4].

وهو حديث يزيد بنِ هرمز، قَالَ: كَتب نجدةُ بن عامرٍ إِلى ابـنِ عبـاسٍ، قَـالَ: فَشهدت ابن عباسٍ حين قَرأَ كتابه، وحين كَتب جوابه، وقَالَ ابن عباسٍ: والله لَولا أَنْ أَرده عن نتنٍ يقَع فيه ما كَتبت إِلَيه ولا نعمةَ عينٍ، قَالَ: فَكَتب إِلَيه إِنك سأَلْت عن سـهمِ ذي الْقُربى الذي ذَكَر الله من هم؟ وإِنا كُنا نرى أَن قَرابةَ رسولِ الله ﷺ هم نحن، فَأَبى ذَلك علَينا قَومنا، وسأَلْت عن الْيتيمِ متى ينقَضي يتمه؟ وإِنه إِذَا بلَغَ النكَاح، وأُونِس منه رشـد،

---

(١) ميزان الاعتدال٦/٣٨٤.

(٢) التقريب ص٥٢٣.

(٣) المصدر السابق.

(٤) رجال مسلم ٢/٢٤٨.

ودفع إليه ماله، فقد انقضى يتمه، وسألت هلْ كانَ رسولُ الله ﷺ يقْتـلُ مـن صـبيان الْمشركين أحدا؟ فإن رسولَ الله ﷺ لم يكن يقْتلُ منهم أحدا، وأنت فلا تقْتلْ منهم أحدا؛ إلا أنْ تكونَ تعلم منهم ما علم الْخضر من الْغلامِ حين قتله، وسألت عن الْمرأة والْعبد هلْ كانَ لهما سهم معلُوم إذَا حضروا الْبأس؟ فإنهم لم يكن لهم سهم معلُوم إلا أنْ يحذَيا من غنائم الْقَومِ[1].

المطلب الثاني: مـ لة حديثه في صحيح مسلم:

روى مسلم حديثه تابعا غيره، وساق له ثلاث متابعات تامةً، ولم يرو له متابعـات ناقصةً ولا شواهد.

(١) أخرجه مسلم في (٣٢) ك: الجهاد والسير، (٤٨) ب: النساء الغازيات يرضخ لهن، رقم (١٨١٢).

الرَّاوي الثَّالث والأربعون: معاوية بن عمَّارٍ الدُّهنيُّ

معاوية بن عمار بن أبي معاوية، الدهني - بضم المهملة وسكون الهاء ثم نـون – صدوق، من الثامنة. عخ م ل س.

المبحث الأَول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: ابن حجر.

فقال – رحمه الله -: «له في صحيح مسلمٍ ... حديثٌ واحد متابعةً»[1].

المبحث الثاني: أحاديث معاوية بن عمار الدهني في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا[2]، وهو من رواية قتيبة بن سعيد الثقفي عنه، وشـيخه فيه أبو الزبير المكي[3].

وهو حديث جابرِ بنِ عبد الله الانصاري، أَن رسولَ الله ﷺ دخلَ مكةَ - وقَـالَ قُتيبةُ: دخلَ يوم فَتحِ مكةَ - وعلَيه عمامةٌ سوداُء، بِغيرِ إِحرامٍ[4].

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

لم يصدر مسلم بحديثه بل أخره، وطوى متابعاته فلم يرو له متابعةً بأي حالٍ، فجاء الحديث دون تخريج متابعة تامة ولا ناقصة، لكن له عنده شاهد واحد.

---

(1) ذيب التهذيب ١٠/١٩٣.

(2) المصدر السابق.

(3) رجال مسلم ٢/٢٣٠.

(4) أخرجه مسلم في (١٥) ك: الحج، (٨٤) ب: جواز دخول مكة بدون إحرام، رقم (١٣٥٨).

الرَّاوي الرَّابع والأربعون: موسى بن ثروانَ العجليٌّ

موسى بن ثَروان - ويقال بالفاء بدل المثلثة، ويقال بالسين المهملة – العجلي، المعلم، البصري، ثقةٌ، من السابعة. م د س.

المبحث الأول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: المزي.

فقال – رحمه الله -: «روى له مسلم متابعة»[1].

المبحث الثَّاني: حديث موسى بن ثروان العجلي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا، وهو من رواية النضر بن شميلٍ عنه، وشيخه فيه طلحة بن عبيد الله بن كَريزٍ[2].

وهو حديث أُم الدرداءِ قَالَت: حدثَنِي سيدي أَنه سمع رسولَ الله ﷺ يقُولُ: «من دعا لأَخيه بِظَهرِ الْغيبِ؛ قَالَ الْملَك الْموكلُ بِه: آمين ولَك بِمثْلٍ»[3].

وسيدها: زوجها أبو الدرداء، كما وقع التصريح به في مسلمٍ.

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

جاء حديثه مؤخرا، تابعا غيره، واكتفى مسلم بتخريج متابعة واحدة له تامة وناقصة، دون شواهد.

---

(١) ذيب الكمال٢٩/٤٠.

(٢) رجال مسلم ٢/٢٦٥.

(٣) أخرجه مسلم في (٤٨) ك: الذكر والدعاء، (٢٣) ب: فضل الدعاء للمسلمين بظهر الغيب، رقم (٢٧٣٢).

الرَّاوي الخامس والأربعون: ميمون بن أبي شبيبٍ الرَّبعيُّ

ميمون بن أبي شبيبٍ، الربعي، أبو نصر، الكوفي، صدوق، كثير الإرسال، من الثالثة، مات سنة ثلاث وثمانين، في وقعة الجماجم. بخ م ٤.

المبحث الأوَّل: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: سبط ابن العجمي.

فقال – رحمه الله -: «مسلم إنما رواه عنه استشهادا»[(١)].

المبحث الثاني: أحاديث ميمون بن أبي شبيب الربعي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا، وهو من رواية حبيب بن أبي ثابت عنه، وشيخه فيه المغيرة بن شعبةَ.

وهو حديث المغيرة بن شعبةَ عن رسول الله ﷺ: «من حدثَ عني بِحديث يرى أنه كَذب فَهو أحد الْكَاذِبين»[(٢)].

المطلب الثاني: منزلة حديثه في صحيح مسلم:

روى له مسلم في مقدمة الصحيح فقط، ولم يذكر لحديثه متابعات، وأخره عن شاهد له، وسبق التعريف بمرتبة صحيح مسلمٍ.

---

(١) التبيين لأسماء المدلسين ص٢٢٢.

(٢) أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح ٧/١.

الرَّاوي السَّادس والأربعون: الوليد بن عبد الله الزُّهريُّ

الوليد بن عبد الله بن جميع، الزهري، المكي، نزيل الكوفة، صدوق يهم، ورمي بالتشيع، من الخامسة. بخ م د ت س.

المبحث الأَول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الذهبي، والزيلعي.

فقال الذهبي: «روى له مسلم متابعةً» [(١)].

وقال أيضا: «م متابعةً»[(٢)].

ونقل الزيلعي كلام الذهبي الأول دون تعقيبٍ[(٣)].

المبحث الثاني: أحاديث الوليد بن عبد الله الزهري في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثان[(٤)]، أحدهما من رواية حماد بن أسامةَ والآخر من رواية أبو أحمد الكوفي عنه، وشيخه فيهما عامر بن واثلةَ[(٥)].

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

صدر مسلم بحديثه مرةً، وأخره أخرى، وطوى متابعاته وشواهده، فجاء الحديثان دون تخريج متابعة تامة ولا ناقصة لأحدهما، ولا ما يشهد لهما.

---

(١) تخريج الأحاديث والآثار ٤٦١/٢.

(٢) المغني في الضعفاء ٧٢١/٢.

(٣) تخريج الأحاديث والآثار ٤٦١/٢.

(٤) فالحديث الأول: أخرجه مسلم في (٣٢) ك: الجهاد، (٣٥) ب: الوفاء بالعهد، رقم (١٧٨٧).

والحديث الثاني: أخرجه مسلم في (٥٠) ك: صفة المنافقين، رقم (٢٧٧٩).

(٥) رجال مسلم ١٣٥/٢.

الرَّاوي السَّابع والأربعون: الوليد بن عطاءٍ

الوليد بن عطاء بن خباب - بمعجمة وموحدتين – مقبول، من السادسة. م.

المبحث الأول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الذهبي، والخزرجي.

فقال الذهبي: «م مقرونا لا يكاد يعرف ما حدث عنه سوى ابن جريجٍ وثقه ابن حبان وقرنه مسلم بآخر»(١).

وقال أيضا: «م قرنه»(٢).

وقال الخزرجي: «قرنه (م) بآخر»(٣).

المبحث الثاني: أحاديث الوليد بن عطاء في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا، وهو من رواية ابن جريجٍ عنه، وشيخه فيه الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعةَ (٤).

وهو حديث الْحارِث بنِ عبد الله: أنه وفد علَى عبد الْملك بنِ مروانَ في خلافته، فَقَالَ عبد الْملك: ما أَظُن أَبا خبيبٍ - يعنِي ابن الزبيرِ - سمع من عائشةَ ما كَانَ يزعم أنه سمعه منها؟ قَالَ الْحارِثُ: بلَى أنا سمعته منها، قَالَ: سمعتها تقُولُ ماذَا؟ قَالَ: قَالَت قَالَ رسولُ الله ﷺ: «إِن قَومك استقْصروا من بنيان الْبيت، ولَولا حداثَةُ عهدهم بِالشرك أَعدت

---

(١) ميزان الاعتدال ١٣٥/٧.

(٢) الكاشف ٣٥٣/٢.

(٣) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ٤١٧/١.

(٤) رجال مسلم ٢٩٨/٢.

ما تركُوا منه، فَإِنْ بدا لقَومك من بعدي أنْ يبنوه، فَهلُمي لأُرِيك ما تركُوا منـه»، فَأَراهـا قَرِيبا من سبعة أَذْرعٍ»[1].

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

أخر مسلم حديثه، وقرنه بغيره، وروى له خمس متابعات ناقصةً، وذكر أنه زاد على قرنه، فقال: «وزاد علَيه الْوليد بن عطَاءٍ: قَالَ النبِي ﷺ: «ولَجعلْت لَها بابين موضوعين في الارضِ؛ شرقيا وغَربِيا، وهلْ تدرِين لم كَانَ قَومك رفَعوا بابها؟ قَالَت: قُلْت: لا، قَالَ: تعززا أَنْ لا يدخلَها إلا من أَرادوا، فَكَانَ الرجلُ إِذَا هو أَراد أَنْ يدخلَها، يدعونه يرتقي حتـى إِذَا كَاد أَنْ يدخلَ دفَعوه فَسقَطَ» قَالَ عبد الْملك للْحارِث: أَنت سمعتها تقُولُ هذَا؟ قَالَ: نعم، قَالَ: فَنكَت ساعةً بِعصاه، ثُم قَالَ: وددت أني تركْته، وما تحملَ».

---

(١) أخرجه مسلم في (١٥) ك: الحج، (٦٩) ب: نقض الكعبة وبنائها، رقم (١٣٣٣).

الرَّاوي الثَّامن والأربعون: يحيى بن أبي عمرَ العدنيُّ

يحيى بن أبي **عمر، العدني، مقبولٌ، من العاشرة. م.**

المبحث الأوَّل: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلمٍ:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: المزي، والذهبي، والخزرجي.

فعزا المزي إلى مسلمٍ تخريج حديث واحد عنه، وقال: «مقرونا بغيره» (1).

وقال الذهبي: «وأخرج له مسلم مقرونا بغيره» (2).

وقال الخزرجي: «خرج له مسلم مقرونا برجلٍ آخر» (3).

المبحث الثَّاني: أحاديث يحيى بن أبي عمر العدنيِّ في صحيح مسلمٍ:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلمٍ، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا(4)، وهو من روايته عن مالك بن أنسٍ، وروى عنه ابنه محمد بن يحيى (5).

وهو حديث ابنِ عمر قَالَ: نهى رسولُ الله ﷺ عن أكْلِ الْحمارِ الاهلي يوم خيبر، وكَانَ الناس احتاجوا إِلَيها.

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلمٍ:

أخرج مسلم حديثه مؤخرا، فلم يصدر به الرواية، بل جاء تابعاً لغـيره في سـياق الروايات سندا ومتنا، وقرنه بآخر، وروى له متابعةً تامةً، وأخرى ناقصةً، وثمانية شواهد.

---

(1) ذيب الكمال ٣٧٦/٣١.

(2) الكاشف ٣٧٢/٢.

(3) خلاصة تذهيب الكمال ٤٢٦/١.

(٤) أخرجه مسلم في (٣٤) ك: الصيد والذبائح، (٥) ب: تحريم أكل لحم الحمر الإنسية، رقم (٥٦١).

(5) رجال مسلم ٣٤٥/٢.

الرَّاوي التَّاسع والأربعون: يحيى بن عيسى التَّميميُّ

يحيى بن عيسى، التميمي، النهشلي، الفاخوري - بالفاء والخاء المعجمة – الجرار - بالجيم وراءين – الكوفي، نزيل الرملة، صدوق يخطىء، ورمي بالتشيع، من التاسعة، مات سنة إحدى ومائتين. بخ م د ت ق.

المبحث الأول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الذهبي.

فقال – رحمه الله -: «خرج له مسلم في الشواهد لا في الأصول»[1].

المبحث الثاني: أحاديث يحيى بن عيسى التميمي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا، وهو من رواية ابن أبي عمر العدني عنه، وشيخه فيه الأعمش[2].

وهو حديث حذَيفَةَ، قَالَ: كُنا عند عمر فَقَالَ: أيكُم يحفَظُ حديثَ رسولِ الله ﷺ في الْفتنة كما قَالَ، قَالَ: فَقُلْت: أنا، قَالَ: إنك لَجريءٌ وكَيف قَالَ؟ قَالَ: قُلْت: سمعت رسولَ الله ﷺ يقُولُ: «فتنةُ الرجلِ في أَهله وماله ونفْسِه وولَده وجارِه يكَفرها الصيام والصلاةُ والصدقَةُ والامر بِالْمعروف والنهي عن الْمنكرِ» فَقَالَ عمر: لَيس هذَا أُرِيد إنما أُرِيد التي تموج كَموجِ الْبحرِ، قَالَ: فَقُلْت: ما لَك ولَها يا أَمير الْمؤمنِين، إن بينك وبينها

---

(١) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ١٩٨.

(٢) رجال مسلم ٣٤٧/٢.

بابا مغلَقًا، قَالَ: أَفَيكْسر الْباب أم يفْتح؟ قَالَ: قُلْت: لا بلْ يكْسر، قَالَ: ذَلك أحـرى أنْ لا يغلَق أبدا[1].

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

جاء حديثه تابعا غيره، لم تصدر به الرواية، وذكر له مسلم أربع متابعـات تامـةً، وواحدةً ناقصةً في هذا الموضع، وثانيةً في موضعٍ متقدم[2].

ووقع في حديثه زيادة ذكر سماع شقيق الحديث من حذيفة، فقال مسـلم: «وفـي حديث عيسى، عن الاعمش، عن شقيقٍ، قَالَ: سمعت حذَيفَةَ يقُولُ: ... ».

---

(١) أخرجه مسلم في (٥٢) ك: الفتن، (٧) ب: في الفتنة التي تموج كموج البحر، رقم (١٤٤).

(٢) أخرجه مسلم في (١) ك: الإيمان، (٦٥) ب: بيان أن الإسلام بدأ غريبا، رقم (١٤٤).

الرَّاوي الخمسون: يحيى بن المتوكل المدنيُّ

يحيى **بن المتوكل،** المدني**، أبو عقيل - بالفتح - صاحب بهية -** بالموحدة **مصغر – ضعيف، من الثامنة، مات سنة سبعٍ وستين. مق د.**

المبحث الأول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلم: النووي.

فقال – رحمه الله -: «فان قيل: فإذا كان هذا حاله فكيف روى له مسلم؟ فجوابه من وجهين:

أحدهما: أنه لم يثبت جرحه عنده مفسرا، ولا يقبل الجرح إلا مفسرا.

والثاني: أنه لم يذكره أصلاً ومقصودا؛ بل ذكره استشهادا لما قبله»(١).

المبحث الثاني: أحاديث يحيى بن المتوكل المدني في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في **صحيح مسلم، وكيفية** تخريج **مسلم** لحديثه**:**

أخرج له مسلم قصةً في المقدمة، قال: حدثَنِي أبو بكْرِ بن النضرِ بنِ أَبِي النضرِ، قَالَ حدثَنِي أَبو النضرِ هاشم بن الْقَاسمِ، حدثَنا أَبو عقيلٍ صاحب بهيةَ، قَالَ: كُنت جالسا عند الْقَاسمِ بنِ عبيد الله ويحيى بنِ سعيد، فَقَالَ يحيى للْقَاسمِ: يا أَبا محمد إِنه قَبِيح علَى مثْلك عظيم أَنْ تسأَلَ عن شيءٍ من أَمرِ هذَا الدينِ، فَلا يوجد عندك منه علْم ولا فَرج - أَو علْـم ولا مخرج -؟ فَقَالَ لَه الْقَاسم: وعم ذَاك؟ قَالَ: لأَنك ابن إِمامي هدى: ابـن أَبِـي بكْـرٍ وعمر، قَالَ: يقُولُ لَه الْقَاسم: أَقْبح من ذَاك عند من عقَلَ عن الله: أَنْ أَقُولَ بِغيرِ علْـمٍ، أَو آخذَ عن غَيرِ ثقَة، قَالَ: فَسكَت فَما أَجابه.

---

(١) شرح صحيح مسلم ٩١/١.

وحدثني بشر بن الحكم العبدي، قال: سمعت سفيان بن عيينة، يقول: أخبروني عن أبي عقيل صاحب بهية، أن أبناءً لعبد الله بن عمر سألوه عن شيءٍ لم يكن عنده فيه علم؟ فقال له يحيى بن سعيد: والله إني لاعظم أن يكون مثلك، وأنت ابن إمامي الهدى - يعني عمر وابن عمر - تسأل عن أمرٍ ليس عندك فيه علم؟ فقال: أعظم من ذلك والله عند الله، وعند من عقل عن الله: أن أقول بغير علمٍ، أو أخبر عن غير ثقة، قال: وشهدهما أبو عقيل يحيى بن المتوكل حين قالا ذلك [1].

المطلب الثاني: منزلة حديثه في صحيح مسلم:

روى له مسلم هذه القصة، وذلك في مقدمته، وقد عرف حكمها[2]، ولم يرو له متابعةً.

---

(١) أخرجه مسلم ١٢/١.

(٢) انظر ص ١٥٠ من هذه الرسالة.

الرَّاوي الحادي والخمسون: يحيى بن محمَّدٍ المحاربيُّ

يحيى **بن محمد بن قيس**، المحاربي، **الضرير، أبو محمد**، المدني، **نزيل البصرة، لقبه أبو زكير** - بالتصغير – **صدوق**، يخطىء **كثيرا، من الثامنة. بخ م د ت س ق.**

المبحث الأَول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الذهبي، وابن حجر، والسخاوي، والسيوطي، والخزرجي، وشمس الحق العظيم أبادي.

فقال الذهبي: «م متابعةً»(١).

وقال أيضا: «خرج له مسلم متابعةً فيما أظن؛ لا في الأصول، فإنه لين الحال»(٢).

وقال ابن حجرٍ: «وحديثه عند مسلمٍ في المتابعات»(٣).

وقال السخاوي: «خرج له مسلم موضعا واحدا متابعة»(٤).

وقال السيوطي: «وهو شيخ صالحٌ أخرج له مسلم في المتابعات»(٥).

وقال الخزرجي: «روى له (م) متابعةً»(٦).

وقال شمس الحق العظيم أبادي: «وروى له مسلم متابعةً؛ كذا في الميزان والخلاصة»(٧).

---

(١) ميزان الاعتدال ٢١٥/٧.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٩٧/٩.

(٣) تهذيب التهذيب ٢٤٠/١١.

(٤) فتح المغيث ٢٠٣/١.

(٥) تدريب الراوي ٢٤٠/١.

(٦) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ٤٢٨/١.

(٧) عون المعبود ١٢/٩.

المبحث الثاني: أحاديث يحيى بن محمد المحاربي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا[1]، وهو من رواية عقبةَ بن مكرمٍ عنه، وشيخه فيه العلاء بن عبد الرحمن [2].

وهو حديث أبِي هريرةَ، قَالَ: قَالَ رسولُ الله ﷺ: «من علامات الْمنافقِ ثَلاثَةٌ: إِذَا حدثَ كَذَب، وإِذَا وعد أَخلَف، وإِذَا اؤتمن خانَ» [3].

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

أخر مسلم حديثه، وذكر له متابعةً تامةً، ومتابعتين ناقصتين، وشاهدا واحدا، وساق له زيادةً في الحديث، فقال: «حدثَنا عقْبةُ بن مكْرمٍ الْعمي، حدثَنا يحيى بن محمد بنِ قَيسٍ أَبو زكَيرٍ، قَالَ سمعت الْعلاءَ بن عبد الرحمنِ يحدثُ بِهذَا الاسناد ... وقَالَ: آيةُ الْمنافقِ ثَلاثٌ؛ وإِنْ صام وصلى وزعم أنه مسلم».

---

(١) فتح المغيث ٢٠٣/١.

(٢) رجال مسلم ٣٥٠/٢.

(٣) أخرجه مسلم في (١) ك: الإيمان، (٢٥) ب: بيان خصال المنافق، رقم (٥٩).

الرَّاوي الثَّاني والخمسون: أبو عثمانَ شيخٌ لربيعةَ الدِّمشقيُّ

أبو عثمانَ، شيخ لربيعةَ بن يزيد الدمشقي، قيل: هو سعيد بن هـانئ الخـولاني، وقيل: حريز بن عثمانَ؛ وإلا فمقبولٌ، من الثالثة. م د ت س.

المبحث الأَول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: الذهبي.

فقال – رحمه الله -: «خرج له مسلم متابعةً»[1].

وقال أيضا -: «خرج له (م) متابعةً»[2].

المبحث الثَّاني: حديث أبـو عثمان شيخ لربيعة الدمشقي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا[3]، وهو من رواية ربيعةَ بن يزيد عنه، وشيخه فيه جبير ابن نفيرٍ[4].

وهو حديث عقْبةَ بنِ عامرٍ، قَالَ: كَانت علَينا رِعايةُ الاِبِلِ، فَجاءَت نوبتي فَروحتها بِعشي، فَأَدركْت رسولَ الله ﷺ قَائما يحدثُ الناس، فَأَدركْت من قَوله: ما مـن مسـلمٍ يتوضأُ فَيحسِن وضوءَه، ثُم يقُوم فَيصلي ركْعتينِ مقْبِلٌ علَيهما بِقَلْبِه ووجهه؛ إلا وجبت لَـه الْجنةُ، قَالَ: فَقُلْت: ما أَجود هذه! فَإِذَا قَائلٌ بين يدي يقُولُ: التي قَبلَها أَجود، فَنظَرت فَإِذَا

---

(١) ميزان الاعتدال ٣٩٨/٧.

(٢) المغني في الضعفاء ٧٩٧/٢.

(٣) فتح المغيث ٢٠٣/١.

(٤) رجال مسلم ٣٦٩/٢.

عمر، قَالَ: إني قَد رأيتك جِئْت آنِفًا، قَالَ: «ما منكُم من أحد يتوضأُ، فَيبلِـغُ أو فَيسـبِغُ الْوضوءَ، ثُم يقُولُ: أشهد أنْ لا إلَه إلا الله، وأن محمدا عبد الله ورسولُه؛ إلا فُتحـت لَـه أبواب الْجنة الثمانِيةُ، يدخلُ من أيها شاءَ»[1].

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

جاء حديثه في مسلمٍ تابعا غيره مندرجا فيما سبقه من الطرق، بمتابعٍ واحد متابعـةً تامةً، دون متابعة ناقصة ولا شاهد.

(١) أخرجه مسلم في (٢) ك: الطهارة، (٦) ب: الذكر المستحب عقب الوضوء، رقم (٢٣٤).

الرَّاوي الثَّالث والخمسون: أبو عيسى الأُسواريُّ

أبو عيسى، الأسواري، البصري، مقبولٌ، من الرابعة. بخ م.

المبحث الأَول: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: ابن حجر.

فقال – رحمه الله – بعد ذكر قول المزي: «روى له مسلم حديث أبي سعيد في النهي عن الشرب قائما»، قال: «قلت: هو متابعةً»(١).

المبحث الثَّاني: حديث أبو عيسى الأَسواري في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا، وهو من رواية قتادةَ عنه، وشيخه فيه أبو سعيد الخدري(٢).

وهو حديث أَبِي سعيد الْخدرِي، أَن رسولَ الله ﷺ نهى عن الشربِ قَائما(٣).

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

أخر مسلم حديثه، وروى له شاهدين، ولم يذكر شيئًا من المتابعات.

---

(١) ذيب التهذيب ٢١٤/١٢.

(٢) رجال مسلم ١١٥/٢.

(٣) أخرجه مسلم في (٣٦) ك: الأشربة، (١٤) ب: كراهية الشرب قائما، رقم (٢٠٢٥).

الرَّاوي الرَّابع والخمسون: أبو يحيى مولى آل جَعدةَ المخزوميُّ

أبو يحيى، **مولى آل جعدةَ**، المخزومي، مدني، مقبولٌ، من الرابعة. بخ س ق.

المبحث الأوَّل: تسمية من عدَّه من رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم:

عده في رواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلمٍ: السخاوي.

فقال – رحمه الله – في كلامٍ له: «ومسلم لأبي يحيى في المتابعة»[1].

المبحث الثَّاني: حديث أبو يحيى مولى آل جَعدة المخزومي في صحيح مسلم:

المطلب الأول: سياق روايته في صحيح مسلم، وكيفية تخريج مسلمٍ لحديثه:

أخرج له مسلم حديثًا واحدا، من رواية الأعمش عنه، وشيخه فيه أبو هريرة[2].

وهو حديث أبِي هريرةَ، قَالَ: ما رأيت رسولَ الله ﷺ عاب طَعاما قَط، كَـانَ إِذَا اشتهاه أَكَلَه، وإِنْ لَم يشتهه سكَت [3].

المطلب الثاني: م لة حديثه في صحيح مسلم:

ختم مسلم الباب بحديثه، وساق له متابعةً تامةً مقتصرا عليها، دون متابعة قاصرة ولا شاهد.

وحديثه هو آخر حديث في كتاب الأشربة من صحيح مسلمٍ، وهو آخر حديث في هذه الرسالة، والحمد لله على حسن تدبيره، ولُطف تقديره.

---

(١) فتح المغيث ٣١٧/١.

(٢) رجال مسلم ٤٠٦/٢.

(٣) أخرجه مسلم في (٣٦) ك: الأشربة، (٣٥) ب: لا يعيب الطعام، رقم (٢٠٦٤).

الخاتمة

وتشتمل على نتائج البحث وتوصياته:

أظهر هذا البحث نتائج عدة، وأثمر توصيات مهمة.

فأما نتائجه فهي تتلخص في الأمور التالية:

الأول: الحاجة إلى وضع تعريفات منضبطة للاعتبار والمتابعات والشواهد.

الثاني: إثبات الفروق بين هذه الألفاظ الثلاثة.

الثالث: أن مدار الفرق بين المتابعة والشاهد كون الأول يرجع إلى صحابي واحد، أما الشاهد فلابد من اختلاف الصحابي.

الرابع: تسويغ إطلاق اسم الشواهد على المتابعات وبالعكس، حيثما أُريد المعنى اللغوي أو أُمن الالتباس.

الخامس: تقسيم المتابعات والشواهد إلى أقسامٍ معتد ا.

السادس: التنبيه إلى أثر الموافقة والمخالفة في الحكم على المتابعة.

السابع: الإشارة إلى أن الاعتداد بالشاهد لا يرجع إلى كونه مرويا في مجمل الباب، بل لابد من اتحاد المعنى إذا لم يوجد اتحاد اللفظ.

الثامن: تقسيم شروط المتابعات والشواهد إلى شروط إسنادية ومتنية.

التاسع: الكشف عن أثر المتابعات والشواهد في إثراء علوم الحديث بما لها من الفوائد.

العاشر: أن عدد رواة مسلم في الشواهد والمتابعات ثلاثةٌ وتسعون راويا، شاركه البخاري في الرواية لتسعة وثلاثين منهم، وانفرد مسلم بأربعة وخمسين راويا.

الحادي عشر: أن هؤلاء في الطبقات العليا، وليس فيهم من شيوخ مسلمٍ؛ إلا اثنان.

الثاني عشر: أن رواة مسلم في الشواهد والمتابعات فيهم الثقة والصدوق والضعيف، فليسوا جميعا من الضعفاء.

الثالث عشر: أن من وصف بالضعف منهم قد لا يسلم بضعفه، بل هو محل نظـرٍ، ومرتبته صدوق.

الرابع عشر: أن الموصوفين بالضعف منهم يقتصر مسلم غالبا على تخريج حـديث واحد لهم أو حديثين، دون إكثارٍ عنهم.

الخامس عشر: أنه يتخير من حديث هؤلاء الضعفاء ما يكون من روايـة الثقـات العارفين بحديثهم.

السادس عشر: إبراز عناية الحفاظ في تمييزهم، وأنها ابتدأت منذ القرن الرابع.

السابع عشر: أن الكشف عنهم يرجع إلى خمسة طرقٍ.

الثامن عشر: أن مسلما معذور في تخريج حديثهم من خمسة وجوه.

التاسع عشر: أن مسلما ينبه على ما يقع في روايا م من زيادة أو نقصٍ أو شك.

وأما التوصيات فهي:

أولاً: تقديم دراسة عميقة حول أحوال رواة المتابعات والشواهد عند مسـلمٍ؛ لأن كثيرا منهم من المختلف فيه.

ثانيا: العناية بتخريج أحاديثهم وتمييز زيادا م في دراسة أخرى، فقد بلغـت ٣٤٥ حديثًا.

ثالثًا: تكرار الأعمال المتقدمة في صحيح البخاري.

رابعا: ضم رواة المتابعات والشواهد في الصحيحين في عمل جامع.

فهرس الآيات

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث

فهرس الأحاديث

فهرس الآثار

فهرس الآثار

فهرس رواة المتابعات والشّواهد في صحيح مسلم

فهرس رواة المتابعات والشَّواهد في صحيح مسلم

فهرس المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع

❖ الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، تأليف: بدر الـدين الزركشـي، المكتب الإسلامي - بيروت - ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م، الطبعة الثانيـة، تحقيـق: سـعيد الأفغاني.

❖ الأحاديث المختارة، تأليف: محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي، مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة - ١٤١٠، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش.

❖ أحوال الرجال، تأليف: إبراهيم بن يعقوب الجوزجـاني، أبي إسـحاق، مؤسسـة الرسالة - بيروت - ١٤٠٥، الطبعة الأولى، تحقيق: صبحي البدري السامرائي.

❖ أدب الاملاء والاستملاء، تأليف: عبدالكريم بن محمد بن منصور، أبي سعد التميمي السمعاني، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠١ - ١٩٨١، الطبعـة الأولى، تحقيـق: ماكس فايسفايلر.

❖ الأربعين في دلائل التوحيد، تأليف: عبد الله بن محمد بن علي بن محمد الهروي، أبي إسماعيل - المدينة المنورة - ١٤٠٤، الطبعة الأولى، تحقيق: د. علي بن محمد بـن ناصـر الفقيهي.

❖ إسعاف المبطأ برجال الموطأ، تأليف: عبدالرحمن ابن أبي بكر أبي الفضل السـيوطي، المكتبة التجارية الكبرى - مصر - ١٣٨٩ – ١٩٦٩.

❖ الاغتباط لمعرفة من رمي بالاختلاط، تأليف: إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي، سبط ابن العجمي، الوكالة العربية - الزرقاء، تحقيق: علي حسن علي عبد الحميد.

❖ الإلمام بأحاديث الأحكام ، تأليف: أبي الفتح محمد بن على بن وهـب، القشـيري المصري، المعروف بابن دقيق العيد، دار المعراج الدولية - دار ابن حـزم - السـعودية - الرياض / لبنان - بيروت - ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م ، الطبعة الثانيـة ، تحقيـق: حسـين إسماعيل الجمل.

❖ الأم، تأليف: أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، دار الكتب العلميـة، الطبعـة الأولى ١٤١٣هـ.

❖ الأنساب، تأليف: أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، دار الفكر - بيروت - ١٩٩٨م، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الله عمر البارودي.

❖ الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف، تأليف: أحمد بن عبد الرحيم ولي الله الدهلوي، دار النفائس - بيروت - ١٤٠٤، الطبعة الثانية، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.

❖ البداية والنهاية، تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبي الفداء، مكتبة المعارف – بيروت.

❖ تاريخ أسماء الثقات، تأليف: عمر بن أحمد، أبي حفص ابن شاهين الواعظ، الـدار السلفية - الكويت - ١٤٠٤ - ١٩٨٤، الطبعة الأولى، تحقيق: صبحي السامرائي.

❖ تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، تأليف: يحيى بن معين أبي زكريا، مركز البحـث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمـة - ١٣٩٩ - ١٩٧٩، الطبعـة الأولى، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف.

❖ تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، تأليف: يحيى بن معـين أبي زكريـا، دار المأمون للتراث - دمشق - ١٤٠٠ -، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف.

❖ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بـن عثمان الذهبي، دار الكتاب العربي - لبنان/ بيروت - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، الطبعـة الأولى، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمرى.

❖ تاريخ بغداد، تأليف: أحمد بن علي، أبي بكر الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية – بيروت.

❖ التاريخ الصغير، تأليف: محمد بن إبراهيم بن إسماعيل، أبي عبدالله البخاري الجعفي، دار الوعي، مكتبة دار التراث - حلب ، القاهرة الطبعة الأولى ، ١٣٩٧ - ١٩٧٧ تحقيق : محمود إبراهيم زايد.

❖ تاريخ الطبري، تأليف: أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الكتـب العلميـة، بيروت.

❖ التاريخ الكبير، تأليف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، أبي عبد الله البخاري الجعفي، دار الفكر، تحقيق: السيد هاشم الندوي.

❖ تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، تأليف: أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي، دار الفكر - بيروت - ١٩٩٥، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري.

❖ التبيين لأسماء المدلسين، تأليف: إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي الطرابلسي، المعروف بسبط ابن العجمي، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - ١٤١٤ - ١٩٩٤، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد إبراهيم داود الموصلي.

❖ تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، تأليف: محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، دار الكتب العلمية – بيروت.

❖ التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، تأليف: الامام شمس الدين السخاوي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، الطبعة الأولى.

❖ تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، تأليف: عمر بن علي بن أحمد الوادياشي الأندلسي، دار حراء - مكة المكرمة - ١٤٠٦، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الله بن سعاف اللحياني.

❖ التحقيق في أحاديث الخلاف، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٥، الطبعة الأولى، تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني.

❖ تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، تأليف: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، دار ابن خزيمة - الرياض - ١٤١٤هـ، الطبعة الأولى.

❖ تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.

❖ تذكرة الحفاظ، تأليف: أبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى.

❖ تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج، تأليف: ابن الملقن، المكتب الإسلامي - بيروت - ١٩٩٤، الطبعة الأولى ، تحقيق: حمدي عبد ا يد السلفي.

❖ التذكرة في الأحاديث المشتهرة، تأليف: بدر الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م، الطبعة الأولى، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.

❖ الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، تأليف: عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٧، الطبعة الأولى، تحقيق: إبراهيم شمس الدين.

❖ تسمية فقهاء الأمصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم، تأليف: أحمد بن شعيب أبي عبدالرحمن النسائي، دار الوعي - حلب - ١٣٦٩، الطبعة الأولى، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.

❖ التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، تأليف: سليمان بن خلف بن سعد، أبي الوليد الباجي، دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض - ١٤٠٦ - ١٩٨٦، الطبعة الأولى، تحقيق: د. أبو لبابة حسين.

❖ تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس. تأليف: أحمد بن علي بن حجر، أبي الفضل العسقلاني الشافعي، مكتبة المنار - عمان - ١٤٠٣ - ١٩٨٣، الطبعة الأولى، تحقيق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي.

❖ تغليق التعليق على صحيح البخاري، تأليف: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، المكتب الإسلامي ،دار عمار - بيروت ، عمان - الأردن - ١٤٠٥، الطبعة الأولى، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي.

❖ تغليق التعليق على صحيح مسلم، تأليف: علي حسن عبد الحميد، دار الهجرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨.

❖ تفسير القرآن العظيم، تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبي الفداء، دار الفكر - بيروت – ١٤٠١.

❖ تقريب التهذيب، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، دار الرشيد - سوريا - ١٤٠٦ - ١٩٨٦، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد عوامة.

❖ التلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير، تأليف: أحمد بن علي بـن حجـر، أبي الفضل العسقلاني - المدينة المنورة - ١٣٨٤ - ١٩٦٤، تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني.
❖ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تأليف: يوسف بن عبد الله بن عبد الـبر، أبي عمر النمري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب - ١٣٨٧، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي وجماعة.
❖ تنقيح تحقيق أحاديث التعليق ، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهـادي الحنبلي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٨م، الطبعة الأولى، تحقيـق: أيمـن صـالح شعبان.
❖ تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، تأليف: عبدالرحمن بـن أبي بكـر، أبي الفضـل السيوطي، المكتبة التجارية الكبرى - مصر - ١٣٨٩ – ١٩٦٩.
❖ تهذيب التهذيب، تأليف: أحمد بن علي بن حجر، أبي الفضل العسقلاني الشـافعي، دار الفكر - بيروت - ١٤٠٤ - ١٩٨٤، الطبعة الأولى.
❖ تهذيب الكمال، تأليف: يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبي الحجاج المزي، مؤسسـة الرسالة - بيروت - ١٤٠٠ - ١٩٨٠، الطبعة الأولى، تحقيق: د. بشار عواد معروف.
❖ توجيه النظر في أصول الأثر، تأليف طاهر بن صالح الجزائري، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الحديثة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
❖ التوحيد وإثبات صفات الرب عزوجل، تأليف: أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة: مكتبة الرشيد - الرياض الطبعة الخامسة ، ١٩٩٤ تحقيق: د.عبـد العزيـز بـن إبـراهيم الشهوان.
❖ توضيح الأفكار، تأليف: محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
❖ الثقات، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد، أبي حاتم التميمي البستي، دار الفكـر - ١٣٩٥ - ١٩٧٥، الطبعة الأولى، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد.
❖ الجامع، تأليف: محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: بشار عواد، دار الجيل ودار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٩٩٨م.

❖ جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، تأليف: زين الـدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، الطبعة السابعة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وإبراهيم باجس.
❖ الجامع المسند الصحيح، تأليف: محمد بن إسماعيل البخاري، دار السـلام، الطبعـة الأولى ١٤١٧هـ.
❖ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيـق: محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.
❖ الجرح والتعديل، تأليف: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس، أبي محمد الرازي التميمي، دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٢٧١ - ١٩٥٢، الطبعة الأولى.
❖ الجواهر المضية في طبقات الحنفية، تأليف: عبد القادر بن أبي الوفاء محمـد بـن أبي الوفاء القرشي أبي محمد، مير محمد كتب خانه – كراتشي.
❖ حاشية ابن القيم على سنن أبي داود، تأليف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سـعد الزرعي الدمشقي، أبي عبد الله، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٥ - ١٩٩٥، الطبعة الثانية.
❖ خلاصة الاحكام في مهمات السنن وقواعد الاسلام ، تأليف: يحيى بن مـري بـن حسن النووي، الحوراني، أبي زكريا، الدمشقي الشافعي، مؤسسة الرسـالة - لبنـان - بيروت - ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م ، الطبعة الاولى، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل.
❖ خلاصة البدر المنير في تخريج كتاب الشرح الكبير للرافعي، تأليف: عمر بن علي بن الملقن الأنصاري، مكتبة الرشد - الرياض - ١٤١٠، الطبعة الأولى، تحقيق: حمدي عبـد ا يد إسماعيل السلفي.
❖ خلاصة تذهيب ذيب الكمال في أسماء الرجال، تأليف: الحافظ الفقيه صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري اليمني، مكتب المطبوعات الإسلامية/دار البشائر - حلب / بيروت - ١٤١٦ هـ، الطبعة الخامسة، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.

❖ الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، تأليف: عبدالرحمن بن أبي بكر أبي الفضل السيوطي، دار ابن عفان - الخبر-السعودية - ١٤١٦ - ١٩٩٦، تحقيق: أبي إسحاق الحويني الأثري.

❖ ذخيرة الحفاظ، تأليف: محمد بن طاهر المقدسي، دار السلف - الرياض - ١٤١٦ هـ -١٩٩٦م، الطبعة الأولى، تحقيق: د.عبد الرحمن الفريوائي.

❖ ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، تأليف: أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - لبنان - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م، الطبعة الأولى، تحقيق: بوران الضناوي، وكمال يوسف الحوت.

❖ ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، أبي عبد الله، مكتبة المنار - الزرقاء - ١٤٠٦، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد شكور أمرير المياديني.

❖ ذيل القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، تأليف: قاضي الملك محمد صبغة الله المدارسي الهندي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة - ١٤٠١، الطبعة الأولى، تحقيق: مكتبة ابن تيمية.

❖ رجال صحيح البخاري = الهداية والسداد.

❖ رجال صحيح مسلم، تأليف: أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني أبي بكر، دار المعرفة - بيروت - ١٤٠٧، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الله الليثي.

❖ الرد على الجهمية، تأليف: عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد، أبي سعيد الدارمي، دار ابن الأثير - الكويت الطبعة الثانية ، ١٩٩٥ تحقيق: بدر بن عبدالله البدر.

❖ رسالة في الجرح والتعديل، تأليف: عبد العظيم بن عبد القوي المنذري أبي محمد، مكتبة دار الأقصى - الكويت - ١٤٠٦، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي.

❖ الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، تأليف: الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي.

❖ زاد المعاد في هدي خير العباد، تأليف: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، أبي عبد الله، مؤسسة الرسالة - مكتبة المنار الإسلامية - بـيروت - الكويـت - ١٤٠٧ - ١٩٨٦، الطبعة الرابعة عشر، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - عبد القادر الأرناؤوط.
❖ سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، تأليف: سليمان بن الأشـعث، أبي داود السجستاني، الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة - ١٣٩٩ - ١٩٧٩، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد علي قاسم العمري.
❖ سؤالات البرقاني للدارقطني، تأليف: علي بن عمر، أبي الحسن الدارقطني البغدادي، كتب خانه جميلي - باكستان - ١٤٠٤ -، الطبعة الأولى، تحقيق: د. عبدالرحيم محمـد أحمد القشقري.
❖ سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، مكتبة المعـارف - الريـاض - ١٤٠٤ - ١٩٨٤، الطبعة الأولى، تحقيق: د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر.
❖ سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، مكتبة المعارف - الرياض - ١٤٠٤، الطبعة الأولى، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر.
❖ سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، تأليف: محمد بن إسماعيل الصنعاني الأمير، دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٣٧٩، الطبعة الرابعة، تحقيق: محمـد عبـد العزيز الخولي.
❖ السنة، تأليف: عبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني، دار ابن القيم – الدمام، الطبعـة الأولى، ١٤٠٦، تحقيق: د. محمد سعيد سالم القحطاني.
❖ السنة، تأليف: أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحاك الشيباني، المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٠، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.
❖ السنن لأبي داود، تأليف: سليمان بن الأشعث، أبي داود السجسـتاني الأزدي، دار الفكر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
❖ السنن، تأليف: محمد بن يزيد ابن ماجة القزويني، تحقيق بشار عـواد، دار الجيـل، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
❖ سنن الترمذي = الجامع.
❖ سنن النسائي = المجتبى من السنن المسندة .

❖ السنن الكبرى، تأليف: أحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي، دار الكتب العلمية، بيروت - ١٤١١ - ١٩٩١، الطبعة الأولى، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن.
❖ سير أعلام النبلاء، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبي عبد الله، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٣، الطبعة التاسعة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي.
❖ الشذا الفياح، لإبراهيم بن موسى الأبناسي، تحقيق: صلاح مجتبى، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
❖ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تأليف: عبد الحي بن أحمد بن محمد الحنبلي، دار بن كثير - دمشق - ١٤٠٦هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط.
❖ شرح صحيح مسلم، تأليف: أبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٣٩٢، الطبعة الثانية.
❖ شرح موطأ الإمام مالك، تأليف: محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١، الطبعة الأولى.
❖ شرح علل الترمذي، تأليف: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، الطبعة الأولى، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد.
❖ شرف أصحاب الحديث، تأليف: أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، أبي بكر الخطيب، دار إحياء السنة النبوية - أنقرة، تحقيق: د. محمد سعيد خطي اوغلي.
❖ شعب الإيمان، تأليف: أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٠، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول.
❖ الصارم المنكي في الرد على السبكي، تأليف: محمد بن أحمد بن عبد الهادي، أبي عبد الله، مكتبة التوعية الإسلامية، تحقيق: إسماعيل بن محمد الأنصاري.
❖ صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح.

❖ صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد، أبي حاتم التميمي البستي، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٤ - ١٩٩٣، الطبعة الثانية، تحقيق: شعيب الأرناؤوط.
❖ صحيح ابن خزيمة = المختصر من المختصر من المسند.
❖ صحيح مسلم = المسند الصحيح.
❖ صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، تأليف: عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الكردي الشهرزوري أبي عمرو، دار الغرب الإسلامي، بيروت - ١٤٠٨، الطبعة الثانية، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر.
❖ الضعفاء وأجوبة الرازي على سؤالات البرذعي، تأليف: عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي أبو زرعة، دار الوفاء - المنصورة - ١٤٠٩، الطبعة الثانية، تحقيق: د. سعدي الهاشمي.
❖ الضعفاء الصغير، تأليف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار الوعي - حلب - ١٣٩٦ -، الطبعة الأولى، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
❖ الضعفاء الكبير، تأليف: محمد بن عمر بن موسى العقيلي، أبي جعفر، دار المكتبة العلمية - بيروت - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي.
❖ الطبقات الكبرى، تأليف: محمد بن سعد بن منيع، أبي عبد الله البصري الزهري، دار صادر – بيروت.
❖ طبقات الشافعية الكبرى، تأليف: تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع - ١٤١٣هـ، الطبعة الثانية، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د.عبد الفتاح محمد الحلو.
❖ طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس.
❖ العجالة النافعة، تأليف: عبد العزيز بن أحمد الدهلوي، دار الداعي – ١٤٢٢، الطبعة الأولى، ترجمه إلى العربية عبد المنان المدني.
❖ العرش وما روي فيه، تأليف: محمد بن عثمان ابن أبي شيبة العبسي أبي جعفر، مكتبة المعلا - الكويت - ١٤٠٦، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد بن حمد الحمود.

❖ العظمة، تأليف: عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصـبهاني أبي محمـد، دار العاصمة - الرياض - ١٤٠٨، الطبعة الأولى، تحقيق: رضـاء الله بـن محمـد إدريـس المباركفوري.

❖ علل الترمذي الكبير، تأليف: محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، ترتيب أبي طالب القاضي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت - ١٤٠٩، الطبعة الأولى، تحقيـق: صبحي السامرائي، وأبو المعاطي النوري، ومحمود محمد الصعيدي.

❖ العلل الصغير، تأليف: محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ملحقة بآخر سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين.

❖ علل الحديث ومعرفة الرجال، تأليف: أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني أبي عبد الله، مكتبة المعارف - الرياض - ١٤٠٩، الطبعة الأولى، تحقيق: صبحي البدري السامرائي.

❖ العلل ومعرفة الرجال، تأليف: أحمد بن حنبل أبي عبدالله الشيباني، المكتب الإسلامي ، دار الخاني - بيروت ، الرياض - ١٤٠٨ - ١٩٨٨، الطبعة الأولى، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس.

❖ علوم الحديث، تأليف: أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، دار الفكـر المعاصر - بيروت - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، تحقيق: نور الدين عتر.

❖ عمدة القاري شرح صحيح البخاري، تأليف: بدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

❖ عون المعبود شرح سنن أبي داود، تأليف: محمد شمس الحق العظـيم آبـادي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٥م، الطبعة الثانية.

❖ غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديـث المقطوعـة، تأليف: يحيى بن علي بن عبد الله القرشي أبي الحسين، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة - ١٤١٧، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد خرشافي.

❖ فتح الباري شرح صحيح البخاري، تأليف: أحمد بن علي بن حجـر أبي الفضـل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة - بيروت، تحقيق: محب الدين الخطيب.

❖ فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تأليف: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيـق: محمد خرشافي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .

❖ الفروسية، تأليف: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، أبي عبد الله ابـن القـيم، دار الأندلس - السعودية - حائل - ١٤١٤ - ١٩٩٣، الطبعة الأولى، تحقيق: مشـهور بـن حسن بن محمود ابن سلمان.

❖ فيض القدير شرح الجامع الصغير، تأليف: عبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجاريـة الكبرى - مصر - ١٣٥٦هـ، الطبعة الأولى.

❖ القاموس المحيط، تأليف: محمد بن يعقوب الفيروزابادي (ت٨١٧)، مؤسسة الرسالة.

❖ قفو الأثر، تأليف: محمد بن إبراهيم الحنبلي، تحقيق عبد الفتاح أبو غـدة، مكتبـة المطبوعات الحديثة، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.

❖ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان، أبي عبدالله الذهبي الدمشقي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن - جدة - ١٤١٣ - ١٩٩٢، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد عوامة.

❖ الكامل في ضعفاء الرجال، تأليف: عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد أبي أحمـد الجرجاني، دار الفكر - بيروت - ١٤٠٩ - ١٩٨٨، الطبعة الثالثة، تحقيق: يحـيى مختـار غزاوي.

❖ الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، تأليف: إبـراهيم بـن محمـد الحلـبي الطرابلسي، ابن سبط ابن العجمي، عالم الكتب، مكتبة النهضـة العربيـة - بـيروت - ١٤٠٧ - ١٩٨٧، الطبعة الأولى، تحقيق: صبحي السامرائي.

❖ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، تـأليف: إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٥، الطبعة الرابعة، تحقيق: أحمد القلاش.

❖ الكفاية في علم الرواية، تأليف: أحمد بن علي بن ثابت، أبي بكر الخطيب البغدادي، المكتبة العلمية - المدينة المنورة، تحقيق: أبي عبدالله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني.

❖ اللباب في تهذيب الأنساب، تأليف: أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمـد الشيباني الجزري، دار صادر - بيروت - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

❖ لسان الميزان، تأليف: أحمد بن علي بن حجر، أبي الفضل العسقلاني الشافعي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - ١٤٠٦ - ١٩٨٦، الطبعة الثالثة، تحقيق: دائرة المعرف النظامية – الهند.

❖ ا تبى من السنن المسندة، تأليف: أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: مكتب التراث الإسلامي، دار المعرفة، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.

❖ ا روحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تأليف: الإمام محمد بن حيان بن أحمد ابن أبي حاتم التميمي البستي، دار الوعي - حلب - ١٣٩٦هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.

❖ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تأليف: علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الريان للتراث/دار الكتاب العربي - القاهرة ، بيروت – ١٤٠٧.

❖ المحلى، تأليف: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، أبي محمد، دار الآفاق الجديدة - بيروت، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي.

❖ المختصر من المختصر من المسند، لمحمد بن إسحاق بن خزيمة (ت٣١١)، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.

❖ المختلطين، تأليف: الحافظ خليل بن الأمير سيف الدين كيكلدي بن عبد الله العلائي، أبي سعيد، مكتبة الخانجي - القاهرة - مصر - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، الطبعة الأولى، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، وعلي عبد الباسط مزيد.

❖ المدخل إلى الصحيح، تأليف: محمد بن عبد الله بن حمدويه الحاكم النيسابوري، أبي عبد الله، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٤، الطبعة الأولى، تحقيق: د. ربيع بن هادي عمير المدخلي.

❖ المدخل إلى السنن الكبرى، تأليف: أحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبي بكر، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت - ١٤٠٤، تحقيق: د. محمد ضياء االرحمن الأعظمي.

❖ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، تأليف: علي بن سلطان محمد القاري، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، الطبعة الأولى، تحقيق: جمال عيتاني.

❖ المستدرك على الصحيحين، تأليف: محمد بن عبدالله أبي عبدالله الحاكم النيسابوري، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، الطبعة الأولى، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
❖ المسند، تأليف: أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وأصحابه، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٧.
❖ المسند، تأليف: عبد الله بن الزبير الحميدي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار السقاء، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ.
❖ المسند الصحيح، تأليف: مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة.
❖ مشاهير علماء الأمصار، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد، أبي حاتم التميمي البستي، دار الكتب العلمية - بيروت ، - ١٩٥٩ تحقيق : م. فلايشهمر.
❖ معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تأليف: أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١ هـ - ١٩٩١م، الطبعة الأولى.
❖ معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، تأليف: أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، نزيل طرابلس الغرب، مكتبة الدار - المدينة المنورة - السعودية - ١٤٠٥ - ١٩٨٥، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي.
❖ المغني في الضعفاء، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.
❖ المقنع، تأليف: عمر بن علي ابن الملقن، تحقيق عبد الله الجديع، دار فواز، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
❖ مناهج المحدثين، تأليف: مرتضى الزين أحمد، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى.
❖ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، أبي الفرج، دار صادر - بيروت - ١٣٥٨، الطبعة الأولى.

❖ المنهل الروي، تأليف: محمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق محيي الدين رمضـان، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

❖ الموافقات في أصول الفقه المؤلف : إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي: دار المعرفة - بيروت تحقيق: عبد الله دراز.

❖ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تأليف: محمد بن أحمد الذهبي، دار الكتب العلميـة - بيروت - ١٩٩٥، الطبعة الأولى، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالموجود.

❖ نصب الراية لأحاديث الهداية، تأليف: عبدالله بن يوسف أبي محمد الحنفي الزيلعـي، دار الحديث - مصر - ١٣٥٧، تحقيق: محمد يوسف البنوري.

❖ نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما إفترى على الله عزوجل من التوحيد، تأليف: أبي سعيد عثمان بن سعيد الدارمي، مكتبـة الرشـد - الرياض الطبعة الأولى، ١٩٩٨ تحقيق : د.رشيد بن حسن الألمعي.

❖ النكت على ابن الصلاح، تأليف: محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق زين العابدين ابن محمد، دار أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

❖ النكت على ابن الصلاح، تأليف: أحمد علي بن حجر، تحقيق ربيع المـدخلي، دار الراية، الطبعة الأولى.

❖ نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، تأليف: محمد بن علـي ابن محمد الشوكاني، دار الجيل - بيروت – ١٩٧٣.

❖ الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، تأليف: أحمد بن محمد بـن الحسـين البخاري الكلاباذي أبي نصر، دار المعرفة - بيروت - ١٤٠٧، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الله الليثي.

❖ هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، تأليف: أحمد بن علي بن حجر، أبي الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة - بيروت - ١٣٧٩ -، تحقيق: محمـد فؤاد عبد الباقي ، محب الدين الخطيب.

❖ فوات الوفيات، تأليف: خليل بن أيبك الصفدي، دار إحياء التراث - بـيروت - ٢٠٠٠م، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى.

❖ اليواقيت والدرر، تأليف: محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق المرتضى الزين أحمـد، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

فهرس محتويات البحث

فهرس محتويات البحث